

سادة العالم الجدد... ومن يقاومهم

تأليف: جان زيغلر
ترجمة: بشار جريكوس
مراجعة: د. محمد عرب صاصيلا



سادة العالم الجُدد...
ومن يقاومهم

المشروع الوطني للترجمة
العلوم الإنسانية

رئيس مجلس الإدارة
الدكتورة لبانة مشوح
وزيرة الثقافة

المشرف العام
د. نايف الياسين
المدير العام للهيئة العامة السورية للكتاب

رئيس التحرير
د. باسل المسائلة

الإشراف الطباعي
أنس الحسن

تصميم الغلاف
عبد العزيز محمد

سادة العالم الجُدد... ومن يقاومهم

تأليف: جان زيغلر
ترجمة: بشار جريكوس
مراجعة: د. محمد عرب صاصيلا

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٢٤م

العنوان الأصلي للكتاب:

Les Nouveaux Maîtres du Monde et ceux qui leur résistent

الكاتب: Jean Ziegler

الناشر: Fayard, 2002

المترجم: بشار جريكوس

مراجعة: د. محمد عرب صاصيلا

الآراء والمواقف الواردة في الكتاب هي آراء المؤلف ومواقفه ولا تعبر
(بالضرورة) عن آراء الهيئة العامة السورية للكتاب ومواقفها.

سادة العالم الجدد... ومن يقاومهم/ تأليف جان زيغلر؛ ترجمة بشار جريكوس؛
مراجعة محمد عرب صاصيلا. - دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠٢٤م. -
٣٠٤ ص: مص؛ ٢٥ سم. - (المشروع الوطني للترجمة. العلوم الإنسانية).

١- ٣٢٧، ١ زي غ س ٢- ٣٣٧ زي غ س ٣- العنوان
٤- زيغلر ٥- جريكوس ٦- السلسلة

مكتبة الأسد

هذا الكتاب مُهدى إلى روح

كارلو جيولياني، من جنوى، طالب آداب، عمره
عشرون عاماً، قُتِلَ بطلقِ نارٍ أطلقه شرطي إيطالي في
ساحة غايتانو - أليموندا، في الساعة الخامسة والنصف
عصراً من يوم السبت ٢١ تموز ٢٠٠١، بينما كان يتظاهر في
الشارع ضد قمة مجموعة الثماني.

وإلى روح بيير بورديو، المنظر الذي افتقده المجتمع
المدني العالمي الجديد مبكراً.



مقدمت المترجم

هذا الكتاب يكشف للقارئ بالأدلة كيف يتحكّم سادة الشركات متعدّدة الجنسيّات والمنظّمات العالميّة بقدر شعوب العالم، ويفضح الدور الذي تمارسه أمريكا من وراء الكواليس. يُميط المؤلف اللثام عن معتقدات هؤلاء السادة، ويبيّن كيف يسرقون العالم ويجوّعون شعوبه، ويُجبرون الدول على بيع ما تملك لصالح الشركات الرأسماليّة الخاصّة ولو اضطرّهم الأمر لاستخدام القوّة وتغيير الأنظمة، كما حدث في النيجر مع شركة توتال الفرنسيّة. كما يكشف القناع عن كبرى المنظّمات الدوليّة كالبنك الدولي ومنظمة التجارة العالميّة وصندوق النقد الدولي، التي يُحِيل للمرء أنها فرق إطفاء لإنقاذ الشعوب، لكنّها في حقيقة الأمر تُشعل النيران، وتسكب الزيت عليها لكي تزداد ربحاً.

لكن الكاتب يحذره الأمل بتشكّل نواة مجتمع مدني جديد في العالم يقاوم هؤلاء المُفترسين، ويُنظّم نفسه في إطار جبهة عظيمة تضمّ حركات الرّفص الشعبيّة.

دمشق في ٠٧/٠٣/٢٠٢٢م

بشار جريكوس

تعلّمت حقيقة وأعلم، وأنا أَلْفِظُ أنفاسي الأخيرة، أنها تَعْنِي كل شخص
مشاعرك الجميلة ماذا تعني إن بقيت كامنة؟
ومعرفتك ما فائدتها إن بقيت دون ثمار؟

[...]

أقوله لكم
فكّروا، وأنتم تغادرون هذا العالم
لأنكم كنتم أختياراً فحسب، فهذا لا يكفي
بل اهتمّوا بمغادرة عالم خير.

بيرتولت بريشت

مشهد من مسرحية جان قديسة المسالخ.

توطئة التاريخ العالمي لروحي

كان اليوم يُنبئُ بروعته. كان ذلك في الثالث من شهر آب عند الساعة السادسة والرابع. على مطار بروكسل - زافيتيم، كانت شمسُ حمراء تصعد في السماء. حطت طائرة بوينغ ٧٤٧ من شركة سايبنا في حينئذٍ. وبينما كان الركاب ينزلون السلم ليلحقوا بالحافلتين، والنعاس لا زال يملأ عيونهم، جال مراقب ببدلة بيضاء حول الطائرة.

من الصندوق الأيسر لعجلات الطائرة كانت تخرج ثلاثة أصابع من يدي، مُتشبّهة بطرف الفاصل. اقترب المراقب أكثر. وجد في عجلات الهبوط جسديّ مراهقين، نحيلين بشرتهما سوداء، مُلتقيين على نفسيهما، معالم وجهيهما مجمّدة من الذعر. لقد كانا جسديّ فودِ تور كيتا وآلاسين كيتا، وهما غينيّان بعمر ١٤ و ١٥ عاماً. يلبسان سروالاً قصيراً ونعللاً وقميصاً.

تسّع الفتحة الرئيسة لمقصورة هبوط طائرة بوينغ ٧٤٧ ست عشرة عجلة. وهي واسعة، بعلو مترين. بابها لا يُفتح إلا من قمرة القيادة. إلا أن الطائرة حين تكون على المدرج، بإمكان أي شخص التسلّق إلى الفتحة، إن نجح في التسلّل بين طاقم الصيانة.

في سرعة المسير الجوّي، تعلو طائرة بوينغ ٧٤٧ لتصل إلى ١١٠٠٠ متر، عند هذا الارتفاع، تكون درجة الحرارة الخارجية ناقص ٥٠ درجة.

كان المراهقان قد تسلّقا إلى الفتحة في أثناء هبوطها في كوناكري على الأرجح. وجد المراقب في جيب قميص فودِ ورقة مطويةً بعناية، كُتب عليها بخطّ ركيك: «إن رأيتم أننا نضحى بأنفسنا ونعرّض حياتنا للخطر، فذلك لأننا نعاني جداً

في إفريقيا، وبحاجة إليكم لمحاربة الفقر وإنهاء الحرب في إفريقيا. ومع ذلك فإننا نريد أن ندرس، ونطلب منكم مساعدتنا على الدراسة حتى نكون مثلكم، في إفريقيا...»

«أخيراً، نتوسّل إليكم أن تعذرونا شديد الاعتذار لتجرّئنا على كتابة هذه الرسالة إليكم بصفتكم الشخصيات الكبيرة التي ندين لها بكثير من الاحترام. ولا تنسوا أنه يتعيّن علينا أن نشكو إليكم وحدكم ضعف قوتنا في إفريقيا»^(١).

في بداية هذه الألفية، يُسيطر الأوليغارشيون الرأسماليون العابرون للقارات على العالم. وتتعارض ممارساتهم اليومية وخطابهم التبريري، جذرياً، مع مصالح الغالبية العظمى لسكان الأرض.

تحقق العولمة انصهاراً تدريجياً وقسرياً للاقتصادات الوطنية في سوق رأسمالي عالمي، وفضاءٍ سيبراني موحد. تثير هذه العملية نمواً مُدهشاً للقوى المنتجة. لقد خُلقت ثروات هائلة في كل لحظة. ولا شك أن أسلوب الإنتاج والتراكم الرأسمالي، يشهد إبداعاً وحيويةً وقوةً مُذهلة، تستحق الاحترام بكل تأكيد.

ففي أقل من عقدٍ تقريباً، تضاعف الناتج العالمي الخام، وازداد حجم التجارة العالمية بمقدار ثلاث مرات. أمّا الاستهلاك من الطاقة، فيتضاعف، وسطيّاً، كل أربع سنوات.

للمرّة الأولى في تاريخها، تتمتع الإنسانية بوفرة من الخيرات. ويهتز الكوكب من الثروات. وتتجاوز الخيرات المتوفّرة بألاف المرات حاجات الكائنات البشرية غير القابلة للتقليص.

إلا أن مدافن الجثث لا تزال تحتاج مزيداً من الأراضي.

إن الفرسان الأربعة لواقع التخلف الفظيع هم: الجوع والعطش والأوبئة والحرب. فهم يبيدون، سنوياً، من الرجال والنساء والأطفال أكثر مما أبادت

(١) نشر المكتب الأوروبي للأمم المتحدة صورة طبق الأصل عن هذه الرسالة، راجع E/CN.4/2000/52،

جنيف، ٢٠٠٠. وقعت المأساة في عام ١٩٩٩.

مجزرة الحرب العالمية الثانية في غضون ست سنوات. إن «الحرب العالمية الثالثة» لا تزال جارية، بالنسبة لشعوب العالم الثالث.

يموت على كوكبنا يومياً نحو ١٠٠ ألف شخص جوعاً أو من التبعات المباشرة للجوع. ويعاني ٨٢٦ مليون شخص حالياً سوء تغذية مزمنًا وخطيراً. ويعيش ٣٤ مليوناً منهم في بلدان الشمال المتطورة اقتصادياً. أما العدد الأكبر، البالغ ٥١٥ مليوناً، فيعيش في آسيا، التي يشكلون فيها ٢٤% من العدد الكلي للسكان. إلا أننا إذا نظرنا إلى نسبة الضحايا، فإن إفريقيا جنوب الصحراء هي التي تدفع الضريبة الأثقل: ففيها ١٨٦ مليوناً من الكائنات البشرية التي تشكو دوماً من سوء تغذية خطيرة، وهو ما يمثل نسبة ٣٤% من العدد الكلي لسكان المنطقة. وتعاني غالبية هؤلاء ما تسميه منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) «الجوع المدقع»، إذ تقل حصتهم اليومية من السعرات الحرارية، ووسطياً، بمقدار ٣٠٠ سعرة عن مستوى نظام التغذية اللازم للبقاء على قيد الحياة في شروط يمكن تحملها. تقع البلدان الأكثر معاناة من الجوع المدقع في إفريقيا جنوب الصحراء (ثمانية عشر بلداً)، والبحر الكاريبي (هايتي)، وآسيا (أفغانستان، وبنغلادش، وكوريا الشمالية، ومنغوليا).

يموت طفلٌ تحت سنّ العشر سنوات جوعاً في كلِّ سبعِ ثوانٍ على كوكب الأرض.

والطفل الذي تعوزه الكمية الكافية من الأغذية الملائمة، منذ ولادته حتى سنّ الخمس سنوات، سيتحمل آثار ذلك مدى الحياة. إذ من الممكن، بوساطة معالجات دقيقة، تُمارَس تحت رقابة طبيّة، إعادة الحياة الطبيعيّة إلى شخص بالغ عانى مؤقتاً سوء التغذية. لكن الأمر مستحيل بالنسبة لطفل يقلُّ عمره عن خمس سنوات. فخلاياه الدماغية، المحرومة من الغذاء، قد تتعرّض لأضرار لا يمكن إصلاحها. يسمّى ريجيه دوبريه هؤلاء الصغار «المصلوبين بالولادة»^(١).

(١) ريجيه دوبريه وجان زيغلر، il s'agit de ne pas se rendre (تكمّن القضية بعدم الخضوع)، باريس، أرنيا، ١٩٩٤.

يُشكّل الجوع وسوء التغذية المُزمن لعنة موروثة: ففي كلّ سنة، تُنجب عشرات ملايين الأمهات اللاتي تُعانين سوءَ تغذيةٍ خطيرٍ عشرات ملايين الأطفال المصابين بأمراض لا يمكن علاجها. وتُذكرُ كلّ هؤلاء النساء اللاتي تُعانين من سوء تغذية، وتَهَبْنَ الحياة بالرغم من ذلك، بهؤلاء النساء المُعدّبات لِصامويل بيكيه اللاتي «تلدن وهُنَّ متباعدات السيقان على قبر... يسطع النهار للحظة، ثم يحلّ الليل من جديد»^(١).

يغيب عن هذا الوصف أحد أبعاد المعاناة الإنسانية. بُعد القلق المُوجع غير المحتمل، الذي يُعدّب كل كائن يتصوّر جوعاً منذ استيقاظه. كيف سيستطيع، في اليوم الذي يبدأ، تأمين إعالة أهل بيته، وتغذية نفسه؟ ربما يكون العيش في هذا القلق أكثر رعباً من تحمّل كثير من الأمراض والآلام الجسدية التي تُلمُّ بهذا الجسد الذي يعاني سوء التغذية.

إن إبادة ملايين الكائنات البشريّة بالجوع تجري، يومياً، بدمٍ باردٍ، على كوكبٍ يفيض بالثراء.

بإمكان الأرض، قياساً بالمرحلة التي بلغتها وسائل إنتاجها الزراعي، أن تُغدّي، بشكل طبيعي، ١٢ مليار كائن بشري، أي بتعبير آخر تزويد كل فرد بحصّة تعادل ٢٧٠٠ سعرة حرارية يومياً^(٢). إلا أن تعدادنا على الأرض لم يزد إلا قليلاً على ستة مليارات فرد، ورغم ذلك، يعاني ٨٢٦ مليون فرد سوء تغذية مُزمناً وقاطعاً مشوّهاً.

المعادلة بسيطة: مَنْ لديه مال يأكل ويعيش. ومَنْ لا يملكه يعاني، ويصبح عليلاً أو يموت.

إن الجوع المستمر وسوء التغذية المزمن من صنع الإنسان. وهما نتيجة النظام القاتل للعالم. إن مَنْ يموت جوعاً ضحيةً لعملية قتل.

(١) صامويل بيكيه، En attendant Godot، باريس، منشورات منوي، ١٩٥٣ (النسخة الأصليّة هي نسخة بوزو).

(٢) منظمة الفاو، التقرير العالمي للأغذية، ٢٠٠٠، المرجع السابق.

يعيش أكثر من ملياري إنسان فيما يسمّيه برنامج الأمم المتحدة للتنمية «البؤس المطلق»، من دون دخل ثابت، وعمل مُنْتَظَم، ومسكن ملائم، ورعاية طبية، وغذاء كافٍ، ووصولٍ إلى مياه نظيفة، ومدرسة.

ي مارس سادة رأس المال المعولم على هؤلاء المليارات من الأشخاص قانون الحياة والموت. ويقررون يومياً، عبر إستراتيجياتهم الاستثمارية ومضارباتهم النقدية والتحالفات السياسية التي يعقدونها، من له الحقّ في الحياة على هذا الكوكب، ومن يُحكّم عليه بالموت.

يَتَسَمَّ جهاز السيطرة والاستغلال العالميين الذي أقامه الأوليغارشيون منذ بداية التسعينيات بنزعة براغماتية متطرّفة. فهو مجزأً بشدّة وليس لديه إلاّ قليل من التماسك البنيوي. كما أنه معقّد بشكل غير عادي، ويشهد كثيراً من التناقضات الداخلية. وفي داخله، تتصارع زُمُرٌ متعارضة. إن المنافسة الأكثر شراسة تخترق النظام كلّهُ. ويشن السادة فيما بينهم، باستمرار، معارك ملحمة.

إن أسلحتهم هي الانصهار الإجباري، والعروض العامة العدائية للشراء، وإقامة احتكارات الأقلية، وتدمير الخصم عبر سياسة الإغراق، وحملات التشهير الشخصية. أما الاغتيال فهو أمر أكثر ندرة، لكن السادة لا يترددون في اللجوء إليه إن لزم الأمر.

لكن ما إن يصبح النظام برمته، أو في أحد أقسامه الأساسية، مُهدداً أو مرفوضاً ببساطة - كما حدث في قمة مجموعة الثماني في جنوى في حزيران ٢٠٠١ أو في المنتدى الاجتماعي العالمي في شهر كانون الثاني ٢٠٠٢ في بورتو أليغري -، يتّحد الأوليغارشيون ومرتزقتهم ويشكّلون كتلة واحدة. ويدافعون، حينئذ، بكل شراسة عن خصخصة العالم، تحرّكهم في ذلك إرادة قويّة، وجشع ونشوة لا حدود لها للقيادة. وتمنحهم هذه الخصخصة امتيازات غريبة ومداخيل لا تُحصى وثروات شخصية فلكية.

يُضاف إلى الدمار والآلام التي يُلحقها أوليغارشيو رأس المال المعولم بالشعوب بسبب إمبراطوريتهم العسكرية ومنظمتهم التجارية والمالية المرتزقة،

الدمار والآلام التي تُثير الفساد والإخلال بالواجب، المُتفشيّان على نطاق واسع في بعض الحكومات، ولا سيّما في بلدان العالم الثالث؛ لأن النظام العالمي لرأس المال الممالي لا يمكن أن يعمل من دون التواطؤ الحثيث للحكومات القائمة وفسادها. ويلخّص والتر هوليفينغ، عالم اللاهوت ذائع الصيت من جامعة زيورخ، الوضع جيّداً: «يشكّل الجشع الهوسبي واللامحدود لأغنياء بلداننا، المُتحالف مع الفساد الذي تمارسه نُخب البلدان المُسَمّاة بالنامية، مؤامرة قتل شنيعة... ففي جميع أنحاء العالم، تتكرّر يومياً مجزرة أبرياء بيت لحم»^(١).

كيف نُعرّف سلطة الأوليغارشيين؟ وما هي بُنيّتها؟ ورؤيتها التاريخية؟ وإستراتيجياتها؟ وتكتيكاتها؟

كيف يتوصّل سادة العالم إلى صيانة أنفسهم، في حين أن الفجور الذي يقودهم والاستخفاف الذي يُلهمهم لا يثير شكّ أحد؟ أين يكمن سر تضليلهم وسلطتهم؟ كيف يُمكن، على كوكب يتمتّع بثروات فائضة، أن يحلّ البؤس المُدقع والموت العنيف واليأس، سنوياً، بمئات ملايين الكائنات البشرية؟

يحاول الكتاب الذي بين أيديكم تقديم إجابات عن كل هذه الأسئلة.

إلا أن لهذا العمل هدفاً آخر.

في ٢٥ حزيران من عام ١٧٩٣، وأمام المجلس الوطني في باريس، قرأ الكاهن جاك رو «بيان الساخطين» الذي كتبه، وطالب فيه بالشروع في ثورة اقتصادية واجتماعية ضد التجارة والملكيّة الخاصّة حين «تعملان على قتل أمثاله من البشر من البؤس والجوع»^(٢).

(١) والتر هوليفينغ، Das Kindermorden von Bethlehem geht weiter، (مجزرة أبرياء بيت لحم تستمر)، Der Blick، زوريخ، ٢١ كانون الأول ٢٠٠١.

(٢) ألبرت سوبول، Histoire de la Révolution française. De la Bastille à la Gironde، (تاريخ الثورة الفرنسية من الباستيل حتى جيروندي، باريس، غايار، المجلد ١، مجموعة <<أفكار>>، ١٩٦٢، ص ٣٤٥ وما يليها.

واليوم، تلوح في الأفق، مرّة أخرى، معالم ثورة في كلّ أرجاء العالم. ويحاول مجتمع مدني جديد في طور الولادة، وسط جوٍّ من الغموض والصعوبات القصوى، تنظيم المقاومة ضد السادة. وهو يبحث، باسم المضطهدين، عن طريق ويُجسّد الأمل. وعلى تحليلنا تقديم الأسلحة لمعركة المجتمع الذي يتبلور.

جلبت أميناتا تراوري معها تقليداً رائعاً من مامبارا على ضفة نهر النيجر في مالي. ففي عيدي الأضحى والفطر، يتبادل الأهالي والأقارب والجيران الزيارات مُهتئين بعضهم بعضاً. وعند تجاوزه عتبة البيت، يُلقى الزائر عبارة معيّنة لم تتغيّر منذ مدّة طويلة: «لتكن أمنياتك مُستجابة...، سواء كانت أمنيات أعداء، أم أصدقاء»^(١). لم أقرأ مطلقاً تعريفاً أجمل وأدق من فكرة الديمقراطية. إن الكائن البشري هو الوحيد القادر على معرفة ما يتمناه حقاً، من كل قلبه، لنفسه ولأقاربه ولأمثاله من بني البشر.

لا توجد الديمقراطية بشكل حقيقي إلا حين يستطيع كل البشر الذين يشكلون المجتمع التعبير عن أمنياتهم الخاصّة، بحريّة وبشكل جماعي، ضمن إطار استقلالية رغباتهم الشخصية وضمان تعايشهم مع الآخرين، وحين يتوصّلون إلى تحويل ما يدركونه كشعور فردي وجماعي لوجودهم إلى مؤسسات وقوانين.

كتب فرانز كافكا هذه العبارة الغامضة: «بعيداً، بعيداً عنك يجري التاريخ العالمي، التاريخ العالمي لروحك»^(٢).

أنا هو الآخر، والآخر أنا. إنه المرآة التي تُتيح لي معرفة نفسي. إن تدميره يُدمّر الإنسانية في نفسي. ومعاناته تجعلني أعاني، حتى إن كنت في مأمن منها.

اليوم، يزداد بؤس المساكين. وتصبح غطرسة الأقوياء لا تُطاق. التاريخ العالمي لروحي ينقلب إلى كابوس. لكن الثورة تقترب على أجنحة حمامة. أريد، من كتابتي لهذا المؤلّف، الإسهام في نزع الشرعية عن معتقدات السادة.

(١) أميناتا تراوري، L'Etat، (ملزمة)، آرل، أخبار الجنوب، ١٩٩٩، ص ١١.

(٢) نقلاً عن مارث روبرت، بموجب مذكرة مُجتزأة لكافكا، في كافكا، باريس، غايار، ١٩٦٠، ص ١٥٤.

يتضمّن هذا الكتاب أربعة أجزاء. الجزء الأول يستكشف تاريخ العولمة والدور الذي أدّته الإمبراطورية الأمريكية وإيديولوجية السادة.

المُفْتَرَس هو الشخصية المركزية في السوق الرأسمالي المعولم، وجشعه هو محرّك هذا السوق. فهو يراكم المال ويدمّر الدولة، ويخرّب الطبيعة والكائنات البشرية، ويْتَلَف، بالفساد، الوكلاء الذين يُؤمّن لنفسه خدماتهم لدى الشعوب التي يُهيمن عليها. ويرعى في هذا الكوكب جنّات ضريبية مُكْرَّسة لاستخدامه الخاص. تُشكّل التصرّفات المُشينة للمُفْتَرَسين موضوع الجزء الثاني.

أما الجزء الثالث فهو مخصّص لتحليل نشاط المرتزقة الأوفياء والفعّالين العاملين في خدمة نظام المُفْتَرَسين. إنهم رجال الإطفاء المصابون بهوس إشعال الحرائق، العاملون لدى صندوق النقد الدولي، ومتعصّبو البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

وأما الجزء الرابع فيحلّل المجتمع المدني العالمي الجديد، الذي يربطه إخاء ليل غامض، وينهض من تحت أنقاض الدولة - القومية، ويرفض رفضاً قاطعاً إمبراطورية المُفْتَرَسين. إنه المجتمع الذي ينظّم المقاومة، ويتألف من عدد كبير من جبهات الرفض، والذي تعمل معاركه على بزوغ أمل كبير.

كتب جوزي مارتى: «إنها ساعة الجمر، وليس علينا إلا النظر إلى وَهْجِه».

كلمات شكر

أشكر إريكا دوبر زيغلر ودومينيك زيغلر اللتين راجعتا النصوص المتتابعة للمخطوطة، ونقحتاها وأضافتا الحواشي بعناية فائقة ودقة مثالية. وكانت نصائحهما لي ضرورية.

أرليت سالا التي فهمت هذه النصوص المتتابعة وبيّنتها بكفاءة واستعداد متواصلين.

كاميل مارشوت التي تكفّلت بمتابعة النسخ.

المتعاونون والمتعاونات معي، زملائي وأصدقائي، سالي آن واي، وكريستوف غولاي، ورؤول أويدراوغو، وجان روسيو، الذين قدّموا، جميعاً، لي اقتراحات مفيدة. ولم يكن هذا الكتاب ليُبصر النور لولا الحوار الشخصي الذي أجرته مع عدد من قادة الحركات الاجتماعية الجديدة، وبعض الحكومات التي تقود اليوم المقاومة ضد ديكتاتورية رأس المال المعولم ومُترزقته. كما كانت الانتقادات الخيرة المنقولة عن جواو بيدرو ستيديل ولوران غباغبو ومايداندا أمادو سايدو دجيرماكوي وإمير سادر وهوغو تشافيز فرياس وأحمد بن بيلا وهاليدو ويدراوغو وهما أربا ديالو ومحمد صالح دومبري وروبن ريكوييرو وبوسيه دو كوستا وأدامو سايدو قيّمة للغاية بالنسبة إلي.

أعدت ساين إيباش وماري كلينغ هذا الكتاب إعداداً متأنياً ومُترجماً بالحماس.

لقد تركت عزيمة كثير من النساء والرجال المجهولين الممتين إلى جهات المقاومة الأكثر تنوعاً الذين التقيتهم في أوروبا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا انطباعاً مؤثراً بي. أنجز أوليفيه بيتورنيه عملاً تحريريّاً بارزاً على النسخة النهائية للعمل. أوجه لهم جميعاً خالص امتناني.



الجزء الأول العولمة تاريخ ومفاهيم

- ١ -

اقتصاد أرخبيلي

على حين غرّة، وقبيل عشر سنوات من عام ٢٠٠٠، تغيّر العالم. وقعت الحادثة بهزة أرضية غير متوقّعة انتظرها المختصّون من دون معرفة مسبقة بدرجتها وظروفها واللحظة الدقيقة لحدوثها. أفسد القرن العشرون، قرن عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة، بفعل عددٍ لا يُحصى من الحروب: حربان عالميتان شنيعتان وضعتا دولاً قومية في حالة صراع لتأكيد نفوّقها وغزو الأسواق؛ وعدد أكبر من النزاعات بين سادة الإمبراطوريات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية من جهة، ومقاتلي حركات التحرّر الوطني، من جهة أخرى؛ نزعات شمولية، وإبادات جماعية بغیضة، ومواجهات فتّاحة بين الإثنيات.

في الوقت نفسه، تشرّف القرن المنصرم بهبوب رياح الإبداع والاكتشافات العلمية والتقدم الديمقراطي والاجتماعي ومبادرات السلام وارتقاء حقوق الانسان. إلّا أن الطوباويات العالمية التي أراد إقامتها آلت إلى الفشل، بالتأكيد. بيد أن الاستعمار هُزم، وفقد التمييز على أساس «العرق» و«الانتماء الإثني» حظوته، لكونه يفتقد إلى أي أساس بيولوجي. وباتت العلاقات بين الجنسين، التي لا تزال تقوم على اللامساواة في كل مكان، موضوعاً لمعارك ونقاشات أساسية لمستقبل

المجتمعات والدراسات الخاصة بالمراحل الكبرى لنشأة كوكب الأرض. أما العلاقات بين الثقافات، التي تقوم هي الأخرى على اللامساواة، فهي في طريقها للاعتراف المتبادل. وهكذا برزت فجأة، في نهاية «عصر التطرف»^(١) هذا، العولمة، كما لو أنها انقلاب. ولم يترك هذا الزلزال أي شخص على سطح الكرة الأرضية غير مبالٍ بما يحدث.

في الحقيقة، ومنذ اكتشاف الأوروبيين لإفريقيا الجنوبية وأستراليا وإقيانوسيا وأمريكا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وُجِدَتْ أشكالٌ متعدّدة من العولمة، أو بتعبير آخر، من أوربة العالم. ولتنفكير في هذه المرحلة، صاغ فرناند برودل مفهوم اقتصاد العالم، مُظهِراً، في الوقت نفسه، حدوده بسبب التباين الموجود بين تطور التجارة مع المناطق البعيدة، المُنظَّمة انطلاقاً من مدن كانت تهيمن بالتناوب على التوسُّع التجاري والتدفقات المالية، من جهة أولى، وتطورها مع المناطق الداخلية، إذ كانت تمتد الأراضي الشاسعة ذات الإنتاج الذاتي الفلاحي، من جهة أخرى^(٢). وميَّز إيمانويل والرشتاين اقتصاد العالم الرأسمالي الأوروبي التقسيم السياسي، الذي تجلَّى بهذا الموزايك من الدول، وحلَّل كيف تَعوَّلَمَ هذا الاقتصاد فعلاً في القرن العشرين في ظل إمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية، وريثة أوروبا، عبر صدمة الحربين العالميتين^(٣).

(١) إريك جي هوسباوم، L'Histoire des extrêmes. Histoire du court xxe siècle، (عصر التطرف، التاريخ القصير للقرن العشرين، بروكسل، منشورات كومبلكس، ١٩٩٩، وصحيفة لوموند ديبلوماتيك، ١٩٩٩).

(٢) فرناند بروديل، La dynamique du capitalisme، باريس، أرتود، ١٩٨٥.

(٣) إيمانويل والرشتاين، Le Système du monde du xve siècle à nos jours، المجلد ٢، باريس، فلانماريون، ١٩٨٠. وحول هذا التحليل، انظر أيضاً إريكا دوبر زيغلر، بالتعاون مع جونوفيف بيريه، « Mondialisation, appartenances multiples : l'urgence de nouveaux instruments, d'analyse et d'intervention » (عولمة، انتهاءات متعدّدة، ضرورة أدورات جديدة للتحليل والتدخل)، في Le Monde et son double، (العالم وازدواجيته)، تحت إشراف لوران أويير، باريس، منشورات آدم بيرو، متحف الإثنوغرافيا في جنيف، ٢٠٠٠، ص ١٥٨ وما يليها.

ماذا كانت النتائج على البلدان الأشد ضعفاً؟ بصفته أميناً عاماً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ترأس روبنز ريكوبيرو المؤتمر العالمي للبلدان الأقل تقدماً، الذي عُقد في بروكسل من ١٤ حتى ٢٠ أيار ٢٠٠١. ومع خوان سومافيا، المفكر التشيلي الأصل المعادي للفاشية، الذي يشغل الآن منصب المدير العام لمنظمة العمل الدولية، وماري روبنسن، رئيسة جمهورية إيرلندا السابقة، والمفوضة السامية الشرسة لحقوق الإنسان، الآن، كان ريكوبيرو إحدى الشخصيات الكبرى الثلاث في منظومة الأمم المتحدة لمقاومة العولمة المتوحشة. وفي مساء السادس عشر من آذار عام ٢٠٠٠ قدّم ريكوبيرو محاضرة في صالة بياجيه بجامعة جنيف، بعنوان «البرازيل بعد خمسمئة عام. هويّة، نمو، لا مساواة»، ودافع فيها عن فكرة مفاجئة.

إن أحد المجتمعات الأكثر عولمة التي عرفها التاريخ هو المجتمع الذي حكمه نائب ملك البرتغال في البرازيل. فمنذ بداية القرن السادس عشر حتى العقد الثاني من القرن التاسع عشر، كان هذا المجتمع مُندمجاً بالسوق العالمي بشكلٍ كُليّ تقريباً. كان يُصدّر تقريباً كامل إنتاجه من السكر والبن والكافور والتبغ والمعادن الخام. ويستورد، في المقابل، كل ما تحتاج إليه طبقاته الحاكمة للعيش. لم يكن السوق الداخلي في البرازيل موجود، عملياً. وكان التراكم الداخلي لرأس المال ضعيفاً جداً. كانت الزراعة منتشرة في عزبٍ واسعة، والصناعة الوطنية مُتعثرة. أما الشعب فلم يكن له أي وجود سياسي. وكان العبيد يقدمون الجزء الأساس من قوة العمل. خلاصة ريكوبيرو: إن دمج الاقتصاد الوطني في السوق العالمي إلى أقصى حدّ يُفضي إلى حدّ أقصى من تدمير بُنية المجتمع الوطني المُعولم.

إن نظرية ريكوبيرو، التي صاغها انطلاقاً من التجربة المعيشة في ظلّ ذلك المجتمع، قابلة للتطبيق حالياً، وبشكلٍ تام، في البرازيل، كما في بلدان معاصرة

عديدة أخرى واقعة في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. يعيش في مدينة ريو دي جينيرو الكبرى ستة ملايين نسمة. وفي المنطقة الجنوبية منها، في إيانيا وليلون وساو كونرادو وتيجوكا تتوزع فيلات ومبانٍ سكنية فاخرة على شاطئ الأطلسي، تحميها ميليشيات خاصة ورجال أمن مجهزون بأنظمة اتصالات متطورة وكاميرات مراقبة وعربات سيارة ومسدسات سريعة الطلقات. ومباشرة خلف شواطئ الأحلام، تقبع مدينة صفيح، شبيهة بمدن أخرى عديدة، على المنحدرات الوعرة للرؤوس الصخرية البارزة - تلال ريو الفريدة بسحراها - وفي الأودية الممتدة حتى تخوم المساكن النائية للواجهة البحرية، لا فافيلادوروسينا. ويتكدس فيها أكثر من ٣٥٠ ألف شخص.

إن جوهانسبرغ البيضاء ومدينة سويتو السوداء المجاورة لها، وليما وضاحية بارياداس المحيطة بها، وقلاع أثرياء كراتشي الضائعة وسط محيط من الأكواخ البائسة، وأحياء مانيلا السكنية المحمية بقوة وأكواخها التي تعيث الفئران فيها فساداً، والممتدة بعشرات الآلاف على سفوح جبال سموكي، وهذه الجبال من المخلفات التي يقنات منها البؤساء، لا تقدم جميعها مشهداً مختلفاً.

في مشاركة أخرى من مشاركاته، يتحرى روبن ريكوبيرو الروابط الموجودة بين القدرة الفائقة الحالية لسادة رأس المال المالي المعولم وإذعان الأمم الكادحة. هذه الروابط قديمة ومُعقدة ومن النادر جداً فهمها.

يتصرّف الأوليغارشيون المسيطرون منذ بداية القرن الحادي والعشرين، الذين تعود أصولهم، كما هو معلوم، إلى النصف الشمالي من الكرة الأرضية، بوسائل مالية غير محدودة عملياً. في حين أن ضحاياهم مجردين، غالباً، من كل شيء، وعاجزين عن المقاومة. كيف تُفسّر هذه اللامساواة؟ طبّق السادة في مستعمراتهم في ما وراء البحار، منذ نهاية القرن الخامس عشر، سلباً مُنظماً. وهذا السلب هو أساس التراكم الأوّلي لرأس المال في البلدان الأوروبية.

كتب كارل ماركس: «يصل رأس المال إلى العالم وهو ينضح الدّم والوحل من كيانه كلّهُ [...]». ولإظهار عبودية الأجراء المقنّعة في أوروبا، كان الأمر يحتاج إلى عبوديّة صريحة في العالم الجديد»^(١).

يُضيف ماركس أيضاً: «يعود التاريخ الحديث لرأس المال إلى نشأة التجارة والسّوق بين العالمين في القرن السادس عشر [...]». كان النظام الاستعماري يؤمّن منافذ بيع للمصانع الناشئة، التي تضاعفت سهولة مراكمتها للمال بفضل احتكار السوق الاستعماري. كانت الكنوز المسلوّبة مباشرة من خارج أوروبا عن طريق العمل القسري المفروض على السكان المحليين المحوّلين إلى عبيد، والابتزاز والنهب والقتل، تترد إلى الوطن الأم لتوظيفها فيها كرأس مال»^(٢).

كان الأفرقة - رجالاً ونساءً وأطفالاً - هم الذين دفعوا، بشكل رئيس، من دمهم وحياتهم، قيمة التراكم الأول لرأس المال الأوروبي، منذ بداية القرن السادس عشر، وفي ظروف قساوة يصعب وصفها. ولبيان وتيرة هذا التراكم، لن أعطي إلاّ مثالاً واحداً: في عامي ١٧٧٣ و ١٧٧٤، كان في جامايكا أكثر من ٢٠٠ ألف عبدٍ موزّعين على ٧٧٥ مزرعة. وكانت إحدى هذه المزارع ذات المساحة المتوسطة تُوظّف ٢٠٠ عبدٍ أسمر البشرة في أرض مساحتها ٦٠٠ فدان، منها ٢٥٠ فداناً لزراعة القصب. وبحسب أكثر التقديرات دقّة التي قدمها ماركس، جنت إنكلترا من مزارعها في جامايكا خلال سنة ١٧٧٣ وحدها أرباحاً صافية وصلت إلى أكثر من مليون وخمسمئة ألف جنيه، من عملة ذلك العصر»^(٣).

(١) روبنز ريكويرو، مقابلة مع ويلي سبيلر، «Mit guten Ideen die Welt verdädern»، (تغيير العالم بفضل أفكار خيّرة)، Neue Wege، العدد ٧٨، زوريخ، تموز - آب، ٢٠٠٠، ص ٢٢٣ وما يليها.

(٢) كارل ماركس، Œuvres Complètes، حرّرها المؤرخ ماكسيميليان روبل، المجلّد ٢، Le Capital, t.I, section VIII، باريس، غايهار، مجموعة « La Pléiade »، ١٩٦٥.

(٣) نجد أمثلة أخرى عند أندري غوندر فرانك، L'accumulation mondiale، (التراكم العالمي)، كالمان ليفي، ١٩٧٧، ص ٢١١ وما يليها.

خلال القرون الأربعة الفاصلة بين رُسُو أول مركب ناقل للعبيد إلى كوبا وإلغاء العبودية في آخر بلدان القارة الأمريكية، انتزع أكثر من ٢٠ مليون إفريقي، من رجال ونساء وأطفال، من بيوتهم، وأبعدوا إلى ما وراء البحار، وانتهى بهم المطاف إلى العمل العبودي^(١).

بفضل رأس المال المتراكم في المستعمرات، استطاعت أوروبا تمويل تصنيعها السريع منذ القرن الثامن عشر. وتمكنت أيضاً من مواجهة الهجرة الريفية وإجراء عملية التحويل السلمي لفلاحها إلى عمال. ويلاحظ إدغار بيزاني أن «تزامن الهجرة الريفية والنمو الصناعي» يكمن في أساس نموذج التطور الذي يصنع، اليوم، قوة أوروبا^(٢).

إن رجال بلدان المحيط ونساءها وأطفالها هم في واقع الأمر ضحايا لسبيين. فبسبب الدمار الذي عانوه في الماضي، وبسبب انعدام المساواة في التطور بين مجتمعاتهم ومجتمعات الدول الاستعمارية القديمة في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، هم، اليوم- في زمن العولمة والأنموذج الاقتصادي والفكر الواحد- عاجزون عن مقاومة الهجمات الجديدة لرأس المال العابرة للقارات. لقد جعلت التجارة الثلاثية، والنخاسة، والاحتلال الاستعماري، والاستغلال، والنهب الذي مارسته الوكالات التجارية، من كثير من بلدان آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية

(١) يطرح روجر باستيد الرقم المقبول عموماً ويقدر بـ ٢٠ مليون عبد وصلوا أحياء إلى أمريكا. راجع روجر باستيد، Les Amériques Noires، أمريكا السوداء، باريس، بايو، ١٩٦٧.

في المقابل يقدر ليوبولد سيدار سنغور العدد بنحو ٢٠٠ مليون إفريقي استعبدتهم البيض قد لقوا حتفهم خلال عمليات طرد العبيد من القارة أو ماتوا إما خلال نقلهم أو خلال الشهور الثلاثة الأولى على وجودهم في أمريكا. راجع ليوبولد سيدار سنغور، pour une relecture africaine، (بغية قراءة ثانية بعيون إفريقية لماركس وأنجلز، داكار، منشورات إفريقية جديدة، ١٩٧٦، ص ٢٣، كانت البرازيل آخر بلد يلغي العبودية، عام ١٨٨٨.

(٢) إدغار بيزاني، Une centaine de idée du monde. L'Utopie comme méthode، باريس، سوي، ٢٠٠١، ص ٥٨.

والكاربيبي بلداناً هزيلة. باختصار، فإن العولة تضرب بكامل قوتها جسماً اجتماعياً أضعف بشكل خطير، وحرّم من قدرته المناعية على المقاومة.

ثمّة ظاهرة ثانية يجب أخذها في الحسبان إذا ما أردنا فهم الشكل المعاصر للعولة: إنها الظاهرة السكانية. فعلى هذه القارات المَهْمَلَة، والمتروكة، عملياً، اليوم من دون دفاع أمام اعتداءات مفترسي رأس المال المعولم، يُبصر النور أكبر عدد من الكائنات البشرية: إذ يولد ٢٢٣ شخصاً في كلّ دقيقة، ١٧٣ منهم في أحد البلدان الـ ١٢٢ المُستَارة ببلدان العالم الثالث^(١).

في عام ٢٠٢٥ سوف يصل تعداد سكان العالم إلى ٨ مليار ساكن، في إفريقيا وحدها ٣,١ مليار، أي بنسبة ١٢% من سكان العالم^(٢).

بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٢٥، سوف يتضاعف تقريباً تعداد سكان إفريقيا السّماء. في ١٩٩٧ كان معدّل الولادة في العالم يبلغ ٢٤ بالألف، وفي إفريقيا السّماء ٤٠ بالألف. في عام ١٩٩٧ كانت نسبة الأفارقة من الولادات العالمية تبلغ ١٥%، وفي عام ٢٠٢٥ سوف يمثلون ٢٢%. وسيولد كل هؤلاء الأطفال على قارة ما فتتت تغرق في محيط البؤس.

لنتأمل للحظة الكوكب في مجمله. إذا استمرّ النمو السكاني الحالي، ستكون الكرة الأرضية في عام ٢٠١٥ مأهولة بـ ٧,١ مليار كائن بشري، ٦٠% منهم سيعيشون في وسط حضريّ. في أمريكا اللاتينية، يعيش الآن أكثر من ٧٠% من السّكان الحاليين في مدن، ضمن ظروف موبوءة أغلب الوقت: باريادا في البيرو، فافولاس في البرازيل، بوبلاسيونوس أو كالامباس في تشيلي. ويعاني طفلٌ من أصل ثلاثة أطفال، تقل أعمارهم عن خمس سنوات، في أمريكا اللاتينية، سوء تغذية خطيراً ومُزْمناً.

(١) إحصائيات عام ٢٠٠٢.

(٢) نعلم السّمة الأسيّة للنمو السكاني: ٢٥٠ مليوناً عند ولادة السيّد المسيح، ٤٥٠ مليوناً في عام ١٤٩٢، مليار عام ١٨٢٥، وعلى الأغلب بين ١٠ و ١٢ ملياراً في نهاية القرن الحادي والعشرين.

في عام ٢٠٠٢، يعيش ٣٦% من الأفارقة في المدن. وسوف تصل نسبتهم في عام ٢٠٢٥ إلى ٥٠%. وبحساب رياضي موثوق، ستنقص هذه المدن الكبرى الإفريقية والأمريكية اللاتينية والآسيوية البنى التحتية الضرورية لضمان حياة لائقة للعائلات الفقيرة، بمنأى عن الحاجة.

إن كثيراً من هذه التجمّعات السكنية الواسعة في العالم الثالث هي اليوم مستودعات حقيقية لجمع النفايات. ونظراً لعدم وجود رساميل عامة أو خاصة لاستقبال لاجئي العولمة (أو الكوارث الطبيعية...) وإطعامهم وتعليمهم وتأمين العناية الصحية لهم، تحوّلت أطراف التجمّعات السكنية الكبيرة إلى مآوٍ للعجزة. إن الاتجاه نحو إضفاء طابع احتكاري وتعدّدي القوميات على رأس المال أصبح عاملاً مُكوّناً لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. فانطلاقاً من مستوى معيّن من تطوّر القوى المنتجة، يصبح هذا الاتجاه إلزامياً، ويفرض نفسه كأمرٍ ضروري.

في عصر انقسام العالم إلى كتلتين متخاصمتين وجدت العولمة نفسها مُقيّدة. ففي الشرق، كانت إمبراطورية قوية عسكرياً تعلن انتسابها إلى أيديولوجية دفاعية عن كل العمال، وصدّاقة بين الشعوب. وأمام نضال العمال، كان الأوليغارشيون الرأسماليون في الغرب مُجبرين على تقديم تنازلات، ومنح حدّ أدنى من الحماية الاجتماعية، والحريّة النقابية، والانخراط في مفاوضات حول الأجور والرقابة الديمقراطية للاقتصاد، لأنه كان من المحتم عليهم، بأي ثمن، تجنّب التصويت لصالح الأحزاب الشيوعية في الغرب. أما الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية الغربية ومراكزها النقابية فتصرّفت، من جانبها، كما تصرّف خيميائيو العصور الوسطى حين جرّبوا صنع الذهب من الرصاص. فقد حوّلوا خوف الرأسمالين من التمدّد الشيوعي إلى مزايا اجتماعية لزبائنهم. في الوقت نفسه، كانت الشعوب المُستعمرة والخاضعة تقود بنجاح نضالها في سبيل التحرّر، مُعتمدة في ذلك على دعم دول الكتلة السوفيتية.

مع سقوط جدار برلين ونفكك الاتحاد السوفيتي، والتجريم الجزئي للجهاز البيروقراطي في الصين، انطلقت عولمة الاقتصاد الرأسمالي. وبدأ معها إضفاء الطابع المؤقت على العمل وتفكيك الحماية الاجتماعية المكتسبة لقاء ثمنٍ غالٍ. وانهار عددٌ من الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية، كالحزب الاشتراكي الإيطالي على سبيل المثال. وضعفت أحزاب أخرى، بشكل مخيف، وفقدت كل مصداقية لها. وتحوّل حزب العمال الإنجليزي والحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني إلى حزبين رجعيين، يحتفلان بالفكر النيو ليبراليّ ساعين بأي طريقة إلى إرضاء سادة الإمبراطورية الأمريكية. وقد عانى الجميع بشكل مباشر حتمية السوق المعولم. وتفككت الأهمية الاشتراكية. وواجهت النقابات تناقصاً مأساوياً في عدد مُتسببها. وانتشر أسلوب الإنتاج الرأسمالي عبر الكرة الأرضية، من دون أن يواجه في طريقه منذئذٍ قوى مضادة جديرة بهذا الاسم.

تعمّم تنفيذ قانون مقارنة تكاليف الإنتاج والتوزيع. فكلّ سلعة، وكل خدمة سوف تُنتج إذ تكون تكاليفها أدنى. وهكذا أصبح الكوكب بأسره سوقاً ضخماً تتنافس فيه الشعوب والطبقات الاجتماعية والبلدان. إلا أن ما يخسره البعض - استقرار العمل، الحد الأدنى للأجور، والضمان الاجتماعي، والقدرة الشرائية - في سوقٍ معولم، لا يكسبه الآخرون بشكل آلي. فأم عائلة في بوسان، في كوريا الجنوبية، تمارس عملاً مُتدني الأجر، والعامل الأندونيسي الذي تحور قواه في صالة التركيب بالمنطقة الحرة في جاكارتا مقابل راتب مُزِر، لا يتحسن وضعها إلا بنسبة بسيطة حين يعيش العامل الفني في مدينة ليل أو عامل النسيج في سان غال تحت تهديد البطالة.

إن الاندماج التدريجي، في سوقٍ عالمي واحد، لكل الاقتصادات الوطنية سابقاً، الفريدة من نوعها نسبياً، المهمة للأمة، والمُحكّومة من عقليات، وإرث ثقافي، وأنماط فعلٍ وابتكارٍ خاصّة، هو عمليةٌ مُعقّدة.

وفّر التعاقب المذهل في الثورات التكنولوجية التي برزت في العقود الثلاثة الأخيرة التي سبقت هذا التحول، في مجالات الفيزياء الفلكية والمعلوماتية

والإلكترون البصريّ، الأداة لهذا الاندماج: الفضاء السبيريّ الموحد للكوكب. أُقيمت أولى أنظمة الاتصالات عبر الأقمار الصناعيّة، إنتل سات وانترسبوتيك، في أواسط السّتينيّات. اليوم، تُنفذ الاتصالات عبر العالم بسرعة الضوء (٣٠٠٠٠٠ كم في الثانية). تُدير الشركات أعمالها بسرعة، ثانية بعد ثانية، في تزامن مُطلق. وأمكنة معركتها - أي معركة تكوين أسعار رأس المال المالي - هي أسواق الأوراق الماليّة، وبمقدار أقل، أسواق المواد الأوليّة. فهذه الأمكنة جزء لا يتجزأ من شبكة عالميّة دائمة النشاط: فحين يُغلق سوق طوكيو، تفتح أسواق فرانكفورت وباريس وزوريخ ولندن، ومن ثم تلحق بها نيويورك. إن سرعة انتقال المعلومة يقلّص العالم ويلغي العلاقة التي تربط الزمان بالمكان، والتي كانت تميّز الحضارات.

هكذا نشهد تكوّن عالم افتراضي غير مُشابه للعالم الجغرافي التاريخي التقليدي. حتى إن رأس المال المتداول نفسه افتراضي، وهو اليوم أعلى بثاني عشرة مرّة من قيمة كل الأموال والخدمات المنتجة في سنة، والمتوفّرة في كوكب الأرض. إن الديناميكية الناتجة على هذا النحو تدل على حيويّة كبيرة، لكنها تزيد بشكل قسري من التفاوتات: الأغنياء أصبحوا بسرعة أكثر غنيّ، والفقراء ازدادوا بؤساً. ففي الولايات المتحدة، تُعادل ثروة بيل غيتس مجموع ثروات ١٠٦ ملايين أمريكي الأكثر فقراً. وبات بعض الأفراد اليوم أكثر غنيّ من بعض الدول: إن الذمة المالية التي يمتلكها الخمسة عشر شخصاً الأغني في العالم تتجاوز الناتج الوطني الخام لمجموع الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء^(١).

لنتأمّل للحظة في تطوّر المصطلحات.

«العولمة» «Globalisation» مصطلح إنكليزي بدأ درب انتشاره في نهاية السّتينيّات برعاية عالم الوسائط الكندي مارشال مك لوهان، والأمريكي المختص في «قضايا الشيوعيّة» في جامعة كولومبيا زيغنيو بريجنسكي. الأول، الذي استقى

(١) برنامج الأمم المتحدة للتنمية، Human Development Report، (تقرير التنمية البشرية)،

٢٠٠٠، نيويورك، ٢٠٠١.

الدروس من حرب فيتنام، التي كانت أول حرب أُتحت رؤيتها مباشرة على شاشة التلفاز، كان يعتقد أن القدرة على الوجود في كل مكان، والشفافية الكاثودية ١، ستجعلان المواجهات المسلحة أكثر صعوبة، وتدفعان البلدان غير الصناعية نحو التّقدم. وماك لوهان هذا هو الذي ابتكر تعبير (القرية العالمية). أما الثاني، فكان يرى في قدوم الثورة الإلكترونية تكريساً لقوة أمريكا العظمى، بصفتها «أول مجتمع عالمي في التاريخ»، وطرح فكرة «نهاية الإيديولوجيات»^(١).

أما المكافئ الفرنسي لمصطلح «العولمة» (Mondialisation)، فهو تعبير جديد وقديم فعلياً. وحتى عام ١٩٩٢، كانت مفردات «متعدد الجنسيات» (multinationales) و«عابر للقوميات» (transnationales)، وتعابير مثل «شركات بلا حدود»، و«عولمة مالية» و«عولمة الأسواق» و«رأساليّة عالمية» تُستخدم لتوضيح الاتجاه. وللبقاء في الاستعارة الزلزالية التي استخدمناها في بداية هذا الفصل، فإن التوسع في استخدام هذه المفردات يتطابق مع الحركة الجيولوجية للصحائف: بعد حرب الخليج، عام ١٩٩١، تمكّنت واشنطن من إعلان ولادة «نظام عالمي جديد». وكان التعبير يشير بسرعة إلى التنظيم الجديد للأعمال الدولية، ويتفق مع «العولمة» كمفردة جديدة تُستخدم وحدها من دون مُضاف إليه. في عام ١٩٩٤، حين إنشاء منظمة التجارة العالمية، كانت المفردات الجديدة للمُعجم الاقتصادي تستخدم بشكل رائع في كل أنحاء الكوكب^(٢).

يلاحظ فيليب زاريفيان، مؤلف بحث استشرافي يحمل عنوان L'Emergence d'un Peuple-Monde، (بروز شعب عالم)، أن: «هذه العولمة تتطابق مع نظرة إلى الكوكب من قمر صناعي كونها قادة الشركات الكبرى. [...] نظرة من الأعلى، تبدو فيها هذه الأرض واحدة: إن الأمم والدول والحدود

(١) زيبينو بريجنسكي، La Civilisation technétronique، الحضارة التكنولوجية الإلكترونية، باريس، كالمان - ليفي، ١٩٧١.

(٢) إريكا دوبر زيغلر، بالتعاون مع جونوفيف بيريه، «...Mondialisation et appartenances multiples»، المرجع السابق.

والنُظم وأمزجة الشعوب والعروق والأنظمة السياسيّة تتلاشى، من دون أن يختفي. [...] لقد تحقّق، أخيراً، الحلم الكبير، حلم الكلّ في واحد، الذي استمرّ الفلاسفة الأفلاطونيّون في إثارته. إن الكلّ واحد هو أرض الرأسماليّة المعاصرة».

إن مزيداً من مناطق العالم هي، اليوم، في طريقها للتفكّك. وهكذا تخرج بلدان بأكملها من التاريخ، وتغيب في الليل مثل سفن الأشباح. في إفريقيا خاصة، لن تكون الصومال وسيراليون وغينيا بيساو وبلدان أخرى كثيرة في طريقها للتفكّك، إلّا نقشاً على خارطة جغرافيّة. ولم تعدّ هذه البلدان موجودة كمجتمعات قوميّة منظمّة.

إن العولمة بعيدة جداً، إذن، عن التطابق مع تطوّر اقتصادي مُعولم حقاً. وهي تقود، بالعكس، نحو تطوّر مراكز أعمال، حُدّدت مواقعها بدقة، وفيها تتمركز الشركات الكبرى والبنوك وشركات التأمين وخدمات التجارة والتسويق والأسواق الماليّة. يُظهر بيير فولتزر كيف تنتشر، حول المراكز الاقتصاديّة، مناطق واسعة للسكان، يتوصّل جزء منها إلى السيطرة على الذكاء والعلاقات التي تسمح له بالعيش من فترات النشاطات الكثيرة التي تنشرها الأعمال «المُعولمة» في محيطها المباشر. هكذا ترسم العولمة على سطح الكرة الأرضيّة نوعاً من شبكة هيكلية تجمع بعض تجمّعات سكنية كبرى، نشهد فيما بينها «تقدّم الصحراء». إننا ندخل في عصر «الاقتصاد الأرخبيلي»^(١). هذا النموذج «ذو السرعات المتعدّدة» يدفع نحو تدمير كل أنواع المجتمعات والنزعات الاجتماعيّة التي شهدتها الماضي، ويشير، من دون أدنى شك لزمان طويل، إلى نهاية الحلم بعالم توحدّ أخيراً، وتصالح مع نفسه، ويعيش في سلام.

إن حقيقة العالم المُعولم تكمن في تعاقب جزر الرّخاء والثراء، العائمة في محيط شعوب مُحتضر.

(١) بيير فيلتزر، Mondialisation, villes et territoires. L'économie d'archipel، باريس، الصحافة

الجامعيّة الفرنسيّة، ١٩٩٦.

الإمبراطورية

آب عام ١٩٩١، تاريخ مفصلي، في ذاك الشهر انفجر الاتحاد السوفيتي. حتى ذاك التاريخ، كان كل فرد من أصل ثلاثة على سطح الأرض يعيش في ظل نظام يُسمى «شيوعي». كانت الإمبرياليّتان تتواجهان فيما كان يُطلق عليه «الحرب الباردة». كيف يمكن شرح السقوط غير المتوقع والمدوّي للاتحاد السوفيتي والدول الدائرة في فلكه. أسباب ذلك متعدّدة. الأساسيّة منها ذات طابع اقتصادي. فالسّمة الاستبدادية للجهاز السياسي والفساد القاتل لأي مبادرة خاصّة، جعلتا إنتاجيّة الاقتصاد السوفيتي لا تكفّ عن التدهور. يُضاف إلى ذلك، أن إدارة رونالد ريغان جرّت الاتحاد السوفيتي، منذ بداية الثمانينيّات، إلى سباق تسلّح مكلفٍ للغاية، تمحور بشكل رئيس على بناء دروع مضادة للصواريخ في الفضاء الخارجي. ولم يصمد الاتحاد السوفيتي في هذا السباق.

كانت نهاية الثنائيّة القطبيّة في العالم بمنزلة بزوغ أمل كبير. اعتقد ملايين الرّجال والنساء في العالم، بصدق، أن الحرية انتصرت، وأن فجر عالمٍ مُتمدّن، ديمقراطي، مُنظّم وفقاً للقانون والعقل، يبزغ. متأخراً مدّة نصف قرن.

كان الوحش الفاشي في الشرق الأقصى، وفي أوروبا، قد هُزم في ربيع وصيف عام ١٩٤٥. وأعلنت الأمم المنتصرة، بمجموعها، شرعة الأمم المتحدة، وتبنّت، بعد ثلاث سنوات، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لنستمع: «يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان، وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء»...

«لكلّ فرد الحقّ في الحياة والحرّيّة وفي الأمان على شخصه».

إن حقوق الإنسان، وحقوق تقرير المصير، والديمقراطية، كما صيغت في الإعلان العالمي لعام ١٩٤٨ - وفي خمسة عشر ميثاقاً متتالية لتفسيرها وتجسيدها - تُشكّل نصراً مؤزراً للحضارة، وتُحدّد الأفق الذي تصبو إليه الشعوب: مجتمعٌ عالمي أكثر كرامةً وعدلاً وحريةً.

كتب بطرس بطرس - غالي، الأمين العام للأمم المتحدة حتى عام ١٩٩٥: «تشكّل حقوق الإنسان، باعتبارها وثائق مرجعية، اللغة المشتركة للإنسانية، التي بفضلها تستطيع جميع الشعوب، في الوقت نفسه، فهم الشعوب الأخرى، وكتابة تاريخها الخاص. إن حقوق الإنسان، من حيث تعريفها، هي القاعدة النهائية لكل سياسة [...]». وهي في جوهرها حقوق متحرّكة. وأعني بذلك أنها تهدف إلى التعبير عن أوامر ثابتة، وتعلن عن لحظة الوعي التاريخي، معاً. وهي، إذن، في مجموعها، مُطلقة وذات موقع مُحدّد^(١)».

يقول بطرس غالي أيضاً: «ليست حقوق الإنسان القاسم المشترك الأصغر بين كل الأمم، بل هي، بالعكس، ما أودّ تسميته الحق الإنساني غير القابل للاختزال، وجوهر القيم الذي نوّكّد من خلاله، معاً، أننا جماعة إنسانية واحدة^(٢)».

أضيف، مقتبساً من فريدريش فيلهلم هيغل، أن حقوق الإنسان - الحقوق المدنية والسياسية مثلها مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - هي المُطلَق في علاقته مع الغير (l'Absolu en relation)، والكُلِّيَّة الملموسة (L'Universel concret). إنها، في الوقت الراهن، أفق تاريخنا.

وفيما يخصّ المساواة بين الدول والشعوب، يقدّم ريجيه ديريه هذا التفسير: «سيادة الدول، طريقة لوضع الدول غير المتساوية على قدم المساواة. فجمهورية بورنندي تتمتع بنفس سيادة الولايات المتحدة الأمريكية. هذا جنون أليس كذلك؟

(١) نقلاً عن هرفي كاسان، «La vie quotidienne à l' ONU du temps de Boutros Boutros-»

Ghali، متفرّقات مقدّمة إلى أوبرت تييري، باريس، منشورات بيدون، ١٩٩٨، ص ٨.

(٢) المرجع نفسه.

نعم إنه جنون. وهو منافي للطبيعة، أليس كذلك؟ نعم، إنه منافي الطبيعة. هذا ما نسمّيه الحضارة^(١)».

إن تنفيذ المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خلال الخمسين عاماً الماضية، ولو بشكل جزئيّ وخجول ومتردّد، أضحى مستحيلاً بفعل تفرّق الأمم، والعداء القاتل بين الدولتين العظميين. كان الاتحاد السوفيتي والدول الدائرة في فلكه يدعون تنفيذ حقوق الإنسان عبر الشيوعية وديكتاتورية العمّال، والأمريكيون وحلفاؤهم عبر الرأسمالية والديمقراطية. وفي الواقع، جمّدت الحرب الباردة خلال أكثر من نصف قرن أي مشروع جماعي للإنسانية.

كان الأمل الذي وُلِدَ في عام ١٩٩١ كبيراً، إذن. ففي ذلك الحين، اتّخذ أوليغارشيّو رأس المال المالي، الذين أصبحوا مُتصرّين، قراراً لا تزال نتائجه إلى الآن غير قابلة للعدّ: فلتنظيم المجتمع العالمي الجديد، رفضوا الرجوع إلى المنظمات متعدّدة الأطراف الموجودة، كمنظمة الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصّصة البالغ عددها اثنتين وعشرين وكالة، أو إلى منظمات حكومية دولية (intergouvernementales) قديمة (محكمة التحكيم في لاهاي، الاتحاد البرلماني الدولي، إلخ).

وبدلاً من منظمة الأمن الجماعي متعدّدة الأطراف، راهن سادة رأس المال على القوّة العسكريّة الضاربة للدولة الأمريكية العظمى. ومقابل التحكيم الدّولي للنزاعات بين الأمم اختاروا الأمر المفروض للإمبراطوريّة الأمريكية. وبدلاً من أن تُوكل مهمة إنتاج وتوزيع خيرات العالم إلى اقتصاد معياري يأخذ في الحسبان الحاجات الأساسيّة للسكان، لجؤوا إلى «اليد الخفيّة» للسوق العالمي المُدمج الذي يتحكّمون به كلياً. وفي غضون أشهر عدّة، أطفؤوا الآمال المتجدّرة في عمق الوعي الجمعي منذ سلام ويستفاليا، عام ١٦٤٨: سلام يقوم على عقد اجتماعي عالمي بين دول وشعوب من مستويات مختلفة، لكنها متساوية في الحقوق، سلام

(١) ريجيه ديريه وجان زيغلر، il s'agit de ne pas se rendre، (تكمّن القضية في عدم الخضوع)،

المرجع السابق، ص ٥٠.

القاعدة القانونية التي تحلّ محلّ عنف الأقوى، أخيراً، سلام التحكيم الدولي والأمن الجماعي الذي يمنع الحرب.

وباختيارهم الإمبراطورية الأمريكية مقابل الديمقراطية العالميّة، أعاد سادة العالم الإنسانيّة قروناً عدّة إلى الوراء.

من بين كل الأوليغارشيات المُفردّة التي تُشكّل، بمجموعها، اتّحاد سادة العالم، تُعدّ أوليغارشيّة أمريكا الشمالية الأكثر قوة وإبداعاً ونبضاً بالحياة. حتى قبل عام ١٩٩١، كانت قد أروضت الدّولة، وحوّلتها إلى معاون مهمّ وفعلّ لتحقيق مصالحها الخاصة.

إنّ النظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية كمجرّد دولة «قوميّة» ليس له أي معنى. فهي إمبراطورية بالفعل، تضمن قوّاتها المسلّحة - البريّة والبحريّة والجويّة والفضائيّة -، وأنظمتها للتّنصّت الدوليّ، وأجهزة تجسّسها الضخمة، واستخباراتها التمدّد المستمر للنظام الأوليغارشي العالمي. ومن دون هذه الإمبراطوريّة وقوّاتها الضاربة العسكريّة والبوليسيّة، لن يستطيع اتّحاد سادة العالم البقاء على قيد الحياة.

إنّ القوّة العسكريّة المبنية حديثاً لمواجهة الاتّحاد السوفييتي تُستخدم اليوم لوضع نظام رأس المال المالي المعلوم موضع الاستخدام، وحمايته. وينمو هذا الجهاز الإمبريالي الضخم بشكل شبه مستقل ذاتياً. وله قوانينه الخاصّة، وديناميّته الفريدة من نوعها. وهو كوريث للحرب الباردة، المتجدّدة، يضيف عنفه الخاص إلى عنف رأس المال.

قبل ألفي عام، أطلق الإمبراطور الروماني ماركوس أوريلوس هذا التحذير: «الإمبراطوريّة أسمى من المملكة» (Imperium superat regnum)، أي إنها أسمى من كل السلطات الأخرى. وقد طبّق الأباطرة الرومان هذا الدّرس على كثير من شعوب الغرب والشرق. وتعمل الأوليغارشيّات الرأسماليّة المعاصرة بالطريقة نفسها. فإمبراطوريّتهم تتفوق على كلّ القوى الأخرى. إنّ النظام الإمبريالي يدمّر، بالضرورة، الدول الوطنيّة وكل سيادة أخرى تقاومه^(١).

(١) رأس المال الذي يدمّر بشكل مُنهج القدرة الطبيعيّة للدولة الوطنيّة موضوع الفصل الثاني، الجزء الثاني.

إن غطرسة الإمبراطورية الأمريكية لا حدود لها. لنستمع إلى إعلانها: «نحن في المركز، ونعزم البقاء فيه [...] يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقود العالم حاملةً الشعلة الأخلاقية والسياسية والعسكرية للقانون والقوة، وأن تكون أنموذجاً تحتذي به كل الشعوب الأخرى»^(١).

من يقول ذلك؟ هل هو مُتَعَصِّبٌ ظلامي من إحدى الطوائف العنصرية والكارهة للأجانب التي لا تُعد ولا تحصى، والتي تعجّ بها الولايات المتحدة الأمريكية؟ هل هو عضوٌ مؤيِّدٌ للفاشية من جمعية جون بريش أو من جمعية كو كلوكس كلان؟ لم تُصيِّبوا! القائل اسمه جيسي هيلمز. رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي من عام ١٩٩٥ حتى ٢٠٠١. وبهذه الصفة، كان فاعلاً أساسياً في سياسة واشنطن الخارجية.

كان الكاتب الصحفي تشارلز كروثامر صدى له، بقوله: «يعلو كعب أمريكا على العالم كقوة جبارة [...]، منذ أن دمّرت روما قرطاجة، لم تبلغ أي قوة عظمى أخرى القمم التي وصلنا إليها»^(٢).

وكان توماس فريدمان، المستشار الخاص السابق لوزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت في ظل إدارة كلينتون، أكثر وضوحاً: «حتى تُفعل العولمة، لا ينبغي لأمريكا أن تخشى التصرف كقوة عظمى لا تُقهر، كما هي في الواقع [...]». إن اليد الخفية للسوق، لن تعمل مُطلقاً من دون قبضة مرئية. وماكدونالدز لن تستطيع الانتشار من دون ماكدونالدز، الشركة المُصنّعة للطائرة إف ١٥. والقبضة الخفية التي تضمن الأمن العالمي لتكنولوجيا وادي السيليكون، تُسمّى جيش الولايات المتحدة، وقواتها الجوية والبحرية.

(١) جيسي هيلمز، «Entering the Pacific Century»، (الوصول إلى القرن السلمي)، خطاب نشرته مؤسسة هيريتاج، واشنطن مقاطعة كاليفورنيا، ١٩٩٦، نقلاً عن صحيفة لو موند دييلوماتيك تموز ٢٠٠١.

(٢) تشارليز كروثامر، في مجلة التايم، نيويورك، ٢٧ كانون الأول ١٩٩٩.

إن العقيدة الليبرالية المتطرفة التي يمتدحها قادة واشنطن وسوق الأوراق المالية في نيويورك مُستلهمّة من أنانيّة مُدهشة ورفضٍ كامل تقريباً لأي فكرة تضامن دولي، وإرادة مُطلقة بفرض وجهة نظرهما الخاصّة على شعوب العالم. هكذا صدّمت الولايات المتحدة الأمريكية العالم أيضاً برفضها التصديق على الاتفاقية الدولية التي تحظر إنتاج الألغام المضادة للأشخاص ونشرها، وبيعها. كما أنها عارضت مبدأ العدالة الدولية نفسه. فلا وجود لتوقيع أمريكي على معاهدة روما لعام ١٩٩٨ التي تنصّ على عقوبة قضائية للإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب! وماذا عن المحكمة الجنائية الدولية؟ أمريكا ضدها أيضاً!

وتُعَدُّ المحكمة الجنائية الدوليّة محكمة دائمة مُزوَّدة بكامل الصّلاحيّة لمحاكمة الأفراد المُتّهمين بخرق فاضح لحقوق الإنسان. وهي، بخلاف محكمة العدل الدوليّة، التي يقتصر اختصاصها القضائي على الدول، قادرة على توجيه الاتهام للأفراد. وبخلاف المحاكم الدولية الخاصة برواندا أو يوغوسلافيا سابقاً، لن يكون لاختصاصها حدود جغرافيّة وزمانيّة. هكذا، ولأول مرة في التاريخ، أصبح كل مسؤول سياسي أو عسكري قابلاً لأن يطلب إليه تقديم حسابات عن انتهاكات للقواعد القانونية.

الرفض الأمريكي للتوقيع على اتفاقية روما لعام ١٩٩٨ له مسوَّغان متباينان. الأول: أن الإمبراطوريّة ترى أن ضبّاطها وجنودها وعملاء استخباراتها فوق كلّ قانون دولي. فقد تقودهم الظروف للتدخّل في كل أنحاء العالم. إلّا أنه ليس عليهم تقديم حساب إلّا للسلطات الأمريكية التي تُشرف عليهم. إن المصلحة العليا للإمبراطورية تعلق على القانون الدولي. أما الثاني، فهو أن للإمبراطورية وحدها، في هذا العالم الفسيح، الحقّ في تقرير من يجب أن يُعاقب، ومن يستحق الرّحمة. وهي وحدها من يجب أن يملك حقّ شنّ ضربات عسكرية، وفرض حصار اقتصادي، أي باختصار، قصف وقتل أو دعم من يخلو لها.

ثمّة خاصية أخرى لسياسة الإمبراطورية الخارجية، وهي الخطاب المزدوج. في فلسطين، تُمارس حكومة شارون اغتيالاً انتقائياً للقادة السياسيين العرب، والتدمير الكثيف للبساتين والآبار والمنازل السكنية، والاعتقالات التعسفية، و«التغيب»، والتعذيب الممنهج للمعتقلين. ويهاجم جيش هذه الحكومة، بشكل دوري، المدن والقرى الفلسطينية الواقعة في المناطق الخاضعة للحكم الذاتي، ويحتلّها بالرغم من أنها محمية باتفاقات أو سلو. ويحتضر طيلة أيام، أحياناً، نساءً ورجالاً وأطفالاً جرحى، تحت البيوت والمساكن المتداعية التي تقصفها طائرات الأباتشي وتسحقها مدفعية الدبابات. إلا أن قمع شارون الوحشي يستفيد من الموافقة الضمنية لواشنطن.

ثمّة قراران آخران يشهدان على الغطرسة المدهشة للإمبراطورية الأمريكية. الأول هو رفضها القاطع لتحرير أسعار المواد الصيدلانية، أو بشكل ملموس أكثر، رفضها منح البلدان الفقيرة حرية الحصول إلى الأدوية المضادة لمرض (السيدا). الثاني يتعلق بمعارضتها الاعتراف بأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي من بين حقوق الإنسان.

وكان مؤتمر فيينا حول حقوق الإنسان، عام ١٩٩٣، قد أعاد، بكل وضوح، الاعتبار لمفهوم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال إعلان وافقت عليه الدول بالإجماع (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية). فالإنسان الجائع لا يكثرث بحقوقه الديمقراطية. ولا يسعه أكل بطاقته الانتخابية. وبالنسبة لشخص أمي، فإن حرية الصحافة ليس لها أي معنى. لهذا السبب توجد بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - كما يقول إعلان فيينا لعام ١٩٩٣ - علاقات «لا انتقائية»، و«ترابط» و«قابلية انعكاس».

وبنفس العقلية، تصوّت الولايات المتحدة الأمريكية، دوماً، في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ضد كل الإجراءات الهادفة إلى تجسيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما ضد الحق في الغذاء، والحق

في السكن، والحقّ في التربية، والحقّ في الصحة، والحقّ في ماء الشرب، وبالطبع، ضد الحقّ في التنمية.

وتشهد حُجَجها على أنانيّة صرْفة. فمن المستحيل، كما تقول، وجود «خيرات عامة». إن السّوق وحده يقرّر تخصيص الأغذية والمساكن والتّعليم المدرسي والأدوية إلخ، وأسعارها. فهل يعيش أكثر من ملياري كائن بشري في البؤس المدّقع؟ إن النمو الاقتصادي - الناتج هو نفسه عن التحرير المطلق للتجارة والأسواق - تستطيع وحده القضاء على هذا المصيبة. وبانتظار ذلك، ليتدبّر الفقراء أمرهم.

منذ انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، في تشرين الثاني ٢٠٠٠، وتقلّده منصب الرئاسة في كانون الثاني ٢٠٠١، يُبدي جورج دبليو بوش حماسة وتفانياً لا مثيل له في الدّفاع، في كل الظروف، عن المصالح العالميّة للأوليغارشيّة التي عملت لانتخابه.

بعد ظهر يوم الجمعة التاسع من تشرين الثاني عام ٢٠٠١، عرضتُ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أوّل تقرير لي بصفتي المقرّر الخاص للأمم المتحدة حول الحقّ في الغذاء. وفي عشيّة ذلك اليوم، دعاني فريق تحرير نيويورك تايمز إلى اجتماع غير رسمي. جرى تبادل وجهات النظر في الطابق الخامس من المبنى الفخم رقم ٢٢٩، غرب الشارع رقم ٤٣.

حول الطاولة كان يوجد بعض أكثر المعلّقين تبصراً وتأثيراً في السياسة الأمريكيّة. كان هناك أيضاً روجر نورماند مدير مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة. بعد العرض الذي قدّمته، وما تبعه من نقاش، انتهزتُ الفرصة بدوري ل طرح بعض الأسئلة، ولا سيّما السؤال التالي: «كيف يجب أن نفهم إدارة بوش؟» أجابني نورماند دون أن يتردّد لحظة: «إنها سلطة النّفط وصناعات الأسلحة». لقيت هذه الإجابة تأييد كل الشّخصيّات الموجودة حول الطاولة الخشبيّة الكبيرة.

إن القادة الرئيسيين والموجّهين في الخفاء لإدارة بوش، وهم في غالبيتهم من أصحاب المليارات، ينحدرون مباشرة من الأوساط النفطية في تكساس. وقد

حافظ عددٌ منهم على علاقات وثيقة مع أرباب عملهم السابقين في كبرى الشركات النفطية العابرة للقارات المتخصصة في التنقيب والنقل والإنتاج. والحرب التي يخوضونها في أفغانستان، وتحالفاتهم في العالم العربي، وسياستهم في الشرق الأوسط، تفسّرُها، بشكل حصري تقريباً، هذه العلاقات.

جمع الرئيس الحالي جورج دبليو بوش، وأخوه جف، حاكم فلوريدا، والدهما ثرواتهم الضخمة بفضل الشركات النفطية. وكان كلٌّ من نائب الرئيس ديك تشيني، ووزير الدفاع دونالد رمزفيلد، وكذلك مسؤولة مجلس الأمن الوطني غوندوليزا رايس، مديرين عامين سابقين لشركات تكساس النفطية. وفي ٣١ كانون الأول ٢٠٠١، عين الرئيس بوش زلماي خليل زاده مسؤولاً عن المهام الخاصة في أفغانستان. يحمل هذا الشخص لقب السفير، وهو الرجل المسلم الأعلى رتبةً في الإدارة كلها. وهو موظف سابق في شركة يونوكال النفطية. لكن التكتّم هو القاعدة المتبعة اليوم: ومن أمثلة ذلك، أن شركة شيفرون النفطية حين أرادت إطلاق اسم غوندالزا رايس، المديرية السابقة فيها، على إحدى ناقلاتها النفطية العملاقة الجديدة، رفض البيت الأبيض ذلك^(١).

تجسّد سياسة الرئيس جورج دبليو بوش، الذي مؤلت حملاته الانتخابية كلها حتى الآن بشكل كبير من أصحاب المليارديرات النفط الأمريكي والأجنبي، بشكل شبه تام، خصخصة المصالح القطاعية للدولة^(٢).

يجب أن نلاحظ، أيضاً، أن سياسة الإمبراطورية اتّسمت برياء لا مثيل له منذ دخوله البيت الأبيض. من ذلك، على سبيل المثال، أن الدول الصناعية المجتمعمة في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية^(٣)، عملت، لمدة سنوات، على

(١) لوموند، ٤ كانون الثاني ٢٠٠٢.

(٢) في غالبية الدول الغربية العظمى الأخرى، قلب نظام الدولة والتحكّم به من قبل المجموعات المالية الكبرى يجري بطريقة أقل شفافية.

(٣) منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي.

إعداد اتفاقية تسمح بمراقبة جزر الملاذات الضريبية، ثم إلغائها تدريجياً. هذه الجزر، المسماة أيضاً «المراكز البعيدة عن الشاطئ» (offshore)، التي تُستخدم، بشكل خاص، للتهرب الضريبي ولغسل رؤوس الأموال ذات المصدر الإجرامي. وتُتيح، أيضاً، لسادة العالم تحبئة أرصدهم المالية فيها، وسط غموضٍ كلي، وبعيداً عن أي مراقبة دولية. إلا أن إدارة بوش رفضت، عام ٢٠٠١، التوقيع على الاتفاقية وأبطلت بذلك، عملياً، مكافحة الجنّات الضريبية.

ينطبق الأمر نفسه، أيضاً، على اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية. هذه الاتفاقية الدولية التي وقّع، وصدّق عليها ١٤٣ بلداً حتى اليوم، وتلزم الدول الموقعة على عدم تطوير الأسلحة الجرثومية (البيولوجية)، أو التي تحتوي موادّ سامة، وتصنيعها، وتخزينها، وعلى تدمير المخزونات الموجودة منها. إلا أن معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، التي دخلت حيز التنفيذ، عام ١٩٧٥، لم تنصّ، بعكس معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، على وسائل للتحقق من تطبيقها. لهذا السبب عُقد مؤتمر دولي في قصر الأمم في جنيف يومي ٨ تشرين الثاني و ١٩ كانون الأول من عام ٢٠٠١ لإعداد بروتوكول إضافي على الاتفاقية، ينصّ على إقامة نظام نفتيش - على أراضي الدول الـ ١٤٣ الموقعة عليها - للمراكز التي يُشتبه في أنها تنتج أسلحة بيولوجية. ولكونها تستبعد أي فكرة مراقبة، رفضت الولايات المتحدة الأمريكية التوقيع على البروتوكول، وأفشلت المؤتمر.

كشفت تحقيق أعدته صحيفة نيويورك تايمز منذ مدة قصيرة عن أن وكالة الاستخبارات المركزية، والبتاغون استأنفا البحوث بهدف تطوير أسلحة جرثومية جديدة^(١).

وكما لو أنه لم يكن كافياً أن تخرق الإدارة الأمريكية اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، التي وقّعت عليها بنفسها، وترفض البروتوكول الإضافي الهادف إلى إقامة رقابة على تطبيقها، فهي تجعل من نفسها، أيضاً، بطلة العالم في النضال ضدّ

(١) صحيفة نيويورك تايمز، ٤ أيلول ٢٠٠١.

تطوير الأسلحة البيولوجية، وتصنيعها، وانتشارها، وتتهم عدداً كبيراً من الدول الأخرى بخرقها. تلخص صحيفة لوموند الموقف على النحو التالي: «بحسب واشنطن، لا تتناول البحوث الأمريكية إلا وسائل الدفاع عن النفس من الأسلحة البيولوجية، الأمر الذي تسمح به الاتفاقية. في جنيف رفض الوفد الأمريكي الإجابة عن أسئلة الصحفيين بخصوص هذا الموضوع. لكن الغالبية الساحقة من الخبراء، بمن فيهم الخبراء في الولايات المتحدة، يرون أن هذه البحوث تحرق الاتفاقية».

مثال آخر على الغطرسة الأمريكية: ما إن وصل إلى السلطة في كانون الثاني ٢٠٠١، ألغى الرئيس جورج دبليو بوش، من طرف واحد، بروتوكول كيوتو، الذي ينص على التخفيض التدريجي لثاني أكسيد الكربون والمراقبة الدولية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، في طبقات الجو. ومن المعلوم أن الهواء الملوث، في كل سنة، هو مصدر أمراض السرطان والأمراض الرئوية إلخ، التي تُصيب، في كل سنة، ملايين الأشخاص. إن ٢٤% من الغازات الملوثة تنبعث انطلاقاً من أراضي الولايات المتحدة. والتخفيض الإجمالي، تحت إشراف هيئة دولية، يُرتَّب، بالتأكيد، نفقات على شركات السيارات الكبرى العابرة للقوميات، وشركات الصناعات النفطية. من هنا جاء قرار بوش.

تمّ تبني بروتوكول كيوتو في اليابان في ١١ كانون الأول ١٩٩٧. حتى تاريخ ٣١ كانون الأول عام ٢٠٠١ وقّعت عليه ٨٤ دولة وصادقت عليه ٤٦ دولة. وعلى الرغم من العدد المرتفع للموقعين - ومن ضمنهم الدول الأوروبية الرئيسية - فإن الانسحاب الأمريكي أحادي الجانب يعرّض للخطر مكافحة تسميم الهواء جرّاء الغازات المنبعثة من المصانع والسيارات.

ومن نسي أن جورج دبليو بوش ألغى بشكل أحادي الجانب، في كانون الأول ٢٠٠١ معاهدة مراقبة الصواريخ الباليستية العابرة للقارّات، الحد منها (معاهدة ABM) المُبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، في

٢٦ أيار ١٩٧٢؟ وكخادم مخلص للمُجمَع الصناعي العسكري الأمريكي، لم يتقبّل الحدود التي فرضتها المعاهدة. والحقيقة أن هذه المعاهدة كانت تحدُّ بشدّة من إمكانية تصنيع أسلحة متطورة. إذ كانت تنصّ أن كل بلد موقع على المعاهدة لا يمكنه نشر: (١) أكثر من مئة صاروخ اعتراضى، وأكثر من مئة منصة لإطلاق الصواريخ، وأكثر من ست محطات للرادار بهدف حماية عاصمته؛ (٢) أكثر من مئة صاروخ اعتراضى، وأكثر من مئة منصة إطلاق للصواريخ، وأكثر من عشرين محطة رادار، بهدف حماية منطقة وجود الصواريخ الهجومية الإستراتيجية (صواريخ أرض أرض العابرة للقارات) في كلّ بلد. والحال أن كل هذه القيود لا تُتملّ بالنسبة لمصنعي الأسلحة الأمريكية.

في صباح الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، تحطّمت طائرتان تابعتان للخطوط الأمريكية، يقودهما إرهابيون، وممثلةتان بمسافرين وبمئات الأطنان من الكيروسين، خلال أقل من ساعة واحدة كمدة فاصلة بينهما، بعد صدمهما برجى مركز التجارة العالمي في نيويورك. تسبّب حريق البرجين، وانهارهما موت قرابة ٣٠٠٠ شخص، من ٦٢ جنسية مختلفة. وفي غضون صباح اليوم نفسه، تحطّمت طائرة انتحارية ثالثة على الجزء الشرقي من مبنى البنتاغون في واشنطن، وأودت بحياة أكثر من مئة شخص. كما سقطت طائرة رابعة مختطفة في حقل بولاية بنسلفانيا، وتسببت في قتل إرهابيين ومسافرين.

هذه الجرائم المرّوعة بحقّ شعبٍ بريء يجب أن تلقى أشدّ الإدانات. ومن غير الممكن إيجاد مبررات، أو ظروف مخفّفة لها.

كان ثمة مسلمون متزمتون، ومتعصبون «للجهاد ضد الكفار» مسؤولون عن هذه المجازر. والحال أن كلاً منّا يعلم جيّداً أن نزعة التعصّب والتزمت الديني مهما كانت - مسيحية أو يهودية أو إسلامية أو هندوسية إلخ - تتغذى من الإقصاء والبؤس. وعليه فإن مكافحة الإرهاب يعني بالضرورة مكافحة الفقر المدقع وإنكار العدل والجوع. ما هو جواب الرئيس جورج دبليو بوش؟ لقد

دعا، في سبيل مكافحة الإرهاب، ثمرة البؤس، إلى الحرب، وتقييد الحريّات العامّة. كما دعا، أيضاً، إلى تعزيز الحُصَصَة، والتوسّع في تحرير الأسواق، وتخفيض شديد في سياسات إعادة توزيع الثروات عبر الهيئات الحكوميّة.

في ٩ تشرين الثاني عام ٢٠٠١، افتتحت في العاصمة القطرية، الدوحة، أمام ٢٥٠٠ مندوب يمثلون ١٤٢ دولة، المؤتمر العالمي للتجارة. قبل ذلك بعشرة أيام، كان الرئيس جورج دبليو بوش يحاول إقناع الكونغرس الأمريكي بالتصويت على القانون المُسمّى بسلطة تشجيع التجارة^(١) كانت حجّته الصّادمة هي التالية: «هاجم الإرهابيون مركز التجارة العالمي. سوف نتصر عليهم عبر توسيع التجارة وتشجيعها»^(٢).

ساند روبرت زوليغ، ممثل بوش في منظمة التجارة العالميّة، رئيسه: «لا يُعدّ التبادل الحرّ مجرد مسألة فعالية اقتصادية، إنه يشجع، أيضاً، قيم الحرّيّة»^(٣).

منذ اندلاع «الحرب ضدّ الإرهاب العالمي» تُذكّر تصريحات بوش بكثير من الذكريات المشؤومة: «إمّا أن تكونوا معنا، ومن أنصار خصخصة العالم، إذن، وإمّا أن تكونوا ضدّنا، فنقصفكم».

تختار الإمبراطورية الأمريكيّة، إذن، تأكيد التفوق العسكريّ بدلاً من الدبلوماسية. وخلاصة ذلك أن الإنفاق العسكريّ يزداد، وتنامي، من ثمّ، أرباح شركات الأسلحة متعددة الجنسيّات. في عام ٢٠٠٢، أنفقت الولايات المتحدة الأمريكيّة وحدها أكثر من ٤٠% من المجموع الكلي للنفقات العسكريّة التي أنجزت كلّ دول في العالم. في عام ٢٠٠٣، سترتفع الميزانيّة العادية للبتناغون إلى ٣٧٩ مليار دولار. أما الزيادة التي طلبها الرئيس بوش، وحصل عليها عام

(١) قانون سلطة تعزيز التجارة الذي طرحه بوش يحدّ من سلطة الكونغرس، وكما هو الحال في الماضي، سوف يكون التّواب وأعضاء مجلس الشيوخ مدعوّين إلى التّصديق على كل اتفاق تجاري. لكن القانون يستبعد أي إمكانيّة لإدخال تعديلات.

(٢) كلمات بوش وزوليك كانت نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسيّة، ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠١.

(٣) المرجع نفسه.

٢٠٠٢ (ميزانية ٢٠٠٣) فترتفع إلى ٤٨ مليار دولار. وهي أعلى زيادة حصلت للنفقات العسكرية في العقدين الماضيين^(١).

ولقد استرعى جانب خاص من الميزانية العسكرية الفلكية التي اقترحها الرئيس جورج بوش انتباه المعلقين: فأحدى الشركات التي ستكون الأكثر استفادة، بشكل مباشر ومكثف، من الاعتمادات المالية الجديدة هي في الحقيقة مجموعة كارليل، وهي شركة ناشطة، خصوصاً، في قطاعات الأسلحة الثقيلة، والطيران الحربي، والاتصالات العسكرية. وتملك مجموعة كارليل، التي تعمل كصندوق استثمار، حصصاً كبيرة في مجمّعات عسكريّة صناعية قوية، كمُجمّع لوكهيد مارتان أو جنرال ديناميكس، على سبيل المثال. أما الأعضاء الثلاثة الأساسيون في جماعات الضغط (العاملة لصالحهم في الكونغرس) فهم: والد الرئيس، جورج بوش، وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، ووزير الدفاع الأسبق فرانك كارلوسي. وبفضل بوش الابن، سيربح كلّ هؤلاء الوسطاء عملاً قريب عشرات ملايين الدولارات. يعلّق بول كروغمان، الأستاذ في هارفرد، على هذا الأمر بالقول: «كل هذا العمل شرعي... لكنه نين^(٢)».

من بين أكبر المساهمين في مجموعة كارليل، يبرز أمراء من العائلة الملكية السعودية، وعائلة بن لادن أيضاً. في نيسان ٢٠٠٢، حصل حادث غريب في فندق فخم بجنيف. كانت مجموعة كارليل تُقيم إحدى مآدب العشاء المعتادة على شرف رؤساء بنوك من جنيف وبعض من عملائها المختارين بعناية. وكان جورج بوش الأب حاضراً هناك. تقدّم إسلام بن لادن، الأخ غير الشقيق لأسامة بن لادن، إلى الباب، متذرّعاً بصفته مساهماً ومدعوّاً. لكن الذعر دبّ في نفوس الحراس، ورفضوا السماح له بالدخول^(٣).

(١) راجع وكالة الصحافة الفرنسية ورويترز، ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٢.

(٢) بول كروغمان، in revue Cash، زوربخ، ٨ شباط ٢٠٠٢.

(٣) راجع إيفس بيتيان، «في جنيف إسلام بن لادن فوّت فرصة عشاءه مع جورج بوش الأب»، صحيفة لو تانب، ١٨ نيسان ٢٠٠٢. إسلام بن لادن، الذي يُكتب أيضاً بن لادين، يُدير في جنيف شركة سعودي للاستثمار، الرصيد المالي لعائلته.

وقد وافقت الصحافة المكتوبة، وقنوات التلفزة، والإذاعات والصحف الإلكترونية الأمريكية على المنع الذي فرضته القيادة العسكرية، من دون إبداء كثير من الانزعاج، وبحماسة في أغلب الأحيان.

فيما يخص الضحايا، فقد أُبيدوا من دون معرفة أسمائهم، مثل آلاف الرجال والنساء والأطفال في مدن أفغانستان، وقراها، الذين قتلوا سحفاً تحت قصف القنابل الأمريكية بين ٧ تشرين الأول و ٣١ كانون الأول ٢٠٠١.

في خوست، قُتل ١٥٠ مسلماً كانوا يصلون، أو دُفِنوا أحياءً تحت قصف القنابل الأمريكية المسجد. وفي مطلع أيلول، والمرتين على التوالي، قصفت الطائرات الأمريكية المستودع المركزي الضخم للجنة الدولية للصليب الأحمر في كابول رغم وجود إشارة الصليب الأحمر على راية بيضاء. وحُرقت ١٢ مليون حصّة غذائية فردية. اقتنع مسؤولو اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن هذا التدمير كان مُتعمداً. كان المقصود حرمان الشعب من الغذاء لتحريضه على الانتفاضة ضدّ حكومة طالبان. وما منع المنظمة من الاحتجاج بشكل أكثر علانية هو فقط أن ٢٥% من مساعدات اللجنة الدولية للصليب الأحمر تأتي من حكومة واشنطن.

حتى بعد انهيار نظام طالبان، وتنصيب حكومة حميد كارازاي الجديدة في كابول منتصف كانون الأول عام ٢٠٠١، استمرّ القصف الأمريكي. كان المقصود في هذه المرة تدمير مخازن الأسلحة التي خلقتها طالبان. وبما أن كثيراً من هذه المستودعات كان موجوداً في المدن والبلدات، فإن السكان المدنيين هم الذين ضربوا من جديد. وفي الأسبوع الأول وحده من سنة ٢٠٠٢، ارتكبت قاذفات ب ٥٢ الموجهة بالأقمار الصناعية مجزرة راح ضحيتها ٣٢ مدنياً في قرية شرق البلاد. قبل ذلك بوقت قليل، كانت القاذفات نفسها تحرق قرية أخرى، وتودي بحياة ٥٢ شخصاً، منهم ٢٥ طفلاً، و ١٠ نساء، و ١٧ مزارعاً^(١).

(١) أدلة قدمها إريك فالت، مدير مركز المعلومات في الأمم المتحدة، كابول، نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية ورويتز عدد ٤ كانون الثاني ٢٠٠٢.

ورغم ذلك، لم يظهر، في الصحف الأمريكية الكبرى، أي مقال نقدي لهذه المجازر وعمليات القصف المروّع.

يولّد «التحالف العالمي ضد الإرهاب»، الذي فرضته الإمبراطورية على أكثر من ٦٠ دولة، أرباحاً ضخمة. فعلى سبيل المثال، طالبت الإمبراطورية أجهزة استخبارات تلك الدول تسليمها كل المعلومات التي تملكها، بما فيها هوية المصادر، وحصلت على ذلك.

يضاف إلى هذا، أن أشد أنواع الوحشية يجد شرعيته في «الحرب العالمية ضد الإرهاب». ففي تركيا، يحرق ضباط الجيش عشرات القرى الكرديّة. وفي فلسطين، تستخدم حكومة شارون إرهاب الدولة لاغتيال المقاومين العرب، وفرض عقوبات جماعيّة على السكان المدنيين.

وفي حملتها العسكرية في أفغانستان، خاصّة، علّقت الإمبراطوريّة، عملياً، تطبيق اتفاقيات جنيف (على الرغم من أنها موقّعة عليها). وفي أثناء معركة قنندوز، في تشرين الثاني ٢٠٠١، رفض وزير الدفاع الأمريكي دونالد رمسفيلد مرتين عرض استسلام مقاتلي طالبان للقادة الطاجيك، حلفاء الولايات المتحدة، وأمر رمسفيلد بقتلهم.

ما التعريف الذي تُطلقه الإمبراطورية على الإرهابيين والإرهاب؟ إنه تعريف بسيط للغاية: يُعدُّ إرهابياً كل شخص، أو تنظيم، أو مشروع نطلق عليه هذه الصفة. يقدّم محرر صحفي سويسري هذا التعليق المقلق على الوضع الحالي، على الرغم من أنه مؤيد لإستراتيجيات الإمبراطوريّة، بشكل تقليدي وحازم: «كان سقوط جدار برلين قد حرمانا من معالمنا. وها هو ١١ أيلول يعيدها إلينا، بعد اثني عشر عاماً. لكن هدف الولايات المتحدة، في الحقيقة، ليس الحدّ من الإرهاب (هذا مستحيل، فهو سيوجد، دائماً، في مكان ما، فكروا اليوم في الإرهاب المنتشر في كورسيكا وإقليم الباسك وإيرلندا وأمريكا، من دون نسيان أكثر من إرهاب آخر حول الكرة الأرضية كلها - من المحتمل أن تكون الهجمات بالجمرة الخبيثة ذات مصدر أمريكي -). من البديهي أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية

يتجلى في استخدام الإرهاب منذ ذلك الحين كذريعة لا مفر منها أخلاقياً وسياسياً لتنظيم العالم بالطريقة التي تناسبها. فهي تتذرع به للانسحاب بشكل أحادي من المعاهدات التي لا تناسبها، لفرض عدلها الانتقائي على العالم، أو لإبعاد منافسين تجاريين مُزعجين. على سبيل المثال، مارست وزارة الدفاع الأمريكية ضغطاً على الأوروبيين ليعدّلوا عن قرارهم بوضع منظومتهم الملاحية في مدار فضائي بوساطة الأقمار الاصطناعية غاليليو، بحجة تجنّب استفادة العدو منها. إلا أن السبب كان، على الأرجح، إجبار الأوروبيين على استخدام منظومتهم الأمريكية (Global Positioning System) (منظومة التموضع العالمي) بشكل دائم. لقد غرز الإرهاب أنيابه بعمق في الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذا الجرح، الذي استغلّ بذكاء، هو بصدد خدمتها في تبسيط العالم، وإعادة تنظيمه، وتدبير مصالحها^(١).

وخلال مناقشة الميزانية في الكونغرس، عام ٢٠٠٢ (التي تتناول الميزانية العسكرية لعام ٢٠٠٣)، أعلن دونالد ريمسفيد عقيدة عسكرية جديدة: سوف تكون القوات المسلحة للولايات المتحدة الأمريكية قادرة من الآن فصاعداً على شن حربين شاملتين على الأقل بشكل متزامن في أي قارة، والتحكّم بحروب صغيرة عدّة، وضمان الدفاع العسكري التام عن الأراضي الوطنية.

حلّ بول كينيدي، أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة يال، هذه العقيدة الجديدة، والاستشارات المالية الضخمة التي تتطلبها، والمعرفة التكنولوجية التي تعتمد عليها. وخلص إلى القول: «لقد حطّ العقاب». بمعنى آخر: إن الولايات المتحدة تُمنسك، من الآن فصاعداً، بمخالبها الكرة الأرضية بحزم.

لقد أمسكت إمبراطوريات أخرى بمخالبها العالم في زمانها. تلك كانت، بشكل خاص، حال روما وإمبراطورية الإسكندر. إلا أن الإمبراطورية الأمريكية هي الأولى التي توصلت إلى جعل حلفائها وضحاياها يدفعون نفقات حروبها العدوانية. وحرب الخليج عام ١٩٩١، أحد الأمثلة على ذلك.

(١) كلود مونيه، «ça sert à quoi, la guerre antiterroriste?» (ما فائدة الحرب ضد الإرهاب؟)،

صحيفة لوماتن، لوزان، ٢٣ كانون الأول ٢٠٠١.

يكتب بول كينيدي، وهو مُعجَب تماماً بنفسه: «أن تكون الأول بنفقات كبيرة شيء، وأن تكون القوّة العظمى الوحيدة في العالم بقليل من النفقات شيء مذهل^(١)». هذا الأداء لم تنجح في إنجازه لا روما، ولا إسبرطة، ولا الإسكندر.

ملاحظة إضافية عن أوروبا

كان بيير موسكوفيتشي طيلة نحو خمس سنوات وزيراً ممتازاً مسؤولاً عن الشؤون الأوروبية في حكومة ليونيل جوسبان. وقد خلص في كتابه المعنون «أوروبا، قوّة في العولمة» (L'Europe, une puissance dans la mondialisation)^(٢)، إلى القول: «تستطيع أوروبا أن تصبح قوّة ديمقراطية، سلمية، قادرة على تنظيم العولمة. ويمكنها، أيضاً، أن تنكفئ لتكون منطقة للتبادل الحر، من دون قواعد ولا شرعية، وخاضعة لهيمنة النموذج الأمريكي».

رأى هذا الكتاب النور، عام ٢٠٠١. في غضون ذلك، «كانت الحرب العالمية ضد الإرهاب» التي ساعدت الاحتمالية الثانية التي ذكرها موسكوفيتشي، قد أصبحت حقيقة واقعية. والحق يُقال، إنها كانت قد تحققت منذ زمن بعض الوقت. هكذا تشهد أوروبا بشكل سلبي، اليوم، أعمال قتل بحق شعوب الشيشان والأكراد والفلسطينيين والعراقيين. كما تجاهلت، بالأمس القريب، عن قصد نداءات استغاثة شعوب البوسنة وكوسوفو وأفغانستان.

بالرغم من ذلك، يُشكّل الاتحاد الأوروبي، بفضل الشركات الخاصة العابرة للقارات، العاملة انطلاقةً من أراضيه، قوّة اقتصادية وتجارية ضخمة. لكنه لا يمتلك سياسة خارجية متماسكة، ولا قوّة دفاعية يُوثق بها. ويرضى بعض قادته السياسيين الأساسيين، كرئيس الوزراء الإنكليزي طوني بليز والمستشار الألماني غرهارد شرويدر، بالخنوع للإمبراطورية.

(١) بول كينيدي، «The eagle has landed»، فايننشال تايمز، لندن، ٣ شباط ٢٠٠٢.

(٢) باريس، منشورات سوي، ٢٠٠١.

إيديولوجية السادة

كتب غاي ديبور: «للمرة الأولى، يكون سادة كل ما يُفعل، هم أنفسهم سادة كل ما يُقال عن ذلك»^(١).

يحكم السادة الكون سواء عبر تصريحاتهم الإيديولوجية أم الضغط الاقتصادي أم الهيمنة العسكرية التي يمارسونها. يحمل الرمز الإيديولوجي الذي يقود ممارستهم اسماً عديم القيمة: «توافق واشنطن». إنه مجموعة اتفاقيات غير رسمية وقّعت في سنوات الثمانينيات والتسعينيات بين الشركات الأساسية العابرة للقارات ومصارف وول ستريت، والبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والهيئات المالية الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي...).

وفي عام ١٩٨٩، صاغ «التوافق» جون ويليامسون، كبير اقتصاديي البنك الدولي، ونائب رئيسه. وكانت مبادئه التأسيسية صالحة للتطبيق في أي مرحلة تاريخية، وفي أي نظام اقتصادي، وفي أي قارة. وتهدف إلى الحصول، في أسرع وقت ممكن، على تصفية كل هيئة تنظيمية، سواء كانت تابعة للدولة أم لا، وإلى التحرير الأشمل، وفي أسرع وقت ممكن، للأسواق (السلع، رؤوس الأموال، الخدمات، براءات الاختراع...). وصولاً في النهاية إلى تأسيس حوكمة عالمية، وسوق عالمي موحد، منظم ذاتياً بشكل كامل^(٢). يهدف توافق واشنطن إلى خصخصة العالم^(٣). وها هي المبادئ التي يركز عليها:

- (١) غاي ديبور، panégyrique، (مدح)، باريس، منشورات جيرار ليوفيتشي، ١٩٨٩.
- (٢) صاغ مفهوم الحوكمة العالمية عديمة الجنسية منظرو مجتمع المعلوماتية أمثال ألفان توفلر ونيكولاس نوغروبونت. (الاطلاع على أعمال كل منهما، السلطات الجديدة، منشورات فيارد ١٩٩١، الإنسان الرقمي، منشورات لافونت، ١٩٩٥. استرجعه فيما بعد مؤسسو المدرسة النقدية في شيكاغو.
- (٣) حول أصل توافق واشنطن، راجع ميشيل بود، Mondialisation, les mots et mes choses، (العولمة، الكلمات والأشياء)، باريس، منشورات كارتالا، ١٩٩٩، روبرت ريتش، الاقتصاد المعلوم، باريس، دونود، ١٩٩٣، (مترجم من الأمريكية).

١ - في كل بلدٍ مَدِين، من الضروري الشروع بإصلاح ضريبي وفقاً لمعيارين: خفض العبء الضريبي على المداخيل الأكثر ارتفاعاً لتشجيع الأثرياء على تنفيذ استثمارات إنتاجية، وتوسيع قاعدة المكلفين؛ وبعبارة أوضح: إلغاء الاستثناءات الضريبية التي يستفيد منها للأفراد الأكثر فقراً بغية زيادة حجم الضريبة.

٢ - تحرير الأسواق المالية بأسرع وأكمل قدر ممكن.

٣ - ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية بهدف زيادة الأمن، ومن ثم، حجم هذه الاستثمارات الأخيرة.

٤ - تفكيك القطاع العام، بالقدر المستطاع، وخصخصة كل الشركات التي تعود ملكيتها بصورة أساسية للدولة أو لكيان تابع للدولة.

٥ - الامتناع، إلى أقصى حد، عن وضع قواعد ناظمة لاقتصاد البلاد، بغية ضمان اللعبة الحرة للمنافسة بين مختلف القوى الاقتصادية الحاضرة.

٦ - الحماية المحصنة للملكية الخاصة.

٧ - تعزيز تحرير التبادلات بأعلى وتيرة ممكنة، نظراً لكون الهدف من ذلك خفض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠% في العام.

٨ - نظراً لأن التجارة الحرة تتقدم بفضل الصادرات، فإنه ينبغي إعطاء الأولوية لتشجيع القطاعات الاقتصادية القادرة على تصدير منتجاتها.

٩ - الحد من العجز في الميزانية.

١٠ - إحداث شفافية السوق: يجب إلغاء الدعم الذي تقدمه الدولة للعاملين الخاصين في كل مكان. وعلى دول العالم الثالث، التي تدعم المواد الغذائية الأساسية، بغية إبقائها عند مستوى ضعيف، التخلي عن هذه السياسة. وفيما يخص إنفاقات الدولة، فإنه يجب إعطاء الأولوية لتلك المخصصة لدعم البنى التحتية على القطاعات أخرى.

المجلة البريطانية (ذا إيكونوميست) ليست مجلة ثورية الهوية، بالمعنى الدقيق. وبالرغم من ذلك فإن تعليقها على توافق واشنطن مملؤ بالسخرية: «يرى مناهضو العولمة في توافق واشنطن مؤامرة موجّهة لإثراء أصحاب البنوك. وهم ليسوا مُحطئين تماماً»^(١).

تدعي الليبرالية الجديدة، بصفتها شكلاً فريداً للعقل الاستدلالي ذي الجذور التاريخية البعيدة، أنها تعبر بعبارات رمزية عن «القوانين الطبيعية» التي تحكم الأحداث الاقتصادية. ويعرفها بيير بورديو على النحو الآتي: «الليبرالية الجديدة سلاح غزو. إنها تعلن عن قدرية اقتصادية تبدو كل مقاومة لها عقيمة. الليبرالية الجديدة مشابهة لداء السيدا (الإيدز): فهي تدمر المنظومة المناعية لضحاياها»^(٢).

يتابع بورديو قوله: «تُخفي قدرية القوانين الاقتصادية، في الحقيقة، سياسة؛ لكنها سياسة تنطوي، تماماً، على مفارقة؛ لأن الأمر يتعلق بسياسة لاغية للتسييس؛ سياسة تهدف إلى إعطاء القوى الاقتصادية نفوذاً محتوماً بتحريرها من كل رقابة، ومن كل إكراه، في الوقت نفسه الذي تحصل فيه على رضوخ الحكومات والمواطنين للقوى الاقتصادية والاجتماعية المحررة على هذا النحو [...] إن القوة الأكثر شراسة، من بين كل قوى الإقناع السريّة، هي تلك التي يُارسها، بكل بساطة، نظام الأشياء».

تُشكّل إيديولوجية السادة هذه، في تاريخ الأفكار، تقهقراً مدهشاً. هل تتعلق الحياة، حتماً، بالقدر؟ الكذبة كبيرة، لكنها مفيدة: فهي تسمح لسادة العالم الجُدد بطمس مسؤولياتهم عمّا يحصل للشعوب التي يقمعونها.

ويوضح بورديو: «إن كل ما يُوصف، بتعبير إيضاحي أو معياري، على حد سواء، بأنه «عولمة» ليس نتيجة قدر اقتصادي، وإنما هو نتيجة لسياسة واعية ومُتعمّدة، سياسة التي تقود الحكومات الليبرالية أو حتى الاجتماعية الديمقراطية

(١) «A plague of finance»، ذا إيكونوميست، لندن، ٢٩ أيلول ٢٠٠١، ص ٢٧.

(٢) بيير بورديو، «Politik ist entpolitisiert»، مقابلة مع مجلة دير شيغل، هامبورغ، العدد ٢٩، ٢٠٠١.

من مجموعة من البلدان المتقدمة اقتصادياً إلى التنازل عن سلطة مراقبة القوى الاقتصادية [...]»^(١).

وتبدو إيديولوجية السادة خطيرة بشكل خاص لكونها تعلن استنادها إلى عقلانية شديدة. فهي تنبثق عن جولة خداع تهدف إلى الإيهام بوجود تكافؤ بين الدقة العلمية ودقة «قوانين السوق». ويلاحظ بورديو أن: «النزعة الظلامية تعود من جديد. لكننا في هذه المرة نواجه أناساً يعلنون دعم للعقل»^(٢).

يُضاف إلى هذه العقلانية المزعومة خطرٌ آخر: فمن خلال التلطي خلف «قوانين السوق» العمياء والمجهولة الاسم، تفرض ديكتاتورية رأس المال رؤيتها لعالم مُغلق وثابت في المستقبل. وترفض كل مبادرة إنسانية، وكل عمل تاريخي منبثق من العُرف الهدام للشئ الذي لم يوجد بعد، ولم يكتمل، أي، باختصار، لليوتوبيا. إنها تستبعد المستقبل.

عند النظر إليها عن قرب، تُلغي الإيديولوجية النيوليبرالية نفسها في نهاية الأمر بصفتها إيديولوجية، لأنها تريد أن تكون نسخة بسيطة «للقوانين» المزعومة التي تحكم - في كل الأزمنة وللأبد - الصيرورة الاقتصادية.

جنيف جمهورية صغيرة أحبّها. أعيش فيها منذ قرابة أربعين سنة. لكن بعضاً من كتبي ومُداخلاتي العامة (في برلمان الاتحاد السويسري وعلى التلفاز...) صدمت بشدّة أصحاب البنوك الخاصّة في جنيف. وبالرغم من خلافاتنا، استمرت بيننا، أحياناً، بعض العلاقات الشخصية. ومؤخراً، صعدتُ إلى آخر قطار يصل برن بجنيف. وهو قطار ليلي، قليل الاستعمال. وقد لمحني صاحب بنك خاص، كالفييني، محصور كما لو كان في قميص جَبْرِي^(٣) في تقليده العائلي الصّارم، وبعد

(١) المرجع نفسه.

(٢) مقابلة مع إيزابيل روف، إذاعة سويسرا روماندا، ٣١ كانون الثاني ١٩٩٩.

(٣) قميص جبْرِي: قميص مخصّص للسجناء والمرضى العنيفين يمنع استخدام أذرعهم خشية إيذاء أنفسهم. (المترجم).

تأكده من أن أحداً آخر لا يوجد في عربة القطار، وجّه إلى إشارة خفية. جلست قبالة. وتناقشنا في وضع جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد وفاة لوران كابيلا. وكنت قد التقيت لتوي، قبل عدّة أيام، وريثه وابنه جوزيف كابيلا في فندق الرئاسة في جنيف.

البنكي: هل رأيت الشاب كابيلا؟

- نعم

- ما هو الوضع في الكونغو؟

- مُرعب. عادت الأوبئة والجوع ليضربوا كينشاسا. بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٠ لقي أكثر من مليوني مدني حتفهم. البؤس والحرب. والدولة لم يعد بحوزتها فلسٌ واحدٌ.

- أعلم. أحد إخوتي مُبشّر هناك... يصف لي الوضع. إنه مخيف.

هاجمت بشكل مباشر: «لقد حوّل موبوتو أكثر من ٤ مليارات دولار إلى حساباته في سويسرا. قيل لي إن جزءاً من الغنيمة موجود في مصرفك».

- تعلم جيداً أنني لا أستطيع إجابتك. سر بنكي... لكن بيني وبينك: موبوتو كان سافلاً. يقول أخي إن النهب في ظل موبوتو هو السبب الأول في البؤس الحالي.

اجتاز القطار رومونت منذ وقت طويل. إضاءات لافو تتلأأ فوق بحيرة ليمان. عدت لأسأله: «لكن في هذه الحالة، وبكل بساطة ووضوح لماذا لا تُعيد هذا المال المسروق إلى الشاب كابيلا؟ تعلم جيداً أنه لا يملك الوسائل للتقدّم بدعوى قضائية لاسترداده أمام المحاكم السويسرية...»

بقي المصرفي مستغرقاً في التفكير، والأضواء تتناثر أمام الواجهات الزجاجية الرطبة. ثم قال، بصوت حادّ: «مستحيل! لا يمكن التّدخل في تدفّقات رؤوس الأموال».

تساءلنا عن مسارات هجرة رؤوس الأموال؟ عن التوزيع العالمي للأموال؟ عن التعاقب الزمني للثورات التكنولوجية وأساليب الإنتاج؟ بالإمكان ملاحظتها، لكن لا يسعنا ادعاء القدرة على تغيير مسارها. لأن كل ذلك يتوقف على «طبيعة» الاقتصاد. وكالفلكي الذي يراقب ويقيس ويحلل حركات النجوم، والأبعاد المتغيرة للحقول للمغناطيسية أو ولادة المجرات ودمارها، يراقب المصري النيو ليبرالي، ويحلل ويُقيّم الهجرات المعقدة لرؤوس الأموال والخيرات. هل يمكن التّدخل في الحقل الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي؟ ألا تفكر في ذلك يا سيد! إن التّدخل لن يُفضي إلّا إلى إفساد التحرير المزدهر للقوى الاقتصادية، في أفضل الأحوال، وإلى تعطيلها، في أسوأ الأحوال.

إن تجنيس الاقتصاد هو المكيدة النهائية للإيديولوجية النيوليبرالية.

هذا التجنيس يؤدي إلى مأس عديدة. ولا سيما ولادة أو تطوّر الحركات «الهوياتية» لدى كثير من الجماعات، بفعل انعكاس الدفاع الذاتي أو الانكفاء. بماذا يتعلق الأمر؟ إنه يتعلق بكل الحركات التي لا يُعرف ممثلوها إلّا من خلال بعض الصفات الموضوعية المشتركة، الخاصة بهم ليستخدموها كدرع ومسوّغ للتمايز، وكموضوع للمقاومة: الإثنية، القبيلة، العشيرة، المجموعة الأصولية، الدين إلخ. إن حزب إس دي إس

(Serpska Demokratska Stranka)، حزب صرب البوسنة، ولوبوس دي، Opus Dei، ذا الأصل الإسباني، وأخوية ديكون، La Fraternité d'Ecône، (في فاليه)، من اليمين المتطرّف الكاثوليكي، وحماس الفلسطينية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، وحركة الحاخام المتوفّي مير كاهانا، أمثلة على ذلك.

إن جمع الانتهات الثقافية الفريدة في مجتمع ما، وكذلك جمع الانتهات المتعدّدة لكل فرد في المجتمع، يشكّل الثروة الكبرى للمجتمعات الديمقراطية: أما هلع الهوية الأحادية فيدمّر هذه الثروة وهذه المجتمعات^(١).

(١) انظر في هذا الموضوع أمين معلوف، Les Identités meurtrières، الهويات القاتلة، باريس، غراسيه، ١٩٩٨.

والحال أن الإنسان، الخاضع لتعاليم العولمة عديمة الرحمة، والرافض لأن يكون مُمَثِّلاً للمعلومة بسيطة على أي قرصٍ مُدمج، يتمرد وينتفض ويثور. وهو، بما بقي له من التاريخ والمعتقدات القديمة والذاكرة والرغبات الحاضرة، يصطنع لنفسه هويّة يلجأ إليها، فتحميه من التدمير الشامل. إنها هويّة جماعية صغيرة نسبياً ذات أصول إثنية أحياناً، ودينية أحياناً أخرى، لكنها منتجة لعنصرية، في أغلب الأحيان. إن هذا الاصطناع، الذي يُعدُّ ثمرة للاضطراب، يجعله لقمة سائغة للتلاعبات السياسية. فهو يُشَرِّعُ عن العنف بذريعة الدفاع الدّاتي. إن أحادية الهوية هي، تماماً، نقيض الأمة، والمجتمع الديمقراطي، والكائن الاجتماعي الحيّ، المولود من رَسْملة الانتماءات والميراث الثقافيّ المتنوع، المصان بحريّة. إن المجتمع يموت ببطء، تحت تأثير خصخصة العالم والنيوليبرالية التي تؤسّسها. يستعين آلان تورين بهذه الصورة المؤثرة: «بين السوق العالمي والمُعولم وعشرات آلاف حركات الهوية الناشئة على هوامشه، يوجد ثقب أسود كبير. وفي هذا الثقب يُخشى أن تسقط الإرادة العامّة والأمة والدولة والقيم والأخلاق العامة والعلاقات بين الأشخاص، أو باختصار: المجتمع^(١)».

تضطلع كل إيديولوجية بوظيفتين: يجب أن تعبر عن العالم، وتسمح لكل فرد أن يعلن مكانته في العالم. فهي إذن، في آن معاً، تعبير كامل عن الواقعية، وبنية تحفيزية للفاعلين الفرديين.

إن الطريقة التي يتصوّر بها سادة رأس المال المُعولم ممارستهم لا تُشكّل قطعاً نظرية علمية لتلك الممارسة. ولو كانت تلك هي الحالة، لكانت حرمتهم من أي وسيلة لتطبيق هذه الممارسة، لأنها لن تقول لهم، فحسب، إلى أي سوق تتوجّه، وكم وظيفة تتضمن، وما تجلبه، وكيف تتغلب بمزاياها على نظرية منافسيها، وإنما، أيضاً، كيف تعمل، من الجهة المُستفيدة منها، من تستثمر، من تقتل، كم تلوّث، ومن تحدع بأهدافها إن اقتضى الأمر. لن يُصدّق أحداً!

(١) حوار مع آلان تورين.

وبالعكس، تنتج الأوليغارشيّة تفسيرات تُعطي لممارستها تفسيرات جزئية أو كاذبة تماماً، أُعدت لتسمح لها بالاستمرار في ممارستها في الوقت الذي تسوّغها فيه باعتبارها منطقيّة، وبريئة، وطبيعيّة، وحتميّة في خدمة الإنسانيّة جمعاء. إن إيديولوجيّة المهيمنين، إذا فُرِضت على المهيمن عليهم، فهي لا تكذب عليهم، فحسب، بل تخدع أيضاً أولئك الذين ينشرونها. وليس من النادر أن يؤمن دُعاة العولمة الأساسيون أنفسهم بمهمّتهم الخيرة. ومهما يكن من أمر، فإن الممارسة الحقيقيّة للأوليغارشيّة التي تعمل العولمة في ظلّها تُعدُّ خيرة انطلاقاً من مؤشّرات تقدّمها وقائع مزيفة.

إيديولوجيّة نبيلة! تعمل الليبراليّة الجديدة باستخدامها كلمة «حرية». وهي تشمئز من الحواجز والفواصل بين الشعوب والبلدان والبشر! وتدعو إلى الحرّيّة الكاملة لكل فرد، والمساواة في فرص وإمكانيات خلق السعادة للجميع. من ممّا لا يؤيّد هذه القيمة؟ ومن ممّا لا تُغريه مثل هذه التصوّرات السعيدة؟

هل العدالة الاجتماعيّة، الأخوة، الحرّيّة، والتكامل بين البشر؟ وهل الرابطة العالميّة بين الشعوب، والخير العام، النظام المقبول بكل حرّيّة، القانون الذي يُجرّر، والإرادات الشريرة التي تُجمّلها القاعدة المشتركة؟ هي أفكار بالية! إنها ثرثرة غوغائية تُضحك الشباب والمديرين الفعّالين للمصارف متعدّدة الجنسيات والشركات المعولمة الأخرى!

أضحى المصارع بطل اليوم. وبالرغم من ذلك، انصبّت كل جهود الحضارات السابقة على تهذيب الغرائز الحربيّة والعنفيّة والمدمّرة للبشر، وإضفاء صبغة السّلم والأمان عليها، وعلى حياة روابط التضامن والتكامل والتعامل على أساس الاحترام المتبادل. وبتعبير آخر، فإن الإعلاء من شأن المصارع كأنموذج اجتماعي، وتمجيد المنافسة اللدودة بين البشر، يُعامل قراصنة وول ستريت، ومترزقتهم في منظمة التجارة العالميّة وصندوق النقد الدولي، الجهود المُضنية التي بُذلت عبر آلاف السنين في سبيل الإعلاء من شأن الحضارة ككمية لا قيمة له.

يقول لامارتين في تأملاته الشعريّة، عام ١٢٠: «سعادة الضّعيف مجد القوي». يا لكل هذا من هُراء! إن السعادة بالنسبة إلى الأقوياء (وكذلك بالنسبة إلى الضعفاء الذين يجلمون بالانضمام إليهم) باتت تكمن في الاستئثار بمُتعة ثروة جُنيت بسحق الآخر، والتلاعب بسوق الأوراق المالية، واندماج الشركات التي تزداد ضخامتها على الدوام، والتراكم المتسارع لفوائض قيمة ذات مصادر أكثر تنوعاً. أما آخر ابتكار لمجتمع الجشع فهو تسجيل براءة اختراع للكائي الحي. إن الأمر يتعلّق، من الآن فصاعداً، بضمان حصريّة استخدام وتسويق هذه النبتة الغريبة أو تلك، هذه المادّة الحيّة أو تلك، وبُنية هذه الخلية أو تلك. إن وسيلة النجاح الجديدة المجهولة حتى الآن هي الضامن لفرصة اغتناء لا حدود له.

لقد بدأ عصر الغابة بالنسبة لبلدان الجنوب التي يعيش فيها ٨١% من أصل ٦,٢ مليارات كائن بشري يسكنون اليوم على كوكب الأرض، وكذلك، بالنسبة لبلدان الشمال، أيضاً.

كانت مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا، تعشق إلقاء الخطب في الكنائس. وقد قالت أمام مطارنة كنيسة إسكتلندا وكهنتها، في ٢١ أيار ١٩٩٨: «ليس لِن لا يعمل حقُّ في الأكل». واستشهدت في ذلك بعظة للقديس بولس موجّهة إلى مسيحيي سالونيك.

كان القديس بولس يعيش في القرن الأول الميلادي. وفي القرن الحادي والعشرين، يُهيمن أليغارثيو رأس المال على الكوكب. وينظّمون البطالة الجماهيرية. إن ٩٠٠ مليون بالغ لسن الرشد محرومون اليوم من العمل بشكل دائم^(١). والوصيّة التي قدّمتها وجه النّحس مارغريت تعني الحكم عليهم بالموت.

(١) انظر خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدّولية، Réduire le déficit du travail décent، (تحفيض عجز العمل المناسب)، تقرير مؤتمر العمل الدّولي التاسع والثمانين، جنيف، ٥-٢١ حزيران ٢٠٠١.

في خطاب آخر من خطاباتهما، تقول مارغريت تاتشر: «لا وجود لمجتمع، لا وجود إلا لأفراد^(١)». «إن من النادر التعبير بغطرسة هادئة عن الكبرياء الليبرالي الجديد». إن الواقع يناقض، عملياً، كل النظريات التي تستند إليها إيديولوجية العولمة. وإليكم بعض الأمثلة:

١ - العولمة مفيدة للجميع. بحسب الفراعنة وأتباعهم، ومفكّري منتدى الاقتصاد العالمي، تكفي خصخصة العالم، وإلغاء كل معيار اجتماعي إلزامي، وإقامة حوكمة عالمية لا جنسية لها، حتى يختفي للأبد التفاوت البؤس. والواقع، أن سادة رأس المال المالي يراكمون ثروات شخصية لم يجمعها بتاتاً من قبل أي بابا، أو إمبراطور، أو ملك.

وهكذا تبلغ الـ ٢٢٥ الثروة الخاصة الأكثر ارتفاعاً في العالم، في مجموعها، ألف مليار دولار. ويُعادل هذا المبلغ الدخل السنوي لـ ٢,٥ مليار شخص الأشد فقراً على وجه الأرض، أي ٤٧% من العدد الكلي للسكان.

إن قيم الذمم المالية التي يملكها الـ ١٥ فرداً الأكثر ثراءً في الكرة الأرضية يفوق إجمالي الناتج المحلي لكل بلدان جنوب الصحراء، عدا جنوب إفريقيا.

ويتجاوز حجم أعمال جنرال موتورز إجمالي الناتج المحلي للدنمارك، وحجم أعمال إكسون موبيل إجمالي الناتج المحلي للنمسا.

وتتجاوز مبيعات كلٍّ من المئة شركة خاصة العابرة للقوميات الأكثر قوة في العالم مجموع صادرات الـ ١٢٠ بلداً الأكثر فقراً في العالم.

وتسيطر الـ ٢٠٠ شركة متعددة الجنسيات الأكثر قوة على ٢٣% من التجارة العالمية^(٢).

(١) مارغريت تاتشر، The Collected Speeches of Margaret Thatcher، دار نشر روبن هاريس، لندن، Robson Book Ltd، ١٩٩٧.

(٢) نجد هذه الأرقام في تقرير حول التنمية البشرية، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠، المرجع السابق.

أينما ننظر، نجد اللامساواة الصارخة هي القاعدة. ففي بلدي، سويسرا، يملك ٣% من مُكَلَّفِي الضرائب ثروة شخصية تعادل ثروة مجموع الـ ٩٧% الباقين من المواطنين. ويملك مجموع الـ ٣٠٠ شخصاً الأكثر غنى ذمة مالية تقدر بـ ٣٧٤ مليار فرنك. وفي عام ٢٠٠١، شهد الـ ١٠٠ ساكن الأكثر غنى نمواً في ثروتهم بنسبة ٤٥٠%^(١).

في البرازيل، يستحوذ ٢% من مالكي الأراضي على ٤٣% من الأراضي الصالحة للزراعة. وتعيش ٤,٥ ملايين عائلة فلاحية من دون أرض، في وضع مُدَلِّ وبائس، ويتسكّع أفرادها على طرقات هذا البلد الشاسع^(٢). في عام ٢٠٠٢، كان ٢٠% من سكان العالم يستأثرون بأكثر من ٨٠% من ثرواته، ويملكون أكثر من ٨٠% من السيارات المتحركة، ويستهلكون ٦٠% من الطاقة. أمّا الآخرون، وهم أكثر من مليار رجل وامرأة وطفل، فعليهم تقاسم ١% من الدخل العالمي.

بين عامي ١٩٩٢ و ٢٠٠٢، انخفض دخل الفرد في ٨١ بلداً. في بعض البلدان، - مثل رواندا، - يقدر الأمل في البقاء على قيد الحياة بأقل من ٤٠ عاماً. ويبلغ في إفريقيا بالمتوسط (للرجال والنساء مجتمعين) ٤٧ عاماً. في حين يصل في فرنسا إلى ٧٤ عاماً. لقد حقق الفقر تقدماً صاعقاً في بلدان العالم الثالث: ففي عقدٍ واحد فقط ازداد عدد (المُدَقَّعين في الفقر) قرابة ١٠٠ مليون^(٣).

(١) انظر إيلي مادير وإليسا ستروي، Reichtum in der Schweiz، زوريخ، Verlag Rotpunkt، ٢٠٠٢.

(٢) Sem Terra، صحيفة بلا أرض، ساوبالو، العدد ٨، ١٩٩٩. هذه الصحيفة تُصدرها حركة العمال الريفيين دون أرض.

(٣) البنك الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي وتطوير البلدان، واشنطن، ٢٠٠٠، وفي عام ١٩٩٠، كان يوجد على الأرض، بحسب المعايير التي يطبقها البنك نفسه، ٢٧١٨ مليار شخص يعيشون في الفقر المدقع، وفي عام ١٩٩٨ أصبح هذا الرقم ٢٨٠١ مليار.

إن اللامساواة المتنامية التي تحكم كوكب الأرض هي، قبل كل شيء، من فعل سوء توزيع القدرة الشرائية. أحد المظاهر الأكثر إيلاماً هو اللامساواة فيما يخص الصحة. فبلدان العالم الثالث، التي يعيش على أراضيها ٨٥% من سكان الأرض، لا تشكل إلا ٢٥% من سوق الأدوية العالمي.

بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٦ طوّرت مختبرات الأدوية ١٢٢٣ جزيء جديد. من بينها ١١ جزيء فقط خاصة بمعالجة الأمراض الاستوائية. إلا أن أمراض الملاريا والسل ومرض النّوام ومرض كالا أزار (الدّاء الأسود) كانت أمراضاً فتّاقة ومؤلمة للغاية. وقد اختفت غالبيتها، عملياً، خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات بفضل حملات عدّة، من بينها الحملات القارية الكبيرة الهادفة إلى استئصالها والوقاية منها، كحملات منظمة الصحة العالمية، على سبيل المثال. إلا أنها تعود، اليوم، من جديد: فقد أودى مرض النّوام بحياة أكثر من ٣٠٠ ألف شخص في عام ٢٠٠١، ومرض السل بـ ٨ ملايين. وفي عام ٢٠٠١، كان يموت طفل كلّ ٣٠ ثانية بسبب مرض الملاريا.

إن الأدوية القديمة لم تعد تؤثّر، عملياً، في مرض الملاريا، كون العوامل الناقلة للمرض أصبحت مقاومة. وبالنسبة للسكان الأكثر حرماناً في إفريقيا وآسيا، فقد كانت العلاجات الجديدة باهظة الثمن. واليوم فإن ٤٠% من سكان العالم، الذين يسكنون في أكثر من مئة بلد، مهدّدون بالملاريا.

ويصاب أكثر من ٢٥ مليون إفريقي، من بينهم أطفال بعمر صغير، بفيروس السّيدا (الإيدز). وفي حين أن ٢,٥ ملايين منهم بحاجة عاجلة إلى علاجات مضادة للفيروس، فإن ١% منهم فقط حصلوا عليها.

يتسبّب مرض كالا- أزار (أو الحمّة السوداء) في البرازيل والهند وبنغلادش ونيبال بموت أكثر من ٥٠٠ ألف ضحية سنوياً. وفي أوروبا، فتك المرض بحياة ١٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠١. وبالرغم من أن ثمة علاجاً فعالاً له منذ خمسين عاماً، فإن غالبية ضحاياه في نصف الكرة الأرضية الجنوبي لم تصل إليه.

الأمر نفسه ينطبق على الطُّفيلي المسمَّى المِثْقبيَّة، الذي تنقله ذبابة تسي تسي. فهو يتسلَّل إلى الدماغ، ويسبِّب الموت. وق تمَّ التغلب عليه في البلدان ذات الدخل المرتفع، لكنه يفتك في بلدان العالم الثالث دون توقُّف^(١).

٢ - عولمة الأسواق الماليَّة توحد العالم. على هذه الأرض التي أوضحت بلا حدود، كان البشر يستطيعون السفر من دون عوائق. وتُتبادل فيها الأفكار بحريَّة. لكن ما هو الواقع الذي يعيشه البشر يومياً؟

أتذكَّر عصر خريفٍ جميلٍ، منذ عشر سنوات خَلَّت، في شقة هادئة تُشرف على ساحة بانثيون، في باريس، حيث كان يعيش ويعمل ماكس غالو. من الجهة الأخرى للكوة الزجاجيَّة، إذ كانت تتكسَّر الأشعة الأخيرة للشمس، ينتصب الجدار الشرقي للهيكَل، الذي يرقد فيه فلاسفة الأنوار وعدد من رموز الثورة الفرنسية. لم يكن ماكس غالو كاتباً محبباً للعمل فحسب، بل مؤرخاً متبحراً ونبهياً وشغوفاً، أيضاً. كنَّا نتناقش منذ أكثر من ساعة. كنت آخذ عليه نزعتَه المركزيَّة الإثنيَّة كمُفكِّرٍ أوروبي أبيض، مثقَّفٍ جداً وسيِّدٍ لِقَدْرِهِ. أما هو فلم يعدُّ يتحمَّل ما كان يُسمِّيه عجرفتي كمبشِّرٍ لوثري، وسذاجتي كمتعاطف بليد مع العالم الثالث. لكنه قال لي، فجأة: «أتريد أن تعرف أين سيجري تاريخ العالم في المستقبل؟ في مثلث ضيقٍ سيمتد بين طوكيو ونيويورك وستوكهولم. هناك سيتقرَّر مصير البشريَّة. وليس في أي مكان آخر».

لقد تحققت نبوءة غالو، اليوم. إن العولمة لم تُعوِّلم العالم. بل جزَّأته.

إن حدوداً من أبراج المراقبة والأسلاك الشائكة والممرَّات المتعرَّجة التي لا تُحصى، والممتدة على مسافة ٣٢٠٠ كم، تفصل الولايات المتحدة الأمريكية عن المكسيك. وبحسب الأرقام الرسميَّة التي نشرها حراس الحدود الأمريكيون،

(١) أطباء بلا حدود، حملة لإدخال الأدوية الأساسيَّة. من بين منشورات مجموعة العمل الدوليَّة التابعة لأطباء بلا حدود، انظر: بحث طبي معطل من أجل الأمراض الأكثر فتكاً، جنيف،

لقي ٤٩١ شخصاً حتفهم على هذه الحدود، عام ٢٠٠٠. وفي الثلث الأول من عام ٢٠٠١، لقي ١١٦ شخصاً مصرعهم. إن غالبية اللاجئين الفارين من الجوع يغرقون في المياه الهائجة لريو برافو، ويموتون عطشاً في صحراء أريزونا، أو يُقتلون على يد خفر الحدود أو رجال الشرطة في تكساس. وتصطدم آلاف العائلات من اللاجئين البورمانيين والصينيين والكمبوديين، شهرياً، بمرايض الأسلحة الرشاشة لشرطة الحدود في سنغافورة.

وتحاول مئات آلاف العائلات التسلل، سنوياً، من جبال كردستان العراق، وتركيا وإيران، ومن مدن الصفيح القذرة في مينسك، وكراشي، وكيف، ومآوي العجزة في مولدافيا، إلى المدن المزدهرة في أوروبا الغربية. وينجح بعضهم، أحياناً، بأعجوبة.

من أراضي إفريقيا السمراء، تتدفق أفواج لا تنقطع تقريباً من الفقراء في الصحراء. ما هو حلمهم؟ بلوغ شواطئ البحر الأبيض المتوسط، ثم أوروبا. ويلقى كثيرٌ منهم حتفهم في مضيق جبل طارق^(١).

يحاول ٥٠ ألف فقير عبور صحراء تينيري، سنوياً، بغية التسلل سراً إلى ليبيا أو إلى الجزائر. وهناك، ثمّة رجال من كل الأعمار، ونساء أيضاً، ومراهقون. وينطلقون هؤلاء من أغادير، العاصمة القديمة لشمال النيجر بشاحنات مُهترئة يتكدّس فيها قرابة ١٠٠ شخص. وتُسمى هذه العربات «الشاحنات المسقوفة»، وهي تتطلّب قدراً كبيراً من الفنّ لتكديس نحو مئة مسافر في كومة هشة، يأخذ فيها كلٌّ منهم مكانه. تسير الشاحنة من أغادير إلى ديركو في أقصى شمال النيجر، مدّة أربعة أيام. وتتقدم تحت حرارة شمسٍ متوهّجة، عبر منظرٍ طبيعيٍّ من الصخور والرمال التي لا تنمو حتى أصغر ذرّة من العشب.

ومن ديركو إلى تومون، على الحدود الليبية، يكون الطريق أسوأ أيضاً. إذ تسير الشاحنة لأكثر من ثلاثة أو أربعة أيام، وفي هذه المرحلة من السفر تكون

(١) انظر علي بن سعد، «Voyage au bout de la peur avec les clandestins du Sahel»، (رحلة

على شفا الخوف مع متسللي الساحل)، لوموند ديبلوماسيك، أيلول ٢٠٠١.

حولتها البشرية في النزاع الأخير. أما الطريق الآخر، الذي يمرّ عبر آرليت، مدينة المناجم، ثم تتحول باتجاه الغرب، نحو أساماكا والحدود الجزائرية، فقلماً يكون سالكاً. هناك أيضاً تمتد على جانبي الطريق حفراً مليئة بالحث.

إن أقلّ عطل في الشاحنة سيكون مميّتاً. واحتياطات الماء - عدّة مطرات مُعلّقة تحت قنطرة الشاحنة - تُستهلك بتقنين صارم. وليريح المُهْرَب أكبر قدر ممكن من المال يعمد إلى تقليل حمولة الماء والخبز والحقائب قدر المُستطاع. فهو يفضّل تكديس الكائنات البشرية المُجْبَرَة على دفع التعرّفة.

في أيار ٢٠٠١، اكتشفت قافلة طوارق، في شمال تينيري، ركام جثث ١٤١ مسافراً. ٦٠ ضحية منهم كانوا من النيجر، والباقي كانوا قادمين من غانا ونيجيريا والكاميرون وساحل العاج. كانت شاحنتهم المسقوفة قد تدهورت بسبب وكر أرض على هضبة رملية. وأي إنسان لا يعيش ضمن مسافة ٣٠٠ كم من جميع جهات هذا المكان. كم من الوقت دام الاحتضار؟ بالتأكيد عدّة أيام، على اعتبار أن الجثث وُجِدَت بعيداً عن محيط المكان.

في مطلع فصل الأمطار عام ٢٠٠١، حطّيت في نيامي. خلال إقامتي، كانت الإذاعة تذيع كل أسبوع خبر وقوع حادث أو مأساة في الصحراء. أحد المواضيع المتكرّرة بهذا الخصوص كان يتعلّق بالأسعار الباهظة التي يتقاضاها المهْرَبون: ٥٠ ألف فرنك إفريقي وسطيّاً، لكل شخص، أي قرابة (٨٠ أورو). تتوزع على الطريق حواجز، ولا سيّما عند الخروج من أغاديز. ويتقاضى جنودٌ ورجال شرطة حصتهم عند عبور الفقراء.

هل تكبح المآسي النزوح الجماعي؟ إطلاقاً. فالجوع واليأس سيّدان لا يرحمان. وهما يجلدان الأجساد، ويثيران الأحلام، ويُسَرِّدان صاحبهما على الطرقات. في عام ١٩٩٩، ازداد عدد الفارين من تيريني ثلاث مرّات.

لقد تحدّثتُ عن تيريني وعن صحراء أريزونا وعن الأسلاك الشائكة في سنغافورة. ويمكنني أيضاً التحدّث عن شوارع مدينتي، حيث يعيش في جنيف

عدّة آلاف من المتسلّين «من دون أوراق ثبوتية». وقد قدموا من البيرو وكولومبيا وتشاد والبرازيل وكوسوفو وكردستان والعراق وفلسطين. وترفض الحكومة منحهم أي وضع قانوني. فتلاحقهم الشرطة. ما هي جريمتهم؟ لقد كانوا معرّضين للموت جوعاً في أوطانهم. فجاء بعضهم إلى جنيف مع عائلته وأولاده. وأتى آخرون وحدهم. وهم يعملون بطريقة غير قانونية مدّة ١٤ أو ١٥ ساعة في اليوم، محاولين جني قليل من المال لمساعدة أهلهم وأطفالهم المسجونين في مدن الصفيح في الموصل وليبا. كان الخوف من الاعتقال والطرد، والقلق من عدم القدرة على مساعدة الأقارب، ينغص حياتهم. أما سكان جنيف الذين يعتقدون أنهم يعيشون في ديمقراطية نموذجية، فكانوا يمرّون من جانبهم ولا يرونهم.

تعاني غالبية سكان العالم الثالث اليوم من آلام حجزهم ضمن أراضي بلادهم. فقد باتت بلادهم سجوناً لهم. وهم مقيّدون في حقولهم كرقيق العصور الوسطى. ولم يعد بإمكانهم مغادرة بلدتهم الأصلي مهما كانت درجة الجوع والبؤس الفاحش السائدين فيه.

في شمال البرازيل، يوجد تعبير للإشارة إلى الفارين من البؤس: «المجلودون» (os flagelados)، وهم الذين أنهكتهم المصيبة. إن الهرب نحو البلدان التي تبدو الحياة فيها ممكنة أضحى اليوم، بالنسبة لمجلودي العالم بأسره، ممنوعاً.

وبالرغم من ذلك فإن الحقّ في الهجرة مُدرج في الإعلان العالمي لحقوق الانسان الذي تعلنه كل الدول، عملياً. إن خصخصة كوكب الأرض وجه من وجوه إقصاء الفقراء وحجزهم في أراضي بلدانهم.

٣- سلام العالم تضمنه التجارة. إذا صدّقنا ما يقوله سادة العالم، فإن حرية البشر وسكينتهم تضمنهما التجارة المعولمة والمتحرّرة من أي عائق. ما حقيقة هذا الأمر في الواقع؟

صحيح أن التجارة العالمية تتطوّر بسرعة مذهلة. ففي عام ٢٠٠٠، بلغت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية ٦٢٠٠ مليار دولار، الأمر الذي يمثّل نمواً

بمقدار ١٢,٤% مقارنة بعام ١٩٩٩. وقد تقدمت صادرات السلع هذه للسنة الثانية على التوالي، بوتيرة أسرع من صادرات الخدمات، التي، من جانبها، ازدادت بنسبة ٥% لتبلغ قيمتها ١٤٠٠ مليار دولار. وإلى جانب المحروقات (١٠% من التجارة العالمية، على اعتبار أن السعر الحقيقي للنفط بلغ أعلى مستوى له منذ عام ١٩٨٥)، كان قطاع المعلوماتية والاتصالات أحد القطاعات الأكثر ديناميكية، على الرغم من تباطؤ «الاقتصاد الجديد» في الثلث الأخير من عام ٢٠٠٠: نمو بنسبة ٣٧% في مبيعات شبه الموصّلات^(١)، و ٤٦% في قطاع الهواتف المحمولة، و ١٥% في الحواسيب الشخصية. وقد تحدثت منظمة التجارة العالمية حينئذٍ عن: «انفجار الطلب»^(٢).

نعم، إن التجارة تتطور بشكل ملحوظ على الصعيد العالمي. لكن أوروبا الغربية تتحكم، وحدها، بـ ٤٠% من التدفقات.

يدّعي السادة أنه ليس في استطاعة أي ديكتاتورية، مهما كانت شرسة وقوية، مقاومة حرية التجارة. ولن يستطيع أي حكم استبداديّ البقاء على قيد الحياة إلا في نظام الاكتفاء الذاتي والعزلة. إن إعصار الحرية سيهدم القلعة. والأمر نفسه بالنسبة للحروب: فهي لا تستطيع الاستمرار إلا إذا بقي هيب الكراهية بين الأعداء مُتقدماً، وذلك باعتبار أن المبادلات والتجارة تُؤسّسان بحكم الطبيعة وحدة المصالح. وهكذا سيكون التجار أمراء السلام.

كتب باسكال لامي، مُفوّض التجارة الخارجية في الاتحاد الأوروبي: «[...] سأؤكّد، بعد تفكير عميق، ما أصبح قناعة: إن البلد الأكثر انفتاحاً تجارياً يصبح بالضرورة الأقل قمعاً»^(٣).

-
- (١) شبه الموصل أو شبه الناقل: مادة صلبة ينتقل فيها التيار الكهربائي بصعوبة، يتم التحكم في موصليتها الكهربائية بإضافة عناصر أخرى بكميات ضئيلة. (المترجم)
 - (٢) التقرير السنوي لعام ٢٠٠٠ منظمة التجارة العالمية، جنيف، ٢٠٠١.
 - (٣) باسكال لامي، L'Europe en première ligne، (أوروبا في الخط الأول، باريس)، سوي، ٢٠٠٢، صفحة ٣٠.

لكن لننظر من حولنا: هل أسقط الاقتصاد المُعولم، وحرية التجارة، والإقامة التدريجية لسوق عالمي واحد الطُّغاة؟ هل منع الحروب؟ إن ما يحصل هو العكس تماماً.

لننظر أولاً من زاوية الطُّغاة. نظراً لوجود مناجم الألمنيوم في فريا، تُعد جمهورية غينيا كوناكري إحدى أكثر بلدان العالم الثالث المندمجة بشكل متين في التجارة المُعولمة^(١).

يستبدُّ بحكم البلد جنرال ضعيف. ما اسمه؟ لانزانا كونتي. وهو يُظهر احتقاراً خالصاً لمتطلبات دولة القانون. إذ أعلن: «حقوق الإنسان؟ لا أعرف ماهي^(٢)!».

في إنجامينا، عاصمة تشاد، يُمارس الرئيس الحالي للجمهورية التّعذيب - عموماً حتى الموت - بحق السجينات والسجناء السياسيين في أقبية قصره. ولا يقوم إدريس ديبي إلا بمواصلة تقليد جميل بدأه سلفه الجنرال والرئيس المخلوع حسين هبري. وبعد أن أمر قاضي التحقيق في داكار باعتقاله بتهمة ارتكابه جرائم ضد الإنسانية، أُوقِف الإجراء القضائي لاحقاً. واليوم يتمتع هبري وحاشيته بتقاعد سعيد على الكورنيش.

إن إدريس ديبي تلميذ أنموذج للسادة. فهو يُطبّق بدقة برامج التصحيح البنيوي المتتالية لصندوق النقد الدولي. ويسدّد بشكل كامل أفساط الدّين وفوائده. وقد حرّر كلياً السوق الداخلي، وكيّف النظام الضريبي مع متطلبات الشركات العابرة للقوميات، وخصّص القطاع العام، وأصدر قانوناً للاستثمار جاء على مقياس الرأسماليين الأجانب.

(١) انظر ص ٢٥٦.

(٢) لانسانا كونتي، in Jeune Afrique-L'Intelligent، في الشاب الإفريقي - الذكي، ٢٩ أيار ٢٠٠١، صفحة ٢١.

وقد كافأه البنك الدولي مكافأة ملكية. فقام في تشاد بأكبر استشار له في القارة كلها، وموّل بالأخص مشاريع تحسين حقول النفط في دوبا، وأنبوب نفط بطول ١٠٠٠ كم عابراً الغابة الكاميرونية وصولاً إلى الأطلسي.

وفي توغو، رمى الجنرال غناسيمبي إياديا، الرئيس الذي كرمته منظمة الاتحاد الإفريقي، طلاباً مقيدين بالأغلال وهم أحياء من الحوامات في بحيرة بي، في لومي. وهو يستأثر بالسلطة المطلقة، منذ عام ١٩٦٧، بفضل جيشه القبلي، المجنّد في غالبية أفراده من إثنيته الخاصة، الكابيه.

يخلص تقرير اللجنة الدولية للتحقيق التابعة للأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الإفريقي حول الوضع في توغو، والمنشور في ٢٢ شباط ٢٠٠١، إلى القول: «بوجود حالة انتهاكات مُنْهَجة لحقوق الانسان». ويدين أيضاً جرائم التعذيب والاعتصاب والإعدامات العرفية. ويكشف أيضاً عن كثير من حالات المفقودين والاعتقالات والحبس التعسفي، وكذلك عن الظروف غير الإنسانية الممارسة على بعض المعتقلين.

وفي الكامرون، أسس الرئيس بول بيه في شباط عام ٢٠٠٠ «لقيادة العمليّات لقوات الأمن الخاصة». وبحسب الكاردينال تومي، مطران دوالا، فإن هذه «القيادة»، اغتالت بين شباط ٢٠٠٠ وشباط ٢٠٠١ أكثر من من خمسمئة شاب يُشتبه في «تدبيرهم دسائس معارضة للنظام».

وماذا نقول عن الصين؟ ففي هذا البلد الشاسع المأهول بـ ١,٢ مليار نسمة، يحكم حزبٌ شمولي واحد الشعب. وفي الوقت نفسه، حرّر البيروقراطيون في السلطة الاقتصاد إلى أبعد حدّ، ورخصوا الثروات، وأقاموا «مناطق للانتاج الحرّ»، وخفضوا الرّواتب، وأقاموا نظاماً ضريبياً يحلم به رأس المال الخارجي.

وتكتسح المضاربات العقارية الأكثر شراسة بكين و كانتون وشنغهاي. وتعاني مئات ملايين العائلات، في القرى، من سوء التغذية، في حين يكسّد الأثرياء الأحمر ثروات شخصية هائلة.

وقد بلغ معدّل النمو في الصين ٦% في عام ٢٠٠٠. في تشرين الثاني عام ٢٠٠١، قُبِلت الصين في منظمة التجارة العالمية.

إن لائحة الأنظمة القتالة التي تجتاح كوكبنا، الذي يُزعم أن الخنصنة والتدفق الحرّ لرؤوس الأموال والسلع قد وحدته وأصلحته، طويلة جداً. من أوزبكستان إلى العراق، فمن هندوراس إلى طاجكستان، ومن جورجيا إلى بورما، ومن بوركينافاسو إلى ليبيريا، ومن الصين إلى كوريا الشماليّة يتنامى عدد المستبدين.

ماذا بشأن المذابح والمجازر وتقاتل الأخوة في القارات التي طالتها نعمة الخنصنة والتحرير؟ إن شعار «السلام العالمي من خلال التجارة العالميّة» يأخذ هنا مظهر الفكاهة المشؤومة. فبدلاً من تهديّة حماسة البشر للاقتتال، تُثيرهم خصخصة وظائف الدولة وتحرير التجارة، وتدفعهم إلى الجريمة.

وثمة مثال مُذهل بشكل خاص: الدور الذي لعبته حرية انتقال الألماس في حروب أنغولا وليبيريا وغينيا وسيراليون.

فقد أمر فود سانخوي، زعيم الجبهة الثورية المتّحدة، بقطع سواعد أيادي عمال الألماس الذين يرفضون تسليمه إنتاجهم. وشجّع تشارلز تايلور، بليز كاومباوري، غناسيمي إياديا، وغيرهم من المستبدين في السلطة في دول إفريقيا الغربية، إذ يسيل ألماس الدّم، بحميّة، استمرار الحروب الأهلية، التي يتجسّد رهانها الوحيد في السيطرة على حقول الألماس. والأمر نفسه في أنغولا، التي لم تبقَ فيها حركة يونيتا المتمردة لقبيلة الأوفيوندو على قيد الحياة، منذ عشر سنوات، إلا بفضل الفروع غير الشرعيّة لشركات تجارة الألماس التي أنشأها جونا سافيميبي^(١).

ولولا النفط الذي يُباع بشكل حرّ في أسواق سبوت بروتروام، والنزاع بين شركات النفط حول خط الأنابيب، لما كانت لتحصل الحروب التي تمزّق، حالياً، أوزبكستان وأفغانستان والشيشان.

(١) جونا سافيميبي أُرِده الجيش الأنغولي قتيلاً في ٢١ شباط ٢٠٠٢.

في عام ٢٠٠٢، تدمّر ثلاث وعشرون حرباً دوليةً أو نزاعات دمويةً داخليةً كوكب الأرض^(١).

الخلاصة: إن كل النصوص المؤسّسة لإيديولوجية السادة تتناقض، عملياً، بشكل صارخ مع الواقع.

في خطاب ألقاه أمام المؤتمر الوطني، عام ١٧٩٣، هاجم جاك رينيه إبيريرت المضاربين، والمُجوعين، والمستفيدين من المضاربة في الأسهم المالية في باريس الثورة. وشجب، في هذه المناسبة، «مجموعة المخادعين^(٢)». وقلماً تغيّر الأمر منذ ذلك الحين. فالإيديولوجية الهادفة إلى شرعنة العولمة ليست إلا مشروعاً كبيراً للخداع. إن معتقد السادة يُنتج أكاذيب متواصلة.

بالرغم من ذلك، تولد العولمة واحتكار رأس المال المالي، وينموان، ويزدهران في المجتمعات التي لا تزال تتميز إلى حدّ كبير بإرثها سواء كان مسيحياً أم يهودياً أم توحيدياً أم إنسانياً بكل بساطة. وهذه المجتمعات تسودها قيم الاحتشام، والعدل، واحترام الآخر، والنزاهة، وصون الحياة. فهي لا تسمح بالقتل، وبسحق الضعيف من دون التعويض عليه. إن الخطيئة تُرعبها.

ويوجد هذا الإرث المعقّد، بدرجات مختلفة، كامناً في عمق وعي أو لا وعي بعض أصحاب المصارف، ورؤساء الشركات العابرة للقارات، والمضاربين في الأسواق المالية. وهو يكبح أعمالهم، ويمنعهم، دائماً، من تحقيق أحلامهم^(٣).

هكذا يعتنق عدد من أصحاب المصارف الخاصة في جنيف المذهب الكالفيني. ويذهبون لأداء صلاة الأحد، ويساهمون مالياً في دعم اللجنة الدولية

(١) بحسب مؤسسة الوسط لدمقرطة الجيوش، شارع شاتنيليه، ١٢، سي أش، ١٢٠١، جنيف.

(٢) ألبرت سابل، تاريخ الثورة الفرنسية، المجلد ١، المرجع السابق.

(٣) إريك هوبزباون يُظهر هذا التناقض في العمل في صلب الرأسمالية الصناعية الإنكليزية في القرن التاسع عشر، في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبريطانيا العظمى، ٢ فول، باريس، سويل

للصليب الأحمر، ويقومون بأعمال خيريّة. وفي أغلب الأحيان، يكون أحد إخوتهم، وأبناء أعمامهم أو أحوالهم، وأبناء إخوتهم مُبَشَّرًا مُرْسَلًا، فيما مضى، إلى إفريقيا، وعضواً، اليوم، في إحدى المنظمات غير الحكوميّة كثيرة التي تتخذ من جنيف مقراً لها. أما في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا فإن رب العمل الكاثوليكي الكبير يبقى قوياً. وفيما يخص أثرياء كثيراً من الشركات الأمريكيّة العابرة للقارات، فإنهم أعضاء انضموا برغبتهم إلى إحدى الجمعيات التكافلية الكبرى، كالمحافل الماسونيّة، وأندية الروتاري والليونز، إلخ.

علينا ألا ننسى كذلك أن سادة العالم هم منتجات عمليّة اندماج أشخاصهم في مجتمعات. فقد وُلِدَ كل واحد منهم في عائلة ما، وبلد ما، وانتمى إلى أمة ما. فتكوّن فيها، ونقلت له المدارس التي ارتادها، بشكل طبيعي، بعض المفاهيم الأساسيّة عن الحشمة والشرف. وتكفي، من جهة أخرى، قراءة المقابلات التي تظهر بانتظام في الصحافة الاقتصادية الدوليّة لفهم أن السادة يعدّون أنفسهم بشكل دائم تقريباً كائنات مثيرة للإعجاب، ويعلنون تعلّقهم بالخير العام، وينظرون إلى أنفسهم كعمال شرفاء، ومُحَيَّنّين لقريب منهم. وباختصار، فإنهم يعتبرون أنفسهم، من وجهة نظر ذاتية، أناساً خيّرين.

وبجملة واحدة، فإن غالبية سادة العالم هم شخصيات مُعقّدة، تسكن بعضهم قيم المقاومة، إلّا إذا اجتاحتهم، بشكل كامل، مرض السلطة والمال.

ثم، نعلم جيّداً أن الأوليغارشيّين ليسوا جميعاً أسماك قرش من ذوي الدم البارد: إن سنوات ضويّة تفصل المضاربين عديمي الدّمّة، وتجار الأسلحة والبشر عن ربّ عمل كاثوليكي فرنسي كبير، أو صاحب مصرف كالفييني من جنيف، لا يقلُّ عن الآخرين إحساسهم تجاه الأجساد النحيلة لأطفال السودان التي تُشاهد على التلفاز، فهم يعرفون، بالتجربة، التجمّعات السكنيّة في كراتشي وليما ولاغوس، وكلّ تلك المدن المحاطة بأحياء الصفيح الوسخة التي تجري فيها الجرذان، وتفنّى العائلات. وكلُّ واحد منّا، تثير عيون المحتضرين قلق ربّ العمل الكبير أو صاحب المصرف هذا.

وبالرغم من ذلك، يتكلم كل واحد منهم لغة إيديولوجيتهم، ويقولون: «بؤس متخلف».

كيف يمكن تفسير هذا العناء الظاهر؟

لتجنّب التناقضات التي تطغى على ممارساتهم، يلجؤون، في أغلب الأحيان من دون علم بذلك، إلى نظرية قديمة، تُسمى بالإنكليزية trickle down effect، بالفرنسية effet de ruissellement (نظرية الأثر الجاري)^(١). وترجع هذه النظرية إلى فيلسوفين إنجليزيين - الأول بروتستانتى، والآخر يهودى - في نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر: آدم سميث، وديفيد ريكاردو.

مارس الأسكتلندي آدم سميث، لمدة قصيرة من الزمن، مهنة أستاذ علم المنطق في جامعة غلاسكو. وبفضل حماية دوق بوكلوش، تلميذه السابق، حصل، فيما بعد، على وظيفة غريبة يتقاضى فيها راتباً من دون أن يعمل (وهي وظيفة كان والده قد استفاد منها)، ووظيفة الجابي العام لجمارك أسكتلندا. في عام ١٧٧٦، ظهر كتابه الشهير، دراسة في أسباب ثروة الأمم.

أمّا ديفيد ريكاردو، وهو ابن مصرى يهودى إسباني من أصل برتغالي، مقيم في لندن، فقد انفصل عن عائلته وعمره إحدى وعشرون سنة، وانتمى إلى ديانة الكويكرز. وكسمسار في سوق الأوراق المالية، أصبح ثرياً مثل كريسوس، وعمره ٢٥ سنة. وفي عام ١٨١٧، نشر كتابه الرئيس مبادئ الاقتصاد السياسي والضريبة.

ويعدّ ريكاردو وسميث الأبوين المؤسسين للعقيدة الفكرية الليبرالية المتطرفة، التي تشكل الأساس للأنا العليا الجماعية لسادة العالم الجدد. ماذا تقول هذه العقيدة؟ إن رأس المال، المتروك لذاته، والمتخلص من كل حدّ وكل رقابة، يتوجّه تلقائياً، وفي كل لحظة، نحو المكان الذي ستبلغ فيه أرباحه حدّها الأعلى.

(١) نظرية الأثر الجاري: فكر اقتصادي يدعو إلى تقليص الضرائب على الشركات والأثرياء في المجتمع لتحفيز الاستثمار في الأعمال التجارية على المدى القصير وتوزيع فائدته على المجتمع على المدى الطويل. (المترجم)

وهكذا فإن التكلفة المقارنة لنفقات الإنتاج تحدد مكان إنشاء الإنتاج التجاري. وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون يُنتج العجائب. فبين عامي ١٩٦٠ و ٢٠٠٠، تضاعف غنى كوكب الأرض ست مرّات، وازدادت قيم أسواق الأوراق المالية المسعّرة في نيويورك ١٠٠٠%.

تبقى تسوية مشكلة التوزيع.

كان ريكاردو وسميث عالِمين مؤمنين بشكل عميق. وكانت غلاسكو ولندن مدينتين مأهولتين بكثير من البؤساء. وكان مصيرهم يُقلق العالمين بشدّة. ما هي وصفتهما؟ أثر السيلان.

بالنسبة لريكاردو وسميث، يوجد حدّ موضوعي لتكديس الثروات. وهو مرتبط بإشباع الحاجات. والنظريّة تُطبّق على الأفراد كما تطبّق على الشركات.

لنأخذ مثال الأفراد. إليكم ما تقول النظريّة: عندما تبلغ وفرة الغذاء حدّاً معيّناً، يتمّ يوزّع على الفقراء بشكل تلقائي تقريباً. وبما أن الأغنياء لا يستطيعون التمتع واقعياً بشراء يتجاوز كثيراً إشباع حاجاتهم (مهما كانت مكلفة وباهظة) فإنهم يعمدون إلى إعادة التوزيع بأنفسهم.

وباختصار، فإن الأغنياء يتوقّفون عن تجميع الثروة، بدءاً من مستوى معيّن من الشراء. ويبدوون بتوزيعها. فالملياردير يزيد راتب سائقه لأنه لم يعد يعرف - بالمعنى الدقيق للكلمة - ماذا يفعل بهاله.

حسناً، إني أعدّ هذه الفكرة خاطئة، لماذا؟

لأن ريكاردو وسميث يربطان تكديس الثروة بالحاجات والاستخدام. والحال أن المال، بالنسبة للملياردير، لا يرتبط، أو نادراً ما يرتبط، بإشباع الحاجات، مهما كانت متّرفة. إن قدرة فرعون على الإبحار في عشر سفن في آن واحد، والسكن في عشرة منازل، في يوم واحد، وأكل ٥٠ كغ كافيار في وجبة واحدة، أمرٌ يبقى في النهاية عديم الأهمية. إن الاستخدام ليس من شأنه فعل شيء. إلا أن المال يُنتج المال. والمال وسيلة للهيمنة والسلطة. إن إرادة الهيمنة لا تخمد. ولا تلتقي بحدود موضوعيّة.

ريتشارد سينييه أستاذ في مدرسة لندن للاقتصاد. وقد قال لي في أثناء نقاش جرى بيننا مؤخراً في فيينا: «إن شبح أثر السيلاان لم يكن ليولد إلا في دماغ اقتصاديين من أصول يهودية مسيحية. إنه إعادة إنتاج دقيقة لفكرة اللجنة العبشية الواردة في التوراة. موتوا أيها الناس الطيبون في العالم الثالث وفي مناطق أخرى! فأنتم موعودون بحياة أفضل في الجنة. إن المُحزن في الأمر، هو أن أحداً لا يقول لكم متى ستتحقق هذه الجنة المشهورة. وفيما يتعلق بأثر السيلاان فإن الجواب واضح: إنها لن تتحقق أبداً».

بانتظار ذلك، تستمر الحرب العالمية ضد الفقراء.



الجزء الثاني المفترضون

أن يكون المرء بخير، من لا يريد ذلك؟
لكن على هذا الكوكب الحزين
الوسائل محدودة
الإنسان همجي ومتوحش
من مثلاً لا يريد أن يكون شريفاً؟
هل الظروف مُهيأة لذلك؟
كلّا، ليست كذلك.

بيرتولت بريخت، شان دو بيشوم
أوبيرا كات سو

- ١ -

مال الدم

مفارقة: الأوليغارشيون متحدون ومتفرقون في الوقت نفسه.

تدور حرب لا رحمة فيها بين أوليغارشيّي العالم أجمع. تستمر عمليّات
الدمج القسريّ في الصناعة والخدمات، والمنارات الملتوية في أسواق الأوراق
المالية، وعروض الشراء العامة العدائيّة. إن الساحات الماليّة - البيئة الطبيعيّة
المفضّلة للأوليغارشيّين - تدوّي ضجيجاً من معاركهم.

- ٧٥ -

نشرت ذا نيو روببليك، مجلة الرأي في شمال أمريكا، في صيف ٢٠٠٠، رسماً تصويرياً للرأسمالية المادية المعاصرة من خلال صورة مُثَلِّبِهَا الأساسيّن بيل غيتس ولاري إيسون^(١). الأول رئيس شركة مايكروسوفت، وهو الرجل الأغنى على الكرة الأرضية، والثاني مؤسس أوراكل، وأكبر مساهم فيها. وهو يملك ثاني أكبر ثروة شخصية على الأرض. وكان عنوان المقال، لكتابه غاري رايفلين، «بيل غيتس، المرئي، لاري إيسون القتال».

ويقتبس رايفلين في البداية من ميتشل كيرتزمان، الخبير الحاذق المشهور بمعرفته عادات وتقاليد الأوليغارشيّين في شمال أمريكا. يقول كيرتزمان: «أقتل أو تُقتل، افترس أو تموت، ذلك هو شعارهم». «امتلك الأسواق، وأبد المنافسين»، إن مفرداتهم مُستمدة دائماً من التدمير والحرب. يقول كيرتزمان بشكل مباشر وبلا مراعاة: «في الأساس، كل الشركات الكبرى المتخصصة في التكنولوجيا المتطورة، وكل الشركات التي وصلت إلى المراتب الأولى يقودها قتلة مصاصو دماء... وللوصول إلى هذا المستوى، يجب أن تكون سمكة قرش حقيقية».

سأل غاري رايفلين عدداً من مرؤوسي سمكتي القرش اثنين. وكانت اللوحة التي قدّماها عن عالمي مايكروسوفت وأوراكل مرعبة بكل معنى الكلمة. إن تعبير «رأسمالية الغابة» لم يُسوّغ إلى هذا الحدّ، من دون شك، في أي مكان آخر.

يتحدّث مسؤول كبير من أوراكل عن جلسات «التحفيز» التي نظّمها لاري إيسون للموظفين الجدد. وقد اعتاد ربّ العمل الكبير قول: «نحن الوحوش هنا». المنافسون هم الأعداء، إيسون وشركاؤه وشريكاته في أوراكل هم المحاربون. وكانت صرخة إيسون في معركة: «سنقتلهم، سنقتلهم!».

(١) ترجمة فرنسية نُشرت في مجلة كورير إنترناشيونال ٢٥-٣١ أيار ٢٠٠٠.

يقول مسؤول رفيع آخر متذكراً: «في أوراكل، لم نكن نسعى للتغلب على منافس، فحسب، بل كنا نريد تدميره... كان ينبغي الاستمرار في ضربه حتى لو سقط على الأرض. وإن كان لا يزال يُحرّك إصبعه الصغير، يجب سحق يده».

تكتمل صورة الرجلين الأغنى في العالم بتحليل مقارن لسِمات كلٍّ منهما: «يُخفي» «إليسون» شراسته بدرجة أقل من غيتس. ويتبنّى كلٌّ منهما إستراتيجية التدمير الجماهيري نفسها. لكن في الوقت الذي يبدو فيه غيتس فعّالاً جداً، يُعطي لاري انطباعاً بأنه يُشبع حاجة^(١).

كيف نعرّف «المُفترس» أو «الذئب»، بحسب تعبير ميشيل لويس؟ كان ميشيل لويس نجم سوق نيويورك للأوراق المالية، وصاحب مصرف في نيويورك، ومنظماً لبعض العمليّات الأكثر إدراراً للمال في هذه السنوات الأخيرة، لحساب دار سالامون بروثرز للسمسة. لكن هذا التلميذ السابق في مدرسة لندن للاقتصاد، وجامعة برنستون لم يتخلّ مطلقاً عن النظر إلى هذا الكون بعين ناقدة على أقل تقدير.

وبعد أن قطع صلاته بوسطه، نشر لايرز بوكور، وهي لائحة اتهام لا رحمة فيها ضد زملائه القدامى. فكتب: «يتأقلم الذئب مع كل الظروف بمرونة وسرعة مُدهشتين. وهو يسخر كلياً ممّا يفعله الآخرون، فلا يولي ثقته إلاّ بغريزته [...] إن المضارب العبقري لا يكون وفيّاً لأحد، وهو لا يحترم أي مؤسسة، وأي قرار سابق [...] إن هدوءاً عجبياً ينبعث منه. ويبدو كأنه غير مبالٍ تقريباً، وبليداً تجاه ما يدور حوله [...] فلا يكثر بمشاعر المستثمرين العاديين، وما يساورهم من قلق وهلع وهوس بالربح الآني [...] إنه يعتبر نفسه جزءاً من نخبة المجتمع، وينظر إلى باقي البشر على أنهم قطع من الخراف^(٢)».

(١) غاري ريفلين، في كورير إنترناسيونال، المرجع السابق.

(٢) انظر ميشيل لويس، في دي فولفوتش، ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٢.

أياً تكن الأتقنة الإيديولوجية التي يلبسها المفترسون، فإن ما يحركهم في أعماقهم هو الجشع الجارف للنجاح والربح اللامحدود والسلطة. إن القوة تعبر عن نفسها. دائماً، في النهاية، بمفردات الذمم المالية، وفي شكل الثروة الشخصية. توقع ليون بلوي مسبقاً طريقة وجود وتصرف أوليغارشي رأس المال المعولم، فقال إن «الثري هو وحش لا يرحم نُجبر على توقيفه بمنجل أو بحزمة من القطع الحديدية على بطنه»^(١).

تحت اسم طنان، هو لجنة العمل الوطني، تتخفى منظمة غير حكومية ذات بعد محدود ووسائل مالية وإدارية متواضعة. يُديرها شارل كيرناغان. وهو مراقب ومنظم لا نظير له، يعمل من نيويورك. وينكب بشكل رئيس على أمرين. فهو يراقب، بعين ثاقبة، الممارسات المتعلقة بالأجور، والإستراتيجيات التجارية للشركات الأمريكية الرئيسة العابرة للقارات. وبفضل شبكة من الجمعيات واللجان والمجموعات الصغيرة العاملة على البريد الإلكتروني، يُحذّر، بشكل دوري، الرأي الأمريكي التقدمي، ويطلق نداءات عاجلة للعمل بمناسبة ظهور قضية ما. وقد أصبح له نفوذ كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأمريكا اللاتينية وآسيا. ويمكن الاطلاع على كل التحقيقات التي أجرتها اللجنة، وكل النداءات التي أطلقتها على موقعها: <http://www.nlicnet.org>

وبحسب كيرناغان، فإن القسم الأكبر من الثروات التي جمعها كبار المفترسين مُزَيّن بهال الدم. وهو يستشهد بهذه الحالة.

تُصنّع شركة والت ديزني العابرة للقوميات بيجامات وألبسة الأطفال الأخرى، المزيّنة بالفأرة المشهورة، في مصانع الاستغلالي ومشاعل الكدّ بجزيرة هايتي. واسم رئيس الشركة ومديرها العام مايكل إيزنر. وهو يتمتع بدخل سنوي فلكي. وقد قام كيرناغان بهذه العملية الحسابية: يكسب إيزنر في الساعة الواحدة ٢٧٨٣ دولاراً أمريكياً (أرقام سنة ٢٠٠٠). في حين تجني العاملة الهايتية التي تخطط

(١) ليون بلوي، Le Sang des pauvres، (دم الفقراء)، باريس، أربيا، ١٩٩٥، ص ٢٢.

بيجمات ديزني ٢٨ سنتاً في الساعة. ولكسب ما يُعادل دخل لايزنر في ساعة واحدة، ينبغي على عاملة بورت أو برنس أن تعمل ١٦ سنة وثمانية أشهر متواصلة. لكن إيزنر لا يكتفي بهذا الأجر الخيالي. ففي السنة نفسها (٢٠٠٠)، حصل أيضاً على أسهم بقيمة تعادل ١٨١ مليون دولار أمريكي^(١). وهذا المبلغ يُعدّ كافياً لإعاشة ١٩٠٠٠ عامل هايتي مع عائلاتهم لمدة أربعة عشر عاماً. إن العمّال والعاملات الهايتيين في شركة ديزني يتقاضون رواتب زهيدة بشكل فاضح، ويعانون سوء التغذية، ويعيشون في البؤس.

قضلاً عن ذلك، تابعت لجنة العمل الوطني تصوير شريط سينمائي شهير كّل بالنجاح، من إنتاج شركة ديزني وايلد، عنوانه «الـ ١٠١ كلب مرقش»، وهو مخصّص لرقصات رهط من الكلاب. وطيلة مدة تصوير الشريط، أسكنت الشركة العابرة للقوميات الكلاب في «بيوت خاصة للكلاب»، بُنيت خصيصاً لهذه الغاية. وكانت الحيوانات تتمتع بفرش مُنجد، ومصايح مُدفاة، وتتناول، يومياً، وجبات حَضرها طبّاخون مختصّون بإطعام الكلاب، تتضمّن بشكل متعاقب طعاماً من لحم العجل أو الدجاج. إضافة إلى أطباء بيطريين يحرصون ليل نهار على صحّة الكلاب المرقشين. أما العمّال والعاملات الهايتيون في شركة ديزني - أولئك الذين يخيّطون البيجمات للأطفال، المزينة بصور الكلاب المرقشة المشهورة - فيسكنون في ملاجئ قدرة تجتاحها الملاريا. وينامون على ألواح خشبيّة. وكان شراؤهم لقطعة لحم حلماً مستحيلاً. كما لم يكن في مقدور أحد منهم دفع كلفة زيارة طبيب، بالرغم من أن صحّتهم في حالة حرجة.

في غابة الرأسماليّة المعولمة، نكتشف أمثلة أخرى عن الثروات الفلكيّة المقدّسة بفضل مال الدّم كما يُسمّيه كيرناغام.

مارك ريش مواطن أمريكي وبلجيكي وإسباني. وهو أحد الرجال الأكثر ثراءً على وجه الأرض. إنه يملك مليارات عدّة (بالدولار)، ويتاجر ويضارب في المواد الأوليّة من كل الأنواع. ويقوم في زوج، وسط سويسرا. كان ريش مطلوباً

(١) جرى حسابها بحسب المعدّل السنوي لعام ٢٠٠٠.

للقضاء الأمريكي، لمدة سبعة عشر عاماً، لارتكابه كثيراً من الجرائم التي تنطوي، غالباً، على استغلال بشر فقراء، أو التعاون مع دول إرهابية.

في عام ١٩٨٣، وجّهت محكمة الدائرة الجنوبية في نيويورك إليه تهمة الابتزاز المالي. وفي زمن الفصل العنصري، كان ريش يمدّ النظام العنصري بالنفط، ويخرق يومياً الحصار الذي أقرّه المجتمع الدولي. كما زوّد ريش أنظمة كوريا الشمالية وبلغراد وطهران - الخاضعة جميعها لحصار دولي - بمواد إستراتيجية^(١).

وقد رفضت سويسرا، مرّات عدّة، تسليمه بناء على طلب القضاء الأمريكي. وهذه معجزة.

وحدثت معجزة أخرى في كانون الثاني ٢٠٠١: فقبل ثلاثة أيام من مغادرته البيت الأبيض، منح الرئيس بيل كلينتون المفترس عفواً خاصاً. وتشرح مجلّة التايم الوضع على النحو التالي: «كان ريش مُلاحقاً في واحد وخمسين قضية بدءاً من التهرّب الضريبي وصولاً إلى ممارسة الابتزاز المالي [...]». وكانت زوجته السابقة قد حوّلت قبلها بمدة قصيرة مبلغ ٤٥٠ ألف دولار إلى حساب مكتبة أركنساس الرئاسية^(٢).

إلا أن مال الدّم ليس اختصاصاً أمريكياً شاملياً. فالأوروبيون، والسويسريون خاصة، بارعون فيه أيضاً.

إن مال الفساد ونهب دول العالم الثالث من قبل المستبدين المحليين والمتواطئين معهم هو أحد المصادر الكبرى للثروة الأسطورية للجنة السويسرية. إن سويسرا تطبق التحويل الحرّ للعمّلات. ويحث حيادها السياسي، واستخفافها، وكفاءة مصرفيّها العالية، تقليدياً، المُستبدين بجميع أنواعهم - من أمثال عائلة

(١) مايكل دوز، «How Rich got rich: the path to a fortune» Internationa Herald Tribune،

«كيف جبي ريش ثروته: الطريق نحو ثروة». إنترناسيونال إيرالد تريبيون، ١٤ آذار، ٢٠٠١.

(٢) مجلّة التايم، نيويورك، ٣١ كانون الأول، ٢٠٠١. Racketeering يمكن أن تُترجم كـ «ابتزاز» أو «اغتناب».

ساني أباشا (نيجيريا)، وموبوتو (زائير سابقاً)، وعائلة جان كلود دوفاليه (هايتي)، وماركوس (الفيليبين) - على أن يودعوا، بكل ثقة، حصيلة اختلاساتهم في باراديبيلاتر بزوربخ، أو في شارع كوراتيريه في جنيف.

إلا أن تعقيد القانون السويسري يبلغ حداً يتيح للحكومات الإفريقية والأمريكية اللاتينية أو الآسيوية فُرصاً قليلة جداً لاستعادة أيّ من الثروات التي كدّسها المستبدون المخلوعون بعد سقوطهم، إلا إن كان الأمر يتعلق بفتات هذه الثروات. وهكذا، فإنه من أصل ٣,٤ مليار دولار اختلسها ساني أباشا بين عام ١٩٩٣ ووفاته عام ١٩٩٨، وهي مبالغ أُودعت في ١٩ مصرفاً، عُثِرَ على ٧٣٠ مليون دولار فقط، وتمّ تجميدها، في حين أُعيد مبلغ ١١٥ مليون دولار إلى سلطات لاغوس.

وثمة ريعٌ آخرٌ له مردود استثنائي: إنه التهرب الضريبي الدولي. فمن من جميع أنحاء العالم، ولا سيّما من ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، يحوّل المحتالون على النظام الضريبي رؤوس أموالهم إلى سويسرا. وذلك لسبب بسيط: ففي جميع أنحاء العالم تقريباً، يُعدّ التهرب الضريبي جريمة جنائية. لكن الأمر ليس كذلك في سويسرا، إذ لا يُعدّ التصريح الضريبي الكاذب، والتقليل المتعمّد للدخل الخاضع للضريبة، إلا مخالفة إدارية. أما إنتاج وثائق مزوّرة فهو وحده الذي يُعاقب جزائياً. وفيما ينحص التهرب الضريبي، فإن السرية المصرفية مطلقة إذن. ولا يُكشف عنها مطلقاً لأيّ كان.

نعرف كلمة شاتوبريان: «لوقوفهم على الحياد في الثورات الكبرى للدول التي تُحيط بهم، اغتنى السويسريون من مصائب الغير، وأسسوا مصرفاً من نكبات البشرية». إن الأوليغارشيّة الماليّة تُهيمن بمفردها. وبفضل نظام مصرفي مُتضخّم، كما بفضل مؤسّستي السرية المصرفية والحساب الرقمي، تعمل هذه الأوليغارشيّة كمخبأ للنظام الرأسمالي العالمي^(١).

(١) انظر التقرير الذي خصّصته اللجنة البرلمانية للمعلومات المشتركة حول عوائق الإشراف وقمع الجريمة وتبييض رؤوس الأموال في أوروبا، والمرتبطة بشكل وثيق بالبورصة الماليّة السويسرية (تقرير رقم ٢٣١١، المُسجّل في رئاسة المجلس الوطني بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠٠٠). هذا التقرير يظهر في ملحق العمل الجماعي لـ أتاك، جزر الملاذات الضريبية، باريس، ألف ليلة وليلة، ٢٠٠٠.

وبانتظارهم حلًّا، يموت الأطفال جوعاً في كينشاسا ولاغوس وإبادان
وكانو، ويُتوقَّى المرضى في المشافي لانعدام الأدوية.

إن نشاط هذا المخبأ مُربحٌ للغاية.

في عام ٢٠٠٠، خبأ الـ ٣٧٥ مصرفاً سويسرياً (أو مصرفاً أجنبياً في سويسرا)
في خزائهم ثروات خاصّة تقدّر قيمتها بـ ٣٧٠٠ مليار فرنك سويسري، أي ما
يعادل ٢٠٠٠ مليار أورو. ومن بين كل الثروات المودعة في عام ٢٠٠٠، كان
٢٠٥٦ مليار فرنك سويسري عائدة إلى حسابات يملكها أجنب^(١).

وبلغ الربح الصّافي الذي جتته هذه المصارف كلّها، خلال السّنة نفسها، ١٩,٥
مليار فرنك سويسري. وقد تضاعف هذا الربح ست مرّات، مقارنةً بعام ١٩٩٦.

يحصل كين موليس، المكلف بدمج شركات جديدة في مصرف سويسرا
المتّحد، وإدخالها في سوق الأوراق المالية، على راتب سنوي متواضع يقدر بـ ٢٠
مليون فرنك سويسري (نحو ١٤ مليون أورو). أمّا راتب مارسيل أوسبل،
رئيس مجلس إدارة هذا المصرف فيصل إلى ١٢,٥ مليون فرنك سويسري. في
حين يجني زميله في مصرف سويسرا فيرست بوستون أجراً أساسياً يقدر بـ ٧
مليون فرنك سويسري^(٢).

هكذا نرى أن انعدام الأخلاق يُهيمن على سلوك المُفترسين. ما هو أصله؟

كيف نفسره؟

في فجر ١١ أيار ١٩٩٦، يخرج متسلّقاً جبال يابانيّان مع ثلاثة أدلاء لهم
من ملجئهم الصغير المعلق تحت نتوء صخري من الواجهة الشالبيّة لإيفيرست.
كانوا على علو ٨٣٠٠ متراً. وهدفهم: إنجاز التسلّق إلى كتلة (بارتفاع ٨٨٤٨

(١) انظر إلى تنويه لوكمان آرنولد، رئيس لجنة إدارة يو بي إس، إن دي فولفوش، زوربخ، ١٨ آب
٢٠٠١ ونال الشكر في عام ٢٠٠١.

(٢) ضمن الاهتمام بتأمين حماية أفضل للمساهمين، تشترط غالبية التشريعات في بورصات العالم من
الآن فصاعداً نشر أجور الإداريين.

متراً) عبر الجهة الشماليّة. وقد توقعوا لاجتياز الفرق في الارتفاع، البالغ ٥٤٨ متراً، ومسافة الـ ١٥٠٠ متراً، أن يستغرق الأمر تسع ساعات كحد أعلى (من ضمنها الوقت اللازم للنزول). كان حسابهم للوقت ضيقاً: وإذا أرادوا النجاة، كان عليهم العودة قبل حلول الظلام إلى المخيم رقم ٣. كانت الظروف صعبة للغاية. فقد هبت العاصفة. وبدؤوا الصعود. وفوق منحدر صخري، على ارتفاع ٨٥٠٠ متراً برز نتوء صخري^(١). هناك، في الثلج، على بعد سنتيمترات من طريق تسلقهم، لمح اليابانيّان والأدلاء متسلّقاً هندياً مجروحاً، ومنهكاً ومجمّداً بعض الشيء. لكنه لا يزال يستطيع التكلّم. لم يتوقّف اليابانيّان، وتابعا صعودهما. وفي وقت لاحقٍ بعد الظهر أوقفهما على علو ٨٦٣٠ متراً منحدر شاقولي، وصخرة مغطّاة بجليد بسماكة تصل إلى ٣٠ م. فبدلاً أسطوانتي الأوكسجين، وأكلا لقمة. واكتشف الياباني الأول، وهو يدير رأسه لجهة اليمين هنديّين آخرين. أحدهما راقد، وهو يُتضرر. والآخر جالس في الثلج بكل بساطة. وهو حي.

تابعت البعثة اليابانيّة صعودها. لم يقدّم أحدٌ من أعضائها غذاءً أو زجاجة أوكسجين للباقي على قيد الحياة. لم يُتبادل الطرفان أي كلمة، واكتفوا بتبادل النظرات. بعد ثلاث ساعات ونصف، بلغ المتسلّقون الخمسة، بعد جهود خارقة، قمّة إيفيرست^(٢).

عند عودتهم، تحدّث الأدلاء النيباليّون، وهم تحت الصدمة. في حملة في أعالي الجبال، كما في أعالي البحار، القائد يأمر، والآخرون يُطيعون. لكن الأدلاء النيباليّين لم يستطيعوا نسيان العيون المتوسّلة للهنود المتروكين.

(١) رغن: أنف الجبل الخارج منه والدّاخِل في البحر. (معجم عبد النور).

(٢) القصة المفصّلة للتسلّق قدّمها ريتشارد كاوبر ونُشرت في الفايننشيل تايمز اللندنيّة. نقلتها صحيفة لوموند، وترجمتها في ٢٦-٢٧ أيار ١٩٩٦. راجع أيضاً في العدد نفسه من صحيفة لوموند: «L'ascension de l'Everest au mépris de la vie humaine»، (المخاطرة بالحياة في تسلّق قمّة إيفيرست).

بدأ حينذاك نقاش عام في الهند واليابان. وتصدّر الحدث عناوين الصحف. وأنتقد بشدة تصرّف المتسلّقين اليابانيّين في كلّ من الهند واليابان. وعقد اليابانيّان مؤتمرًا صحفيًا للدفاع عن نفسيهما. شرح إيسوكيه شيجوكاوا، المتحدث باسم الحملة، ٢١ عاماً: «تسلّقنا هذه القمم الشاهقة بأنفسنا، ولقاء جهد يعود لنا بشكل خاص. كنّا مُرهقين جدًّا لدرجة لم نستطع فيها تقديم المساعدة. وعلى ارتفاع يزيد على ٨٠٠٠ متراً، لا يمكن للمرء أن يُحيز لنفسه التحلّي بالأخلاق».

يتجلّى أمام أعيننا التشابه مع الظروف الواقعيّة التي يعيشها يومياً مفترسو رأس المال المُعوّلم. فانطلاقاً من حجم أعمال معيّن، لا يستطيع قادة إمبراطوريّة ماليّة، وشركة عابرة للقارات السّاح لأنفسهم بالتصرّف وفقاً للأخلاق. إن تقدّمهم الدائم، وبقاء إمبراطوريّتهم وتوسّعها المستمرّ يتطلّب سلوكاً لا علاقة له، أبداً، بالأخلاق.

إن الأجور الفلكيّة التي يخصّصها سادة الشركات العابرة للقارات لا تتعلق كلها بمال الدّم. فبعض الرؤساء المخصّصين بأكثر الأجور هم، بكل بساطة، من كبار المدبّرين للوظائف، والمؤهلين لهذه الغاية^(١). ويكافئهم مجلس الإدارة على تسريحهم آلاف الموظفين، وتخفيضهم هكذا لنفقات الإنتاج، وسعيهم لتفجير أسعار الشركة «المُنظّفة» في سوق الأوراق الماليّة. إن هؤلاء المفترسين يارسون بنجاح الداروينيّة الاجتماعيّة. وسنعرّض لكم بعض الأمثلة، المختارة مصادفة.

في عام ١٩٩٧، دمر جورج فيشر، رئيس إيستمان كوداك، بضربة واحدة ٢٠ ألف منصب عملٍ في العالم أجمع. ما هي مكافأته؟ أسهم من شركة إيستمان كوداك قيمتها تصل إلى ٦٠ مليون دولار.

أما سانفورد ويل، رئيس شركة ترافيلرز العابرة للقارات، فقد نظّم، عام ١٩٩٨، عمليّة دمج شركته بشركة سيتيكورب المنافسة لها. وسرّح عشرات آلاف العمال والعاملات في عشرات البلدان، بين عشية وضحاها.

(١) ترجمتُ المصطلح الأمريكي Chief Executive Officer، بمفردة الرئيس.

في تلك السنة، تلقى سانفورد ويل، كمكافآت وأجور معاً، مبلغاً يصل إلى ٢٣٠ مليون دولار أمريكي.

كالمنظر الحمضي، يسيل استخفاف كبار المفترسين ولا أخلاقهم من أعلى الهرم إلى المستويات الوسطى. إن الحضارة شبيهة بسفينة في أعالي البحار: فهي تملك خطَّ عَومٍ وحداً إذا نزلت تحته غرقت. إن خطَّ عَومِ الحضارة التجارية الأوروبية انخفض بشكل مأساوي خلال العقد الماضي^(١).

إن جشع السادة يُسمم عقل الأتباع. واليوم، ينهب عددٌ من القادة شركاتهم الخاصّة بشكل نشيط. فهم يتصرّفون مثل قطع الطرقات في زمن حرب المئة عام، الذين كانوا يسلبون رفاق سفرهم المقربين.

في ٢٤ أيار ٢٠٠١، نبّه أعضاء نقابة (الكونفدرالية العامة للشغل) إدارة أسواق رُووس الأموال التابعة لمصرف كرده ليونيه (بنك ليون التاريخي) الرأى العام: في سنة ٢٠٠٠ وحدها، حصل قائدان من هذه الإدارة، في شكل «مكافآت» (تُضاف إلى الرواتب الخيالية)، على مبالغ يصل مجموعها إلى ١٢٠ مليون فرنك فرنسي^(٢).

تعدُّ شركة كوني هولدينغ إحدى شركات السفر الرئيسيّة في العالم، ومقرّها في زوريخ. كان دانييل أفولتر رئيساً لها سابقاً. وقد خصّص نفسه في سنة واحدة بمكافآت وصلت قيمتها إلى ٨,١ مليون فرنك سويسري. وكانت هذه «المكافآت» تُضاف، بكل تأكيد، إلى الأتعاب، واسترداد النفقات والأجور العادية الأخرى. وإضافة إلى ذلك، كانت حذاقة أفولتر، البالغ من العمر ٤٧ عاماً، قد حصنته من

(١) يجلل ريتشارد سينييه هذه العمليّة للبلدان الأنغلو ساكسون. راجع. ريتشارد سينييه، تأكل الصفة،
The Corrosion of Character. The personal Consequences of Work in New Capitalism
نيويورك، نورتون، ١٩٩٨.

(٢) عدليل بن يحيى قويدر، «Au crédit lyonnais les bonus font des vagues»، (في بنك ليون،
المكافآت تسبب الغموض)، صحيفة لبيراسيون، ٢٦ و ٢٧ أيار ٢٠٠١.

أي تسريح محتمل: فجعل نفسه يستفيد من عقدٍ يسمح له، في حال فقدان عمله، بتلقّي مليون فرنك سويسري في كل سنة حتى بلوغ سنّ التقاعد.

وحين سُئِلَ عن المكاسب الكثيرة التي كان قد منحها لنفسه على حساب خزينة شركته أجاب النبيه أفولتر: «أنا لا أحس بالخزي»^(١)!

لقد دشنت رأساليّة الغابة عُرفاً جميلاً للغاية، يُسمّى «المظلة المذهّبة». فالرئيس المدير العام الذي يدمّر شركته يُطرّد، لكنه يتلقّى كمواساة لعدم كفاءته مبالغ ماليّة ضخمة، تُقتطع من صندوق الشركة التي دمرها لتوّه. إن الأمر يتعلّق هنا بشكل من أشكال النهب المثير بشكل خاص للإعجاب لأنه يجري على حساب شركة مُنهارَة سُرح منها، من دون مظلة مُذهّبة، عدد لا بأس فيه من عمّالها.

ميخائيل أورفيتز كان كشافاً موهوباً، وعميلاً مُجنّداً للمُمثّلين في هوليدود. تعاقد معه، ميخائيل إيزنر، رئيس شركة والت ديزني العابرة للقارات، ليكون مساعده المباشر. إلّا أن أورفيتز لم ينجح في العمل. فما كان من إيزنر إلّا أن سرّحه بعد أربعة عشر شهراً فقط. ما هي مظلته المذهّبة؟ شيك بـ ١٠٠ مليون دولار أمريكي، مُحصّلة بكل سرور من جيوب العاملين في الشركة، والمساهمين فيها^(٢).

كان روبرت ستودر وماتيس كايافاليتا، خلال سنوات التسعينيات، الرئيسان المُتتاليان لاتحاد المصارف السويسريّة. وقد أخفق كلاهما على نحو مُثير للشفقة. ففي ظل رئاستيهما، مُنيّ المصرف بخسائر فادحة عقب عمليات مضاربة محفوفة بالمخاطر. فُصّرَفا من الخدمة. وتكريماً لأدائهما اللافت، قبض روبرت ستودر مبلغاً مالياً وصل إلى ١٥ مليون فرنك سويسري فيما نال كايافاليتا ١٠ مليون^(٣).

(١) دانييل أمان وكلوز فيلي، «Ich schäme mich nicht» فاكْت، زوربخ، العدد ١٩، ٢٠٠١.

(٢) حول الحياة الصّاحبة لأورفيتز، راجع برنارد وينروب، «Trouble for Orvitz, Part II» <<اضطراب من أجل أورفيتز، الجزء الثاني>>، إنترناشيونال إيرالد تريبون، باريس، ١١ - ١٢ آب ٢٠٠١.

(٣) كاش، زوربخ، ٤ أيار ٢٠٠١.

في عام ٢٠٠١، كانت شركة الطيران السويسرية على حافة الإفلاس. وكان فيليب بروجيسر يرأس الشركة لسنوات، مُحاطاً بمديرين عديدين، ومجلس إدارة جمع فيه نخبة الأليغارشييين السويسريين. وقد قاد الجميع هذه الشركة القابلة لتحقيق أرباح كبيرة - لا سيما أن مساهميتها هم من الجماعات العامة - إلى كارثة بسبب عدم الكفاءة وجنون العظمة والمحسوبية. وقد طُرد الفريق الماكر في النهاية من مقره في بالسبرغ بالقرب من زوريخ. بيد أن بروجيسر ومديره استفادوا، بقرار من مجلس الإدارة، من مظلات من الذهب المكثف.

حينذاك، شكّل مساهمون منكوبون طرف ادّعاءٍ بالحق المدني، وشرعوا بإجراء قضائي يطالب المستفيدين من المظلات بتعويضات عطل وضرر. وهنا اكتشفوا أمراً مفاجئاً: فقد أمّن قادة الشركة على أنفسهم - على نفقة الشركة بالتأكيد - ضد أي دعوى تطالبهم بدفع تعويضات عطل وضرر يمكن أن ينتج عن إدارتهم^(١).

وفي كارثة شركة الطيران السويسرية، كان ثمة مُفترسٍ متميّزٍ بشكل خاص: إنه ماريو أكورتى، آخر رئيس للمجموعة. وهو ينتمي إلى الأرستقراطية العريقة المالكة لرأس المال المعوّم. كان كورتى مديراً مالياً لنستلة، ثاني شركة غذاء عابرة للقارات في العالم. وقد أصبح، رئيساً لشركة الطيران السويسرية في ١٦ آذار ٢٠٠١. ووقع، حينئذٍ، عقداً لخمسة سنوات نصّ على أجر إجمالي يصل إلى ١٢,٥ مليون فرنك سويسري. وبصفته عضواً سابقاً في مجلس إدارة الشركة، كان يعرف تماماً الوضع (المأساوي) للشركة. ولهذا تقاضى فوراً كامل هذا المبلغ، بتواطؤٍ مع عددٍ من زملائه القدامى في مجلس الإدارة.

بعد ذلك بسبعة شهور، كانت كل طائرات الشركة السويسرية رابضة على الأرض في جميع أنحاء العالم، نظراً لأن الشركة لم تكن قادرة على دفع ثمن الكيروسين ورسوم المطار.

(١) نادجا باستيغا، «Ein Risiko nur für die anderen»، فاكس، زوريخ، العدد ١٧، ٢٠٠١. وينبغي التنبيه هنا: المساهمات تتنوع بين ١٠ و ١٠٠ ألف فرنك سويسري في السنة لكل شخص.

تعدُّ المجموعة اليوم في حالة تصفية قضائية. وتحوَّل آلاف الرجال والنساء إلى عاطلين عن العمل، لكونهم غير مستفيدين من أي خطة اجتماعية. ولم يعدَّ سهم الشركة السويسرية يساوي أكثر من سنتيم واحد. لقد نُهبت استثمارات مئات صناديق المعاشات، وعشرات الجمعيات العامة، وعشرات آلاف المدَّخرين. أمَّا ماريو كورتي، فيتمتع بكنزه مهدوء مُحبَّباً في فيلته الفاخرة في زيورخبرغ.

إن إحدى الرياضات المفضلة عند المفترسين هي رياضة اندماج الشركات. والاندماج، كما نعلم، يمكن أن ينتج عن تقارب طوعي بين فريقين قائدين، أو عن عملية شراء أسهم في سوق الأوراق المالية.

أحصى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن اندماج الشركات العابر للحدود ازداد، عام ٢٠٠٠، بنسبة ٥٠%، وتضمَّن مبالغ تصل في مجموعها إلى ١١٤٥ مليار دولار. ومن كانون الثاني إلى آب عام ٢٠٠١، لنبقَ في هذه المدَّة، جرت ٧٥ عملية اندماج عملاقة بين الشركات. وعنى المؤتمر بعبارة «الاندماج العملاق» الاندماج بين شركات تعلن عن حجم أعمال يتجاوز مليار دولار في العام. وبمناسبة عمليات الاندماج هذه تغيَّر مالكو ٢٣٥ مليار دولار^(١).

ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ثمة ٦٣ ألف شركة عابرة للقوميات تتحكَّم في - ٨٠٠ ألف فرع نشيط لها حول الكرة الأرضية. وإليك تصنيفهم في عام ٢٠٠١: جنرال إلكتريك (الولايات المتحدة)، رويال دوتش / شل (هولندا، المملكة المتحدة)، جنرال موتورز (الولايات المتحدة). يليها فورد موتورز (الولايات المتحدة)، تويوتا (اليابان)، دايمرل كريسلر (ألمانيا)، توتال فينا (فرنسا)، إي بي إم (الولايات المتحدة)، النفط البريطانية (المملكة المتحدة). نستلة (سويسرا) التي تشغل المرتبة الحادية عشرة، إي بي بي المرتبة الثانية عشرة، روش السابعة والعشرين. في عام ٢٠٠١، كان امتلاك شركة دوتش تيليكوم لشركة

(١) تقرير حول الاستشارات الخارجية المباشرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ١٨ أيلول

فويس ستريم بمبلغ ٢٤,٦ مليار دولار هو الحدث الأكثر أهمية. يليه امتلاك شركة بريتيش تيليكوم (بريطانيا) لشركة فياج انتركوم (ألمانيا) بمبلغ ١٣,٨ مليار دولار. وفضلاً عن ذلك، اشترت سيتي غروب (الولايات المتحدة) ثانيةً باناميكس (المكسيك) بمبلغ ١٢,٤ مليار دولار، ودويتش تيليكوم شركة بورتل (الولايات المتحدة) بمبلغ ١٢,٣ مليار، والشركة الأسترالية شركة بيليتون بيك (بريطانيا) بمبلغ ١١,٥ ملياراً. أما شراء نستلة لشركة ريستون بورينا غروب (الولايات المتحدة) بمبلغ ١٠,٤ مليار فكان ثامن امتلاك من حيث الأهمية في عام ٢٠٠١.

النتيجة الأولى والفورية لاندماج شركتين هي تصفية عدد من مناصب العمل. ويُسمى هذا الأمر أثر التآزر. مَنْ يعاني منه؟ العاملون. إن المفترسين يتحدثون عن «تضحيات ضرورية». ويعني هذا الحديث ضمناً: إن تضحيات العمال تُصبح مُبرّرة، نظراً إلى أن قيمة الشركة تزداد بشكل كبير بعد الاندماج. إن منطقاً استعلائياً يُشّر عن تدمير العمل.

إلا أن الأرقام الأخيرة المتاحة تُظهر أن نظرية «التضحيات المُبرّرة» تقوم غالباً على كذبة. فالجزء الأكبر من عمليات الاندماج أفضى، بالفعل، إلى انخفاض كبير في قيمة الأصول. وقد حلّت صحيفة لوموند اثنتي عشرة عملية من بين أكبر عمليات الاندماج في أسواق الأوراق المالية. وخلصت إلى أن العمليّات كلّها أدت، عملياً، إلى خسارة هائلة في قيمة الشركة في أسواق الأوراق المالية، نتجت عن الاندماج. وقد قُدّرت الخسارة في الاثنتي عشرة عملية المدروسة بأكثر من ٧٢٠ مليار دولار!^(١)

يمكن التساؤل، منذئذٍ، لماذا يجب المفترسون الاندماجات إلى هذا الحد. تتعلّق الإجابة بعلم النفس والاقتصاد على حد سواء. فالاندماج القويّ يُداعب جنون العظمة لدى الثري، ويُرضي جشعه، في الوقت نفسه. وبمهارسته للتداول

(١) «L'énorme gâchis des fusions géants»، (الإسراف الهائل للاندماجات العملاقة)، لوموند، ملفٌ نشر في ٢١ آب، ٢٠٠١.

من الدّاخل كما لو كان ردّ فعل شرطيّاً (وعموماً بشكل لا يُجرّم عليه)، يحقّق في كل اندماج فوائده شخصيّة مذهلة.

حتى عهد قريب، كان الاتحاد السويسري مشهوراً بنوعيّة مرافقه العامّة. إلّا أن الغالبية الليبرالية المتطرّفة في البرلمان وضعت حداً لهذا الوضع. فإدارة الدّولة لشبكة السكك الحديدية الاتحادية، التي كانت مصدر فخر للأمة منذ قيامها في نهاية القرن التاسع عشر، بشقّ أنفاق كبيرة في غوثار ولوتشبرغ وسيمبلون، تحوّلت إلى شركة مساهمة مُغلّقة خاضعة لأحكام القانون الخاص. والبريد، بمكاتبه كثيرة، وسيّاراته الصفراء التي تجول أودية الألب والجورا، وخدمته الأسطوريّة في الماضي، وأسعاره الرّمزيّة، لم يُعد، هو الآخر، مرفقاً من مرافق الدّولة. وقد لاقّت الاتصالات هي الأخرى المصير نفسه. وكانت نتيجة هذه الخصخصات الزاحفة أن مكاتب البريد في القرى السويسريّة أغلقت أبوابها. وبات على الناس، لأجل إرسال طرد، أو رسائل، أو دفع مبلغ من المال، الوقوف في طابور لا نهاية له في أحد المكاتب النادرة، التي لا تزال مفتوحة. والمغامرة نفسها تنتظر الزبون الذي قد يخطر بباله فكرة شراء تذكرة ركوب قطار من محطة كورنافا، في جنيف.

إن نيّة دعاة الخصخصة واضحة. وهي مُطابقة تماماً للإيديولوجيّة الليبراليّة المتطرّفة. إنها تهدف إلى تفكيك المرافق العامة لإفساح المجال حراً أمام الشركات الخاصّة العاملة في الميدان. في سويسرا، إن شركات البريد الخاصّة العابرة للقوميات - دي إيش إل، يو بي إس - تقوم، في سويسرا، بأعمال تدرّ عليها أرباحاً كبيرة. ومن جانبه، يحلم مدير البريد، الذي يوشك على أن يصنّف أعماله، بأن يجعل من شركته مصرف أعمال. أما غالبية الحكومة، المؤيّدّة كلياً لتفكيك المرافق العامة، فهي تشاهد النهب بشكل سلبي.

إن الأجور الفلكيّة التي تمنحها مجالس الإدارة لمديري الشركات العابرة للقارات، والمصارف، وشركات الخدمات تُثير غضب الرأي العام.

يأخذ لوكرمان آرنولد، رئيس مجلس إدارة يو بي إس، دور المرَبِّي^(١). ورداً على السؤال التالي: كيف يمكن تسويغ هذه الأجور الفاحشة؟ يُجيب: «بالنسبة للقسم الأكبر من الشعب، من المستحيل، بالتأكيد، فهم لماذا يجب أن يحصل فرد على مثل هذا الدخل^(٢)».

يطرح المفترسون، كباراً وصغاراً، للدفاع عن أنفسهم حجّةً مُشينة، بصراحة، بحقّ الأجور العادية. فيقولون: «إن مسؤولياتنا استثنائية. إذ يمكن أن نفقد منصبنا في أية لحظة. ونعرّض سمعتنا كمديرين للخطر، يومياً^(٣)». ويعني هذا ضمناً: إن هذا كلّه يبرّر أجورنا المفرطة.

في «تقويمه الصغير للرجال العظماء»، كتب الكونت أنطوان دي ريفارول: «إن الشعوب الأكثر تحضراً قريبة من البربرية قُرب الحديد الأكثر صقلاً من الصدا». منذ قرون ونزاهة الوزراء السويسريين مضرب مثل. لكن الأزمنة تتغيّر. وثمة مثال طريف، بشكل خاص، على ذلك، بطله بيتر أليش، وزير الشرطة في حكومة مقاطعة غريزون^(٤).

ففي شباط ٢٠٠١، جرى تداول اسم بيتر أليش في العالم. وظهر مرّات عدّة في اليوم على شاشات سي إن إن، وتي إف ١، وقنوات تلفزيونية أخرى، وجهه القاسي، وعيناه الصغيرتان اللتان تشعان مكرّاً خلف نظّارته الصافية، وربطة عنقه المقلّمة، وبدلته الرمادية المصمّمة في غاية الإتقان. وكان أليش يتولّى مسؤولية أمن منتدى دافوس العالمي للاقتصاد، بين ٢٥ و ٣١ كانون الثاني^(٥).

(١) طُرد من وظيفته في عام ٢٠٠١.

(٢) لوكرمان آرنولد، in Die Weltwoche، زوريخ، ١٦ آب ٢٠٠١.

(٣) Die Berner Zeitung، برن، الأول من حزيران ٢٠٠١.

(٤) ٢٦ مقاطعة (تسمّى كانتونات) مُشكّلة الاتحاد السويسري. القضاء والشرطة مرجعيتها السيادة الكانتونية.

(٥) في هذه المدّة، كان منتدى الاقتصاد العالمي هو نفسه قد عقد في مكان آخر. وخشية مظاهرات الاحتجاج العارمة أيضاً في عام ٢٠٠٢، نظّم رئيسه، كلوز شواب، المؤتمر تلك السنة في فندق والدورف أستوريا في نيويورك.

وفي هذه المناسبة، كانت رجال شرطة أليش، ودركه، وجنوده يضربون ببهجة المتظاهرين السلميين المناهضين للعمولة القادمين من كل أنحاء أوروبا. ولم توفر هذه الحماسة في الضرب النساء والأطفال وحتى المطارنة. وكان هناك كثير من الجرحى والاعتقالات التعسفية أيضاً.

لكن في تموز ٢٠٠١ خسر رئيس ملائكة غريزون، حامل السيف الناري، عظمتة فجأةً. فقد اكتشف صحفيون مقاطع فيديو ووثائق تُثبت العلاقة الوثيقة التي جمعت أليش بمقامر المال الدولي المسمّى باناجيوتس باناداكيس.

فمن خلال معطف فرو وزوجته، وعطلات على جزيرة يونانية، وهبات خيرية أخرى، اشتبه بأن وزير الشرطة الصّارم قدّم إلى باناداكيس وشركاته إجازات إقامة وعمل وهمية في غريزون. ومهما يكن من أمر، فقد فتح المدعي العام في زوريخ تحقيقاً جزائياً ضد باناداكيس بتهمة «استغلال المهنة للاحتيال». أمّا أليش، فقد رُفعت عنه الحصانة، وطُرد من حزبه^(١). ولكونه مُنتخباً حتى عام ٢٠٠٢، فقد بقي وزيراً، لكنّه حُرِمَ من أي سلطةٍ تقريرية^(٢).

وحدثت، في عام ٢٠٠٢، ضربتان من أجمل الضربات التي قام بها المفترسون الذين نهبوا بشكل مُنهدج شركاتهم، وقادوها عن وعي إلى الإفلاس بقصد الاغتناء الشخصي.

كان مقر إنرون، شركة الطاقة الضخمة العابرة للقارات، في هيوستن (تكساس)، وكان يقودها كينيث لاي. ولنهب شركته - التي تُعدُّ إحدى الشركات العشر الأقوى في الولايات المتحدة الأمريكية - حاك كينيث والمتواطئون معه مؤامرة، كانت بالإجمال بسيطة إلى حدٍّ ما. فقد مَوَّلوا، في البداية، بشكلٍ مكثّفٍ مختلف الحملات الانتخابية لجورج دبليو بوش، وديك تشيني، وبعض الشخصيات

(١) Des Sonntagsblick، زوريخ، ١٢ آب ٢٠٠١، فاكت، زوريخ، ١١ آب ٢٠٠١، Sonntagszeitung، زوريخ، ١٢ آب ٢٠٠١.

(٢) في سويسرا، وزراء الكانتونات يُنتخبون من الشعب.

الأخرى من رجال ونساء اليمين في تكساس. وبعد وصولهم إلى السلطة، منح المستفيدون من الأموال السخية إنرون صفة «الشريك في إدارة» سياسة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

عندئذٍ صمّم لاي والمتواطئون معه نظاماً في غاية الغموض لعرض حسابات الشركة. ثم حصل من أصدقائه السياسيين على إلغاء للقيود الناظمة لسوق مشتقات الأصول التي لها صلة بالمنتجات الطاقية (النفط، الكهرباء، إلخ). وكان عضو مجلس الشيوخ فيل غرام هو الذي أمّن صدور القانون. أما زوجته ويندي فهي التي كانت ترأس لجنة إنرون للتدقيق - وهي لجنة تدقيق حسابات الشركة. ولأنها كانت تتلقّى أجراً خيالياً، كانت تغلق عينها، وتسدّ أنفها وفمها، وتُصمّ أذنيها حين كان يتعيّن عليها ممارسة واجبها بتدقيق الحسابات المالية الخاصّة بـ لاي.

كان بول أو نيل، وزير المالية في إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، يحمي إنرون من أي رقابة ضريبية. والواقع أن لاي كان ينظّم سنوياً عمليّات نصب ضريبية خيالية بفضل شبكة خبراء من بنوك أوفشور.

أخيراً، وحين ترفض حكومة ما، في مكان ما في العالم، منح إنرون امتيازات نفطية جديدة، أو حقّ بناء خط أنابيب، على سبيل المثال - ولا يتوصّل لاي إلى إخضاعها بالتهديد، أو الابتزاز، أو الفساد - كان لاي يستعين بأصدقائه في البنتاغون. وكانت الضغوطات التي يمارسها هؤلاء تبدو، عادة، كافية كي تحصل إنرون على حق بناء أنبوبها، أو استثمار حقلها النفطي الجديد...

لدى الولايات المتحدة الأمريكية نظام تقاعد مختلف عن ذلك الموجود في فرنسا، أو ألمانيا وسويسرا وبلدان أخرى. تعمل صناديق المعاش الأمريكية وفق منهج الرّسْمَلَة. فيضع كل عامل، وكل منتسب نشيط اشتراكاته - بوساطة صناديق المعاش - في السوق المالي، ولا سيّما في سوق الأوراق المالية. وحين التقاعد، يُحسب ريع كل فرد بحسب الاشتراكات التي راكمها، وفائض القيمة المكتسبة. وهكذا دمّر

إفلاس شركة إنرون مئات آلاف المدَّخرين الَّذِينَ كانت صناديق المعاش قد استثمرت أموالهم في سندات الشركة. وقبل الإفلاس مباشرة، منح لاي نفسه، بقرار من مجلس الإدارة، تعويض مغادرة بلغت قيمته ٢٠٥ مليون دولار...

في المدَّة نفسها تقريباً، كان آخرون من آكلي لحوم البشر يعملون في شركة غلوبال غروسيينغ، إحدى أقوى شركات الاتصالات في الولايات المتحدة الأمريكية. في آذار عام ٢٠٠٠، أيضاً، كانت رسملة الشركة في أسواق الأوراق المالية تبلغ ٤٠ مليار دولار. وفي شباط ٢٠٠٢، كانت الشركة في حالة استنزاف، وهبطت قيمة سنداتهما في الأسواق المالية إلى أدنى مستوى لها. وبالرغم من ذلك، جعل رئيسها، غاري فينيك، مجلس الإدارة يصوت، قبل الإفلاس مباشرة، على قرار بمنحه تعويض مغادرة بلغت قيمته ٧٣٠ مليون دولار.

وذلك طبقاً للقانون^(١)!

أما آخر منهج للنهب من المناسب الإشارة إليه، فهو التالي:

يطلب عدد من المفترسين، بناء على استشارات ممتازة تلقوها من خبراء ضرائب شخصيين، من شركاتهم، سنوياً، دفع مبالغ فلكية في حسابهم التقاعدي الخاص في صناديق المعاش. وهذه المبالغ المدفوعة في حسابات التقاعد لا تخضع لأي ضريبة في كثير من البلدان (ولا سيما في بعض الكانتونات السويسرية). في نهاية عام ٢٠٠١، اكتشف المساهمون في شركة إي بي بي العملاقة لتصنيع المعادن، ومقرّها الرئيس في زوريخ، بذهول، أن رئيسهم السويدي بيرسي بارنوفيك عمل، قبل استقالته في عام ١٩٩٦، على إيداع مبلغ زهيد يصل إلى ١٤٩ مليون دولار في حسابه التقاعدي الخاص. وقد حاول هؤلاء رفع دعوى قضائية ضده. لكن أي قانون في سويسرا (وفي أي بلد غربي آخر) لا يسمح بمعاينة هذه الحيلة الأخيرة للمفترسين.

(١) واكبت الصحافة الماليّة العالميّة حاليّ إيون وغلوبال كروسينغ. راجع خصوصاً كاش، زوريخ،

٢ شباط ٢٠٠٢؛ ذا إيكونوميست، لندن، ٢ شباط ٢٠٠٢.

إلى حين اكتشاف هذه الإبداعات الفلكية، عام ٢٠٠١ (القانونية مع ذلك)، كان بيرسي بارنوفيك يُعدّ شيخاً روحياً في العالم الدولي للأعمال الكبرى. ومع كوفي عنان، أنشئ غلوبال كومباكت، وهو اتفاق غير رسمي وُقِع بين الأمم المتحدة والشركات الخاصة الرئيسية العابرة للقارات، ويقضي بالسهر على السلوك «المؤدّب» لهذه الشركات في بلدان العالم الثالث. ويعود تاريخ هذا الاتفاق إلى كانون الثاني ١٩٩٩.

في تلك المدة، كان النفوذ الشخصي لبارنوفيك كبيراً. وكان السويديون (وكثير من السويسريين) يجلّونه كنصف إله. وقد كتبت صحيفة فايننشال تايمز اللندنية في رسم مخصّص له، مع لمسة سخرية بريطانية: «إن السبب الوحيد الذي يمنع السيّد بارنوفيك من المشي على المياه التي تفصل السويد عن الدنمارك، هو عدم وجود مُتّسع من الوقت لديه^(١)».

إن المفترسين، بالمعنى الدقيق الذي استخدم فيه فلاسفة عصر الأنوار هذه الكلمة، هم: «كائنات لا تنتمي لبني البشر». ويقول جان جاك روسو: «أنتم هالكون إن نسيتم أن الثمار للجميع، وأن الأرض ليست ملكاً لأحد^(٢)».

إن المفترسين لا يرتبطون بأي مدرسة فكرية، ولا يغرسون جذورهم في أي مغامرة جماعية، ولا يعرفون أفقاً تاريخياً، ولا يدخلون في تحالفات إلا مع بني جنسهم. وهم مجردون تماماً من الدوافع - باستثناء تدوّنهم للسلطة والمال.

وهم ليسوا لا من اليمين، ولا من اليسار، لا من الجنوب ولا من الشمال. ولم يترك فيهم أي فكر جماعي آثراً قابلة لأن تُعرّف بهم. إنهم لا يملكون تاريخاً، ولا يبنون شيئاً، ويموتون من دون أن يفتحوا عيونهم، أبداً، على البشر المحيطين بهم. إنهم يستقرّون، عبر سلوكهم اليومي، على هامش البشرية المتضامنة. إنهم كائنات تائهة.

(١) صحيفة الفايننشال تايمز، لندن نقلاً عن سونتاغسليك، زوريخ ١٧ شباط ٢٠٠٢.

(٢) جان جاك روسو، خطاب حول أصل وأسس عدم العدالة بين البشر (١٧٥٥) باريس، غابيار، مجموعة «أفكار»، ١٩٦٢، صفحة ٤٣ وما يليها.

موت الدولة

١ - تُضعف خصخصة العالم قدرة الدول على إنتاج القواعد القانونية. فهي تضع البرلمان والحكومات تحت الوصاية. وتُفرغ أغلبية الانتخابات، وكل الاقتراعات الشعبية تقريباً، من معناها. وتحرم المؤسسات العامة من قدرتها التنظيمية. ولم يُعدّ باقياً من الجمهورية، كما ورثناها عن الثورة الفرنسية، إلا خيال.

يطرح يورغن هابرماس التشخيص التالي: «إن الاتجاهات التطورية التي تجذب، اليوم، انتباهنا، باسم «العولمة»، تأتي لتغيّر كوكبة تاريخية كانت قد تميّزت بحقيقة أن الدولة والمجتمع والاقتصاد كانوا يتّسعون معاً، بشكل ما، داخل الحدود الوطنية نفسها.» ونتيجة لعولمة الأسواق، ينجح النظام الاقتصادي الدولي، الذي تُعرّف الدول في داخله الحدود بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، للتحوّل إلى اقتصاد عابر للقوميات. وما يُجسب هنا، في المقام الأول، هو تسارع حركات رؤوس الأموال في كل أنحاء العالم، وتقييم الأسواق المالية، المنظمة في شبكة على المستوى العالمي، لأماكن الإنتاج الوطنية. وتفسّر هذه الوقائع لماذا لم يُعدّ الفاعلون في الدولة، اليوم، يشكلون، في الشبكة العالمية للمبادلات، المفاصل التي كانت تفرض عليها، سابقاً، بنية العلاقات بين دول عدّة، أو العلاقات الدولية. واليوم، فإن الدول هي التي تجد نفسها مُرصّعة في الأسواق، أكثر مما كانت الاقتصادات الوطنية في حدود الدول^(١).

(١) يورغن هابرماس، *Après l'Etat-nation, Une Nouvelle constellation politique*، بعد الدولة القومية، كوكبة سياسية جديدة، ترجمها عن الألمانية رينيه روشيلتز، باريس، فيارد، ٢٠٠٠، ص ١٢٩ - ١٣٠.

إن سلطة جديدة تؤكّد نفسها: إنها سلطة الترهيب التي يمارسها المفترسون على الحكومات والبرلمانات والمحاكم والآراء العامة المكوّنة ديمقراطياً.

يُحدد هابرماس، على النحو التالي، ولادة هذه السّطة الجديدة: «ضمن شروط المنافسة العالميّة التي أخذت الشكل الحاد لسباقٍ إلى أماكن الإنتاج الأكثر ربحاً، تُجبر الشركات، أكثر من أي وقت مضى، على زيادة الإنتاجيّة، وعقلنة تنظيم العمل في مجمله، وتسرّع من خلال ذلك، أيضاً، العمليّة طويلة المدى، التي تتجه التقانة بوساطتها إلى تخفيض عدد مناصب العمل. ويوضح التسريح الجماعي جيّداً سلطة الترهيب التي تتمتع بها - أكثر فأكثر - الشركات المتحركة، حين تضعف، تدريجياً، الشركات التي تبقى مرتبطة بالموارد المحليّة. في هذا الوضع، وضع حلقة مفرغة تشكّلها بطالة متنامية، وأنظمة ضمان اجتماعي تتناقص قدراتها على تلبية الحاجات، وإيرادات ضريبية ضعيفة - وهي حلقة تدفع الموارد الماليّة للدولة إلى آخر معاقلها -، تُعدّ التدابير الهادفة إلى تخفيض النمو ضرورية بقدر ما من المستحيل اتخاذها؛ لأن أسواق الأوراق الماليّة الدوليّة كلّفت نفسها، في ذلك الوقت، بـ «تقييم» السياسات الاقتصاديّة الوطنيّة».

وفيما بعد يضيف: «إن إقصاء السوق للسياسة يُفسّر، إذن، بواقع أن الدولة الوطنيّة تفقد تدريجياً قدرتها على جباية الضرائب وتنشيط النمو، ومن ثمّ، تأمين القواعد الجوهرية لشرعيتها. إلا أن هذه الخسارة لم تُعوّض بأي مكافئ وظيفي [...]». وبسبب مواجهتها لخطر مستمر يتمثل في هروب رؤوس الأموال، انخرطت الحكومات الوطنيّة في سباق محموم نحو إلغاء القيود الناظمة عبر تخفيض التكاليف. ونجم عن ذلك تحقيقها لأرباح فاحشة، وفوارق الخياليّة بين الأجور، ونمو للبطالة، وتهميش اجتماعي لشعب فقير يزداد عدده أكثر فأكثر. وبقدر ما تضيق الشروط الاجتماعيّة لمشاركة سياسيّة واسعة، تفقد القرارات الديمقراطيّة مصداقيّتها، حتّى وإن جرى تبنّيها بشكل صحيح رسمياً».

يورغن هابرماس هو الوريث الفكري والمؤسسي لمدرسة فرانكفورت. وهو كتلميذ للماركسيين الألمان القدامى وشارح لأعمالهم، بات يُعدّ الابن الروحي لِمارك أوركهيمر (الذي كان أستاذه في جامعة جوهان وولفغانغ غوته في فرانكفورت) وتيودر أدورنو، وهربرت ماركوس، وأوجين لولاك، وإريك فورم. فهل يُفسّر نسبه النظري رؤيته المريعة لقوّة رأس المال المالي الجبّارة، وتشاؤمه حيال قدرات الدولة الجمهورية على المقاومة، ونقده اللاذع لسير العمل الحالي للديمقراطية؟ هل كان لتشاؤم مدرسة فرانكفورت الثقافي العميق، واليأس الكامن في إيمانه اليهودي المسيحي بالآخرة^(١)، أن يبرز، بشكل غير متوقّع، في النقد الذي صاغه هابرماس للسوق الرأسمالي الموحد؟

منذ أكثر من نصف قرن، كان رالف داهروندورف الخُصم النظري الأشدّ خطراً وقساوةً لهابرماس. وداهروندورف وهابرماس هما المعلّمان الرئيّسان لفكر علم الاجتماع الألماني المعاصر. وقد عشت أيامَ علم اجتماعٍ عدّة، كانت بمنزلة قدّاسات كبرى لعلماء اجتماع ألمان، كان يقود الاحتفال فيها على التوالي، من على المنصّة، الأبوان الرّوحيّان لشبيبة رزينة حاملة لأفكار أحداث ١٩٦٨^(٢).

هابرماس هو المفكّر الرّسمي للحزب الاجتماعي الديمقراطي الألماني^(٣). أما داهروندورف فهو عضوٌ في الحزب الليبرالي الألماني، وشغل منصب وزيرٍ عن هذا الحزب في الحكومة الاتحادية الألمانية. إلّا أنه، ويا للمفاجأة! - يمثل، اليوم، خطراً قاتلاً يُثقل على الديمقراطية في الغرب، تماماً، كتحليل خصمه نفسه.

لنستمع لِداهروندورف: «لتبقى قادرة على المنافسة في الأسواق العالميّة التي تزداد أهميّتها، تُجبر [الدول] على أخذ مبادرات تولّد أضراراً لا يُمكن

(١) المرجع نفسه، ص ٧٤ و ٧٥.

(٢) احتجاجات عام ١٩٦٨ في ألمانيا هي حركة طلابيّة في جوهرها، وكانت نقطة التحول في ألمانيا الاتحادية.

(٣) راجع خصوصاً حوار مع غيرهار شرودر في المنتدى الثقافي للحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني، ٥ حزيران ١٩٩٨.

إصلاحها، وتمسّ تماسك المجتمعات المدنيّة [...] وخلال العقد القادم، ستكون المهمة العاجلة للعالم الأول إنجاز تربيعة الدائرة^(١)، المتمثّل في التوفيق بين الازدهار والتماسك الاجتماعي والحرية السياسيّة^(٢)».

٢- ما أصل الدولة؟ من أين أتت قوتها؟ ما الذي يُحيي الديمقراطية؟ ما الذي يدفع تجمّعاً من أفراد معزولين إلى تنظيم أنفسهم في مجتمع بنوي متمدّن، ومقاوم للشهوات النابذة؟ ما أصل القانون؟

كان كانط يُعرّف الدولة بأنها مجموعة إرادات شريرة موضوعة تحت قاعدة مشتركة^(٣). لكن ماذا كان يقصد بالإرادات الشريرة؟ إن كلّ إنسان مسكون بأسوأ الشهوات، والطاقات التدميريّة، والغيرة، وغريزة القوة. وهو يتنازل، بوضوح، عن جزء من حرّيته لصالح الإرادة العامة والصالح العام. ويؤسّس، مع أمثاله، «القاعدة المشتركة»، والدولة، والقانون. وتتصدّر الحرية الأكثر شمولاً هذه المؤسّسة. ويقول كانط أيضاً: «يا لتعاسة المشرّع الذي يريد أن يقيم، بالإكراه، دستوراً ذا غايات أخلاقيّة، فهو بذلك لا يفعل نقيض هذا الدستور فحسب، بل يقوّض، علاوة على ذلك، دستوره السياسي، وينزع منه كل تضامن».

كان كانط يعرف أفضل من أيّ كان الهشاشة المفرطة للقاعدة المشتركة، وللنسيج الاجتماعي الذي عقدته الإرادات الدنيئة، والهوة الكامنة تحت المؤسسات الأكثر متانة في الظاهر. وهو يُسمّي القوة، التي تحرف الإرادات الفرديّة للمواطنين، وتقودهم نحو إضعاف القاعدة المشتركة، وإفسادها، وإلغائها، في أسوأ الأحوال، «الشّرّ الجذري».

(١) تربيعة الدائرة: مشكلة رياضيّة قديمة ظهرت في الهندسة وواحدة من أكبر ثلاث مشكلات في العصور القديمة مع تقسيم الزاوية وتكرار المكعب. يستخدم هذا المصطلح للتعبير عن مشكلة مستعصية الحل. (المترجم)

(٢) رالف داهرونودورف، «Die quadratur des Kreises»، ترانسيت، العدد ١٢، ١٩٩٦.

(٣) إيمانويل كانت، La Religion dans les limites de la simple raison 1973، (الدّين في حدود المنطق البسيط، باريس، فيليكس ألكان، ١٩١٣).

تكتب ميريام ريفولت دالون، الشارحة لفكر كانط: «ثمة عظمة لا تُنسى للإشارة التاريخية التي تكشف عن الاستعداد الأخلاقي للبشرية. لكن ثمة هذا الشر الجذري، أيضاً، كنزوع للطبيعة البشرية، نزوع غير مُستأصل، وهوةٌ سحيقة لسلطة أصيلة قابلة للتوجه نحو الخير أو الشر». ثم نضيف فيما بعد: «بمقدار ما إن الإنسان لا يلتفت، بطبيعته، نحو غايات ثابتة، فإنه يُعدُّ طيِّعاً [...]». إن الجنس البشري هو ما نريد أن نصنع منه^(١).

ثمة إبليس لدى أغلب المفترسين. فهم ينظّمون عن عمد التخلي الرباني عن الدولة. فيُشنعون على كفاءتها التنظيمية، ويقللون من اعتبارها، ويزعون عنها الشرعية.

وللأسف، ينتصرون، والويل للمهزومين!

٣- حصل حادث في شباط ١٩٩٦ في متدى دافوس للاقتصاد العالمي. وكان لحظة نموذجية، كاشفة للعالم الجديد! ففي خطوة مثاقلة، اقترب هانس تيمير، رئيس المصرف المركزي الألماني، من مكبر الصوت الموضوع على منصة قاعة المؤتمرات، وسط المدينة الصغيرة الواقعة في قلب لاندواسر - تل في غريزون. وفي الخارج، وتحت الثلج المتساقط بهدوء، كانت الوحدات الخاصة بمكافحة الشغب، المزودة بخوذ، وأسلاك شائكة، وممرات متعرجة إلكترونية، تحمي القاعة. أما في السماء الفضية، فتحوم الطائرات المروحية السوداء للجيش السويسري بلا كلل.

وفي داخل القاعة، كان الألف أوليغارشي الأقوى في العالم يقفون جنباً إلى جنب مع رؤساء دول، ورؤساء وزراء، ووزراء عشرات من البلدان. وختم تيمير تحريضه، متوجّهاً إلى قادة الدول المجتمعين، بقوله: «من الآن فصاعداً، أنتم تحت سيطرة الأسواق المالية»^(٢).

(١) ميريام ريفولت دالون، ce que L'Homme fait à l'Homme (ما يفعله الإنسان لأخيه الإنسان)، باريس، سوي، ١٩٩٥.

(٢) هارالد شومان، هانز بيتر مارتين، Die Globalisierungsfalle، هامبورغ، منشورات روهولت، ١٩٩٨، ص ٩٠.

تصفيق حارّ. فقد وافق رؤساء الدول، ورؤساء الوزراء، والوزراء، وأكثرهم اشتراكيون، كأمر بديهي إفراط العقلانية التجارية والمضاربة لرأس المال المعولم في تحديد السيادة الشعبية.

كان كلُّ المشاركين في منتدى دافوس للاقتصاد العالمي يعلمون ما كان يتمير يريد قوله بدقة. لأن كلَّ واحد من رؤساء الدول والحكومات، وكل واحد، وواحدة، من الوزراء الحاضرين يعيش شخصياً، ويومياً، تجربة هذه «السيطرة». ما الذي يحدث حين تزيد حكومة الاقطاعات الضريبية؟ يغادر رأس المال (الأجنبي والمحلي)، فوراً، للبحث عن شروط تراكم أكثر ملاءمة في دولة مجاورة. هل تتغيّر شروط استقبال رأس المال الاستثماري، والتعرفة الجمركية، والقانون الناظم لإعادة تحويل أرباح الشركات متعددة الجنسيات إلى بلدها الأصلي؟ إن رأس المال المالي الدولي يعاقب، في الحال، الحكومة المذنبة.

في القاعة، كانت تدور في رؤوس كثير من أصحاب المقامات العالية معركة الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار. وهو اتفاقٌ أمّلته الشركات الرئيسة العابرة للقوميات في العالم. وكان ينصّ، بشكل خاص، على أن الشركة العابرة للقوميات يمكنها اللجوء إلى هيئة دُولية، وتطالب بتعويضات، ضد أي قرار من أي دولة ذات سيادة، تسببت لها بضرر اقتصادي أياً كان حجمه. وكان الاتفاق قد جرى التفاوض عليه، في البداية، في منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، وهي المنظمة التي تضمّ الدول الصناعية الأساسية. وكانت كل الحكومات قد أذعنت، ولم يبقَ عليها إلا التوقيع.

حيثُ اندلع تحركٌ لا مثيل له في المجتمع المدني الأوروبي، ولا سبياً في فرنسا. واضطر رئيس الوزراء ليونيل جوسبان، في النهاية، إلى رفض التوقيع. ولم يستطع الاتفاق الدخول إلى حيّز التنفيذ.

بيد أن تعليق الاتفاق لم يضمن شيئاً، ومدة الإمهال يمكن أن تُقلّص: ألم تُدرج منظمة التجارة العالمية هذا الاتفاق في برنامج جولتها الجديدة من المفاوضات، التي بدأت في عام ٢٠٠٢؟

لقد سبق لأحكام الاتفاق أن أُدرجت في اتفاق التجارة الحرّة في الأمريكيتين. إلا أن هذا الاتفاق لا يجمع، حتى هذه اللحظة، إلا الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. إلا إن مرتزقة السادة، الحاضرين في كل الحكومات والبرلمانات، والصحف، والمنظمات المهنية، وعملياً في كل دول أمريكا اللاتينية والكاريبية (باستثناء كوبا) يتآمرون لأجل أن يكون الاتفاق مقبولاً من طرف جميع دول نصف الكرة الأرضية^(١). وفي المقابل تنظّم حركات اجتماعية قوية كحركة إم إس تي (حركة العمال المحرومين من الأرض) في البرازيل، وحركة كوناي (CONAIE)، وحركة لافيا كومينسا، معارضة شديدة.

كان على المستمعين إلى تيتيمير، في قاعة المحاضرات في دافوس، التفكير أيضاً بهذا الدّين الذي يحنق كثيراً من بلدان العالم الثالث. ففي البرازيل، إحدى أقوى الدّول في نصف الكرة الجنوبي، كان هذا الدّين الخارجي يمثّل، في آب ٢٠٠١، ٥٢% من إجمالي الناتج القومي. وكانت فوائده واستهلاكاته ترتفع، في عام ٢٠٠١، إلى ٩,٥% من إجمالي الناتج القومي. وهذا المبلغ يفوق مجموع النفقات التي قامت بها حكومة البرازيل الاتحادية، وحكومات ثلاث وعشرين ولاية عضواً في الاتحاد، في سنة واحدة، من أجل التعليم والعناية بصحة السكان.

٤. ما الذي يصنع قوّة الدولة، وبشكل خاص الدولة الديمقراطية؟ إنها،

قبل أي شيء، الفكرة التي تجسّدتها!

في مجتمع مؤلّف من طبقات، تتجابه فيه المصالح المتناقضة لطبقات اجتماعية متعارضة، تسعى الدولة الديمقراطية - عبر آليات متعددة (ضريبة معاد توزيعها، ضمان اجتماعي...) - بشكل دائم إلى التخفيف من الارتباط اللا متناسق بين الأفراد، وجعله أكثر ملاءمة للعيش. وينتمي المواطنون والمواطنات

(١) حول إستراتيجية التحرك الشعبي التي فعلتها هذه الحركات، راجع خصوصاً، «ALCA, Mercadocontinental sem equilibrio»، عدد خاص من مجلّة كاديرونوس دو

تيرسيرو موندو، ريو ديجينيرو، نيسان ٢٠٠١.

للدولة ولقواعدها القانونية وإجراءاتها التقريريّة بمقدار ما يحصلون منها على فائدة عمليّة. فالدولة التي لا تمنح مواطنيها شعوراً بالأمان، ولا تضمن لهم حداً أدنى من الاستقرار الاجتماعي، والدخل، ومستقبلاً متوقّعاً، ولا تؤمّن لهم نظاماً عامّاً يتطابق مع قناعاتهم الأخلاقية، هي دولة مُدانة.

لقد سبق أن حُصّخت، في دول غربيّة عدة، وسائل النقل العامّة والبريد والاتصالات. ويجري التحضير لموجة ثانية من الخصخصة تستهدف المدارس والكليات والجامعات والمشافي والسجون، وعمّاً قريب الشرطة.

إنّ الدّولة التي تدمّر عن عمدٍ مرافقها العامّة الأكثر أهميّة، وتنقل إلى القطاع الخاص المهام المتعلقة بالمصلحة العامّة، وتُخضعها هكذا إلى قانون تعظيم الأرباح، تشكّل، على حدّ تعبير إريك هوبسباوم، «دولة فاشلة». وتقترب قيمتها من الصفر، في نظر مواطنيها.

إنّ الاقتصاد الذي يُولّد المنافسة الفرديّة إلى أقصى حدّ، والطابع المؤقت للعمل، وهشاشة القوانين الاجتماعيّة، والأجر على أساس الجدارة (ويحتفل بهذه الأمور كلها) هو اقتصاد يبعث على القلق.

إنّ المواطن المتروك، من دون حماية، أمام مخاطر اجتماعيّة كبرى، يفقد صفته كمواطن. والإنسان الخائف، باستمرار، على عمله وأجره وحقوقه ليس إنساناً حرّاً. إنّ خصخصة الدّولة تدمّر حريّة الإنسان، وتُبيد المواطنة.

إني أتذكّر برعب كائناتٍ تتضوّر جوعاً، شاحبة، تلبس خرقاً مُتسخة، وعيونها مذعورة، رأيته راقدة تحت الجسر الذي يفصل مطار غيّن على أرض مدينة إيلا دو غوفرنادور عن الضواحي الغريبة لريو دي جينيرو. إنهم المهاجرون الفارّون من الجفاف وشراسة مستثمري الأراضي الزراعيّة في الولايات الشماليّة وعائلات المُعذّبين ضرباً بالسّوط. وهم يشردون في المدينة، في النهار، من دون طعام ومستقبل وكرامة. مثل الحيوانات المُطاردة. وفي الليل، تبتزّم الشرطة العسكريّة، وتضربهم، وتقتلهم أحياناً.

إن السادة، في كثير من بلدان العالم الثالث، يسيطرون من خلال الدّناءة والقلق والرّعب. وكما قالت مجلة دير شبيغل الألمانية في الأسبوع التالي للهجوم الإرهابي في نيويورك ١١ أيلول ٢٠٠١: «Globalisierung ist täglicher Terror» (العولمة، هي الإرهاب اليومي)^(١).

٥ - تُحدّث إستراتيجيات التراكم والاستثمار الجديدة التي يتّبعتها المفترسون دماراً مرعباً في نسيج الاقتصادات الوطنيّة. وتُجبرّ الدول - حتى القويّة منها - على الخضوع في أرضها - وعبر سياساتها المتعلّقة بالميزانيّة والضريبة - لإملاءات الشركات الماليّة أو الصّناعيّة العابرة للقارات. وإن لم تقم بذلك، فسوف تُعاقب على الفور بإيقاف الاستثمارات الدّولية، والهروب الكثيف لرؤوس الأموال منها^(٢).

لهذا السبب، ولغيره من الأسباب، اضمحلت تجربة فرنسوا ميتران الاشتراكية، جسداً وروحاً، منذ خريف ١٩٨٣، ولم يستطع مشروع ليونيل غوسبان الاشتراكي، عام ١٩٩٥، أن يتجاوز، مطلقاً، في قطاعات أساسيّة عدّة، مرحلة إعلان بسيط للنوايا.

كسيل جارف في فيضان الربيع، تظغى الحيويّة المدهشة لرأس المال المالي العابر للقارات على كل الحواجز، وتكتسح كل سلطات الدّولة، وتحربّ الميادين الأكثر تنظيماً. ومن الآن فصاعداً، لم يعد أمام الحكومات - حتى في الدّول الأكثر ثراءً، والأكثر قوّة - إلا خيار الإسهام في «السياسة الداخليّة العالميّة»^(٣). الأمر الذي يؤدي إلى نسخ إملاءات سادة العالم في لغة محلية، عبر مجموعة قرارات مؤسّساتيّة.

هكذا تهيمن الأسواق الماليّة على الحكومات والبرلمانات والقضاة والصحافيّين والنقابات والمفكرين والكنائس والجيش والعلماء. ومنذ ذلك الحين، ينضب دم المؤسسات العامة. وتعاني الجمهوريّة من فقر الدّم. وتحوّل، قريباً، إلى مجرد طيف. إن المرسوم المتغرس الذي أعلنه تيتيمير في دافوس يؤكّد احتضار الديمقراطية السياسيّة والدولة الوطنيّة الإقليميّة التي كانت تؤمن، حتى الآن، حمايتها.

(١) دير شبيغل، هامبورغ، ١٧ تشرين الثاني ٢٠٠١.

(٢) يورغن هابرماس، Au-delà de l'Etat-nation، المرجع السابق.

(٣) المرجع نفسه.

تدمير البشر

يُقَدَّر علماء السكان الخراب الذي سببته الحرب العالمية الثانية على النحو التالي: ما بين ١٦ إلى ١٨ مليون شخص من الرجال والنساء لقوا مصرعهم في المعركة، وأصيب بجروح عشرات ملايين المقاتلين والمقاتلات، وشوّهوا في بعض الحالات. كم عدد المدنيين الذين قُتِلوا؟ ما بين ٥٠ و ٥٥ مليوناً. أما المدنيون الجرحى، فيبلغ عددهم بضع مئات من الملايين. وفُقدَ، بسبب الحرب، نحو ١٢ إلى ١٣ مليوناً من الولادات. ولا تأخذ هذه الأرقام في الحسبان حقائق صينية تفتقدها الإحصائيات^(١). ماذا أصبح اليوم وضع هذا العالم الجديد المُحرَّر من النازية، وهذه الأرض، أرض العدل والأمن والكرامة التي أرادها المنتصرون في حرب ١٩٣٩ - ١٩٤٥؟

طبقاً للأرقام التي نشرتها المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، فإن الوفيات التي سببها التخلف الاقتصادي والفقر المدقع، في بلدان العالم الثالث الـ ١٢٢، ارتفعت في عام ٢٠٠١ إلى أكثر من ٥٨ مليوناً. أما حالات العجز الخطير والدائم الناجم عن نقص الدخل والغذاء والماء الصالح للشرب والحصول على الأدوية، فهو تمسّ أكثر من مليار شخص.

وبتعبير آخر، فإن الجوع والأوبئة والعطش والنزاعات المحلية الناتجة عن البؤس تقتل سنوياً من الرجال والنساء والأطفال مقدار ما قتلته الحرب العالمية الثانية طيلة ست سنوات. إن الحرب العالمية الثالثة بدأت، فعلاً بالنسبة لشعوب العالم الثالث.

(١) جاك دوباكير، La population mondiale au xxe siècle، (الشعب العالمي في القرن العشرين)، باريس، منشورات الصحافة الجامعية الفرنسية «Que sais-je?»، ١٩٩٩، صفحة ٤٤.

لقد اصطنع بعض علماء الاقتصاد الألمان مفهوماً جديداً، أطلقوا عليه تعبير «رأسمالية القتلة» (Killerkapitalismus)^(١)، وإليك الطريقة التي يعمل بها هذا النمط الجديد من الرأسمالية:

١ - تتصارع دول العالم الثالث فيما بينها لجذب الاستثمارات الإنتاجية التي تسيطر عليها شركات خدمات أجنبية. ولكسب هذه المعركة، لا تتردد في تخفيض الحماية الاجتماعية، والحريات النقابية والقدرة التفاوضية للأجراء المحليين، الضعيفة بالأصل.

٢ - تعتمد شركات الصناعة والإدارة في أوروبا، خاصة، إلى نقل أمكنة تجهيزاتها ومختبراتها ومراكز أبحاثها أكثر فأكثر. ويُنجز هذا النقل للأمكنة، غالباً، لفائدة «مناطق إنتاج خاصة»، تكون الأجور فيها ضعيفة وحماية العمال غير موجودة. وعبر تأثير مقابل، فاسد على وجه الخصوص، يحمل تهديداً بسيطاً بالنقل للدولة المعنية على التنازل، أكثر فأكثر، لمتطلبات رأس المال، والقبول بتخفيض الحماية الاجتماعية (التسريح، وإلغاء الضوابط التنظيمية، إلخ). الأمر الذي يؤدي، باختصار، إلى جعل سوق العمل المحلي يتسم بطابعه المؤقت، و«المتغير».

٣ - هكذا يدخل العمال من كل البلدان في منافسة بعضهم بعضاً. فالأمر يتعلق بالنسبة لكل منهم بتأمين عمل لنفسه، ودخل لعائلته. ويثير هذا الوضع منافسة جنونية بين مختلف فئات العمال، ويضعف من إمكان حشدهم للنضال معاً، ويؤدي إلى موت النزعة النقابية. وباختصار، فإنه يخلق موافقة العامل المخزنية، واليائسة غالباً، على تدمير كرامته الخاصة.

٤ - يكون الشرخ مفتوحاً، في الديمقراطيات الأوروبية، بين الذين يعملون ويسعون بشتى الوسائل إلى الحفاظ عملهم، من خلال صراعهم مع

(١) رودولف هيغل وفرانك ستريكستروك، Brauchen wir eine andere Wirtschaft?

هامبورغ، روهولت، ٢٠٠١.

الَّذِينَ لَمْ يَعُدْ لَدَيْهِمْ عَمَلٌ، وَلَنْ لَنْ يَعْتَرُوا عَلَيْهِ، عَلَى الْأَرْجَحِ. وَهَكَذَا يَنْقَطِعُ التَّضَامُنُ بَيْنَ الْعَمَالِ. وَثَمَّةُ ظَاهِرَةٌ أُخْرَى، تَتَجَلَّى فِي التَّنَاقُضِ الَّذِي يَحُلُّ بَيْنَ الْوِظِيْفَةِ الْعَامَّةِ وَالْقَطَاعِ الْخَاصِّ. أَمَّا الظَّاهِرَةُ الْأَخِيرَةُ، الْأَكْثَرُ خَطْرًا مِنْ بَيْنِهَا جَمِيعًا، فَهِيَ أَنَّ الْعَامِلَ الْمُحَلِّيَّ يَبْدَأُ، فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْيَانِ، بِكَرِهَةِ الْعَامِلِ اللَّاجِئِ. وَعِنْدَهَا يَرْفَعُ الثَّعْبَانُ الْعَنْصَرِيَّ رَأْسَهُ الْبَشْعِ.

بَيَّنَّتْ إِحْصَاءَاتُ جَرْتِ، عَامَ ١٩٩٠، وَجُودَ ٢٥ مِلْيُونِ عَاطِلٍ عَنِ الْعَمَلِ لِأَجْلِ طَوِيلٍ، فِي الدَّوَلِ الصَّنَاعِيَّةِ الْغَرْبِيَّةِ. وَارْتَفَعَ هَذَا الرَّقْمُ إِلَى ٣٩ مِلْيُونًا، عَامَ ٢٠٠١. وَيَمْلِكُ عَامِلٌ وَاحِدٌ فَقَطْ، فِي بَرِيْطَانِيَا، مِنْ أَسْصِلِ سِتَّةِ عَمَالٍ عَمَلًا ثَابِتًا وَمُنْتَظَمًا، وَبَوَقْتِ كَامِلٍ. وَفِي الْوَلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ، عَانَى الْعَمَالُ، الَّذِيْنَ يَعْمَلُونَ لَدَى الْغَيْرِ، (بِاسْتِثْنَاءِ الْكَوَادِرِ الْقِيَادِيَّةِ)، وَكَانُوا يَشْكَوْنَ ٨٠% مِنْ السَّكَّانِ النَّشِيطِيْنَ، عَامَ ١٩٩٦، مِنْ نَقْصِ فِي قَدْرَاتِهِمُ الشَّرَائِيَّةِ وَصَلَ إِلَى ١٤% بَيْنَ عَامِي ١٩٧٣ وَ١٩٩٥.

فِي فَرَنْسَا، ضَرَبَتِ الْبَطَالَةُ، فِي آذَارِ ٢٠٠٢، أَكْثَرَ مِنْ ٩% مِنَ السَّكَّانِ النَّشِيطِيْنَ. وَفِي الْوَقْتِ الَّذِي بَقِيَ النَّمُو فِيهِ غَيْرِ كَافٍ، يَبَارِسُ فَرَنْسِيٌّ وَاحِدٌ مِنْ أَسْصِلِ ثَلَاثَةِ عَمَالٍ مُؤَقَّتًا. وَيُشِيرُ أَوَّلُ تَحْقِيقِ أَجْرَاهُ الْمَعْهَدُ الْوَطْنِيَّ لِلْإِحْصَاءِ وَالدراسَاتِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ حَوْلَ شَرِيْحَةِ مَهْمَّشَةٍ مِنَ السَّكَّانِ^(١) أَنَّ نَحْوَ ٨٦ أَلْفِ شَخْصٍ، مِنْ بَيْنِهِمْ ١٦ أَلْفِ طِفْلِ، لَا يَبِيْتُونَ فِي مَسْكَنِ ثَابِتٍ فِي فَرَنْسَا، أَوْ يَنَامُونَ فِي مَرَاكِزِ إِيْوَاءٍ أَوْ مَلَاجِئٍ مُؤَقَّتَةٍ. وَهَذَا الرَّقْمُ لَمْ يَأْخُذْ فِي الْحَسْبَانِ الْمَشْرُدِيْنَ الَّذِيْنَ لَمْ يَلْجِئُوا، خِلَالَ الْمُدَّةِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا، إِلَى مَرَكْزِ اسْتِقْبَالِ، وَلَمْ يَسْتَفِيدُوا مِنْ تَوَزِيْعِ وَجِبَاتِ سَاخِنَةٍ. كَمَا أَنَّ هَذَا الرَّقْمَ لَا يَتَضَمَّنُ الْأَشْخَاصَ الَّذِيْنَ لَيْسَ لَدَيْهِمْ مَسْكَنٌ خَاصٌّ بِهِمْ، لَكِنْهُمْ يَعِيشُونَ فِي فَنْدَقٍ عَلَى نَفَقَتِهِمْ (يَبْلُغُ عَدْدُهُمْ ٥١٤٠٠ شَخْصًا، حَسَبَ إِحْصَاءِ عَامِ ١٩٩٩)، وَلَا الْأَشْخَاصَ الَّذِيْنَ وَجَدُوا مَلْجَأً فِي أبنية مُؤَقَّتَةٍ، وَأَكْوَاخِ وَرَشَاتٍ، وَأبنية زَرَاعِيَّةٍ حُوِّلَتْ إِلَى مَسَاكِنَ، وَمَقْطُورَاتٍ مُثَبَّتَةٍ فِي أَمَاكِنِهَا (٤١٤٠٠ شَخْصًا، حَسَبَ الْإِحْصَاءِ). كَمَا يَصِلُ عَدَدُ الْمَشْرُدِيْنَ فِي فَرَنْسَا، بَمَنْ فِيهِمُ الْأَطْفَالُ، إِلَى ٢٠٠ أَلْفِ.

(١) تَحْقِيقٌ نُشِرَ فِي ٢٨ كَانُونِ الثَّانِي ٢٠٠٢، بَارِيْسَ.

في ألمانيا، وصل عدد العاطلين عن العمل إلى أكثر من ٤ مليون، في آذار ٢٠٠٢. ويدفع نحو ٣٠% من الشركات أجوراً تقل عن الحد الأدنى الذي تحدده النقابات^(١). وبحسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، يعيش في البلدان الصناعيّة ١٠٠ مليون شخص تحت مستوى خط الفقر. وفي هذه البلدان نفسها، لم يكن ٣٧ مليون فرد يعيشون، في عام ٢٠٠٢، إلا من خلال إعانة بطالة. إلا أنه ينبغي أن نعلم، أن هذه الإعانة تتجه إلى التناقص، من حيث مقدارها وزمن الحصول عليها. كما أن ١٥% من الأطفال في عمر الدراسة لا يترددون إلى المدرسة. ويبلغ عدد الذين لا مأوى لهم في لندن، وحدها، أكثر من ٤٠ ألف شخص. أما في الولايات المتحدة، فإن ٤٧ مليون شخص لا يتمتعون بأي ضمان صحي^(٢).

وقد وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية من جانبه التقرير التالي: في بلدان العالم الثالث، يتصرّف مليار إنسان بأقل من دولار واحد في اليوم للبقاء على قيد الحياة. وسيتوفى ٥٠٠ مليون شخص قبل بلوغهم سن الأربعين. إن توزيع الملكيّة، ولا سيّما ملكيّة الأرض الزراعية، مثير للفضيحة. ففي البرازيل، على سبيل المثال، يسيطر ٢% من المالكين على ٤٣% من الأراضي الزراعيّة. ويبقى ١٥٣ مليون هكتار بلا زراعة. وفي أثناء هذا الوقت، كان ٤,٥ مليون شخص من العائلات الريفيّة المنهوبة والمتضوّرة جوعاً مُشرّدين في الطرقات^(٣).

استعمل ماركس، في معرض إشارته، في إحدى رسائله، إلى رأس المال المالي، ورأس المال الصناعي، عبارة «القوى الأجنبية» (fremde mächte) الطريفة. وما

(١) أرقام منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

(٢) المنظمة الأوروبيّة للتعاون الاقتصادي أنشئت في عام ١٩٤٨ في أوروبا. أخذت اسم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في عام ١٩٦١ تضمّ إضافة للدول الأوروبية الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا واليابان.

(٣) إضافة للمعايير الاقتصاديّة الكلاسيكية، كقوة الشراء، وعائد كل فرد، وقيمة الناتج القومي الخام، إلخ، يُطبق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معايير نوعيّة لإنجاز تقاريره كدرجة الإقبال على المدرسة مثلاً، ووضع حقوق الإنسان، ونقاوة الماء، ونوعيّة العناية الصحيّة والأغذية، إلخ.

يريد قوله: إن هذه القوى تشوّه، مثل الجيوش المحتلة، الأجنبية على البلاد التي تستعبدوها، الإرادة الحرّة للبشر المعتدى عليهم، وتضعفها، أيضاً، في أغلب الأحيان. إن تعظيم الربح، والتراكم المتسارع لفائض القيمة، واحتكار القرار الاقتصادي أمور متناقضة مع الطموحات العميقة والمصالح الفردية للعدد الأكبر من الناس. أما العقلية التجارية فهي تحرّب الضمائر، وتجعل الإنسان مُرتهناً، وتحرف الجماهير عن مصير يُناقش بحرية، ويُختار ديمقراطياً. كما أن منطق السلعة يخنق الحرية التي لا تُختزل، ولا يمكن التنبؤ بها، وتبقى، إلى الأبد، لغزاً للفرد. لقد اختزل الكائن البشري في وظيفته التجارية الخالصة. أما «القوى الأجنبية» فهي حقاً عدوة البلد والشعب الواقعين تحت احتلالها.

تصف نعومي كلين بطريقة مؤثرة شروط عمل العاملات الفيليبينيات الشابات، اللاتي يُشغّلهن، في الأرياف النائبة، المقاولون الفرعيون - الكوريون والتايبانيون - في الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجالات النسيج والتجهيزات الرياضية وقطع أجهزة الحواسيب. فيُحسّن في مصانع مُسبقة الصنع في «مناطق الإنتاج الخاصة» بالقرب من مانيلا. ويُعدّ عملهنّ مدة تتراوح بين ١٤ و ١٦ ساعة في اليوم أمراً عادياً. ففي هذه الأمكنة لا يُطبّق أي قانون وطني. وتكون الأجور مُزرية. أما ساعات العمل الإضافية، فنادرًا ما يُدفع أجرها. وأما حقوق العمال فيتجاهلها، بكل تعجرف، رؤساء العمّال، والميليشيات المسلّحة التي تعمل على جعل أمر ربّ العمل يسود في المصنع^(١).

من الصين إلى الهندوراس، والمكسيكن وغواتيمالا، ومن كوريا الجنوبية إلى الفلبين، وسيريلانكا، وسانت دومينيك، تضرب العبودية المعاصرة اليوم قُرابة ٣٠ مليون كائن بشري. وتقدر منظمة العمل الدولية عدد «المناطق الخاصة» بـ ٨٥٠، موزّعة في ٧٠ بلداً.

(١) نعومي كلين، No Logo، (لا شعار)، آرل، أكت جنوب، باريس.

تُسمى المصانع، التي يصنع فيها هؤلاء العبيد المنتجات المخصّصة لشركات الماركات العابرة للقارات، بالإنكليزية weat-shops (محلات العرق)، وبالإسبانية maquiladoras. وتقع جميعها في مناطق حرّة لا يدفع فيها مالك المصنع رسوم استيراد (بالنسبة للمواد الخام) ورسوم تصدير (بالنسبة للمنتجات الجاهزة المتجهة إلى أمريكا الشمالية وأوروبا) وضرائب من أي نوع كان.

لقد رأيت بنفسني المخيمات الرمادية المزرية، مطوّقة بأسلاك شائكة تمتد على أطراف مدينة سانت دومينيك القديمة، في البحر الكاريبي. وأتذكّر مواكب العاملات الشابات، ذوات الوجوه التي شاخت قبل الأوان، والحركات المثاقلة، والجسد المنهك، اللاتي يَنسَجِن نحو الساعة الثامنة مساءً حين سماع صوت صفّارة الإنذار، من منطقة الإنتاج الخاصّة في هذه الجمهوريّة.

في عام ٢٠٠١، كانت تلك المناطق مصدراً لـ ٦٥% من كلّ ألعاب الأطفال - دُمى، وعربات قطار مصغّرة، وكرات، وروبوتات، وألعاب الاحتكار إلخ - التي تستوردها بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر. وأكبر شركتين عابرتين للقارات تسيطران على السوق هما ماتل (الدمية باربي) وهاسبرو (ألعاب الاحتكار). وتطبّق هاتان الشركتان إستراتيجيات مختلفة: فماتل تقيم مصانعها الخاصّة في المناطق، وهاسبرو تعهد إلى مُقاولين في الباطن (صينيين وكوريين إلخ) يعملون في المناطق نفسها مهمّة تصنيع منتجاتها^(١).

تعيش الصين، كما نعلم، في ظل نظام الحزب الواحد. ونظام الاستثمار الذي أقامه الآباء الشيوعيون بالتواطؤ مع شركات تصنيع الألعاب العابرة للقارات هو نظام ذو وحشيّة قاسية: ففي «مناطق الإنتاج الخاصّة» الصينية، يكّد العمّال والعاملات حتى ١٦ ساعة في اليوم على مدار كامل الأسبوع. والأجر في الساعة يُعادل وسطياً ٥٠ سنتياً سويسرياً. هل تُدفع أجور الساعات الإضافية والعمل ليلاً؟ ما هو الحد الأدنى للأجر؟ هذا الأمر مجهول في المناطق الصينية. وماذا عن عطلات الأمومة؟ إن العاملات في تلك المناطق لم تسمعن بها قط.

(١) شركتا ماتل وهاسبرو أمريكيتان بالأصل.

التوقف عن العمل للراحة مضبوط زمنياً. فهو لا يتجاوز الخمس دقائق في بعض المشاغل.

يعمل النظام بأعجوبة: حين تصل الألعاب إلى متاجر برلين وباريس وروما أو إلى جنيف، لا تكاد تبلغ تكاليف الأجور ٦% من ثمن المبيع. وهكذا تقوم الشركات الاحتكارية الدولية المصنّعة للألعاب بأعمال تدُرُّ عليها الذهب، ويعبئ الآباء الشيوعيون جيوبهم بسعادة^(١).

أما العمّال الصّينيّون والعاملات الصينيات، فسيقضون نحبهم مبكراً، بالتأكد، من فوحان الروائح السّامة التي تجتاح المعامل غير الصحيّة، ومن سوء التغذية وكثيراً من الأمراض التي يُسببها البؤس - في حين تكون الألعاب ذات ألوان جميلة.

لنلاحظ، على التوالي، مصير رأس المال الصناعي، ثم مصير رأس المال المالي، إنهما متباعدان كلياً، بحسب بيير فيلتز^(٢).

ففيما يتعلّق برأس المال الصناعي، العولمة أقل تقدّماً بكثير ممّا نعتقد غالباً. إذ إن شركات الإنتاج والخدمات المعولمة حقاً لا تزال قليلة كثيراً نسبياً. إن شبكة هيكلية لأماكن الإنتاج «المعولمة» تغطّي الكوكب. فحول المدن المنجمية أو منشآت الإنتاج التي تستعمل تقانات دقيقة باهظة الثمن تمتد صحاري يعيش الناس فيها في اقتصاد الكفاف، أو يُعقّنون من البؤس.

أمّا رأس المال المالي، فهو مُحَرَّر من جاذبيّتي الزمان والمكان. إنه يتحرّك في عالم وفضاء إلكتروني متّحدين افتراضياً. وعلاوة على ذلك، استقل ذاتياً بشكل تدريجيّ: هكذا «تطفو» مليارات الدولارات من دون مراسٍ، وبكل حرّية. إن العملية لا يعود تاريخها إلى اليوم، لكنها تتسارع بوتيرة مُدهشة. فثورة الهواتف، ونقل البيانات في زمن واقعي، ورقمنة النصوص، والأصوات، والصور، ونمنمة الحواسيب لأعلى درجة، وتعميم المعلوماتية تجعل من المستحيل، عملياً، مراقبة

(١) تقرير تحقيق صادر عن منظمة أخلاق السلوك (منظمة تناهض «مناطق الإنتاج الخاصّة»)، إن كاش زوربخ، ٧ كانون الأول، ٢٠٠١.

(٢) بيير فيلتز، Mondialisation, villes et territoires، (العولمة، مدن وأراضٍ)، المرجع السابق.

حركات رؤوس الأموال هذه - التي تبلغ أكثر من ١٠٠٠ مليار دولار يومياً - إن أي دولة، مهما كانت قوية، وأي قانون وأي مجلس شعب لا يمكنه ادعاء ممارسته رقابة على تلك الحركات.

إن حيوية الأسواق المالية وقدرتها الابتكارية ينتزعان الإعجاب بكل تأكيد. إن منتجات جديدة، كلها أكثر تطوراً وتعقيداً وإبداعاً من بعضها بعضاً، تتعاقب بوتيرة مذهلة. لنأخذ مثال مجموعة المنتجات المالية المسماة «المشتقة^(١)». فهي ترتفع بقيمتها إلى أكثر من ١٧٠٠ مليار دولار. إن بإمكانها، كلها، أن تكون، الآن، موضوعاً لمضاربة «مشتقة». أبرمتُ عقداً لشراء شحنة نפט، أو كمية من العملات، أو محصول قمح، إلخ... في تاريخ محدد، وبسعر ثابت. وإذا كان مؤشر سوق الأوراق المالية، في التاريخ المحدد، يُشير إلى سعر يقلُّ عن السعر المُثبَّت في العقد، فإنني أخسر، أما في الحالة المعاكسة، فإنني أربح.

يكمن الجنون في الأمر التالي: يمكنني إعداد عملية مضاربة على منتجات «مشتقة»، ولا أستثمر فيها إلا ٥% من أموالي الخاصة. أما الباقي فمن قرضٍ. إلا أن من الممكن المضاربة على منتجات مشتقة من منتجات مشتقة أخرى، وهلمَّ جراً... إن ذلك يمثل الحد الأقصى من هشاشة هرمٍ لا نهاية له من قروض تكبر باستمرار، وتخلق باتجاه السماء.

إن هؤلاء الشباب العباقة (رجالاً وإناثاً)، الذين يحاولون، بفضل نماذجهم الرياضية المُعدَّة على حواسيب، استباق حركات السوق، والتحكُّم بالمصادفة وتقليل المخاطر إلى حدِّها الأدنى، يعملون كسائقي السيارات المشاركين في سباق فورمولا ١.

(١) «اشتقاقية» هي ورقة قيمة تستند إلى تجارة لها ميعاد. هذه الورقة تُحوَّل حق شراء أو بيع، حتى تاريخ محدد وبسعر محدد مسبقاً، مادة معينة أو سهماً أو سنداً. يوجد تغيُّرات مختلفة في هذا القانون، من ثمَّ أوراق القيمة تتصف بأنها «مستقبلية» ولها «خيارات» و«سندات الخزن»، إلخ. وقد اجتاحت هذه العقود الاشتقاقية أسواق البورصة الأمريكية خلال سنوات السبعينيات. هذه المضاربات بوساطة الاشتقاقيات لها تاريخ طويل: أولى العقود الاشتقاقية صاغها تجار بصل التوليب في هولندا، في أواسط القرن السادس عشر.

إذ ينبغي لهم إظهار ردود فعلهم في جزء من الثانية. وكل قرار خاطيء يمكن أن يؤدي إلى كارثة. إن التوتّر يكون هائلاً: فسوق الأوراق المالية يعمل، فعلياً، أربعاً وعشرين ساعة على أربع وعشرين. وقد قيل إنه، عندما تُغلق نيويورك، وينهار التجار الأمريكيون في سريرهم، تفتح طوكيو. وعندما يغلق سوق الأوراق المالية الياباني، تنتقل الحرب إلى فرانكفورت ولندن وباريس.

التجار هم، بحق، جوهرة الأسهم المالية. إن شغفاً جنونياً للسلطة والربح يُحرّكهم، وإرادة لا تنضب لسحق المنافس تلتهمهم. إن الأدوية المنبّهة تُبقيهم يقظين. وهم يُنتجون الذهب من الهواء. وفي المصارف متعددة الجنسيات الكبرى في العالم، يكسب هؤلاء الشبان العباقة مرّتين إلى ثلاث مرّات أكثر من الرئيس المدير العام لمصرفهم. كما يحصلون على مكافآت، ومشاركات في الأرباح الفلكية التي يؤمّنونها لمؤسّساتهم. إنهم قارون عصرنا. وجنّونهم يجلب المال.

لكن الكوارث تحدث بغتةً.

في آذار ١٩٩٥، سبّب إنكليزي يبلغ من العمر ٢٨ عاماً، ذو وجهٍ ممتليّ، وعقل متحمّس، لأرباب عمله، خسارة مبلغ زهيد يصل إلى ١ مليار دولار، في غضون ثمان وأربعين ساعة. كان نيك ليسون أحد تجار مصرف بارينغ لندن في سوق سنغافورة للأوراق المالية. واختصاصه: مشتقات سندات الأسهم اليابانية الصادرة عن قطاع إنتاج الكهرباء.

في بداية عام ١٩٩٥، دمّرت هزة أرضية مرعبة منطقة كوبي، ومناطق أخرى تتمركز فيها بقوة الصناعة اليابانية. وقد طال الدمار محطات توليد الكهرباء، وإنشاءات نقلها، ومصانع كانت منتشرة بأعداد كبيرة. فانهارت، في غضون ساعات، سندات الأسهم المرتبطة بإنتاج الكهرباء في سوق الأوراق المالية في سنغافورة (وطوكيو، وغيرها)^(١). وهكذا انهارت أهرامات المشتقات التي شيّدها ليسون بصبر.

(١) الأوراق المالية: سندات مالية أو وصكوك أو عدّة أدوات مالية تضمّن حق صيغ بطريقة من المستحيل معها الاستفادة منه أو تحويله بشكل مستقل عن السند.

رفض ليسون، المزهو بنفسه أكثر من ديك، تقبّل هزيمته. فزور وثائق. لهذا اعتقل في النهاية، وأدين بجرم التزوير، وحُكم عليه بالسجن مدّة ست سنوات^(١). وفيما يخص مصرفه، الأقدم والأعرق بين المؤسسات الإنكليزية الخاصة (أسس في عام ١٧٦٢)، فقد ابتلعتة العاصفة.

أمثلة أخرى، القائمة طويلة جداً. في نيسان ١٩٩٤، نفذ مضاربون وسطاء عملية غش في مشتقات لشركة المعادن الألمانية في ميونخ الشهير، بقيمة تصل إلى ١,٤ مليار دولار. وفي الولايات المتحدة، خسرت أورانج كونتري وكيانات عامّة أخرى في ولاية كاليفورنيا مئات ملايين الدولارات نتيجة المضاربة على المشتقات. وكان على دافع الضريبة الأمريكي إصلاح الخسائر.

يلازم مسؤولي المصارف المركزيّة كابوس: وهو أن النظام الرأسمالي نفسه يمكن أن تقضي عليه، في صباح يوم ما، سلسلة ردود فعل، وانهيارات متلاحقة لأهرامات القروض، يُسببها التجار أصحاب الحظ المتعثر، أو المجرمون...

في آب ١٩٩٦، كانت حكومة واشنطن تعلن عن سلسلة من الأخبار المُبشرة: إن البطالة كانت تنخفض بشكل كبير، الاقتصاد الأمريكي يستعيد نموّه، الإنتاجيّة الصناعيّة كانت تزداد، وكان الاستهلاك يتبعها، والصادرات تحرز تقدّمًا. كيف كان ردّ فعل سوق الأوراق المالية في وول ستريت؟ الذّعرا! بدأت السندات الصناعيّة الرئيسيّة تشهد هبوطاً حاداً. بالنسبة للمضاربين، كان خلقُ مئات آلاف الوظائف يُعدُّ كابوساً. وكذلك زيادة الاستهلاك الداخلي. فهي تعلن دائماً عن عودة ممكنة للتضخّم، وارتفاع محتمل في معدلات الفائدة. ومن ثمّ، حدوث انتقال ضخم لرؤوس أموال المضاربات من سوق الأسهم إلى السوق النقدي والالتزامات والسندات البلديّة.

(١) أمضى ليسون ثلاث سنوات وأربعة أشهر في سجن سنغافورة، وهو اليوم يعيش في لندن.

اليوم، ليس لدى المصارف المركزية للدول الرئيسة في العالم إلا وسيلة واحدة تحت تصرفها لمحاولة ضبط السوق المالي: تثبيت أسعار الصرف، ومعدلات الفائدة. وهي أسلحة غير كافية تماماً، كما أظهر ذلك انخفاض أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية في وول ستريت، في آب ١٩٩٦ إن الأمور التي تحكم العالم هي: القلق المُبهم، والحدس، والرغبات، و«اليقين»، والنزعة الجارحة للمقامرة والربح لدى مُشغلي سوق الأوراق المالية. ولمحاولة عقلنة كل ذلك، يُشغل أصحاب المصارف الخاصة في جنيف متطوعين مختصين في الفيزياء النظرية، وهم عموماً من خريجي المركز الأوروبي للبحث النووي^(١). ويُعدّ هؤلاء الفيزيائيون نماذج رياضية معقدة مُخصّصة لتقليل المخاطر المرتبطة بقرارات الشراء والبيع التي يأخذها التجار. لكن شيئاً من هذا لم يحدث: فحركات أسواق الأوراق المالية ترتبط مباشرة بردود الفعل العاطفية، و«الحدس»، والإشاعات التي تحكم مخيال الفاعلين.

لقد جرى تبادل نحو مليار دولار في كل يوم عمل من عام ٢٠٠١. و١٣% فقط من هذا المبلغ خُصّص لتسوية ديون تجاري (تسليم سلعة، دفع حقوق لبراءة اختراع، شراء أرض، واستثمار صناعي، إلخ)، أما الـ ٨٧% من المبلغ الكلي فيتعلق بصفقة نقدية خالصة، من دون خلق قيمة. في كتابه *L'Ethique protestante et l'esprit du capitalisme*، (الأخلاق البروتستانتية والفكر الرأسمالي ٢)، كتب ماكس فيبر، عالم الاجتماع الألماني، في عام ١٩١٩، ما يلي: «الثروة سلسلة من بشرٍ خالقين للقيمة». لا شيء من ذلك، اليوم!

إن الثروة، في أيامنا، ثمرة تصرفات سيئة لا يمكن التنبؤ بها لمضاربين جشعين ووقحين مهوسين بالكسب بأي ثمن، وبتعظيم الأرباح. إن فقاعة المضاربة تنتفخ باستمرار، والاقتصاد الافتراضي يتفوق على الاقتصاد الحقيقي.

(١) المركز الأوروبي للأبحاث النووية، الواقع في ميرين (جنيف).

تدمير الطبيعة

إن اليد الخفية للسوق المعولم لا تُدمّر المجتمعات البشرية، فحسب، بل تُدمّر الطبيعة، أيضاً.

من بين كلّ الدمار الذي يُلحقه رأس المال المالي متعدد الجنسيّات بالطبيعة، لنأخذ مثال تدمير الغابات العذراء في كوكب الأرض. فشركات الخشب العابرة للقوميات تدمّر الغابات بسبب الاستثمار المفرط لها. يُضاف إلى ذلك، أن المجمّعات الصّناعيّة الزراعيّة الكبرى تبحث بشكل مستمر عن أراضٍ جديدة لتوسيع مزارعها أو زيادة التربة الموسّعة للثيران. ولهذا السبب تحرق، سنويّاً، عشرات آلاف الهيكتارات من الغابات العذراء.

في أيامنا هذه، لم تعد الغابات الاستوائيّة تُغطي إلا نحو ٢% من مساحة الأرض، لكنها تحوي قرابة ٧٠% من كل الأنواع النباتيّة والحيوانيّة. وفي غضون أربعين عاماً (١٩٥٠ - ١٩٩٠)، تقلّصت المساحة الكليّة للغابات العذراء بمقدار يزيد على ٣٥٠ مليون هكتار: إذ دُمّرت ١٨% من الغابة الإفريقيّة، ٣٠% من الغابات الإقيانوسيّة والآسيويّة، ١٨% من غابات أمريكا اللاتينيّة والكاريبّي. وحاليّاً، تُقدّر مساحة الغابات التي تُدمّر كل عام بثلاثة ملايين هكتار. وبالنسبة للتنوّع الحيوي، أُبيدت، يومياً، أنواع (نباتيّة وحيوانيّة، إلخ) بشكل نهائي، بلغ عددها أكثر من ٥٠ ألف نوع بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠. وأما بخصوص البشر، فقد بيّن أول إحصاء جرى، عام ١٩٩٢، أن العدد الباقي من السكان الأصليين في الغابة الأمازونيّة يقل عن ٢٠٠ ألف ساكن (كان العدد يبلغ تسعة ملايين قبل الاستعمار)^(١).

(١) انظر تقرير الأمانة التنفيذيّة لاتفاقيّة الأمم المتحدة لمكافحة التّصحّر (٢٠٠١).

تُعد الغابة الأمازونية أكبر غابة عذراء في العالم. فالحوض الأمازوني يمتد على مساحة تُقارب ٦ مليون كم^٢. يُراقب معهد استكشاف الفضاء، ومقرّه في ساو باولو، البرازيل، الحوض بوساطة الأقمار الصناعية التي تصوّر بانتظام زحف التّصحّر. في غضون سنة ١٩٩٨ وحدها، دُمّر ١٦٨٣٣ كم^٢ من الغابة الاستوائية، أي ما يُقارب نصف مساحة بلجيكا. ويتسارع التّدمير: فالمساحات المُدمّرة في عام ١٩٩٨ تزيد بنسبة ٢٧% على عام ١٩٩٧. وقد بدأ المعهد عمله في المراقبة عام ١٩٧٢. وقد أُبدي منذ ذلك التاريخ ما يزيد على ٥٣٠ ألف كم^(١).

والحال أن الأمازون هو الرّثة الخضراء لكوكب الأرض.

وتسنّ الحكومة البرازيلية، باستمرار، قوانين، بعضها أكثر صرامة من بعضها الآخر، وتُعاقب على افتعال الحرائق، وقطع أشجار الغابات غير المسموح به، وتشر لوائح تنظيمية بخصوص استثمار الخشب ونقله. لكن هذه القوانين واللوائح لا تُطبّق. فالفساد يستشري عند بعض الموظفين والنواب والحكّام. ثم إن مراقبة هذه المساحات الشاسعة من الأراضي أمرٌ صعب: فهو لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الجو. إلّا أن غيوماً كثيفة وبيضاء تغطي طيلة شهور عديدة مساحات واسعة من الأرض الأمازونية. وتُقدّر نسبة الحرائق المُفتعلة، وغير المُكتشفة، أبدأً، بنحو ٢٠%.

إن النتائج المناخية لتدمير الغابات الاستوائية على يد مُفترسي شركات الخشب وتربية الماشية العابرة للقارات كارثية. فالاختفاء التدريجي للغابات العذراء يُفسد المناخ. والجفاف المروّع يُبيد الأراضي الخصبة، ويحرم البشر من مواد الإعاشة.

لقد أصاب التّصحّر، في مناطق عدّة من العالم، ولا سيّما في منطقة الساحل الإفريقي، أراضي كانت خصبة فيما مضى. وبات ثلثا مساحة قارة إفريقيا مكوّناً من صحارى وأراضي قاحلة. و ٧٣% من الأراضي القاحلة في إفريقيا تدهورت

(١) «How to save the rain-forest?»، الإيكونوميست، ١٨ - أيار ٢٠٠١، ص ٨٧ وما يليها.

حالتها بشكل متوسط أو خطير. وفي آسيا، أصاب التّصحّر نحو ١,٤ مليار هكتار من أراضيها، وهذه الأراضي تشكل ٧١% من أراضي القارة القاحلة التي تدهورت حالتها بشكل متوسط أو شديد. أما في جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، أصاب التّصحّر المتواصل، بشكلٍ قاسٍ، ثلثي الأراضي القاحلة تقريباً. في مطلع القرن الحادي والعشرين، يهدّد التّصحّر قرابة مليارٍ من الرجال والنساء والأطفال. ويعيش مئات ملايين الأشخاص في ظلّ عجز عن الوصول، بشكلٍ منتظم، إلى الماء الصالح للشرب.

في بعض مناطق الساحل الإفريقي، تتقدم الصحراء نحو ١٠ كم في العام. والزراعة في المستنقعات، المهمة جداً لعيش الشعوب الرّحل أو شبه الرّحل - كقبائل الطوارق والبول، تغيب عن مساحات شاسعة. إلا أن الشعير المزروع خلال مدة الزراعة الشتوية كان، حتى وقت قريب، يُشكل حصة غذائية حاسمة، غالباً، لهؤلاء الرّحل. وماذا نقول عن الآبار التي تُعدّ شرطاً لبقاء القرى على قيد الحياة! ولا سيّما أن مستويات المياه الجوفية في شمال بوركينو ومالي والنيجر تقع، اليوم، على عمق أكثر من ٥٠ متراً، وأن الحفر إلى هذا العمق، وإقامة آبار تصمد وتعطي مياهاً صالحة للشرب، يتطلّب وسائل تقنية لا تمتلكها قبائل البول والبابارا والموسّي. إذ يجب، بالفعل، الحفر بوساطة آلات، ثمّ تدعيم جدران الآبار، أي تطيينها بالإسمنت، وأخيراً تركيب مضخّات قويّة بإمكانها رفع الماء. وكلّ هذا يكلف ثمناً باهظاً، ويتطلّب إسمنتاً ومعدّات. والحال أن القرويين هم، في الأساس، في فقر مُدقع. ولهذا فإنهم يُحرمون، تدريجياً، من المياه.

في جميع أنحاء شمال السنغال، وشماله الشرقي، وفي بلدان أخرى في المنطقة، يُعدّ مئات آلاف القرويين والرّعاة - التوكولور والولوف والساساراكولي والبول - ضحايا التّصحّر التدريجي لأراضيهم. ماذا يفعل هؤلاء الفلاحون، والمربّون للماشية، وعائلاتهم، عندما يبتلع تقدّم الصحراء أراضيهم؟ حسناً، إنهم يمشون، ويتجهون نحو المدينة الأقرب، مُصطحبين معهم أطفالهم الجائعين، وبعض

الماعز، وأدوات المطبخ، ومطية ربما تكون على قيد الحياة. النساء تحمّل الملابس. والرجال يفتحون الطريق، ويضربون بعصيهم الأرض المشققة، بغية طرد الثعابين. وبعد أيام، وأسابيع أحياناً، يصلون إلى المدينة منهكين. ويلتحقون فيها بمدن الصفيح القذرة.

يُحصى حالياً على كوكبنا وجود نحو ٢٥٠ مليون امرأة ورجل وطفل من كل الجنسيات، والأصول العرقية، مشردين على الطرقات بعد أن غادروا بلادهم الأصلية، التي تحوّلت إلى غبار وحجارة. وهؤلاء يُطلق عليهم في الوثائق الرسمية: «اللاجئون البيئون».

في عام ١٩٩٢، عُقدت، في ريو دي جينيرو، «قمة الأرض» بدعوة من الأمم المتحدة، بهدف إعداد قائمة بالتهديدات الرئيسة التي تُثقل على بقاء الكوكب. وأرسلت الدول كلها تقريباً دبلوماسيتها وخبراءها لحضور القمة، التي وُقعت فيها إتفاقية للنضال ضد التصحر. وتقيم أمانتها العامة اليوم في بون، ويقودها رجل استثنائي، هو حاما أربا ديالو.

وفي المدة من ٣٠ تشرين الثاني حتى ١١ كانون الأول ١٩٩٨، اجتمع في داكار ممثلو ١٩٠ دولة موقّعة على الاتفاقية، ومئات من المندوبين غير الحكوميين بغية تقييم الوضع - للمرة الثانية منذ إقامة الاتفاقية. وكان كشف الحساب مرعباً! فبالرغم من كل الجهود المبذولة، كانت الصحارى تتقدم في العالم بلا رحمة. وقد أعد مؤتمر داكار كشفاً دقيقاً بكل إجراءات الرد التي من الضروريّ المباشرة بها دون تأخير، وحدّد مبلغ ٤٣ مليار دولار لقيمة الوسائل الواجب إطلاقها لتمويل هذه البرامج العاجلة.

عُقد المؤتمر في المركز الدولي للمؤتمرات، في فندق ميريديان بريزيدان، على الطرف الغربي من الرأس الأخضر. وخلال غداء عمل، وجدت نفسي، مصادفةً، بجانب يان جونسون، وهو شاب أصهبٌ باسمٌ وحيوي، يشغل منصب نائب رئيس البنك الدولي. وجونسون هذا اقتصادي بريطاني ذائع الصيت، ذرائعي في

شكل شيطان، وثعلب قديم للبنك الذي يعمل فيه منذ أكثر من عشرين سنة. وما أثار دهشتي هو رقم ٤٣ مليار دولار اللازم لإطلاق البرامج العاجلة. كان جونسون هو من قدّم الحسابات المعقّدة في جلسة منعقدة بكامل هيئتها. أردتُ معرفة بعض التفاصيل، والاستعلام عن طريقة الحساب المتّبعة، وهويّة مقدّمي الأموال الذين كانوا سينفقون هذا المبلغ. استمع جونسون لي بلطف. ثم قال لي: «لا تقلق، لا أحد في العالم سيدفع مبلغاً ضخماً كهذا!».

في الصفحات السابقة، ركّزت على التغيّرات المناخية (وتبعاتها الاجتماعية)، التي أحدثتها تدمير الغابات الاستوائية الذي قامت به، بشكل رئيس، شركات الخشب وتربية الماشية العابرة للقارات. إلّا أن ثمة عدداً لا يُحصى من حالات أخرى تشهد على الأضرار غير القابلة للإصلاح التي كبّدها المفترسون للطبيعة. سأضرب مثلاً واحداً: تدمير شركة شل للنفط للدلتا نهر النيجر.

تعدّ نيجيريا، التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ١٠٠ مليون، رابع منتج للنفط في العالم، لذا فهي تعدّ بلداً قوياً. ويحكمها منذ عقدين ديكتاتوريون من العسكر، تحدر أصولهم عموماً من الشمال المسلم، بعضهم أكثر فساداً وقسوة من بعضهم الآخر. ويعتمد النظام الحاكم على التضامن المالي لشركات النفط الكبرى، ولا سيّما شركة شل. ويظهر الحُكّام، أحياناً، استعداداً للتراجع خطوة تحت ضغط الرأي العام العالمي. إلّا أن هذه الانفراجات تكون لمُدّة قصيرة، في كل مرّة^(١).

يعيش في الدلتا شعبٌ شجاع من الصيادين والمزارعين تعود ثقافته إلى آلاف السنين: إنّه شعب الأوغوني. وقد تسبّب التلوث، الذي أحدثته عمليات التنقيب التي قامت بها شركة شل، في تخریب أراضيهم وهلاك الحيوانات والنباتات. وفي بداية التسعينيات، بدأ سكان الدلتا، بقيادة الكاتب الدولي المشهور كين سارو ويوا، وهو نفسه من أصل أوغوني، بتنظيم أنفسهم للاحتجاج

(١) في بداية سنة ٢٠٠٢ ترأس نيجيريا شخصٌ مدني على غير العادة، اسمه أوباسانجو. لكن واصل الجنرالات القبض على مفاصل السّلطة.

على الشركة الاحتكارية النفطية. ولاقى هذا التّحرّك صدًى واسعاً، ودعماً لافتاً من منظمات أنصار البيئة في الولايات المتحدة وبريطانيا.

بيد أن القمع الذي دفع الجنرالات النيجيريين في اتجاهه كان وحشياً. ففي يوم الجمعة ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٥، أعدم رئيس الدولة، الجنرال ساني أباشا، كين سارو ويوا شنقاً في ساحة سجن أكور، مع ثمانية مناضلين بيّنين آخرين. لنُوجز. بالمعنى الحرفي للكلمة، المفترسون هم، اليوم، يدمرون كوكب الأرض.

- ٥ -

الفساد

يكمن الفساد في تقديم ميزة أو وعد بتقديمها إلى عميل في السلطة العامة، أو إلى (رئيس شركة خاصّة) بغية دفعه إلى خيانة مسؤوليّته أمام السلطة، أو الشركة التي يمثلها. ويسمّى الشخص الذي يقدم الميزة المُفسد. والذي يقبل بها، ويخون واجبات مسؤوليّته، والفساد. والفساد يمكنه طلب الميزة علانية، أو قبولها بشكل سلمي. لكن علاقة السبب بالنتيجة بين قبول الميزة وخيانة واجبات الوظيفة هي نفسها في الحالتين. يُقدّر البنك الدولي المبالغ التي تُخصّص، سنوياً، لصفقات الفساد بأكثر من ٨٠ مليار دولار. أما الأضرار الاقتصادية التي يُسببها سلوك الفاسدين (فواتير مُبالغ في تسعيرها، القبول عن عمد بسلع معيبة...)، فتصل إلى مبالغ فلكية. ومن يدفع ثمن الفساد، في نهاية المطاف، هم الشعوب، بكل تأكيد، والشعوب الأكثر فقراً، في أغلب الأحيان.

كان محمد لبحاوي رئيساً لتنظيم جبهة التحرير الوطني في فرنسا، وعضواً في المجلس الوطني الأول للثورة الجزائرية. وقد اعتقل وأمضى سنوات طويلة في السجن في ضاحية فروسن. وفي عام ١٩٦٢، أصبح الرئيس الأول للجمعية الاستشارية للجزائر المحررة. وفي عام ١٩٦٥، اختار المنفى، بعد انقلاب هواري

بو مدين على أحمد بن بلّا، واستقرّ في جنيف. والبجاوي ثوريٌّ يُحتذى به، وكتائبٌ موهوبٌ تعود أصوله إلى منطقة القبائل. وكان، في الأصل، رجل أعمال ناجحاً في الجزائر، وقف حياته وممتلكاته لخدمة الكفاح لتحرير بلاده^(١).

كنّا جيراناً في طريق كريت دو شامبل في جنيف. وخلال نزهاتنا الطويلة، كنّا نتحدّث، غالباً، عن الفساد. في أحد الأيام، قال لي لبجاوي: «التعيين الأكثر إلحاحاً، والأكثر أهمية الذي يجب على كل حكومة ثورية أن تقوم به فور دخولها إلى العاصمة المحرّرة، هو تعيين محاسب».

في السويد وفنلندا والنروج والدنمارك يذهب أعضاء الحكومة إلى مكاتبتهم سيراً على الأقدام، أو بوساطة دراجة هوائية، أو يستقلّون وسائل النقل العامّة. ففي بلد بروستاني، يُنظر بشكل سيء إلى الوزير أو (الوزيرة) الذي ينتقل من منزله إلى مكان عمله، برفقة ضجيج صفارات الإنذار، ومطوّقاً بدرجات الشرطة. إنني لم أقدم شيئاً نفيساً عن مسيرته السياسيّة! ولكن هل سبق أن شهدتم في بورت أو برنس، وتوغوسيغالبا، وواغادوغو، أو جاكرتا تنقل وزير أو رئيس مجلس أو أي صاحب رتبة عالية من أهل البلاد الأصليين؟ شوارع مسدودة، وصفارات إنذار تدوي، وحراس شخصيين للمراقبة... موكب سيارات مصفّحة من المرسيدس والكاديلاك والتويوتا بزجاج أسود، ولاند روفر مصفّحة لنقل شخصيّة مهمّة. كان رينيه دومونت معتاداً قول: «الأداة الرئيسة للاضطهاد في إفريقيا هي المرسيدس».

بعد السيّارة، يأتي السّكن. في البلدان المهيمنة، يسكن القادة بشكل برجوازيّ، غالباً، ومتواضع، أحياناً. (أفكر في شقّة أولف بالمه، في ستوكهولم، وفي البيت الصغير، في نوسدورف، بالقرب من فيينا، حيث سكن طيلة حياته برونو كرايسكي، وزير

(١) محمد لبجاوي، *vérités sur la révolution algérienne*، (حقائق حول الثورة الجزائرية)، باريس، غايارد ١٩٧٠، *Bataille d'Alger ou Bataille d'Algérie?*، (معركة الجزائر العاصمة أو معركة الجزائر)، غايار، باريس ١٩٧٢.

خارجية النمسا الأسبق). أما ملك المغرب فيحافظ، من جانبه، في كل مدينة من مدن المغرب على قصر فخم، مجهّز بجيش من الخدم والحراس. أمّا القصر الرئاسي الجديد، الذي شيّده بليز كامباوري على هضبة موسي بالقرب من واغادوغو، بعد اغتيال توماس سانكارا، فقد كلف ملايين الدولارات.

ثمّة قاعدة تنظّم النفقات الباذخة لحكام إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية: كلما كان بلدهم أكثر فقراً ومدنيّة، كانت طريقة حياتهم وحيات عائلاتهم، ورجال حاشيتهم أكثر ترفاً.

يبد أن للممارسة المنتظمة للفساد تبعات أخطر من ذلك بكثير: فهي تدمر، في النهاية، رابطة الثقة الضرورية بين المواطنين والدولة. وفي هذا السياق، يُشكّل الفساد أحد الأسباب الرئيسة لضعف الدولة الوطنية الذي تطرّقنا إليه في فصل سابق.

يستخدم المفترسون الفساد كوسيلة مفضّلة للهيمنة. إلا أن من الظلم أن ننسب إليهم وحدهم مسؤوليّة هذه الشبهات والانحرافات والبؤس المادي والمعنوي الذي يسببه الفساد. في هذا الصدد، يتحدّث أولونويجر عن «المسؤوليّة السّاحقة» لبعض «نخب العالم الثالث»^(١). وهو على حق. إذ إن مهوسين كباراً باختلاس المال والمحتملين يخربون عدداً كبيراً من بلدان العالم الثالث. والعلاقات التي يحافظون عليها من المتواطنين معهم في نصف الكرة الأرضية الشمالي معقدة، لأن الحدود بين الفاسدين والمفسدين تتشوّش بسرعة.

إن غالبية هؤلاء المهوسين باختلاس المال ليس لديهم معرفة بالشؤون المصرفية أو المالية. وهم يصلون إلى السلطة، غالباً، من خلال العنف الصارم. لكنهم لا يهتمون بمقدار أقل بكل ما من شأنه إغناء ذمتهم المالية. الأمثلة على ذلك:

جوزيف ديزيريه موبوتو، صاحب إمبراطورية مالية دولية تُقدّر بأكثر من ٤ مليار دولار، نهب بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٩٧ زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية

(١) والتر أولونويجر، Das Kindermorden von Bethlehem geht weiter، (مذبحة أطفال بيت لحم تستمر)، المرجع السابق.

اليوم). وتكوينه المهني الوحيد كان قد تلقاه باعتباره رقيباً في القوّة العامة الاستعمارية البلجيكية.

أناستاسيو سوموزا ديبايل^(١)، المُسمّى بحاكم المقابر، حكمت سلالته نيكاراغوا حتى ١٩ تموز ١٩٧٩، لم يتلقَ أي تكوين مدرسي جدير بهذا الاسم. إلا أن ورثته يسيطرون، اليوم، على مؤسّسة دولية تضم سلسلة فنادق، وعقارات للاستثمار، ومشاركات صناعية في أوروبا والولايات المتحدة، تقدّر قيمتها بعدة مليارات من الدولارات.

جان كلود دوفالييه، المعروف باسم «بيبي دوك»^(٢)، شخصٌ أميٌّ تقريباً. جمع، خلال حكمه لبورت أو برنس، في هايتي، مبالغ ضخمة من المال. وتملك عائلته، اليوم، شبكة معقدة من الشركات الصناعية والمالية والتجارية الناشطة في القارات الثلاث.

ولنهب بلدانهم، وإنشاء مؤسّسات مالية خارج حدودهم لإدارة أعمالهم الشخصية، يلجأ المهوسون بجمع المال بالضرورة إلى خبراء المصارف الكبرى والشركات المالية العابرة للقارات. وهذه الشركات المالية، والمحاسبية، أو المصرفية تحتاج هي نفسها إلى رؤوس أموال منهوبة، وسوف تقنطع منها عمولات مشورة، تستخدمها لتمويل أعمالها الدولية الخاصة (في أسواق الأوراق المالية، والعقارات، والقروض، إلخ).

ولفهم هذا العالم المبهم، المعقد، والذي لا يزال في بداياته، إذ يصبح المُفسد فاسداً والفاسد مُفسداً، لندرس بمزيد من التفصيل حالة خاصة: إنها حالة

(١) طرده تمرد شباب ساندينست، فلجأ حاكم المقابر إلى أسونسيون، في البارغواي. وأعدم هناك، في عام ١٩٨٠، على يد فرقة خاصة يتزعمها إيطاليان ثوريان.

(٢) فرنسوا دوفالييه، والد جان كلود وسلفه، كان «دكتوراً» يخشى من «العبادة الروحية المشعوذة»، هذه العبادة الخاصة بمجتمع الشّتات الإفريقي (من أصل قوم الفون)، يعيشون في جمهورية هايتي. ومن هنا جاء لقب ابنه (بيبي دوك).

فيرديناند وإيميلدا ماركوس، طاغيتي جمهورية الفلبين. وهذه الحالة تعرض، بالفعل، ميزة كونها موثقة بدقة، بفضل عدد مدهش من الإجراءات القضائية الجارية في الولايات المتحدة وسويسرا.

حكم فيرديناند ماركوس، إذن، مدة ثلاثة وعشرين عاماً من قصر مالاكاناج. وبدءاً من عام ١٩٧٣، حكم عبر قمع النقابات والكنيسة وجمعيات الفلاحين. وعبر القتل المنظم لمعارضين بارزين، والتعذيب الممنهج، و«الإخفاء» المعتاد لرجال ونساء ويافعين، يرفضون، ولو بمقدار قليل، مؤسسته الكبرى واستبداده وفساده غير المحدود^(١). إليكم كيف ينظم هذا المهوس بجمع المال نهب شعبه.

١ - كان ماركوس يقطع، سنوياً، مبالغ تعادل ملايين عدة من الدولارات من صناديق المصرف المركزي، ومن الأموال المخصصة لأجهزة المخابرات السريّة.

٢ - دفعت اليابان، الدولة المحتلة السابقة، على مدى عقدين من الزمن، لحكومة مانيلا مئات ملايين الدولارات كتعويضات حرب، وكان ماركوس يقطع حصته عند كل دفعة.

٣ - الفلبين هي إحدى البلاد الخمسة والثلاثين الأكثر فقراً في العالم. وقد دفع لها البنك الدولي، والمنظمات المتخصصة للأمم المتحدة، ومؤسسات التعاون الخاصة، على مدى سنوات، عشرات ملايين الدولارات، واستثمروا ملايين أخرى في كثير من المشاريع التي يُقال عنها تنمويّة. وقد استفاد ماركوس ورجال قصره والمتواطئون معه باستمرار من كل هذه التحويلات تقريباً، ومن كل من هذه المشاريع.

٤ - بسبب التمرد المؤسف للشعب الجائع، اضطرّ ماركوس سريعاً إلى إعلان حالة الطوارئ، وجددها سنة تلو أخرى. ونظراً لتركيزه السلطات المدنية

(١) من أجل تحليل نظام ماركوس وسقوطه، انظر لويس إم سيمون، The Philippine revolution. Worth Dying for، ثورة الفلبين، تستحق الموت في سيلها، نيويورك، ويليام مورو، ١٩٨٧.

والعسكرية، كلّها تقريباً، بين يديه، فإنه كان يستخدم الجيش لاحتلال مئات المزارع والشركات التجارية والشركات العقارية، والمصارف العائدة إلى منتقديه، ثم مصادرتها لأجل منح ملكيتها إلى جنرالاته، ورجال حاشيته ومساعديه. وهكذا انتقلت ملكية كثير من المزارع والشركات مباشرة إلى أيدي عائلته، وعائلة إيميلدا.

لكن فيرديناند ماركوس - المزهو والجشع وعديم الرحمة - كان رجلاً متبصّراً، أيضاً. فهو نادراً ما كانت لديه أوهام حول المشاعر التي كان يوحى بها لشعبه. لهذا السبب ساعده تجمّع مصرفيين سويسريين على نقل غنيمة. حتى إن مصرفياً سويسرياً نُدب خصيصاً ليعمل في خدمة حاكم مانिला الذي يعيش حياة بذخ. فكان يقدم له نصائح حول الطريقة الأكثر سريةً، وفعاليةً، لتحويل أمواله إلى الخارج، وإعادة استثمار رؤوس أمواله المختلصة.

ما هو المبلغ الكامل للغنيمة المودعة في الخارج، ولاسيما في أوروبا والولايات المتحدة؟ ثمة تقدير جدّي يقيّم الكنز المودع في مصرف الاعتماد السويسري، وفي أربعين مصرفاً آخر، بمبلغ يتراوح بين ١ و ١,٥ مليار دولار^(١).

كان تمويه غنيمة ماركوس، وأقاربه، يخضع لإستراتيجية معقّدة. فالمصرفي الزورنخي المُتدب إلى مانिला كان منهمكاً مع معاونيه، عملياً، طوال الوقت (منذ عام ١٩٦٨) في نقل المال وإعادة تدويره. وسينجحون في البقاء على تواصل يومي مع المهوس بجمع المال، حتّى بعد اعتقاله (بدءاً من آذار ١٩٨٦) في قاعدة هيكام الجوية الأمريكية في هونولولو^(٢).

في مرحلة أولى، كانت هذه الأنهار من المال الوسخ تُوجّه نحو كثير من الحسابات المرقّمة في مصرف الاعتماد السويسري في زوريخ. وكان هذا أول غسل للأموال. ثم كانت الغنيمة تحوّل إلى شركة فيد للمحاسبة التابعة للمصرف

(١) انظر صحيفة لوموند، ٤ تشرين الثاني ١٩٨٩.

(٢) تمرد شعبي في مانيلّا أسقط ماركوس في آذار ١٩٨٦.

السويسري، وهناك تتغيّر هويّة الكنز مرّة أخرى. وأخيراً، تأتي مرحلة الغسيل الثالث، حين كانت فيد تفتح قنواتها، لتنتقل أثمار المال الوسخ ثانية متّجه إلى ليختنشتاين هذه المرّة. وهناك، كانت تغور في هيكلّيات محضّرة بعناية فائقة، تسمى أنستالتين (Anstalten) ذائعة الصّيّت (مفردة يتعذّر ترجمتها، وهي خاصة بدولة لختنشتاين، وتعني تقريباً: مؤسسة). وفي المرحلة الحاليّة من الإجراءات، اكتشفنا أحد عشر إجراءً، جميعها تحمل أسماءً شعريّة قويّة: «أورورا» (Aurora)، «شاري» (Charis)، «أفورتينا» (Avertina)، «وينتروب» (Wintrop)، إلخ.

وثمة تفصيل مدهش: فمنذ عام ١٩٧٨، ولعقلنة تحويل رؤوس الأموال، عيّن ماركوس مديراً من مصرف الاعتماد السويسري قنصلاً عاماً للفيليبين في زوريخ!

وفي مراسلاته مع المصرفيّين، كان الاسم المُشفّر الذي استخدمه ماركوس، منذ عام ١٩٦٨، هو «ويليام ساندر»، واسم زوجته «جان ريان». وسوف يُنشئ المصرفيون السويسريون عشرات شركات الاستثمار في ليختنشتاين وبنما، وسيشتررون مئات العقارات في باريس وجنيف ومنهاتن وطوكيو، ويديرون مئات آلاف العمليات في أسواق الأوراق المالية لحساب الزوج السريّ ساندر ورايان.

وبالرغم من براعة المصرفيّين السويسريّين التي يُضرب فيها المثل، فإنّ الأملاك الواسعة لساندر ورايان في الولايات المتحدة لن تصمد، إلّا جزئياً، بعد سقوط الحاكم المُبدّر. فقد وجّه قضاة نيويورك الاتهام سريعاً إلى ريان إيميلدا. ونسبوا إليهما جرم القيام بعمليات شراء خاصّة على الأراضي الأمريكيّة بأكثر من مئة مليون دولار بأموال مسروقة من الخزينة الفيليبينيّة. وخُتمت بالشمع الأحمر عشرات العقارات التي اشترها ساندر ماركوس (أو شركاته الوهميّة)، بالطريقة نفسها.

لكن ما الذي حلّ بالكنز المودع في سويسرا، وأماكن أخرى في أوروبا والولايات المتحدة؟ لقد جنّدت إيميلدا ماركوس وعصابتها، والعصابات الأخرى المخلوعة الخليفة للمفترس المتوقّي، منذ سنوات عدّة، أفواجاً من المحامين الدّوليين الأكفاء والمشهورين بغية القيام، بأكبر قدر ممكن من الفعاليّة،

بتخريب دعاوى الاسترداد التي لا تحصى التي رفعتها حكومة مانيلا. لهذا السبب أُعيد، في عام ٢٠٠٢، جزءٌ صغيرٌ فقط من غنائم ماركوس إلى دولة الفيليبين.

مانيلا هي عاصمة دعاية الأطفال في القارة الآسيوية. وفيها يعيش آلاف من مُقَطَّعي قصب السُّكَّر في عوزٍ مُدْفَع. ويحاول أطفال هؤلاء البقاء على قيد الحياة قدر ما يستطيعون. فسوء التغذية والأمراض المستوطنة الناتجة عن الجوع تجتاح آلاف العائلات في جزر لوكون ومينداناو وفيبو. ويُجبر آلاف الفيليبينيين والفيليبينيات على الهجرة. وتُعامل الفتيات الفيليبينيات في المملكة العربية السعودية وقطر والكويت، العاملات في الخدمة المنزلية، كالعبيد، إذ يجري استغلالهنّ، وإذلالهنّ، من دون امتلاكهنّ أدنى الحقوق.

إن أكثر من مُخمسِ الفيليبينيين، البالغ عددهم نحو ٧٠ مليوناً، مسلمون. وتتنامي بسرعة، لدى الشباب المسلم، بشكل خاص، المعارضة ضد مالكي الأراضي الكاثوليك، والحكومة في مانيلا. وتُعدّ حركات التحرر الإسلامية ناشطة في جزيرة مينداناو. فكثير من مقاتليها تلقوا تدريباً في معسكرات القاعدة في أفغانستان. ويواصلون دعمهم لأسامة بن لادن.

وباختصار، فإن الفساد الرَّاحف في الفيليبين، الذي استخدمه فيرديناند وإيميلدا ماركوس، والمفترسون في مصرف الاعتماد السويسري، مسؤول مباشرة عن التهديد بالتفكك الذي يُثقل على الجمهورية اليوم، وعن البؤس العميق الذي تعاني منه غالبية السكّان، وعن انتشار الإرهاب.

إن إخلال «النخب» بواجبها، والفساد العارم، مصائب دائمة في كثير من بلدان العالم الثالث. لكن المقاومة موجودة. فمن وسط الشعوب المُبتَلّة، والمُستغلّة، والمُحقّرة، يومياً، من طرف الفاسدين (والمُفسدين) ترتفع أصوات، وينهض رجال ونساء لتحرير الدولة من أبناء آوى والصّباع.

أتذكّر بحرقة فرانثيسكو بيناغوميز، المُسمى «شيكو». كان رجلاً رائعاً، وصديقاً، وزعيماً للحزب الثوري الدومينيكاني، ونائباً لرئيس الأمانة الاشتراكية،

وأميناً عاماً للجنة في أمريكا اللاتينية. وكان بينا غوميز زنجياً رائعاً في ذكائه وحبه للفرح والحياة. ووقد تلقى تعليمه في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح محامياً، وأمن لنفسه - في أوساط اليسار الديمقراطي والنقابيين - صداقات وثيقة. إلا أنه نذر حياته للنضال ضد خطر الفساد ومناطق إنتاجه الخاصة. وقد تابعت ميدانياً حملته الأخيرة للانتخابات الرئاسية، عام ١٩٩٤.

جمهورية الدومينيكان نصف جزيرة خلافة تقع في البحر الكاريبي. تاريخها الحديث مؤلم. فبين عامي ١٩٣٠ و ١٩٦١، حكم أوبوروا، (الملك أوبو)^(١)، وهو شخصٌ دموي ومحتال، اسمه رافايل ليونيداس تروخيو، شعباً تعداده ٧ مليون فرد. وبعد اغتياله، تمكّن رجال حاشيته وشركاؤه من الإبقاء على نظامه.

في عام ١٩٩٤، كان جواكين بالاغير يحتل القصر الرئاسي، وهو أمين السرّ السابق للمستبد، عجوزاً على حافة الموت تقريباً، وصديقاً وفاقاً للمفترسين. وفي كل مكان كانت تمرّ فيه حافلات وشاحنات مؤيدة لبينا غوميز، استطعت ملاحظة أن مُقطّعي قصب السكر، ونساءهم الجائعات، والأطفال المرحين ذوي البطون المتفخخة بالدود، كانوا يتجمعون بعشرات الآلاف. كان «شيكو» خطيباً غير عادي، مفعماً بحسّ الفكاهة والحرارة الإنسانية. كان صوته القوي يهزّ أشجار النخيل. وكأمثلة داعمة لخطبه، كان يُدين، أيضاً، من دون كلل سرطان الفساد.

بدأ بالاغير، وسادته الأجنب، بالطبع، بتشويه سمعة بينا غوميز. وهكذا ادّعوا أنه ليس دومينيكانياً قط، بل ابن مقطّع قصب هايتي هاجر سراً إلى الدومينيكان. إلا أن لون البشرة يلعب دوراً كبيراً في رسم نخيلة الدومينيكاني: فالطبقة الحاكمة المحلية بيضاء أو هجينة، والبرجوازية الصغيرة أو المتوسطة تحلم بأن تصبح بشرتها بيضاء. وكان أعداء بينا غوميز يعرفون تماماً ما كانوا يفعلونه من خلال اللعب على وتر الأحكام المسبقة العرقية.

(١) أوبوروا: مسرحية من تأليف ألفريد جاري، يُطلق هذا الاسم على الشخصية التي تقتل كل من تتوهم أنه يشكل خطراً عليها. (المترجم)

وكالعادة، كانت الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٤ مزيفة. وخرج مرشح سادة مناطق الإنتاج الخاصة منتصراً من صناديق الاقتراع. وكالعادة، انتصر الفاسدون والمفسدون.

وقد توفي فرانسيسكو بينيا غوميز بعد الانتخابات بزمن قليل، بعد إصابته بالسرطان.

أما الفساد، فلا يزال مُستشرياً في جمهورية الدومينيكان.

وللمفارقة، كان انتصار آيات الله على المعتقد النيوليبرالي هو الذي أحدث تبني أولى التدابير الجدية ضد الفساد الدولي.

وخلال عقود من الزمن، كان موقف قادة الشركات العابرة للقارات هو التالي: الفساد شرٌّ لا بدّ منه. ولضمان الحصول على صفقة ما - ولا سيما في بلدان القسم الجنوبي من الكرة الأرضية - كان من الضروري تقديم رشوة للوزراء، ورؤساء الدول، والقادة الدينيين أو الاقتصاديين. إلا أن هذه «المساعدة في اتخاذ القرار» كانت متغيرة بالتأكيد. وهي تتكيف مع الظروف. ولا توجد لها قواعد ثابتة. وبخصوص الصفقات التي تتناول التسليح الثقيل - مدرّعات، مدافع، وطائرات مقاتلة -، يجب، في كل الأحوال، معرفة أن ارتفاع الرشوة إلى نسبة ٤٠% من المبلغ الكلي، ليس أمراً نادراً^(١). ومهما يكن الأمر، فإن أي صفقة جديّة لن تُعقد من دون هذه المساعدة الصغيرة (أو الكبيرة) غير القانونية، وكانت الدول الغربية، من جهة أخرى، قد كيّفت تشريعها، في النتيجة، ليناسب ذلك. من المؤكّد، أنها جميعاً كانت تعرف جرم الفساد النشيط والسلبي. لكن قوانينها الجزائية لم تكن تنصّ على عقوبة إلا فيما يخص فساد الموظفين المحليين. أما إفساد سلطة أجنبية فلم يكن يستوجب العقوبة. وعلاوة على ذلك، فإن قانون الضرائب في غالبية بلدان منظمة التعاون

(١) شيترا سوبرامانيام، Bofors, The story Behind the News، (بوفورز، القصة خلف الأخبار)، لندن، فايكينغ، بوفورز هو اسم صانع التسليح السويدي، مورّد الجيش الهندي، متورّط في فضيحة فساد مدوّية في بداية التسعينيات.

والتنمية الاقتصادية كان ينصّ، حتى وقت قصير، على إمكان حسم قيمة الرشاوى المدفوعة إلى الخارج من الضرائب...

لكن آيات الله اليد الخفيّة يلعنون كلّ هذه الأمور. فالصفقة، والصفقة وحدها، يجب أن تقرر تخصيص الموارد، ومعدل الفائدة، ومكان إقامة الشركات، إلخ. وأي عملٍ فساد يُسبّب تشويهاً في اللعبة الحرّة لقوى السوق، وينبغي من ثمّ أن يُستبعد.

وتُسمى المنظمة الدّوليّة التي كانت مصدراً للتدابير الأخيرة المتّخذة ضد الفساد، منظمة الشفافية الدوليّة. وقد أسسها رجلٌ استثنائي، عام ١٩٩٣، اسمه بيتر أيغن. وهي تستند بشكل دقيق إلى قنوات الليبراليّة الجديدة، المشار إليها أعلاه.

أيغن موظف ألماني سابق رفيع المستوى في البنك الدولي. وقد شغل لمدة إحدى عشرة سنة مناصب عالية المسؤوليّة في ست بلدان لاتيّنة أمريكية. إن خبرته العمليّة واسعة. وتأهيله النظري متين.

وتعدّ منظمة الشفافية نسخة عن منظمة العفو الدوليّة. ميزانيّتها السنويّة متواضعة، بلغت، عام ٢٠٠١، ٢,٥ مليون دولار. وهي تموّل من اشتراكات أعضائها، ومن مؤسّسات مستقلّة. وفي مقرها المركزي في برلين، يعمل فريق من الاقتصاديين والمختصّين في شؤون الضريبة، والحقوقيين من ذوي الكفاءة العالية. ويبلغ عددهم الإجمالي أربعين شخصاً.

تضم منظمة الشفافية الدوليّة آلاف الأعضاء، الموزعين على ثمانين بلداً. إلّا أن الفروع الوطنيّة تتمتع باستقلال كبير، لأن أعمال مكافحة الفساد التي تقوم بها يجب أن تكون متكيفة مع وضع كل بلد.

في الأرجنتين، على سبيل المثال، تضم منظمة الشفافية أكثر من ٣٠٠٠ عضو. وهؤلاء يرسلون بانتظام «دوريات من المواطنين» لتقف أمام مقرات البلديات والأبنية الإدارية. ويلتقي هؤلاء «المواطنون»، بشكل منظّم، بالأشخاص الذين يراجعون الإدارات العامة، ويسألونهم، على سبيل المثال، إن كان عليهم

دفع رشوة للحصول على تلك الورقة الرسمية، أو ذاك الصك الإداري. وإذا كان الجواب نعم، فلأي موظف؟ وما هو المبلغ؟ ويدونّ مناضلو منظمة الشفافية في الأرجنتين، حينئذ، بعناية إجابات المراجعين، وينشرونها للعموم، عند اللزوم، عن طريق الصحافة.

تنشر منظمة الشفافية الدولية، سنوياً، منذ عام ١٩٩٥ فِهْرَس الفساد. كيف يُعدّ هذا الفِهْرَس؟ في كل بلدٍ خاضع للاختبار، يُعدّ نحو مئة فاعل اقتصادي موثوق - من المقاولين المحليين والدوليين، والمصرفيين المعروفين من طرف قيادة المنظمة في برلين، وموظفين من الأمم المتحدة، ومسؤولين عن برامج التنمية، إلخ -، تقارير تحجب عن استبانة دقيقة. وبناءً على هذه الوثائق، يُجرّر قيادة المنظمة في برلين ملخصاً إجمالياً. ثم يضع سُلماً للفساد، من البلد الأكثر فساداً إلى البلد الأقل تأثراً بهذه الآفة.

أيغن موهوب بإحساس عملي متين: وقد نشرت منظمة الشفافية «كتاب مصدر النزاهة الوطنية»، وهو كتاب يبين كيفية طبخ الفساد. كيف يعمل المُفسِدون؟ ماهي، بشكل عام، أولى الهدايا المُقدّمة؟ وأولى التعويضات المُقترحة؟ وكيف تتم المقاومة؟ مَنْ نُبلِّغ عن المُفسدين؟ إلى الزميل الفاسد في المكتب المجاور؟ إن الطرق تختلف، بالتأكيد، من قارة إلى أخرى، ومن بلد إلى آخر^(١). هذا الكتاب متوفّر اليوم بعشرين لغة. والبيانات التي يتضمّنها تُحدّث على الشبكة بشكل متواصل.

إن منظمة الشفافية الدولية لا تهاجم، بالطبع، إلّا الدّول والذين يُفسِدونها. وهي لا تملك بعد الوسائل الماديّة الضرورية للانشغال بالفاعلين غير الحكوميين، ولا سيّما الشركات العابرة للقارات العاملة في مجالات السلاح والصيدلة والغذاء والسّمسة، إلخ. إلّا أن من الواضح أن بعض هذه الشركات

(١) انظر إيرهارد شاد، Beamte bitte nicht fuetten! (الدّعاء بعدم رمي الغداء للموظفين)، دي

ويلتوش، زوريخ، ٥ تموز ٢٠٠١.

يُمارس الفساد، أيضاً، وعلى نطاق واسع، أحياناً. وعلى سبيل المثال، يمكن لرئيس شركة (أ) أن يدفع رشاوى باهظة لرؤساء شركة (ب) بغية دفعهم للامتناع عن الدخول في منافسة معه على صفقة ما. وفي هذه الحالة، يكون الخاسرون المساهمين في الشركة (ب).

هل معركة منظمة الشفافية الدولية فعّالة؟ إلى حدّ ما. من المؤكّد أن مختلف البلدان المتّقدّة لا تحب الظهور في صدارة القائمة السنوية للبلدان الأكثر فساداً. ثمّ إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية اصطفت إلى جانب منظمة الشفافية الدولية. وقد نصّت الاتفاقية التي أعدتها، ووقّعت عليها معظم الدول الأعضاء، على عقوبات قاسية بحقّ المفسدين والفاستدين، على حدّ سواء، ووضعت حداً لممارسة الحسم الضريبي. ولكن مهما كان درجة الإعجاب، وعمل منظمة الشفافية الدولية، ويقظة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مثيران للإعجاب، فإن الفساد لا يتوانى عن مواصلة ازدهاره.

إن الولايات المتحدة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. وهي تعلن، بانتظام، مواقف داعمة لأي أداة وطنية أو دولية لديها القدرة على محاربة سرطان الفساد. كما إن القانون الاتحادي الخاص بممارسة الفساد جعل من فساد موظف، أو وكيل سلطة أجنبية، جرماً اتحادياً. لكن الامبراطورية تسعى، في الوقت نفسه، إلى تعزيز صادراتها. كيف يُحلّ التناقض؟ لقد وجدت حكومة واشنطن الحيلة: فقد أصبحت تسمح للشركات العابرة للقارات العاملة في مجالات الصناعة والتجارة والمصارف بالتسجيل في الجزر العذراء، اللجنة الضريبية الخاضعة للإدارة الأمريكية، كشركات بيع أجنبية. وهذه الشركات تدير حسابات صادرات بعض الشركات الأساسية العابرة للقارات، التي توجد مقرّاتها العامة في نيويورك، وبوسطن، وشيكاغو. وهي التي تقوم بدفع الرشاوي لشركائها الأجانب.

هكذا يسير الأمر بكلّ شرعية. لأن القانون الاتحادي الخاص بممارسة الفساد لا يُطبّق إلا على الشركات الأمريكية، وشركات البيع الأجنبية ليست

شركات أمريكية، وإنما هي شركات تقع في أعالي البحار، ويحكمها قانون الجزر العذراء...

ولا يتصرف الأوروبيون بشكل أفضل كثيراً. فقد أنشأ عدد من الشركات العابرة للقارات من أصول فرنسية وألمانية وبريطانية وإيطالية وإسبانية في جزر الباهاما، أو كوراساو، أو جيرسي شركات مقرها في أعالي البحار، أو فروع لها تزعم أنها «مستقلة» بغية الالتفاف على أحكام معاهدة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بالرغم من أن حكوماتها وقّعت عليها.

إلا أن حُكماً قضائياً فرنسياً، صدر في شباط عام ٢٠٠٠، تحوّل، اليوم، إلى فقه. فقد كان على محكمة باريسية البتّ في حالة الرئيس المدير العام لشركة دوميز نيجيريا. وكان يُشتبه في أن الرئيس المذكور نقل مبلغاً مالياً يُقدّر بـ ٦٠ مليون دولار إلى جنة ضريبة بغية دفع رشاوى لعدة جنرالات وموظفين كبار نيجيريين. وقد دافع النائب العام والمدّعين بالحق المدني عن الفكرة القائلة إن دوميز نيجيريا تشكّل جزءاً من شركة دوميز فرنسا، وأن فرنسا كانت وقّعت على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وأن التحويلات التي قام بها الرئيس المدير العام لفرع دوميز في لاغوس، كانت من ثمّ غير شرعية^(١). إلا أن المحكمة حكمت بشكل مغاير، فزعمت أن دوميز نيجيريا كانت بنية مستقلة تعمل من بلد غير موقع على الاتفاقية، ولذا فإن المشتبه فيه لم يكن يستطيع ارتكاب عمل إجرامي^(٢).

وباختصار، فإنه بالرغم من التدابير التي اتّخذها البعض، وباسم المبادئ نفسها التي تزدهر العولمة الليبرالية بناءً عليها، فإن رياء المفترسين يتصّر ويزدهر. والفساد أيضاً.

(١) بيير أبراموفيتشي، La corruption: un mal nécessaire؟ (الفساد، هل هو شر لا بد منه؟)،

لوموند ديبلوماتيك، تشرين الثاني ٢٠٠٠.

(٢) انظر لوموند، ٤ نيسان ٢٠٠٠.

جنّات القراصنة

ثمة تنافر مُطلق بين المفترسين والدول الجمهوريّة والديمقراطيّة. فالسادة يريدون إقامة نظام حوكمة عالميّة لا جنسية له، أو حكومة عالميّة من دون دولة، تُحدّد فيها منظمة التجارة العالمية، وبعض الوكالات الأخرى العاملة في خدمتهم، بعض القواعد الضّروريّة لحسن عمل الرأسماليّة الماليّة الاحتكاريّة - واستثماراتها، والتجارة، وحماية الملكية الفكرية -.

إن القيم الرئيسة التي تُلهم إستراتيجيّات خصخصة العالم هي تعظيم الربح إلى أعلى حدّ، والتوسّع المستمر للأسواق، وعمولة التداولات الماليّة، وتسريع وتيرة التراكم، وتصفية كلّ هيئة، أو مؤسسة، أو منظمة قادرة على إبطاء الانتقال الحرّ لرأس المال، إلى أقصى درجة ممكنة. وفي المقابل، يتمثّل أساس الدولة الجمهوريّة والديمقراطيّة في الدّفاع عن الخير العام، وتعزيز المصلحة العامة، وحماية الأمة، والتضامن، والسيادة الإقليمية.

إن سنوات ضويّة تفصل، إذن، المفاهيم الاجتماعيّة للأوليغارشيّين عن مفاهيم الديمقراطيّين، أو بشكل أعمّ، عن مفاهيم المناصرين لأوليوية تكوين الدولة. وتدور المجابهة بينهم في ميدان مُميّز: الضرائب والنظام الضريبيّ.

بالنسبة لمعظم القراصنة، من غير المسموح، وجوديّاً، دفع ضرائب (والشيء نفسه ينطبق على الاقتطاعات الاجتماعيّة، والرسوم، إلخ). فهم يشبّهون الضريبة بالمصادرة. والسيد ينظر إلى نفسه على أنه المحرّك الوحيد للاقتصاد، ويعدّ موظّفي الدّولة كائنات عديمة النّفع، مبدّرة، غير منتجة، ومتعجرفة. أي باختصار: ضارّة.

وبالنسبة للمفترس: ألا يُعدُّ مفتش الضريبة تجسيدا للشر، المتمثل في تحويل جزءٍ جوهريٍّ من الأرباح، بالإكراه، إلى آلة الدولة غير الفعالة وغير المجدية؟ إنها رؤية مرعبة! وباختصار، فإن الضريبة، بالنسبة له، سرقة.

إن المعركة ذات الأولوية التي يخوضها الأوليغارشيون، في كل مكان، في الشمال كما في الجنوب، ضد السلطة العامة تتركز على الضريبة. إنها معركة رابحة، للأسف، في أغلب الأحيان، ولا سيَّما في أوروبا.

يلجأ الأقوى من بين المفترسين إلى طريقة جذرية: فهم ينشؤون شركة قابضة، أو شركات عدة لإدارة إمبراطورياتهم في جنة ضريبية. وهكذا يتخلصون، كلياً، من كل شكل من أشكال الضريبة، أو الرقابة العامة على نشاطاتهم.

وهذه الجزر الضريبية معروفة: جزر البحر الكاريبي، وبحر المانش، باهاما، برمودا، الجزر العذراء، كوراساو، أروبا، جيرسي، أو غيرنيساي.

لتتفحص عن كذب عمل إحدى هذه الجنات الضريبية: الباهاما.

بدأ تاريخ الباهاما بعملية احتيال تبعثها مجزرة. كانت لا سانتا ماريّا، لا نينيا، لا بيتتا، المراكب الثلاثة التي انطلقت، بأمر من كريستوف كولومبوس، في ٣ آب ١٤٩٢، من مرفأ بالوس الصغير، جنوب إسبانيا، بهدف القيام برحلة استكشافية: فتح طريق عبر الغرب نحو آسيا، وذلك بجعل المراكب تمخر بحاراً لم تكن معروفة بعد. وكانت إيزابيلا، ملكة إسبانيا، قد وعدت بإعطاء عشرة آلاف مارافيدي لمن سيكون أوّل من يكتشف الأرض الجديدة من بين أعضاء طواقم السفن. وفي فجر ١٢ تشرين الأول، كان البحار رودريغو دو تريانا موجوداً في المقصورة أعلى الصارية الرئيسة لسفينة سانتا ماريّا. وفجأة ظهر سربٌ من الطيور، ثم ملح تريانا رقعة أرض معتمة في الأفق. صاح البحار «الأرض! الأرض!»، وضمّن حصوله على ١٠ آلاف مارافيدي. لكن الأميرال كريستوف كولومب كان هو من حصل عليها بفضل تقرير مزور.

بالرغم من ذلك، كان تريانا هو الذي لمح شاطئ غواناهاني. وهي واحدة من ٧٠٠ جزيرة تُشكّل مجموعها أرخبيل لوكايان، أي الباهاما حالياً. وقد استقبل هنود لوكايان السلميون، البالغ عددهم ٥٠ ألفاً، تقريباً، وهم من صيادي الأسماك، وزارعي المنيهوت، أو منتجي السلال، الإسبان بشكل وديّ للغاية. بيد أن الغزاة ارتكبوا مجازر بحقهم. كان الإسبان يبحثون عن الذهب، لكن اللوكائيين لم يكونوا يملكونه. وحينئذٍ استُخدم الأرخييل (الذي أصبح منذ ذلك الحين غير مسكون، تقريباً)، الواقع جنوب فلوريدا، وشرق كوبا، لمدة تزيد على ثلاثة قرون، كمخبأ للقراصنة من مختلف الجنسيات، ولا سيّما الإنكليز، الذين كان اختيارهم يقع على السفن الإسبانية المحملة بالذهب والفضة، والمُبصرة في الكاريبي. وفي نهاية القرن الثامن عشر فقط تطوّر هناك اقتصاد زراعي، أي بعد عقود على وجوده في جامايكا، وكوبا، وسان دومينيك، والجزر الأخرى التي اغتنت من إنتاج السكر. وقد أُلْحِق أرخبيل ناسو حينئذٍ بالتاج البريطاني. واستُقدِم إليه العبيد بالآلاف من خليج غينيا.

في ١٠ تموز ١٩٧٣، أصبحت هذه المستعمرة البريطانية جمهورية مستقلة. وبفضل تعميم حق الانتخاب، نال فتیان وفتيات العبيد السود الأغلبية المطلقة. وهكذا أصبح هذا الأرخييل، الذي يبلغ عدد سكانه ٢٧٥ ألف نسمة (٨٠% منهم من الزوج)، بفضل جزيرته الرئيسة، نيو بروفيدانس، وعاصمته ناسو، أحد مراكز الملاذات الضريبية الآمنة الأكثر أهمية والأكثر فائدة في العالم. واستقر في مدينة ناسو الملوّنة جداً، بالفعل، منذ ذاك الحين، ٤٣٠ مصرفاً، تُدير، مجتمعاً، حالياً، إيداعات يصل مجموعها إلى ألف مليار دولار، معظمها من أصول أوروبية.

في الحرب التي تتواجه فيها الجنات الضريبية للعالم بأسره، تملك الباهاما سلاحين ممتازين: الشركة الدوليّة للأعمال، والاتحاد الاحتكاري.

الشركة الدوليّة للأعمال مؤسسة لا مثيل لها: فهي توفر للزبون الدّسم المتعامل مع بنك سويسري خاص يمارس التهريب الضريبي حماية قصوى من أي

إجراء قانوني، أو مضايقات، وتحول دون أي إفشاء لأسراره. إذ لا يُسمح لدولة الباهاما، أو لأي دولة أخرى في العالم، الاطلاع على ميزانيات الشركة، أو الاستعلام عن حركة حسابات مالكيها، ومعرفة هوياتهم.

ولتأسيس شركة دولية للأعمال، يكفي زيارة أحد المحامين المقيمين في ناسو، التي يقطنها عدد من السكّان يُماثل، إلى حدّ ما، مثيله في جنيف: ١٦٠ ألف نسمة. كما يعمل فيها العدد نفسه، تقريباً، من المحامين: نحو ألف محام. ويعود تاريخ قانون الشركات الدوليّة للأعمال إلى عام ١٩٩٠. ولإنشاء شركة دولية للأعمال يكفي، في البداية، امتلاك رأس مال مقداره ٥٠٠٠٠ دولار! ويؤالا كل شيء في غضون أربع وعشرين ساعة، كحد أقصى، وبمئات الدولارات لقاء أتعاب المحامين، ورسوم التسجيل.

والشركة الدوليّة للأعمال شركة مساهمة. إلا أن أسماء المساهمين فيها، ومديريها، ومندوبي مجلس الإدارة، لن تُسجّل. وهكذا فإن غالبية الشركات الدولية للأعمال ستقتصر على صندوق بريد، وشخص باسم مستعار.

إن اللجنة الضريبية الدولية يجب أن تكون في خدمة القراصنة، بشكل حصري، تقريباً، لأن غالبية هؤلاء يرتعون من شيوخ أسائهم علناً. لهذا السبب يسمح التشريع في الباهاما بانعقاد الجمعيات العامة عبر الهاتف. ونصّ مرسوم، صدر عام ١٩٩٤، علاوة على ذلك، على أن وثائق الشركات الدوليّة للأعمال لا يجب أن تُحفظ. فالسريّة المصرفية فيها شبه مُطلقة. والحكومة لا تتنازل للمساعدة القضائية الدولية إلا في حالات استثنائية جداً، حين يضرب الجار القوي في الشمال، أي حكومة واشنطن، على سبيل المثال، بقبضته، بعنف، على الطاولة.

في جنة الباهاما، الضريبة على الدّخل والثروة والتركات غير معروفة.

كم عدد الشركات الدوليّة للأعمال حالياً؟ تختلف الأرقام بشكل غريب. فجوليان فرانسيس، حاكم المصرف المركزي في الأرخبيل، يُقدّر عددها بـ ٧٥ ألفاً.

أما المنشورات الرسمية الصادرة، عام ٢٠٠٢، عن مجلس الدائرة المالية في الباهاما، فتشير إلى وجود ٩٥ ألف شركة. إلا أن المصدرين يتفقان اليوم على التنامي السريع في عدد هذه الشركات. إذ يُنشئ، سنوياً، ١٠ آلاف شركة، وسطيّاً. حتى إن مجلس الدائرة المالية يُشير إلى أن الشركات الدوليّة للأعمال (وشركات الاتحاد الاحتكاري، ستتطرق إليها أدناه) في ناسو، ستؤمّن، في السنوات الثلاث القادمة، ملاذاً آمناً كلياً لجزء كبير من الثروات الخاصّة المودعة في مناطق ما وراء البحار، تقارب نسبته ٣٥% إلى ٤٠% منها.

تُعَدُّ شركات الاتحاد الاحتكاري السلاح الممتاز الثاني لهذه اللجنة الضريبيّة. وبعكس الشركة الدوليّة للأعمال، التي هي من اختراع ناسو، فإن الاتحاد الاحتكاري مؤسّسة معروفة جداً في العالم الأنجلوسكسوني، ولا سيّما في البحر الكاريبي، والجزر الأنجلو- نورماندية. والاحتكار هو، في الواقع، عقدٌ يعهد، بموجبه، شخصٌ مالك لثروة، أمواله إلى مُحتكِر. ويُدير الأخير (أو يستثمر. إلخ) الأصول التي نُقلت إليه، بموجب أحكام العقد، لحساب المالك، أو أي مستفيد آخر مذكور في العقد. وهنا أيضاً، كما هو الحال في الشركة الدوليّة للأعمال، الغموض هو القاعدة المطلقة، التي لا يجوز الحديث عن خرقها.

وجزيرة نيو بروفيدنس الرئيسيّة، التي تقع ناسو فيها، ويقطنها أكثر من نصف سكان الباهاما، يبلغ طولها، ٣٠ كلم، وعرضها ١٥ كلم. وقد تدهورت طبيعتها الخلّابة بسبب تواجد أكثر من ١٠٠ ألف سيارة، ونحو ١٢ فندقاً فاخراً مصنوعاً من البيتون، ومطاعم، ومصارف، وأبنية حكوميّة ذات أعمدة بيضاء. وفي الطرف الآخر للجزيرة، أو هناك، كما يُقال، تنتشر المسابح، وملاعب الغولف، والفيلات الفاخرة التي يملكها بضعة آلاف من المقيمين الدائمين. هؤلاء المقيمون هم الزبائن الأكثر ثراءً للمصارف المتخصّصة في مجال التهرّب الضريبي. وهؤلاء، بالتأكيد، مقيمون أشباح، وسادة يعيشون، وينشطون، ويضاربون في أكبر المراكز الماليّة في الكرة الأرضية، في لندن ونيويورك وزوريخ وباريس وفرانكفورت.

ويُحيط بالشارع الرئيس في ناسو مكاتب مئات المعلوماتيين، والمختصين في تدقيق الحسابات، والمحللين الماليين، ورجال القانون، وكتّاب العدل. وقد قدموا من كلّ دول العالم، لكن غالبيتهم إنجليز وأمريكيون. وهم يُشكّلون دعامة هذه اللجنة البحرية. ونُحصى من بينهم نحو ٣٠٠ سويسري، هم، في معظم الأحيان، هم مديرون، وموظّفون في أحد المصارف السويسريّة الأربعة وثلاثين، التي تُدير أعمال كبار العملاء المتّقين بعناية.

وهكذا فإن من الممكن، في بار أتلاتنس المكّيّف، أو في أوسيان كلوب، البعيد قليلاً، في الجزيرة الجنّة، سماع مصرفيين يتكلّمون باللكنة الجنيّفية التي تسمّعها في مصرفيّ بيكته أو دارير أوتش، ويُدافعون عن «أفكار» مماثلة لأفكار زملائهم من جنيف أو زوريخ. ما هي حججهم؟ إن الجنّات الضريبيّة ضرورة مطلقة! إن موظفي مصلحة الضرائب، في العالم كله، وفي فرنسا وألمانيا وسويسرا، بشكل أدقّ، يتصرّفون كقطاع طرق. فهم ينهبون، من خلال نظام ضريبي جائر، ثروة أناس شرفاء جريمتهم الوحيدة أنهم نجحوا في الأعمال، واغتنوا، من ثمّ. إن أرخبيل الباهاما، مثله مثل كلّ الجنّات الضريبيّة في أمكنة أخرى، تقدّم المساعدة والحماية للصالحين. إن الشركة الدوليّة للأعمال هي الحصن المنيع للرجل الشريف الذي يتعرّض له وكلاء النيابة العامة المتعصّبون، ومفتّشو مصلحة الضرائب عديمو الشفقة. وباختصار، فإن اللجنة الضريبيّة، برأي المصرفيين، مكسب للحضارة.

في كتابه «معدّبو الأرض» (Les Damnés de la terre)، يُشير فرانتز فانون إلى ما يُسمّيه «الزّوج البيض»^(١). وهو يقصد بهم قادة المستعمرات القديمة الذين يتصرّفون كخدّم على الرّغم من أن بلدانهم أصبحت مستقلّة. في هذا الصّدّد، يمكن النظر إلى رئيس وزراء الباهاما الحالي، والشخصيتين الأكثر نفوذاً في

(١) فرانتز فانون، Les Damnés de terre، (ملعونو الأرض)، باريس، ماسبيرو، ١٩٦١. انظر أيضاً

أليس شركي، فرانتز فانون، باريس، سوي، ١٩٩٩.

الأرخبيل، حاكم المصرف المركزي، جوليان فرانسيس، ووزير المالية، وليام ألن، كزنوج أكثر بياضاً من البيض. فهم قد يبيعون أمهاتهم إن كان في استطاعتهم دفع أحد القراصنة كثيراً الذين يترددون على الأرخبيل إلى الاهتمام بعقد صفقة.

بيد أن الجنات الضريبة - وفي مقدمتها الباهاما - تُشكل خطراً مُميتاً على الرأسمالية المعولمة. وإيكم السبب. فبفضل السرعة القصوى التي تنتقل بها رؤوس الأموال حول الأرض، والتسهيلات التي يوفرها الفضاء الإلكتروني الموحد، والاستحالة التقنية لمراقبة هوية رؤوس الأموال هذه التي تنتقل بشكل دائم، يكتمل اليوم الترابط الوثيق بين رؤوس الأموال ذات المصدر القانوني وتلك الناجمة عن جرائم. ويُلاحظ إيكارت فيرثباخ، الرئيس السابق لمكتب مكافحة التجسس في ألمانيا، أن «الجريمة المنظمة، بسبب قوتها المالية الهائلة، تؤثر، بشكل سري، على كل حياتنا الاقتصادية، والنظام الاجتماعي، والإدارة العامة، والقضاء. وهي، في بعض الحالات، تملي قانونها، وقيمها على السياسة. وبهذه الطريقة، يختفي، تدريجياً، استقلال القضاء، ومصداقية العمل السياسي، وفي نهاية المطاف، الوظيفة الحمايية لدولة القانون. ويصبح الفساد ظاهرة مقبولة. والنتيجة هي المأسسة التدريجية للجريمة المنظمة. وإذا كان على هذا التطور أن يستمر، فسوف تجد الدولة نفسها، عمّا قريب، عاجزة عن ضمان الحقوق والحريات المدنية للمواطنين»^(١).

في الجنات الضريبة، تختلط رؤوس الأموال المتركمة بشكل قانوني، بتلك الناجمة عن الاتجار بالكائنات البشرية، وتجارة الأسلحة، والمواد النووية، والمخدرات، والابتزاز، والقتل. لقد كان المفوض الرئيس شويردفيغر يشغل، لسنوات طويلة، منصب مدير قسم «الجريمة المنظمة» في الشرطة القضائية الأكبر مقاطعة ألمانية، وهي مقاطعة لاريناني ويستفاليا. وهو، اليوم، كمستشار خاص

(١) ترأس إيكارت فيرثباخ حتى عام ١٩٩٧ المكتب الاتحادي للدفاع عن الدستور، راجع إيكارت فيرثباخ، بالتعاون مع بيرناديت دروست - لونين، Organisierte Kriminalität, zeitschrift für Rechtspolitik، العدد ٢، ١٩٩٤.

لقائد شرطة دوسيلدورف، يلخص كلماتي: «الجريمة المنظّمة هي من الرأسماليّة المتفاقمة، (verschärfter Kapitalismus)»^(١).

إن من الواضح، على نحوٍ خاص، أن الاتحادات الاحتكاريّة للجريمة المنظّمة العابرة للقارات لن تستطيع الازدهار من دون الجنات الضريبيّة. وهكذا فإنها تمثّل، إذن، تهديداً قاتلاً لسادة العالم أنفسهم^(٢).

(١) حوار مع أوي مولهوف، مقتبس في جان زيغلر، بالتعاون مع أوي مولهوف، Les Seigneurs du crime، (سادة الجريمة)، باريس، سوي، ١٩٩٨، ص ٤٦.

(٢) جان دو ميار، le marché fait sa loi. De l'usage du crime par la mondialisation، (السوق يصنع قانونه. عن استخدام الجريمة عبر العولمة)، باريس، Mille et Une Nuits، (ألف ليلة وليلة)، ٢٠٠١.

الجزء الثالث المرتزة

هما لغتان في الأعلى والأسفل
وزنان، ومقياسان
لدى البشر نفسه الشكل
ولم يعودوا يتعرّف على بعضهم بعضاً
لكن مَنْ هم في الأسفل يبقون في الأسفل
كي يبقى مَنْ هم الأعلى حيث هم
بيرتولت بريخت
جان قدسية المسالخ

- ١ -

منظمة التجارة العالمية كآلة حربية

يقول وارن ألمان، رئيس منظمة «حقوق وديمقراطية»، الكنديّة، غير الحكوميةّة: «إننا نعيش في عالم انتهاك قاعدة من قواعد التجارة الدوليّة فيه أكثر خطراً، للغاية، من انتهاك حقّ من حقوق الإنسان^(١)». ومنظمة التجارة العالميّة هي، بالتأكيد، الآلة الحربية الأكثر قوّة بأيادي المفترسين.

(١) راجع <http://www.ichrdd.ca/frame>.

بفضل التوحيد التدريجي للأسواق، ازداد حجم التجارة العالمية باستمرار، وبشكل أسرع، دائماً، في السنوات العشر الأخيرة. فمنذ عام ٢٠٠٠، تخطى حجم التبادلات، المعبر عنها بقيم نقدية، رقم الستة آلاف مليار دولار. وفي الوقت نفسه، تتغير بنية التجارة العالمية: فهي تُحلي مكاناً متزايد الأهمية للشركات الخاصة العابرة للقوميات.

وتجرد منظمة التجارة العالمية وجود أكثر من ٦٠ ألف شركة عابرة للقوميات (في مجالات المال والتجارة والخدمات، إلخ) عبر العالم. وتُدير هذه الشركات، بمجموعها، أكثر من ١,٥ مليون فرع في كل بلدان العالم، عملياً (باستثناء أفغانستان، وبعض الأماكن الأخرى المحرومة من مزايا طبيعية في الكرة الأرضية)^(١). لكن التي تُحسب، حقاً، هي الـ ٣٠٠ إلى ٥٠٠ شركة أمريكية شمالية وأوروبية ويابانية، فقط، التي تهيمن، معاً، على التجارة. في عام ٢٠٠٢، أنجز نحو ثلث التبادلات التجارية في داخل الشركات العابرة للقارات نفسها. لتأخذ مثال شركات فيليبس وإكسون ونستلة. فهي منظمة بشكل لا مركزي، حالها حال كل الشركات العابرة للقارات. وتعمل فروعها التجارية كثيرة (مصانع، شركات تجارية، شركات إيجار، إلخ) المنتشرة حول العالم بشكل شبه مستقل، وتُتاجر فيما بينها أو مع الشركة الأم. وأنجز ثلث آخر من التجارة العالمية، عام ٢٠٠١، بين الشركات العابرة للقوميات. أما الثلث الأخير من مبادلات الأموال والخدمات، في غضون السنة نفسها، فيتعلق بالتجارة بالمعنى الكلاسيكي للكلمة: تبادل بين الدول، وبين شركات تابعة لرأس المال الوطني، إلخ.

ضمن هذه الشروط، لن نندهش لكون الإستراتيجيات التي تُطبّقها منظمة التجارة العالمية هي الترجمة الحرفية لرؤية سادة رأس المال المعولم للعالم. وللاقتناع بهذا الأمر، يكفي الاطلاع على أيّ من إعلانات النوايا التي تصدر،

(١) تُطبق منظمة التجارة العالمية طريقة تعريف وحساب مختلفة عن تلك المستخدمة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، راجع الصفحة ١٠٧ وما يليها.

بشكل دوري، عن أحد هؤلاء السادة، وتكون موجّهة إلى حملة الأسهم في شركاتهم، أو إلى نظرائهم. لنطلع مثلاً على تصريح بيرسي بارنيفيك، أمير إمبراطورية منتشرة في قارات عدّة، ومختصّة في تصنيع المعادن والإلكترونيات: «أُعرّف العولمة بأنها حرّية مجموعتي بالاستثمار، حيث تريد، ومتى تريد، ولإنتاج ما تريد، وأن تتموّن وتبيع حيث تريد، وأن يكون عليها، أيضاً، تحمّل أقل قدر ممكن من الإكراهات، في موضوع قانون العمل، والاتفاقيات الاجتماعيّة^(١)».

في الأول من نيسان عام ١٩٩٤، وقّع وزراء التجارة في الدّول الموقّعة على اتفاقية الغات^(٢)، في مدينة مراكش، اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالميّة. ولم يكن اختيار مكان هذا الحدث محض مصادفة بريئة: كان الأمر يتعلّق بإعطاء جرعة دعم لأحد الطغاة الأكثر فساداً، والأكثر إذعاناً في العالم الثالث، الملك الحسن الثاني، ملك المغرب. في تلك المدّة، كان الملك يتعرّض لهجوم حاد بسبب الخروقات كثيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها شرطة مملكته.

لقد خلّفت منظمة التجارة العالميّة اتفاقية الغات. وأخذت ثانيةً بأهدافها الرئيسيّة، بعد تحديثها: تعزيز حرّية انتقال رؤوس الأموال والسلع والخدمات إلى أقصى حدّ ممكن عبر العالم، وأضيفت إلى هذه المواد، مؤخراً، شهادات حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS)^(٣). بيد أن ثمة اختلافاً جوهرياً بين الغات ومنظمة التجارة العالميّة: اتفاقية الغات كانت مجرد اتحاد جمركي، في حين

(١) تصريح بيرسي بانيفيك في عام ١٩٩٥، وكان حينئذٍ رئيس شركة إيسيا براون بوفيري، وتكرّر في أتاك، Enquête au cœur des multinationales، (تحقيق داخل الشركات متعددة الجنسيات)، عمل مشترك بإشراف جورج موناheim، باريس، ألف ليلة وليلة، ٢٠٠١، ص ٩، راجع الصفحة ١١٤ وما يليها.

(٢) General Agreement on Tariffs and Trade. باللغة الفرنسيّة: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة.

(٣) تريبز: Trade Related Property Rights، الاختصار الرسمي باللغة الفرنسيّة هو ADPPAC (أدباك): الاتفاق حول أشكال حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

أن الأخرى منظمة بين دول عدّة، وتمتّع بسطات إكراه، وفرض عقوبات واسعة النطاق.

وبفضل آليّة معقّدة من المعاهدات والاتفاقات المتعدّدة، تُحدّد منظمة التجارة العالميّة قواعد التجارة العالميّة. وهي توسّع هذه الآليّة، باستمرار، لتشمل مجالات نشاط، ومنتجات، ومواد جديدة. إن منظمة التجارة العالميّة آلة حربية رهيبه في خدمة المفترسين. وكانت، في كانون الأول ٢٠٠١، تضمّ ١٤٤ دولة عضو. وتُتخذ كل القرارات فيها بالإجماع.

وبالرغم من ذلك، فإن المنظمة لا تملك إلا بُنى إدارية ضعيفة. إذ يعمل في أمانتها نحو ٣٥٠ شخصاً. كما أن ميزانيتها قليلة: ١٣٤ مليون فرنك سويسري، أي ما يزيد قليلاً على ٨٢ مليون يورو، لسنة ٢٠٠٢. وتسخر مجلّة الإيكونوميست قائلة: «تزيد ميزانية منظمة التجارة العالميّة قليلاً عن نصف المبلغ الذي يُنفقه البنك الدولي، في سنة واحدة، لقاء تذاكر طيران خبراءه»^(١). وفضلاً عن ذلك، فإن مقر المنظمة يقع في مركز وليم رابار، وهو مبنى متواضع من الإسمنت الرمادي، بُني في العشرينيات لصالح مكتب العمل الدولي، بين شارع لوزان والبحيرة، عند المخرج الشمالي لجنيف. وتسعى المنظمة، منذ ثلاث سنوات، لبناء أو لشراء مبنى تُقيم فيه هيئتها «القضائية»، لكنّها لم تتوصل إلى إيجاد المال اللازم لهذا المبنى. وحين تريد تنظيم مؤتمر وزاري، فليس من النادر أن تكون مجبرة على خوض مفاوضات مُهينة مع حكومات مشبوهة^(٢)... يا لها من آلة حربية غريبة!

إن منظمة التجارة العالميّة ليست، في الواقع، آلة على الإطلاق. فهي، بالمعنى الحرفي للكلمة، ليست إلا مجموعة اتفاقيات تجارية تتطوّر باستمرار. أو كما يقول ريناتو روجيرو، أول مدير لها: إنها عملية مفاوضات متواصلة.

(١) الإيكونوميست، لندن، ٢٨ تموز ٢٠٠١.

(٢) عُقد آخر مؤتمر عالمي للتجارة في تشرين الثاني ٢٠٠١، على ضفاف الخليج العربي، في الدوحة، عاصمة إمارة قطر.

حتى بالنسبة لمراقب موجود في الميدان، ولديه علاقات وثيقة مع بعض الموظفين الفاعلين في المنظمة، فإن من الصعوبة بمكان القول في كل لحظة أين وصل تطوّر هذا الميزان في القوى أو ذاك، وهذه المفاوضات أو تلك حول هذا المنتج المعين أو ذاك. وذلك لأن المفاوضات، التي تجري في المبنى المتواضع رقم ١٥٤ من شارع لوزان، هي دائمة، عملياً: إذ تجتمع اللجان خمسة أيام في الأسبوع، حتى في أثناء العطلة الصيفية.

في القمة، يوجد المجلس العام، ومجلس سفراء الدول الأعضاء، المعتمدين لدى المنظمة. وتُسمّى كل دولة سفيرها الخاص، حين تتوفر لديها الوسائل. وتُقلد الدول الغربية، إلى حدّ كبير، الأنموذج الكندي: فيتولّى وزير تجارة خارجية سابق منصب السفير لدى المنظمة. إلا أن سبعة وثلاثين دولة عضواً جرّدت من هذا الحق لعدم قدرتها على دفع نفقات بقاء بعثة دبلوماسية دائمة لها في جنيف. عندها، تتكفّل سويسرا، البلد المُستضيف، بدفع المساعدات الاجتماعية.

تساعد وكالة التعاون والمعلومات من أجل التجارة الدوليّة، التي أنشأتها سويسرا، عام ١٩٩٨، تساعد الدول الفقيرة التي لا تملك الوسائل الماليّة، ولا العاملين الضروريين لمتابعة المفاوضات المُعقّدة الجارية في جنيف. فتقدّم لها مذكرات تُلخّص حصيلة المفاوضات، ودعماً لوجستياً، ونظام إخطارٍ متطوّراً جداً.

والهدف من نظام الإخطار هذا إعلام الدول الفقيرة بمدى تطوّر الملفات التي تخصّها. لأن من المفهوم أن المفاوضات حين تجري عملياً بشكل دائم، في مقر المنظمة، على مستوى اللجان الصغيرة، وتتناول هذا القطاع، أو ذاك، من التجارة الدوليّة (التعرفة الجمركية، والحصص، وشهادات الملكية، إلخ) أو هذا المنتج أو ذاك، تكون الدول الفقيرة، بكل بساطة، غائبة، معظم الوقت. وسيبلغها سادة العالم بالفاكس (كون البريد الإلكتروني نادر الاستخدام في إفريقيا، ودول أمريكا الجنوبيّة المجاورة لسلسلة جبال الأنديز) القرارات «المتخذة ديمقراطياً» التي تعنيها. وتتولّى رئاسة دائرة المساعدة الاجتماعية هذه للدول الأعضاء المحتاجة في المنظمة سيّدة محترمة وباسمة اسمها إسبيرانزا دوران.

إيكم كيف تسير الأمور حين يجري التّحضير لجولة جديدة من المفاوضات العالمية. في المرحلة الأولى، تقوم اللجان بما يُسمّى عملية تّحقق من الواقع. فتُحلّل، وتفحص، وتدرس المنتجات أو الخدمات، والقطاعات الاقتصادية التي يمكن، عند الاقتضاء، إجراء مفاوضات جديدة بشأنها. بعد ذلك، تجتمع لجنة أخرى، فتمهّد الطريق، وتحدّد جدول أعمال مؤقّت. ثم يُقرّر مؤتمر عالمي للتجارة، رسمياً، المفاوضات الكبرى الشاملة، أو ما يُسمّى «الجولات».

لكن السّلاطة الأكثر أهمية تعود إلى المجلس العام، وإلى الاجتماع شبه الدائم لسفراء الدّول الأعضاء المعتمدين في جنيف. وهؤلاء يترأسون، أيضاً، المجالس القطاعيّة (شهادات الملكية، الزراعة، إلخ).

إن الهدف المُعلن لمفاوضات منظمة التجارة العالميّة هو إضعاف سلطة الدّولة، والقطاع العام إجمالاً. والرافعتان المُستخدمتان لتحقيق ذلك هما: إلغاء القواعد التنظيمية، والخصخصة.

إن الدّول التي لديها اقتصاد هشّ، وصناعة ناشئة، لديها، بالطبع، كل المصلحة في الإبقاء على الحواجز الجمركيّة لحماية سوقها، ومقاوليها، وحرفيّها، وتجارها الوطنيّين. ولكن هل يمكنها مجابهة منظمة التجارة العالميّة؟ الجواب لا: فالولايات المتحدة، وكندا، واليابان، والاتحاد الأوروبي يتحكّمون، بمجموعهم، بأكثر من 80% من التّجارة العالميّة. لذا، فإن مجابهة هذه الكلاب الشّرسة تعادل الانتحار.

إلّا أنه ينبغي ذكر بعض محاولات المقاومة، لأجل شرف العالم الثالث. في عام 1999، حاولت مجموعة الممثّلين الأفارقة في المنظمة، ويعمل متناغم، تعديل بعض المواد المُجحفة جدّاً المنصوص عليها في اتفاق حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتّجارة، الذي تطرّقنا إليه أعلاه. وقدّم الأفارقة طلبات كانت كلّها تعكس المصالح الأساسيّة لشعوبهم. فطالبوا بأن تتخلّى الشركات الخاصة العابرة للقوميات عن حق طرح شهادات ملكيّة (لغايات استخدام احتكاريّة) بخصوص

الكائنات الدّقيقة، والنّباتات، والحيوانات التي تشكّل أساس نشاط الفلاح، ومربّي الحيوانات في إفريقيا^(١).

وشكّلت البذور، ولا سيّما مسألة القدرة على إعادة إنتاجها، عقبة أخرى. كان الأفارقة يريدون، مثلاً، تجنّب قيام اتحاد مونسانتو الاحتكاري بفرض بذور على السوق الزراعي تعطي سنابل قمح وبذور حمضيّات وجذور يكون حجمها، في المرّة الأولى، أكبر بكل تأكيد، لكنها لا يمكن أن تُستخدم مرّة ثانية. فباستخدام بذرة مونسانتو، لا يستطيع المزارع أن يأخذ من الحصاد البذور اللازمة للزراعة في السنة التالية.

كما كانت المذكّرة التي قدّمها الأفارقة المحتجّون تهدف، أيضاً، إلى حماية البيئة الطبيعيّة من السرقات التي تمارسها الشركات الصيدلانية. فهذه الشركات كانت تاخذ، بالفعل، من إفريقيا، كما من قارّات أخرى، جزيئات ومركبات خلايا من الكائن الحي، من خلال إيداعها شهادة الملكيّة لها، وتلاحق قضائياً كل مجموعة أو شخص يستخدم المادة نفسها ولو بطريقة تقليدية تماماً.

وغنيّ عن البيان قول إن المحاولة الإفريقية باءت بالفشل على نحو يُرثى له. فقد رُفضت المذكّرة لكونها متعارضة مع حرّيّة التجارة.

يجب، إذا ما أردنا التركيز على الخيارات السياسيّة، أن يكون الأمر التالي واضحاً: إن ممثلي الدول، في منظمة التجارة العالميّة، هم، بالتأكيد، الذين يتفاوضون، لكنهم يفعلون ذلك، في واقع الأمر، ومعظم الوقت، باسم الشركات العابرة للقارات التي تتحكّم باقتصاداتهم الوطنيّة الخاصّة. إن الآليات المؤسّساتيّة تكون معقّدة. لنأخذ مثال الاتحاد الأوروبي. إن المفاوض الرئيس باسمه هو باسكال لامي. وهو شخصيّة ودودة، لكنها هجينة: فهو اشتراكي نيوليبرالي. وباعتباره مفوض التجارة في الاتحاد الأوروبي، فإنه يُفاوض، رسمياً،

(١) انظر أيضاً تقرير اللجنة المستقلّة حول إفريقيا وتحديات الألفية الثالثة: القضاء على الدّل، برنامج

الأمم المتحدّة الإنهائي، ٢٠٠٢.

باسم خمس عشرة دولةً عضواً، حدّدت مواقفها مُسبقاً. لكن دول الاتحاد الأوروبي لا تُحدد بحريّة مذكرة التفاوض. بل إن هيئة غامضة للغاية، تُدعى «اللجنة ١٣٣»، مؤلفة بشكل أساس من موظفين كبار قادمين من خمس عشرة دولة، هي من تحضر الوثائق. وإلى هذه اللجنة - التي تتغيّر تركيبتها - يتم إدخال وكلاء الشركات العابرة للقارات. ولا تخضع اللجنة لأي رقابة. وبما أنها تعترّ بصفتها «التقنيّة» الخالصة، فإن أي تساؤل حول دوافع أعضائها مُستبعد بشكل بديهي. وتأخذ اللجنة اسمها من المادة ١٣٣ من معاهدة أمستردام، التي تحدّد صلاحيات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فيما يخص المفاوضات التجاريّة.

حين أكتب «تفاوض الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي» أكون، شخصياً، متواطئاً في عمليّة غامضة. لأنّ المتّي أقوى شركة عابرة للقارات في الكرة الأرضية، التي تتحكّم، بمجموعها، بأكثر من ٢٥% من إجمالي الناتج العالمي ١، هي التي تضبط إيقاع المفاوضات، في الواقع. ولهذا السبب فإن عقليّة الشركات الخاصّة العابرة للقارات هي التي تُهيمن على المفاوضات، في منظمة التجارة العالميّة، وليس مصلحة الشعوب، ودولها، مطلقاً.

إذا كان باسكال لامي هو رجل أوروبا، فإن روبرت زوليك هو رجل الولايات المتحدة. إنهما رجلان متشابهان. ذكاؤهما مُتقد، هزيلان وجافان، يجبان المفاوضات طويلة كسباق الماراتون، يعيشان حياة قاسية، ويعملان كالبغال. تربطهما علاقة صداقة قديمة. ويصبوان كلاهما، علاوة على ذلك، إلى تحقيق عالم تتكفّل فيه يد السوق الحفيّة بحلّ كلّ مشاكل الفقر والغنى والصحة والمرض والبقاء والجوع. وتلعب هاتان الشخصيتان، في الواجهة، الأدوار الأولى.

لكن زوليك يشغل منصباً ممتعاً أكثر من ذلك الذي يشغله لامي. فهو لا يحتاج دائماً إلى التوفيق بين المواقف المتناقضة لخمس عشرة دولة. وهو غير مسؤول إلاّ أمام رئيس الولايات المتحدة. وله رتبة وزير، ويشارك في جلسات الحكومة المُصغّرة.

أتذكّر غداً على شرفة نفيض بالشمس الربيعية، على طرف مرسى جنيف، برفقة دبلوماسي محنك من الكاميرون. كنّا نتحدّث عن مقدّمات مؤتمر الدوحة. كان ضيفي يبدو مرتاحاً. «قال لي بابتسامة واسعة: لقد رحلت! أخيراً، الحمد لله على إعفائها!».

كان يقصد المرعبة شارلن بارشوفيسكي^(١) - ذات النظارات المعدنية الإطار، وتسريحة الشعر البني المثالية، والزيّ الضيق - الممثّلة التجارية للرئيس كلينتون. فقد كانت، بصوتها الجاف، توبّخ عن قصد زملاءها من العالم الثالث، واصفة من كان يجرؤ على معارضتها بـ «العشيم».

رأيت صديقي الكاميروني مرّة أخرى، نهاية شباط ٢٠٠٢. كان أقل حماساً؛ لأنه، في غضون تلك المدّة، كان قد تعرّف زوليك...

من المستحيل، من دون المخاطرة بإعياء القارئ، تعداد كل الاتفاقات التي تفاوضت منظمة التجارة العالمية بشأنها، أو هي في صدد التفاوض عليها. لن أذكر إلا الأكثر إثارة للجدل، مع التذكير مُسبقاً بأنه كان لكل اتفاق لجنته الخاصّة التي تسهر على تطبيقه، وتوسيعه، وتطويره الدائم. ثمّة أولاً الاتفاق حول الزراعة، إذ كانت دول الشّمال المهيمنة قد وعدت، في مراكش، دول الجنوب بالتحريّر السريع للأسواق الزراعيّة. إلّا أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث، لا في سنغافورة ولا في سياتل، ولا في الدوحة، ولا في وقت انعقاد أي مؤتمر آخر للتجارة. إذ تُستبعد أغلب منتجات الجنوب الزراعيّة، دائماً، من أسواق دول الشّمال الغنيّة. وتستمر دول الشّمال في تصدير إنتاجها الزراعي الفائض إلى الجنوب مقابل إعانات فلكيّة للتصدير. والواقع، أن حكومات دول الشّمال تقدم دعماً مالياً ضخماً لإنتاجها الزراعي الخاص. ففي عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، دفعت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمزارعيها ٣٣٥ مليار دولار في شكل إعانة ماليّة للإنتاج واستقرار الأسعار.

(١) من أجل صورة شارلين بورشوفيسكي، انظر Cadernos do Terceiro Mundo، ريو دي جينيرو، نيسان ٢٠٠١ صفحة ٢٦.

فكيف باستطاعة فلاح كونغولي أو بوليفي أو برماني اللخروج من هذا الوضع، ضمن هذه الشروط؟ وعلى هذا الحال فإن دول العالم الثالث لا تمتلك أي فرصة لإدخال منتجاتها- التي تُعدُّ، في أغلب الأحيان، ثروتها الوحيدة القابلة للتصدير - إلى أسواق الشمال.

ثم إن هناك الاتفاق العام للتعريف الجمركية والتجارة (الغات)، الذي لم يمت في عام ١٩٩٤ كما يُعتقد، أحياناً، لكنه عدل.

وتشكل الخدمات بكل أشكالها (التأمين، النقل إلخ) موضوعاً لاتفاق مهم آخر، أعيد التفاوض بشأنه، باستمرار، أيضاً، وعدل، وحسّن (في اتجاه حرية التبادل).

لقد سبق أن تحدّث عن شهادات حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (التريز)، وعن خطورة هذا الاتفاق القاتل بالنسبة للطبيعة والبيئة وطرائق الإنتاج التقليدية لدى الجماعات السلفية في إفريقيا ودول البحر الكاريبي وآسيا وأمريكا اللاتينية.

يُعطى اتفاق التريز، أيضاً، المجال الواسع للأدوية. فهو يُتيح لشركات الأدوية الطيبة العابرة للقارات التحكم عالمياً بصناعة المنتجات الرئيسية، وتوزيعها، وأسعارها. لناخذ مثال العلاج الثلاثي، المخصص لاحتواء مرض السيدا. فالحماية العالمية للشهادات التي تستأثر بها الشركات العابرة للقارات تستبعد، عملياً، مرضى الدول الفقيرة من الحصول على العلاج. والواقع، أن أي فلاح مصاب بالسيدا، من رواندا، لا يستطيع دفع الأسعار التي تفرضها الاحتكارات. إلا أن منظمة الصحة العالمية أحصت وجود ٤٠ مليون شخص يحمل فيروس السيدا، ٣٤ مليوناً منهم يعيشون في بلدان العالم الثالث.

وبخرقه الكامل لاتفاقات ريو دي جينيرو لعام ١٩٩٢، المتعلقة بحماية التنوع الحيوي، سمح اتفاق تريز، كما فهمنا، بممارسة ما أسماه سوسان جورج «القرصنة الحيوية»^(١) بكل حرية.

(١) سوسان جورج وأتاك، Remettre L'OMC à sa place، (تأنيب منظمة التجارة العالمية)،

باريس، ميل إي أن نوي، ٢٠٠١، ص ٢٦.

إضافة إلى الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار^(١)، الذي تحدثنا عنه سابقاً، ثمة اتفاقات أخرى يجدر التنويه بها: حول إلغاء العوائق التقيية أمام حرية التجارة، أو إدخال تدابير صحيّة نباتيّة وصحيّة يمكن لبعض الدول استخدامها لحماية شعبها من منتجات وإجراءات معايير تمثل خطراً عليه. وتطالب منظمة التجارة العالميّة بإلغاء اختصاص الدول في هذه المسائل. باسم حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال وبراءات الاختراع.

ويحمل أحد الاتفاقات الأكثر تهديداً، بالتأكيد، لحرية شعوب العالم اسم «جهاز تسوية الخلافات» (ORD). وبموجبه، يُهدّد أي شخص يخرق اتفاقاً موقعاً بعقوبات فوريّة وقاسية؛ لأن منظمة التجارة العالميّة هذه التي ترى نفسها مكاناً لمفاوضات شفافة، وفندقاً بسيطاً يوفر صاحبه فيه لضيوفه الطاولة والكراسي التي تتيح لهم التحدث معاً بهدوء، هي في الواقع قوّة إمبرياليّة، تُخيفه في غضبها، وذات سيادة في العقوبات التي تفرضها.

إن جهاز تسوية الخلافات هو، بدقة، الجهاز الذي يحتوي الآلية القضائية التي تفرض منظمة التجارة العالميّة، بوساطتها، إرادتها. إن هذه الآليّة معقّدة، لتتابعها خطوة خطوة.

دولة تعدّ نفسها مُتضرّرة من جرّاء قرار دولة أخرى. مثال: تصدر دولة ما (س) أوامر تفرض رسوماً ثقيلة على منتجات قادمة من دولة أخرى (ص). تتوجّه الدولة (ص) إلى منظمة التجارة العالميّة، فتحاول هذه الأخيرة التوفيق بينهما.

وإذا فشلت، تبدأ المرحلة الثانية: تُشكّل «لجنة تحقيق»، هي في الواقع عبارة عن محكمة تحكيميّة. فيختار كلّ طرف معني خبيراً من لائحة مُودّعة لدى منظمة التجارة العالميّة. تدرس هذه اللجنة الحالة، وتعدّ تقريراً. فإمّا أن يقبل الطرفان التقرير، أي قرار الخبراء، وإمّا أن يرفضه أحدهما، أو كلاهما.

(١) اتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار، راجع ص ١٢٣ وما يليها.

حين يرفض أحد الطرفين تقرير «اللجنة»، يستأنف القرار أمام سلطة جديدة. وهذه السلطة لم تُعد الآن «لجنة تحقيق»، وإنما هي شكلٌ من أشكال محكمة النقض. أما اسمها الرسمي فهو «هيئة الاستئناف». وعلى هيئة الاستئناف هذه أن تصدر الحكم في غضون ستين يوماً. أما إذا رأت أن القضية «معقدة» فيمكنها تمديد المهلة شهراً كحدٍّ أقصى.

وأعضاء هيئة الاستئناف لن يكونوا دبلوماسيين، ومتخصصين في التجارة، ومحامين مختصين في القانون التجاري (كما هم أعضاء «لجنة التحقيق»، الخبراء) بل هم جامعيون دوليون ذوو سمعة عالية. وعددهم سبعة. ويكون لكل واحدة من القوى التجارية الكبرى - الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان - قاضٍ واحد في الهيئة، على الأقل. والقاضي الأوروبي هو، حالياً، من ألمانيا. إلى جانب رعايا القوى التجارية الثلاث، كانت هيئة الاستئناف تضم، في عام ٢٠٠٢، قانونيين من مصر والفيليبين والأوروغواي والهند. وبعض هؤلاء شخصيات عالمية مهمة في القانون الدولي العام. كما هو حال القاضي المصري البروفيسور جورج أبي صعب، على سبيل المثال.

يُنتخب مجلس جهاز تسوية الخلافات أعضاء هيئة الاستئناف، الذين لا يحكمون، مطلقاً، بناءً على الوقائع، ولا يعلنون رأيهم إلا بناءً على الحق. ومن ثم، فهم لا يدعون أنهم يعيدون عمل خبراء «لجنة التحقيق»؛ لأن الحكم بناءً على الحق يعني تفسير حرفية المعاهدة المتنازع فيها^(١).

إلا أن المعاهدات بشكل عام - حتى برأي عضو بارز من هيئة الاستئناف - تُصاغ صوغاً سيئاً، إلى حدٍّ مخيف. ولسبب! فهي ثمرة مساومات طويلة وقاسية. فضلاً عن أن مُعدّيها دبلوماسيون، وقلماً يكونون رجال قانون. وغالباً ما تمتد مادة واحدة، في هذه المعاهدات، على أكثر من صفحتين. وبعضها

(١) يعقد خبراء القانون في محكمة الاستئناف جلسات في قاعات. كل قاعة تتضمن ثلاثة خبراء: بالنظر إلى تعدد الحالات التي تعالج، يعقد كل خبير جلسات في عدة قاعات. تتطور اجتهادات المحكمة. يمكن الاطلاع على قرارات هيئة الاستئناف على الشبكة.

يكون محشواً بالتناقضات. كما أن هذه المعاهدات تسعى إلى حلّ أدق التفاصيل، واستباق أي حدث، وتوقع كل التصرفات الممكنة.

لقد شاهد كلُّ مُشاهدٍ لتلفاز، في الساعة الثامنة مساءً، هذه الوجوه الشاحبة، وهذه الحركات المتردّدة، مرّة واحدة على الأقل. وربما سمع، أيضاً، الصوت المتعب لهؤلاء المفاوضين التجاريين، الذين يخرجون بعد ليالٍ وأيام من دون نوم، من أحد سباقات ماراتون المساومة الدوليّة. إن النتائج النهائية، والمعاهدات المشهورة تتأثر بهذا المنهج القديم للعمل.

ومهما يكن من أمر، فإن على الحكومة اللجوء إلى محامين لكسب القضية أمام هيئة الاستئناف. وتستخدم سفارات الدّول القوية لدى منظمة التجارة العالميّة، هي نفسها، عدداً من المحامين المختصّين. لكن بلدان العالم الثالث التي ليس لديها سفارات لدى المنظمة، أو لديها سفارة تضمّ عدداً محدوداً من العاملين، وقليل الكفاءة، فإن عليها اللجوء إلى مكاتب محاماة خاصّة. ولهذا استقر في جنيف، منذ بضع سنوات، عدد من المكاتب الخاصة لمحامين مستشارين. إلا أن أتعابهم باهظة بشكل عام. وكثير من حكومات إفريقيا وأمريكا اللاتينيّة وآسيا لا تستطيع دفع هذه الأتعاب^(١).

ثمّة أمران مدهشان يبدوان حين نتفحص هذه الآليّة المعقّدة. الأول أن كلمات «قضاة»، و«محكمة بداية»، و«أحكام قضائيّة»، أو «محكمة عليا» لا تظهر في أي مكان. إن منظمة التجارة العالميّة تحافظ على صفتها الوهميّة كمنظمة تجاريّة محضّة، في حين أنها، في أحد أبعادها الجوهريّة، آلة قضائيّة ذات سلطات إلزاميّة واسعة. الدافع الثاني للدهشة: أن الولايات المتحدة تخسر، أحياناً، أمام هيئة الاستئناف. والحال أن حكومة واشنطن كانت، في عام ٢٠٠١، على سبيل المثال، متورّطة - كطرف مُتَّهَم، عموماً - في أكثر من ٥٠% من الحالات المدروسة.

(١) تمّول الحكومات الإسكندنافية في جنيف اعتماد إعفاء قضائي يتحمّل بعض رسوم المحكمة والمحامين الذين تتعاقد معهم البلدان الأكثر عوزاً.

لما حدث، في الواقع، هذا المقدار من النزاعات؟ لأن المعاهدات، للأسباب التي ذكرتها، معقدة بشكل مرعب، ومُحرّرة بشكل سيّء ومفتوحة على تفسيرات متضاربة عديدة. في هذه الحالة، وكما قال لي موظف رفيع المستوى في المنظمة: «لا تعرف بعض الوفود على ماذا توقع!». وبشكل واضح، فإن بعض الصيغ القانونية لبعض الاتفاقيات معقدة إلى درجة لا يمكن فيها أن تكون قابلة للفهم إلا من قِبَل خبراء عالي المستوى (الأمر الذي كانت وفود الجنوب محرومة منه، في أغلب الأحيان).

تلاحظ مجلة الإيكونوميست أن: «البلدان الغنيّة تقرر، والبلدان الفقيرة تتبع^(١)». وبتعبير آخر، إن الولايات المتحدة، وأوروبا، بدرجة أقل، تمليان، أساساً، قانونهما. إلا أن الدول المسحوقة حين تستفيق تتقدّم، أحياناً، بدعوى. وبالنظر إلى استقلالية أعضاء هيئة الاستئناف ونوعيتهم، يكون لديها حظوظ جيدة بكسبها. لكنها لن تكسبها إلا في مادة معيّنة، ونقطة محدّدة. فجهاز تسوية الخلافات لن يسمح لها بتاتاً بزعزعة القميص الإلزامي لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، التي تسلبها حريتها، وتضعها تحت رحمة الشركات الخاصة العابرة للقارات.

إن منصب المدير العام لمنظمة التجارة العالمية هو أحد أكثر المناصب التي يطمح بها مرتزقة رأس المال المعلوم. وأول مدير عام لها كان المدير الكبير السابق لشركة فيات (تورينو)، ريناتو روجيرو. وبعد استقالته، عام ١٩٩٩، اندلعت حرب لخلافته. فدافعت زُمراً مختلفة من الأوليغارشيّة عن ترشيحات متنوّعة. وفي النهاية، عُقدت هدنة، ووجدت تسوية: فقُسمت مدة ولاية المنصب إلى فترتين. وعيّن النيوزيلندي مايك مور مديراً حتى الأول من أيلول ٢٠٠٢، تبعه بعد هذا التاريخ التايلندي سوباشي بانيتشاباكيدي^(٢).

(١) الإيكونوميست، ٢٨ تموز ٢٠٠١، صفحة ٢٦.

(٢) فيما يتعلّق بمنصب المدير العام المساعد (الذي يتحكم بالجهاز)، فلا يتوهم أي شخص تبوّؤه، فهو حكراً على أندرو ستولر، موظف أمريكي رفيع المستوى وموفد من وزارة التجارة في واشنطن.

وقد أضفت شخصية مايك مور طابعاً مُميّزاً على التطور الأخير لمنظمة التجارة العالمية. فهو رجلٌ ضخم بعينين زرقاوين. ولهذا تحتل إستراتيجيته وشخصيته المعقدتان مكاناً مهماً في الفصل الحالي.

كان مور نقابياً سابقاً، لكنه غير وجهته. والمتحولون هم الخصوم الأكثر رعباً لأصدقائهم السابقين. يكتب جان ستاروبنسكي «الكائن البشري لغزٌ لطيف يتقارب فيه النور والليل في توازن متقلب».

في حياة سابقة له، كان مور عامل بناء، ثم مناضلاً سياسياً، وفي النهاية، أصبح رئيس وزراء حكومة ويلينغتون. إن تحوّله إلى رأسمالية الغابة حديث العهد.

تساءل كثير من أصدقائه السابقين ورفاقه عن الأسباب العميقة لانقلابه المفاجئ. وكان التفسير الأكثر احتمالاً هو الآتي: أن مور ترعرع وسط عالم معارك العمال النيوزيلنديين، وهؤلاء لديهم قساوة مفرطة. لقد صنع نفسه بنفسه، بفضل ذكائه وحيويته وجلده وحبه للشجار. ومن مطعم عمّال ورشات أوكلاند، الأكثر سواداً من الدخان، ارتقى، بمفرده، إلى القاعات المزخرفة باللبد لمقر رؤساء الوزراء في ولينغتون. وانتقل من حزب البروليتاريا في مدينة فاكاتان، التي وُلِدَ فيها، عام ١٩٤٩، إلى الطبقة المخملية. وهي الطبقة التي، لكونها متأثرة، بشكل عميق، بالتقاليد الاستعمارية البريطانية، كانت، في نيوزيلندا، أكثر تكبراً، وتعجرفاً، ونخبوية مما في مكان آخر.

لقد كان على العالم المتوحّش للشركات العابرة للقوميات أن يفتنه. إن سادة العالم يفتنون بالتعجرف الناعم الذي يمنحهم إياه الشعور بقوتهم العظيمة. وقد وضع مور نفسه في خدمتهم، جسداً وروحاً. في أيار ٢٠٠١، وجّه إليه رام إيتواريا السؤال التالي: «ما رأيك بجوزيه بوفيه، الناشط الفرنسي ضد العولمة؟».

أجابه مور، وسوء النية يشعّ منه: «إنه أكبر رجل استعراض سياسي في أوروبا كلها... فهو من أنصار نزعة الحماية الاقتصادية^(١)».

(١) انظر صحيفة لوتامب، جنيف، ٩ أيار، ٢٠٠١.

كان مايك مور رئيساً لحزب العمال، وزعيماً للمعارضة، في نيوزيلاندا، بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣. ويبدو أنه لم يحتفظ إلا بقليل من ذكريات معاركه الديمقراطية السابقة. وهو لا يتردد، اليوم، في الافتراء على كل من يُعارض سياسة منظمة التجارة العالمية.

في تموز ٢٠٠١، اجتمع ٨٠٠ مصرفي ووزير ورئيس شركة عابرة للقوميات في الحدائق الفاخرة لكازينو إنترلاكن، المدينة السياحية في مرتفعات مدينة برن بسويسرا. كان ذلك اليوم مُذهلاً. وقد أطلق هذا المؤتمر على نفسه، بغيرور، تسمية «مؤتمر الرباحين». كان اثنا عشر حارساً شخصياً مدججون بأسلحة رشاشة يحمون ضيف اليوم: أمير التجار. وقد قرأ الأخير، بصوت جهوري، نصّ مداخلته. وموضوعها: «تحوّلات العالم - التحديات».

بقي صحافيّو الصحافة العالمية جائعين. وأصروا، في المؤتمر الصحفي الذي تلا العرض، على معرفة رأي مور في مظاهرات المعارضين لمنظمة التجارة العالمية، التي كانت تجري، منذ بعض الوقت، في مدن مختلفة من العالم. أجاب الأمير، مقاطعاً بعنف المؤتمر الصحفي: «لقد ملّت من كلّ هذه النماذج المقنّعة التي ترمي الحجارة»^(١).

إلا أنه كان على مور، بالطبع، أن يتأقلم مع الظرف. فظهر، بعد أيام عدّة، منفتحاً، متسامحاً، متفهماً، ومهتماً للغاية بمعارضيه. وفوراً، بعد قمة مجموعة الثماني في جنوى مباشرة، والتظاهرة التي أثارها، وشارك فيها أكثر من ٢٠ ألف شخص، طرحت آن فريديريك ويدمان عليه السؤال التالي: «برأيكم، ما هو السبب الأول لهذه التظاهرات؟ هل هو العجز الديمقراطي لمؤسسات، مثل مجموعة الثماني، ومنظمة التجارة العالمية» أجاب مور: «السبب الرئيس هو هذا الإحساس بالانزعاج - القابل للفهم - الذي يشعر به الشعب تجاه العولمة... وهو يعني، أيضاً، أن قرارات اتُّخِدت هنا تضرّ بوسائل وجود أولئك الذين يعيشون في الجانب الآخر من الكرة الأرضية»^(٢).

(١) Die Berner Zeitung، (دي بيرنر زيتونج)، برن، ٦ تموز، ٢٠٠١.

(٢) انظر صحيفة الإبيدو، لوزان، ٢٦ تموز ٢٠٠١.

بيد أن مور ييقى، في معظم الأوقات، وفيّاً لسمعته. ففي مقال نشرته صحيفة لوموند، أوحى بوجود قرابة ذهنية بين المقاومين المعادين للعولمة، والنازيين في الثلاثينيات: «لقد اتّحد اليسار المتطرف واليمين المتطرّف في الشارع ضد العوالمة. وكانا قد فعلا ذلك، للمرة الأخيرة، في الثلاثينيات ضد الديمقراطية^(١)».

في بعض اللحظات، يمكن لغول شارع لوزان أن يبدو، بكلّ صراحة، شريراً. وإليكم مثلاً.

كانت اللجنة الفرعية لتعزيز حقوق الإنسان، وحماتها، في الأمم المتحدة قد كلّفت خبيرين، البروفيسور الأوغندي أولاكا أونياغو، وزميله ديبكا أودغاما، بإجراء تحقيق حول تأثير الشركات العابرة للقارات على منظمة التجارة العالمية. وقد نُشر تقريرهما في ١٥ حزيران ٢٠٠٠، بعنوان «السياق المؤسّساتي للتجارة الدولية، والاستثمار الدولي، والمالية الدولية».

ما هي خلاصات هذا التحقيق؟ ها هي: «إن منظمة التجارة العالمية بأكملها تقريباً بأيدي الشركات الخاصة العابرة للقارات.»

استشاط مور غضباً. ولا سيّما أن أي خطأ عملي لم يكن بالإمكان كشفه في تحقيق الإفريقيين كليهما. وفقدَ رباطة جأشه الدبلوماسية... وطالب بتقديم اعتذار عامّ من جانب... ماري روبنسون المفوّضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، في حين أن الأخيرة لم يكن لها أي صلة دقيقة بالقضية. ثم أهان الإفريقيين الاثنين، مُدّعياً أنه مُفترى عليه شخصياً.

لكن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث. فالتقرير لم يُسحب. وأصبح يُعدّ وثيقة رسمية للأمم المتحدة^(٢).

(١) مايك مور، Mondialisation contre marginalisation، (العوالمة ضد التهميش)، لوموند، ٢٦ أيار ٢٠٠١.

(٢) مرجع وثائقي: E/CN4/Sub.2/2000//13.

ورفض الموقعون على وثيقة مراكش تضمين ميثاق منظمة التجارة العالمية «بنداً اجتماعياً» و«بنداً بيئياً»، مُتجاهلين بذلك الطلب الصريح للحركات البيئية، والمنظمات التضامن مع شعوب العالم الثالث. وكان من الممكن لهذين البندين، مع ذلك، أن يسمحا باستبعاد السلع المنتجة في شروط اجتماعية وبيئية لا تُحتمل، من التداول الحرّ. لنأخذ أمثلة. في مدن وقرى وادي الإندوس الأدنى، في باكستان، يحوك صبيان صغار، وفتيات صغيرات سجادةً فاخراً من الحرير. إلا أن أجورهم كانت بائسة. إضافةً إلى ذلك، كان يجب أن يكون عمر هؤلاء الأطفال أقل من خمسة عشر عاماً، على اعتبار أن الأصابع الصغيرة الناعمة جداً هي وحدها التي تستطيع التعامل مع خيوط الحرير الدقيقة. كان العمل قاسياً ومضنياً للعيون. وفي عمر المراهقة، يفقد كثير من الأطفال نظرهم. وحينئذٍ يطردهم أرباب العمل. أما السجاد فيباع بأسعار باهظة في متاجر شانزليزيه الفاخرة في باريس، والجادة الخامسة في نيويورك، أو في شارع كارنابي في لندن.

في الصين، كما ذكرنا ذلك سابقاً، كانت البيروقراطية الحاكمة تمارس سياسةً مستوحاة من رأسمالية الغابة بقدر ما هي مستوحاة من الرعب القديم للدولة الشيوعية. وكان مئات الآلاف من السجناء السياسيين، والناس المنتمين إلى حركات دينية، كحركة «فالونغ غونغ»، وأقليات إثنية، وشعب التيبب المستعبد، مَسْجُونين في معسكرات العمل الشاق، ويصنعون، بالإكراه، عناصر إلكترونية تُستخدم في الأجهزة الكهربائية المنزلية. وبعد ذلك، كانت الدولة الصينية تُصدّر هذه المنتجات إلى اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة. وهكذا، كانت منتجات العمل العبودي، إذن، تتمتع، هي أيضاً، بفضل منظمة التجارة العالمية، بحرية الدخول إلى السوق العالمي.

تلخّص سوزان جورج هذا العيب الأساسي بعبارة جميلة: «يُفسّر واقع التجارة الحالي بالآتي: عندما يصل منتجٌ إلى السوق، ينسى كل ذكرى التعسّف الذي كان نتيجة لهن سواء على الصعيد الإنساني، أم على صعيد الطبيعة^(١)».

(١) سوزان جورج، Le rapport Lugano، تقرير لوغانو، باريس، فيار، ٢٠٠٠، ص ٣٢٠.

تستقطب منظمة التجارة العالمية عدداً من أفضل الاقتصاديين في العالم. البعض منهم - ولا سيّما أولئك الذين يعملون في قسم الزراعة - يحمل نظرة نقدية تجاه وظيفته الخاصة، حتى وإن كانت قوة الدول الأعضاء، ولا سيّما الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي تنتصر، في أغلب الأحيان، على شكوكهم، وحيرتهم، وهو اجسهم.. أعرف، أيضاً، بعض موظفي منظمة التجارة العالمية الذين يشاطرون المنتدى الاجتماعي العالمي، في بورتو أليغري، أفكاره، كلياً، ويطبّقون ضمن المؤسسة الاندماج المُدمّر، ويحاولون تقويض إملاءات السادة، وتعزيز مصالح الشعوب، من خلال عملهم اليومي، وتدخلاتهم، وتحليلاتهم. لكن تأثيرهم لا قيمة له.

إن قادة منظمة التجارة العالمية فخورون جداً بما يُسمّونه «الديمقراطية الكاملة»، التي تتحكم، على حدّ قولهم، بمصير المنظمة. في الحقيقة، إن إجماع كلّ الدول الأعضاء أمر مطلوب، بالفعل، لاتخاذ أي قرار من القرارات المهمّة. ولا يدخل أي اتفاق حيّز التنفيذ إذا لم يقبله كلّ الأعضاء. إلا أن الرّياء شامل، في هذه النقطة، إن نظرنا إلى الأمر عن كثب: إذ تتحكّم دول الشمال، وشركاتها العابرة للقوميات، كما نعلم، بـ ٨٢% من تجارة العالم. وفي نصف الكرة الأرضية الشمالي، تشغل الولايات المتحدة وضعاً مهيمناً. لهذا السبب، تُعدُّ صاحبة الكلمة العليا في الحصن المنيع الواقع في ١٥٤ شارع لوزان، بجنيف.

وإذا كان لمالي، وماليزيا، والهندوراس، وباسوتولاند، من باب المغامرة، الجرأة لمعارضة الإملاءات الأمريكية (أو إملاءات الاتحاد الاوروبي)، وتعريض الإجماع المطلوب في منظمة التجارة العالمية للخطر، فإنهم سوف يتعرضون على الفور لإجراءات تأرية ثنائية خارج نطاق المؤسسات.

إن الابتزاز الذي يمارسه الغني، دائماً، على الفقير يؤمّن إجماعاً ظاهرياً خداعاً في منظمة التجارة العالمية، وهو ما تعبّر عنه عبارة «الديمقراطية الكاملة» المشهورة. يفضح مقطع من مقابلة أجراها رام إيتواريا مع مايك مور هذا المناخ.

سؤال إيتواريا: «ما الدروس الأساسية التي حفظتها بعد فشل مؤتمر سياتل الوزاري، في كانون الأول ١٩٩٩؟»

إجابة مور: «كانت الأجندة طموحة للغاية، وأهداف البلدان متباينة جداً. وكان هذا الأمر يتطلب كثيراً من التنازلات من الجهتين... كما أن البلدان التي لا تمتلك بعثات في جنيف لم تكن تستطيع فهم رهانات سياتل^(١)».

اعتراف مدهش! يقول مور بوضوح: «نظراً لكونهم لا يملكون الوسائل المالية الضرورية للمشاركة حقاً في الحياة الدولية، لن يفهم الأثقياء مطلقاً شيئاً من الرهانات الحقيقية لمنظمة التجارة العالمية».

من جهة أخرى، لم يكن مور مُحطناً تماماً: إذ إن حصة التجارة العالمية التي تؤمنها البلدان التسعة والأربعون الأكثر فقراً في العالم تُقدَّر بـ ٠,٥ % فقط^(٢).

إن رياءً مدهشاً يحكم العلاقات بين الدول المهيمنة على منظمة التجارة العالمية والبلدان الأكثر عوزاً. الاتفاقات التي أُجبرت هذه البلدان على توقيعها تفرض عليها، في الواقع، «نزع سلاح اقتصادي من طرف واحد». وهذا التعبير هو لـروبنز روكيبورو، أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في تقريره الأخير لعام ٢٠٠٢ حول التجارة والتنمية.

ولكون اقتصاداتها خاضعة لتحرير الإجماري، تُجبر هذه البلدان، عملياً، على فتح أراضيها، من دون قيود، لفروع المصانع الأجنبية، والواردات من الثروات ورؤوس الأموال والشهادات.

(١) حديث منقول.

(٢) داخل نظام الأمم المتحدة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية هو الذي ينتج التحليلات الأكثر خطورةً، ويصوغ اقتراحات بديلة بخصوص منظمة التجارة العالمية. راجع خصوصاً مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، Trade And Development, report 2000, Global Trends and Prospects, Financial Architecture, (التجارة والتطوير، تقرير عام ٢٠٠٠، التوجهات والتوقعات العالمية، فن البناء المالي). (للاطلاع على توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استخدم الرقم E.01. II. D.10 الذي يعرف الوثيقة المنقولة).

ويعلن غودفراي كانينز، من مجلس نقابات زيمبابوي، أمراً بديهيّاً: «لم يتطوّر أيُّ بلدٍ بتاتاً من خلال الفضيلة البسيطة التي تسمى حرية التبادل^(١)». ولكي تستطيع صناعة وليدة العيش والتطوّر، يجب على البلد الذي يُؤويها أن يكون لديه الحق بحمايتها، برسوم جمركية تُفرض، وفقاً لحصص، على المنتجات الصناعية المنافسة، وتُجبي على الحدود، إلخ. لكن منظمة التجارة العالمية تمنع ذلك.

إن الغالبية العظمى من البلدان الأكثر فقراً بلدان زراعية. يضم نصف الكرة الأرضية الجنوبي ٨٧% من فلاحي العالم. أما بلدان الشمال، ذات القدرة الشرائية العالية، فتغلق أسواقها في وجه المنتجات الزراعية والزراعية الغذائية القادمة من الجنوب^(٢).

وفي آن واحد، تدعم البلدان المهيمنة في المنظمة، مالياً، وبشكل مكثّف، إنتاج منتجاتها الزراعية، وتصديرها. وتصب هذه المنتجات الفائضة في العالم الثالث، وتسبب عندها خراباً في البنى الزراعية الوطنية الضعيفة. في عام ١٩٩٨، تجاوزت الإعانات المالية التي منحتها بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى فلاحيها، للمرّة الأولى، رقماً فلكياً وصل إلى ٣٣٠ مليار دولار. وهي لا تكفّ عن الازدياد منذ ذلك الحين^(٣).

لننظر إلى مثال زيمبابوي فقط. فقد هبط الإنتاج الوطني من الزبدة بنسبة ٩٢% بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٩، لأنها لم تكن قادرة على منافسة الإنتاج الأوروبي المدعوم مالياً - من حيث النوعية والسعر -^(٤)

(١) - ملف RENAPAS رينابا (اللقاء الوطني مع شعب إفريقيا الجنوبي)، أركوي، ٢٠٠٢.

(٢) يوجد استثناءات: يسمح الاتحاد الأوروبي باستيراد العنب من ناميبيا، شهرين في السنة ووفقاً لحصّة دقيقة.

(٣) Rapport sur le commerce et le développement ٢٠٠٢، تقرير حول التجارة والتنمية ٢٠٠٢،

مقدمة كوفي عنان. يمكن الحصول على معلومات إضافية حول هذا الموضوع من قسم العولمة وإستراتيجيات التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قصر الأمم، ١٢١١، جنيف ٢٠.

(٤) راجع ملف ريناباس المشار إليه سابقاً.

يُلاحظ ذلك بتحفّظ روبرت ريكبيرو: «[مصدر البؤس]، إنها الهوة بين لغّة منمّقة لنظام دولي ليبرالي، وواقعه. إن هذا التفاوت لن يكون صارخاً في أي مكان آخر أكثر مما هو في النظام التجاري الدولي^(١)».

لنُلخّص. إن كلّ إنسان عاقل يؤيّد التجارة بين الأمم. فالإكتفاء الذاتي والنزعة الحمائيّة المفرطة هما مولّدان للبؤس. كما أن أي شخص لا يمكنه أن يجعل من الاعتزال خلف حدوده حلاً مثاليّاً له. ولا يتمنّى أحدُ عودة الحروب الاقتصاديّة القديمة بين الأمم. إن من الضروري وجود تجارة دولية. وهذه التجارة بحاجة إلى قواعد واتفاقيات ومفاوضات بين الفاعلين. ولا أحد يريد قانون الغابة. لكننا رأينا هذا القانون في منظمة التجارة العالميّة، خانقة الحريّات. فهي تخلق طغيان الغني على الفقير، وتُشرّعه. إن من الواجب، إذن، إلغاء منظمة التجارة العالميّة، بشكلٍ عاجل. تلخص أتك فرانس كلماتي: «تجارة، نعم، قواعد: نعم...، لكن، ليست، بالتأكيد، قواعد منظمة التجارة العالميّة الحاليّة^(٢)».

- ٢ -

عازف بيانو في البنك الدولي

يهتم مرتزقة منظمة التجارة العالميّة بحركة التدفقات التجارية، وتدفعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتدفقات الماليّة. ويشكل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهم مؤسسات ما يُعرّف باتفاقيات «بريتون وودز^(٣)».

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠٠٢، المرجع السابق.

(٢) أتك، Remettre l'OMC à sa place، تأنيب منظمة التجارة العالميّة، المرجع السابق، صفحة ٨.

(٣) بريتون وودز، بلدة صغيرة في نيو هامبشر بالولايات المتحدة الأمريكية، شهدت اجتماع وفود الحلفاء الغربيين في عام ١٩٤٤. أسسوا المبادئ والمؤسسات (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي. إلخ). قبل إعادة إعمار أوروبا ونظام اقتصادي عالمي.

إن تعبير «البنك الدولي» غير دقيق. فالمؤسسة تُسمى، رسمياً، «مجموعة البنك الدولي». وهي تضم البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، والرابطة الدولية للتنمية، والشركة الماليّة الدولية، والوكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات، والمركز الدولي لإدارة النزاعات المتعلقة بالاستثمارات.

وتستخدم المجموعة في نشراتها الخاصة مصطلح «البنك الدولي» للإشارة إلى البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية، وإلى الرابطة الدولية للتنمية. ونحن سنتتبع الطريقة نفسها هنا. أما المؤسسات الثلاث الأخرى، التي تشكل جزءاً من المجموعة، فهي تضطلع بوظائف محدودة، تُعدّ هامشيّة بالنسبة للموضوع الذي يعالجه هذا الكتاب. فالشركة الماليّة الدولية تدعم المستثمرين الخاصين في بلدان العالم الثالث، وتقدم لهم المشورة. ووكالة الضمان متعددة الأطراف هي وكالة تأمين ضد الأخطار غير التجارية التي يتعرّض لها المستثمرون الخاصون. أما المركز الدولي لإدارة النزاعات فيضع تحت تصرّف المستثمرين الخاصين الأجانب آليات للتوفيق والتحكيم حين يجدون أنفسهم في حالة نزاع مع حكومة بلد مضيف.

توظّف «مجموعة البنك العالمي» أكثر بقليل من عشرة آلاف موظف. ويُعدّ البنك الدولي، على الأرجح، المنظمة الدوليّة التي تُخبر الرأي العام، بالشكل الأكمل، عن إستراتيجياتها الخاصّة، وونواياها، وأنشطتها. ويتدفّق سيلٌ من الإحصائيات، والكتيّبات التفسيرية، والتحليلات النظرية، من دون انقطاع، تقريباً، من الحصن المبني من زجاج وإسمنت، رقم ١٨١٨ في الشارع H الشمالي الشرقي، بواشنطن.

ي مارس البنك الدولي سلطة واسعة على كوكب الأرض. وينشر نشاطاً محفّزاً، و متعدد الأشكال. وهو، وحده اليوم، الذي يقدم قروضاً للبلدان الأكثر عوزاً. وهكذا، منح بلدان العالم الثالث، خلال العقد الماضي، قروضاً طويلة الأجل تزيد قيمها على ٢٢٥ مليار دولار.

يؤمّن البنك إنشاء بنى تحتية بقروض استثمار. ويُغطي، أيضاً، في بعض الحالات - في النيجر على سبيل المثال -، العجز في ميزانية دولة تفتقد بشكل

خاص للمال (وهو يأتي، في هذا المجال، في المرتبة الثانية بعد المانحين الثنائيين). كما يمول، أيضاً، في كل سنة مئات المشاريع التنموية.

وبعبارات التقانة المصرفية، «فإن البنك الدولي هو، اليوم، في كل مكان، «الملاذ الأخير للإقراض»، الذي يمكنه وضعه من فرض الشروط التي يختارها على المدّين». فَمَنْ غيره على استعداد لمنح أقلّ قرض إلى تشاد وهندوراس ومالاوي وكوريا الشمالية أو أفغانستان؟

إن التحالف بين البنك الدولي وول ستريت إستراتيجي بلا شك. فقد أنقذ البنك الدولي، في مرّات عديدة، مؤسسات مالية عدّة من وول ستريت، كانت تورّطت بتهورّ في عمليّات مضاربة هنا أو هناك في قارات أخرى.

يعمل البنك الدولي، في ممارساته اليومية، طبعاً، وفقاً لمعايير مصرفية صارمة. فميثاقه يستثني بوضوح كل شرط سياسي، أو آخر. ومع ذلك، فإن ممارساته يحدّدها مفهوم شمولي ذو أصل إيديولوجي، وليس مصرفياً، هو: توافق واشنطن.

عرف البنك عصره الذهبي من نهاية الستينيات حتى بداية الثمانينيات ١. وقد ترأّسه روبرت ماكنارا، وزير الدفاع الأسبق، في ظلّ رئاستي كينيدي وجونسون، من عام ١٩٦٨ حتى ١٩٨١. وفي ظل رئاسته، ارتفع حجم القروض السنوي من ١ إلى ١٣ مليار دولار. وتضاعف عدد الموظفين أربع مرات، كما تضاعفت الميزانية الإدارية ثلاث مرات ونصفاً.

وبمساعدة أمين صندوقه، أوجين روتبرغ تمكّن ماكنارا من تحصيل قروض تصل إلى ما يقارب ١٠٠ مليار دولار من مختلف أسواق رؤوس الأموال الوطنية. إلّا أن من سخرية التاريخ أن جزءاً كبيراً من هذا المبلغ تمّ الحصول عليه من مصرفيين سويسريين. وهؤلاء هم أنفسهم الذين وفروا مأوى للقسم الجوهري من رؤوس الأموال المهترّبة القادمة من كبار الأثرياء والديكتاتوريين، ومن الطبقات الطُفيلية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وبحسب جيرى ماندر، فإن ماكنارا، حين كان يتولّى رئاسة البنك الدولي، قتل من البشر أعداداً تفوق بكثير تلك التي فتك بها في مجازر فيتنام، حين كان وزيراً للدفاع في الولايات المتحدة.

كما يُقدّم جيرى ماندر الوصف التالي لماكنارا: «نظراً لشعوره بالخزي من الدور الذي لعبه في أثناء حرب فيتنام، أراد ماكنارا استعادة سمعته بطيرانه لنجدة فقراء العالم الثالث. فبدأ العمل كتقني جيد، وغطرسة مؤمن حقيقي، وكتب في كتابه «مع الانسحاب، مأساة فيتنام ودروسها» (Avec le recul : la tragédie du Vietnam et ses leçons): «أرى في التركيز على الكمية لغةً تُضيف الدقّة إلى الاستدلال. ولطالما ظننتُ أنّه كلما ازدادت أهميّة مسألة ما، كان يجب أن يكون عدد الذين يتخذون القرارات أقل». ولكونه يثق في الأرقام، دفع ماكنارا بلدان العالم الثالث لقبول الشروط المرتبطة بقروض البنك الدولي، وتحويل اقتصادها التقليدي بغية تفعيل التخصص الاقتصادي والتجارة العالمية إلى أقصى حدٍّ ممكن. ومن كان يرفض تلك الشروط كان يُترك ليُلاقى مصيره المأساوي^(١).»

ويضيف فيما أبعد «بناءً على إلحاحه، لم يكن أمام بلدان عديدة من خيار آخر إلا التعرّض لإهانات البنك». إن ماكنارا لم يعد يدمّر القرى لأجل إنقاذها، وإنما اقتصادات بأكملها. إن العالم الثالث يوجد، الآن، مع سدود كبيرة موحلة، وطرق متهدّمة لا توصل إلى أي مكان، وأبنية مكاتب خالية، وغابات وأرياف مخزّبة، وديون فاحشة لن يستطيع، مطلقاً، تسديدها. تلك هي الشار المسمومة للسياسة التي يتبّعها البنك الدولي، منذ عهد ماكنارا حتى أيّامنا هذه. إن الدمار الذي نشره هذا الرجل في فيتنام، مهما كان كبيراً، لم يبلغ المقدار الذي وصل إليه في أثناء تولّيه رئاسة البنك^(٢).

(١) جيرى ماندر، <<أمام المد والجزر الصّاعدين>>، في عمل إدوارد غولدسميث وجيرى ماندر، Le Procès de la mondialisation (قضية العوالة) (ترجمة تيري بييلا)، مقدمة سيرج لاتوش،

باريس، فيار، ٢٠٠١، ص ٤٢.

(٢) المرجع نفسه.

أما الرئيس الحالي للبنك فهو أسترالي عمره ٦٨ عاماً، ذو شعرٍ أبيض كثيف، ونظرةٍ جذابةٍ حزينة، اسمه جيمس ولفنسون. وهذا الرجل استثنائي في مصيره ومواهبه. فهو مصرفيٌّ سابق في وول ستريت، ملياردير، إيديولوجي، وأمبريالي في روحه، وفنان بارع، أيضاً. بدأ بالعزف على البيانو، وينكبّ، الآن، على العزف على التشيللو. كما يبذل نشاطاً كبيراً كمؤلف.

ينشر البنك في كل سنة تقريراً على شكل كتاب تعليم ديني، بعنوان «تقرير عن التنمية في العالم» (The World Development Report) ويُعدّ هذا التقرير مرجعاً مهماً في الأوساط الجامعية والأمية. ويسعى إلى تحديد المواضيع الكبرى التي سوف تشغل، لمدة من الزمن، الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة، والجامعات، وأبعد من ذلك الرأى العام. ويحمل التقرير حول التنمية في العالم الطابع الشخصي لولفنسون. وتُستهل نسخة ٢٠٠١ من التقرير بإعلان رأى سياسي (يشكل الفقر في عالم غني التحدي الأكبر للبشرية^(١)).

تقليدياً، يستند إيديولوجيو البنك العالمي إلى مرونة نظرية لافته. فرغم الإخفاقات الواضحة لمؤسستهم، إلا أنهم واصلوا، خلال العقود الخمسة الماضية، نشر النظريات التبريرية بشكل مكثف. إن لديهم رداً على كل شيء. فهم لا يكلّون ولا يملّون. وهم ينجزون عملاً لا نهاية له.

لنتفحصه عن قرب.

في حقبة ماكنارا، كانت النظرية المفضلة للبنك هي «النمو». والنمو = التقدم = التنمية = السعادة للجميع.

وصلت أول موجة احتجاجات، وتصدر قيادتها، عام ١٩٧٢، بشكل خاص، علماء نادي روما. وكان شعارها «النمو غير المحدود يُدمر الكرة الأرضية». ردّ منظرو البنك على الفور: بما أنكم على حق، يا علماء روما

(١) مقدّمة جيمس وولفنسون في The World Development Report، (تقرير التنمية في العالم)، صحافة جامعة إكسفورد، ٢٠٠١، ص ٥.

المحترمين! فإن البنك يوافقكم الرأي. ومن الآن فصاعداً سيطبق نظرية «التنمية المتكاملة». وبمعنى آخر، فإن البنك لن يأخذ في الحسبان نمو الناتج المحلي الخام لبلد ما، فحسب، بل سوف يدرس، أيضاً، التبعات التي يُنتجها هذا النمو على قطاعات أخرى في المجتمع. وهاكم الأسئلة التي شرع البنك، حينئذ، في طرحها على نفسه: هل النمو متوازن؟ ما هي التبعات التي يُنتجها على التوزيع الداخلي للمداخيل؟ ألا يُهدد النمو السريع جداً في استهلاك بلد ما للطاقة بإلحاق الضرر باحتياطات الكرة الأرضية من الطاقة؟ إلخ.

نُشرت، حينذاك، تقارير أخرى تنتقد الرأسمالية الجاحمة، ولاسيما تلك التي أعدتها مجموعة باحثين ترأسها، على التوالي، غرو هاري بروتلاندي، وويلي برانديت. وكانت هذه الانتقادات توجه إلى «النزعة الاقتصادية» للبنك، وتطالب بمعايير أخرى للتنمية، غير اقتصادية، معايير التعليم والصحة واحترام حقوق الإنسان، وتنتقد البنك لعدم أخذها في الاعتبار. ردّ البنك سريعاً. فصاغ نظرية عجيبة حول ضرورة «التنمية البشرية».

بدأت مرحلة جديدة من الاحتجاجات: اتسع نطاق حركة أنصار البيئة، وانتشر نفوذها في عموم أوروبا، وأمريكا الشماليّة. كان أنصار البيئة يقولون إنه لا يكفي، لأجل تنمية قوى الإنتاج في مجتمع ما، التركيز على المؤشرات الكلاسيكية، والمعايير المشهورة للتنمية البشرية. بل يجب التنبؤ، أيضاً، بتتائج التدخلات التنموية، ولا سيما على البيئة، على المدى الطويل. وقد شعر إيديولوجيو البنك على الفور أن الرياح تغير وجهتها، وأصبحوا أعنف المناصرين للتنمية المستدامة.

في عام ١٩٩٣، عُقد في فيينا المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. فرضت أمم العالم الثالث، خلافاً لرغبة الأمريكيين وبعض الأوروبيين، الاعتراف «بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية». كانت تهيمن على هذه الثورة فنانة تقول: إن الأممي لا يُعير أدنى اهتمام لحرية الصحافة. وقبل الانشغال بالحقوق المدنية والسياسية، أي بالحقوق الديمقراطية الكلاسيكية، لا بدّ من تحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. عندها، نشر جيمس وولفسون، تقريراً بعد

آخر، وتصريحاً بعد آخر، يؤكّد فيه أن البنك الدولي، كما هو معلوم، في طليعة المعركة في سبيل تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد ألقى عازف البيانو نفسه، في براغ، في أيلول ٢٠٠٠، خطاباً مثيراً حول المسألة.

وكانت آخر الانقلابات المفاجئة في الرأي لدى مثقفي البنك الدولي تتعلق بالتنمية المفوّضة (empowered development)، المتمثلة في تنمية اقتصادية واجتماعية يشرف عليه ضحايا بلدان العالم الثالث أنفسهم.

رغم كل ذلك، وكما قلت سابقاً، لم ينجح أيّ من إعلانات النوايا المتتالية الصادرة عن البنك في الإخفاء الدائم لحقيقة الإخفاق المدوّي لمختلف استراتيجيات التنمية المطبّقة تحت رعايته. ما العمل؟ إن البنك لا تنقصه الأفكار بتاتاً. وسوف يطالب بتخفيف العقوبة، ويتذرّع بالقضاء والقدر.

كان عنوان المؤتمر الذي أعلن عنه نائب رئيس البنك المكلف بالعلاقات الخارجية، يوم الثامن من نيسان عام ٢٠٠٢، في القاعة السادسة بقصر الأمم بجنيف، أمام كوادر الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية: «هل ستصل المساعدة على التنمية إلى الفقراء يوماً ما؟» كان جواب نائب الرئيس النابغة: «لا أحد يعلم ذلك».

ولنقل كلامه الجميل إلى العالم، استعان جيمس وولفسون بخدمات بعض الرّسل المتّقين بعناية. وكان دور مبعوثي عازف البيانو في البنك هو نفسه الذي أناطه الكنيسة الكاثوليكية بالمبشرين اليسوعيين، فهم ينفذون المهّمات الأكثر تنوعاً. أمثلة على ذلك.

في لاغوس، عاصمة نيجيريا، البلد الغني بالنفط، وأحد المجتمعات الأكثر فساداً في العالم، أسّس جيمس وولفسون مكتباً للحكومة الجيدة (مراقبة الفساد). ويتلقّى مندوبه معلومات، متعلّقة بأعمال فساد، تأتيه من أفراد، وحركات اجتماعية، ومنظمات غير حكومية، وكنايس، ونقابات، وموظّفي دولة ساخطين. وهو يراقب طرح منشآت المنطقة الكبيرة في مزادات مُلَفّقة، والرّشاوى التي يدفعها مديرو

الشركات متعدّدة الجنسيّات المحليون إلى الوزراء، والتّعسف في استخدام السّلطة الذي يمارسه رئيس دولة هذا أو ذاك مقابل مكاسب ماليّة ضخمة. وباختصار، فإنّه يسجّل، ويوثّق، ويُحاول فهم الطّرق المتعددة التي يسلكها الفاسدون والمُفسدون. ولكن ماذا يجلُّ بهذه المعلومات فيما بعد؟ إنه سرٌّ.

عيّن وولفنسون، أيضاً، نائب رئيس تنفيذياً، مكلفاً، متخصصاً، بمكافحة الفقر المُدقع. وهو يجمع الوثائق والمعلومات، أيضاً... وحتى وقت قريب، كان يشغل هذا المنصب كمال ديرفي. وهو عالم اقتصاد، خمسيني العمر، يحمل الجنسيّة التركيّة، ودود وبنيه، ترعرع في سويسرا. وهو مسلم، نال الشهادة الثانويّة من مدرسة كاثوليكيّة خاصّة في كليّة فلورمونت، في ناحية بوتي لانسبي، بالقرب من جنيف. (وفي مطلع عام ٢٠٠١، ترك منصبه في البنك. وهو حالياً وزير الاقتصاد والماليّة في تركيا.)

ثمة شخص آخر استثنائي بكل معنى الكلمة يعمل لصالح وولفنسون: إنه ألفريدو صفير يونس، الذي يُدير، منذ تشرين الثاني ١٩٩٩، مكتب البنك العالمي في جنيف، ويشغل منصب ممثل البنك لدى المقرّ العام للأمم المتحدة في أوروبا، ولدى منظمة التجارة العالميّة. والرّجل ليس شخصاً عادياً. وإليكم كيف وصف الصّحفي أندرية ألمان مبعوث عازف البيانو: «بكاريزما» مأخوذة إلى حدّ ما من ريتشارد جير باربو، يصف الممثل الجديد للبنك الدولي منظمّة في طور تحوّل فلسفي كامل، تُصغي للأكثر فقراً، وتسعى، بنشاط، للقضاء على الفقر في العالم. ويُلقّب ألمان صفير يونس بـ «المزخرف»^(١).

وصفير يونس تشيلي من أصل لبناني. وهو مواطنٌ دوليٌّ ودبلوماسي بالولادة. ابن عائلة كبيرة مارونيّة لبنانيّة استقر قسمٌ منها في تشيلي. وهو ابن أخ نصر الله صفير، بطريك الكنيسة المارونيّة.

(١) لا تريون دو جنيف، ٨ حزيران ٢٠٠٠.

وقد شهد الشاب ألفريدو كل التوتّرات والحروب والاضطرابات في منطقة الهلال الخصيب، لأن أباه عُيّن، منذ عام ١٩٦٧، سفيراً لتشيلي في دمشق وبيروت.

ويُعَدُّ «المُزخرف» رائداً، فهو أول اقتصادي بيئي دخل البنك. أمّا اليوم فعدد هؤلاء يُقدَّر بـ ١٧٤. وعلاوةً على ذلك، عمل طيلة سبع سنوات، في منطقة الساحل الإفريقي، وسط ظروف صعبة، غالباً. وقد أبدى قناعات معادية بقوة للفاشية، وكان معارضاً، فيما مضى، لحُكم بينوشيه الديكتاتوري. وهو بوذي يمارس التأمل. لكن دون ألفريدو سيّد الخطاب المُلتبس، بشكل خاص.

لنستمع إليه: «إن الصّعوبات الاقتصادية الحالية تعود إلى توزيع الثروات، في المقام الأول، وليس إلى مشاكل تتعلق بالإنتاج أو الاستهلاك... فالعالم اليوم يعاني غياب الحكمة العالمية^(١)».

سوف تغمر الحماسة كلّ قسّ كالفييني جُنيفي عند قراءته هذه السّطور. ها هو الأخ! وأخيراً أتى مسؤولٌ مصري لا يتحدث فمه عن النمو والإنتاجية وتعظيم الأرباح. لكن ما لا يعلمه القارئ البسيط لهذه العبارات هو أن مبعوث عازف البيانو في جنيف هو من أشدّ المناصرين للحكومة العالمية التي لا جنسية لها، ولتوافق واشنطن.

إن دون ألفريدو شخص صلب، وهو وكيل يتمتع بنفوذ من طراز رفيع: ففي بعض الأوقات، وبناء على أمر من عازف البيانو، لعب دور العملاء السريين، كما جرى في المؤتمر العالمي للتجارة في سياتل، عام ١٩٩٩. «في كانون الأول الماضي، كنت في شوارع سياتل، مُكلِّفاً بنقل النقاط، التي أثارها المتظاهرون، إلى منظّمتي^(٢)».

يُسَمَّى مبعوث استثنائي آخر لعازف البيانو، ميتس كارلسون. وهو معاون وثيق الصلة، وتلميذ لبير شورى - الوريث الفكري والروحي الأساسي

(١) ألفريدو صفير يونس، في لا ترييون دو جنيف، ٨ حزيران ٢٠٠٠.

(٢) المرجع نفسه.

لـ أولوف بالمه - . وقد كان كارلسون رئيس فريق الاقتصاديين في وزارة الخارجية السويدية، وسكرتير دولة للتعاون. وهو اشتراكي مقتنع. وإضافةً إلى علاقته القويّة ببيير شوري، كان كارلسون صديقاً حميماً لـغونار ستيرناف، العقل المفكر للنقابات السويدية، إلا أنه يشغل، اليوم، منصب نائب رئيس البنك الدولي، المكلف بالشؤون الخارجية والعلاقات مع الأمم المتحدة.

أقول من دون استهزاء: إني مفتونٌ ببعض أيديولوجيي البنك الدولي. إذ إن حيويّتهم الفكرية وثقافتهم جذابة. حتى إن بعضهم يتحلّى بحسن النية. فألفريدو صفير يونس وميتس كارلسون، كي نحصر حديثنا بهما، رجلان لطيفتان، في الأساس. والمشكلة تكمن في أنه إذا كانت نظريّاتهما تتغيّر وتتكيف مع الظروف، فإن ممارستهما تبقى ثابتة: لأنها نابعة من العقلية المصرفية الخالصة، القائمة على الاستغلال الممنهج للشعوب المعنّية، والانفتاح الإجباري للبلدان أمام مفترسي رأس المال المعولم.

لأن البنك الدولي هو، أيضاً، على غرار منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، معقل للعقيدة النيوليبرالية. فهو يفرض توافق واشنطن على كل البلدان المدينة، وفي كلّ الظروف. ويشجع على خصخصة الممتلكات العامة والدول. ويفرض سيطرة سادة العالم الجدد.

في كانون الثاني ٢٠٠٠، وقعت هزة أرضية! إذ قدّم المبعوث الأكثر أهمية لـ وولفسون، والأكثر قرباً منه، جوزيف ستيجليتز، رئيس الاقتصاديين، والنائب الأول لرئيس البنك العالمي، استقالته. وشجب علناً إستراتيجية الخصخصة المغالى فيها، وعدم فعالية مؤسسات بريتون وودز^(١).

وعلى حين غرة، راودت وولفسون شكوك. دفعته، حتى، إلى طرح أسئلة على نفسه: تدخل رؤوس الأموال، وتخرج القروض، تُبنى السدود، وتزوّد بالكهرباء... ورغم ذلك يموت البشر، حولها، جوعاً في كل مكان. وفي كل بقعة

(١) جوزيف ستيجليتز، الخيبة الكبيرة، فيار، باريس، ٢٠٠٢.

من العالم الثالث تنتشر الملاريا مجدداً، وتقتل مليون شخص سنوياً، وتُغلق المدارس، وتفتشى الأُمّية، وتُدمر المشافي، ويُتوقى المرضى بسبب نقص الأدوية، وينشر السيدا الخراب.

ثمة شيءٌ ما لا يسير على ما يُرام. عندها بدأ وولفسون يتساءل، ويسافر، ويدعو مناضلي الحركات الاجتماعية إلى طاولته، يستمع إليهم، يُفكر، ويحاول فهم الإخفاق الهائل لبنكه^(١).

ومن شكوك عازف البيانو، وُلدت خطة تنظيمية جديدة. فالمجلس الاجتماعي، أو القسم الاجتماعي، الذي عزّز عدد العاملين فيه، يجب، من الآن فصاعداً، أن يستشير، بشكل إلزامي، كلُّ مدير مشروع. ومهمّة هذا القسم دراسة النتائج البشرية التي يُحدثها تدخّل البنك في المجتمع المضيف، وتقييمها: كتعبيد طريق، بناء سد، إصلاح نهر، ومرفاً، وتجمّع مصانع، إلخ. إن المسألة تتعلق بتقييم النتائج الاجتماعية والعائلية لكل استثمار.

بأي شكل سيؤثر الطريق السريع الجديد على الحياة في القرى التي سيعبرها؟ كيف سيؤثر التجمّع الصناعي على سوق العمل في المنطقة؟ ماذا سيحلّ بالفلاحين المطرودين بسبب استملاك الأراضي قبل بناء سد؟ هل تستلزم الزراعة المكثفة للمحاصيل المخصّصة للتصدير تدمير آلاف الهكتارات من الغابات، وإلى أي درجة سيتضرّر مناخ المنطقة من جراء ذلك؟ إن المسائل التي يدرسها القسم الاجتماعي لا تُعد ولا تُحصى. إلا أنه لا يتمتع بأي سلطة. فحتى لو كانت النتائج التي توصل إليها سلبية بالكامل، وحتى لو توقع حدوث مصيبة تلو أخرى، فإنه لن يستطيع منع بناء تجمّع صناعي، واقتلاع أشجار، أو تحويل مجرى نهر.

إن قرارَ المصرفيين سياديٌّ دوماً.

(١) انظر خصوصاً مقابلة جيمس وولفسون في صحيفة ليبيراسيون، ١٠ تموز ٢٠٠٠.

من جهة أخرى، مَنْ يتعاون مع المجلس الاجتماعي؟ أعضاء منظمات دولية غير حكومية مشهورون «بمصادقتهم». أف من المتطرفين! فالبنك يريد انتقادات «مختصة» و«معقولة».

تطرح المنظمات غير الحكومية مشاكل عديدة. سوف نتطرق إليها في الجزء الرابع من هذا الكتاب.

ومن هذه المنظمات: «العفو الدولية»، أرض البشر، والسلام الأخضر، هيومن رايتس ووتش، أوكسفام، أطباء العالم، أطباء بلا حدود، حركة عمال بلا أرض، فيا كامبوسينا، العمل ضد الجوع، إلخ». هي جميعها. وهي تقوم بعمل رائع. فمناضلوها ومناضلاتها هم ملح الأرض. لكن لمنظمات غير حكومية أخرى عديدة أصول ووثني غامضة، ومشكوك فيها. وهي تتصرف، أحياناً، بشكل شنيع حقاً. وهكذا، فإن عدداً منها يعود في أصوله إلى أكبر الشركات الرأسمالية العابرة للقارات، التي تمول كل واحدة منها منظمة واحدة، أو اثنتين، لا بل عدة منظمات غير حكومية، أنشأتها بشكل مصطنع.

إن قادة هذه المنظمات غير الحكومية لم تنتجهم أي جمعية عامة. وسرية الأعمال تخفي مصادر تمويلهم. تُرسل الحوالات المالية إليهم بوساطة جمعيات متمركز في ليختنشتاين أو شركة دولية للأعمال من الباهاماس.

كيف تجري الأمور مع البنك العالمي؟

يضع البنك برامج مرافقة اجتماعية لتلطيف النتائج البشرية لاستثماراته في الصناعة، والبنى التحتية، إلخ. ويعهد بإدارة هذه البرامج إلى منظمات غير حكومية يُقال عنها «ذات مصداقية». وعازف البيانو هو، بالتأكيد، من يحدد درجة مصداقية المنظمة غير الحكومية. إلا أن هذه المنظمات تققطع عمولة تصل، على الأقل، إلى 5% من العتمادات المخصصة للبرامج التي تديرها.

وهكذا، يؤمن عددٌ من المنظمات غير الحكومية، المتعاونة مع عازف البيانو، لنفسه تمويلاً مالياً قيباً.

والنتيجة: أن الخطابات التي تُلقى في أثناء المؤتمرات الدولية الكبرى، والانتقادات الموجهة إلى إدارة البنك تخفّ حدتها فجأة، وتتصرف هذه المنظمات، في نهاية الأمر، كجلس الأُمراء.

إيكم نتيجة أخرى لتلاعب وولفسون الماهر ببعض المنظمات غير الحكومِيَّة. إن عددًا من قادة المنظمات غير الحكومِيَّة، وكوادرها، الذين يستشيرهم المجلس الاجتماعي كخبراء، يُدججون، فيما بعد، بشكل خفي، في المراتب العليا من البنك. ويشتركون لأنفسهم مهنة جميلة في البنك من خلال انتقادات «معقولة»، «موزونة»، «كفوءة» يوجهونها إلى المشاريع الاستشارية، وسياسة الخصخصة المفترطة التي ينتهجها البنك. ويهتم قسم خاص، في المقر العام للبنك، بانتقاء المنظمات غير الحكومِيَّة، والتعامل معها، والإشراف عليها. إنها وحدة المجتمع المدني، الموضوعة تحت إدارة ويليام روبن.

ولإدراك أهمية اللعبة المزدوجة للعازف، لتتابع إنشاء وإنجاز مشروع واقعي، وهو أنبوب نفط تشاد - الكاميرون الذي انتهت دراسات جدواه الاقتصادية منذ أواسط التسعينيات. إنه مشروع صناعي يتطلّب أعلى استثمار ماليّ خاصّ في القارة الإفريقية كلّها. في منتصف سنة ٢٠٠١، كان الاستثمار اللازم لإطلاق المشروع يُقدّر بـ ٧,٣ مليار دولار. لكن المشروع وصل إلى مرحلة الإنجاز برأي شركات النفط متعددة الجنسيات. لهذا كانت مشاركة البنك الدولي جوهريَّة، لأنه وحده يستطيع جعل الشعوب المعنية تقبل بمدّ الأنبوب. وسيقدّم البنك العالمي، في المرحلة الأولى من الإنجاز، نحو ٢٠٠ مليون دولار، وذلك لتأمين عمليات الحفر وتحسين أوضاع حقول النفط المكتشفة حديثاً في حوض دوبا، جنوب تشاد. وبعدها سوف يتعيّن بناء أنبوب بطول ألف كلم يمر عبر الغابة العذراء لنقل النفط إلى الشاطئ الأطلسي للكاميرون، في كربيي. وفي هذه المرحلة الثانية، سيقدّم البنك مبلغ ٣٠٠ مليون دولار.

ومنذ أكثر من عشرين عاماً، عانت تشاد، سلسلةً من النظم الديكتاتورية العسكرية الشرسة. فتوالت على السلطة في نجامينا عشائر توبو المتناحرة التي

تسكن في شمال البلاد، وقبائل أخرى من مقاطعة تيبستي. وكانت الإعدامات العرفية، والتعذيب، والتغيب القسري القاعدة في تشاد. وفي مثل هذه الظروف، لن يستطيع أي مجتمع مدني جدير بهذا الاسم التطور.

ويحكم الكاميرون نظاماً سياسياً فاسداً كما هو الحال في تشاد. وقد احتلت الكاميرون المركز الرابع للأنظمة الأكثر فساداً في العالم، في القائمة السنوية لعام ٢٠٠١، التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية. لكن بعكس ما هو حاصل في تشاد، فإن نفوذ الدولة على المجتمع ضعيف في الكاميرون. فيين الجنرال الرئيس إدريس ديبي، والمجلس الحربي لبول بيا، لا مجال للمقارنة. ديبي يحكم بالترهيب، ويغتال معارضيهِ. أما الرئيس الكاميروني، الذي يمضي أغلب وقته في فندق أنتركونتيننتال بجنيف، فلا يقود أموراً كثيرة: فهو يرأس نظاماً يعيش حالة تفسخ تام. فالنسيج الاجتماعي يتفكك. والدولة الكاميرونية لم تعد إلا خيال.

لقد شجّع تقصير السلطة في الكاميرون على ظهور المنظمات غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، والمجموعات البيئية الناقدة في البلاد. لهذا تقيم عناصر مختلفة من المجتمع المدني الكاميروني روابط متينة مع حزب الخضر ومع منظمة السلام الأخضر في فرنسا. وفي أثناء قمة رؤساء الدول الفرنسية الإفريقية، التي انعقدت في ياوندي عام ٢٠٠٠، قام المجتمع المدني الكاميروني بعملية تعبئة مدهشة. فنظّم قمة مقابلة، طغت، في أوساط الرأي العام، على القمة التي ترأسها جاك شيراك. وباختصار، فإن جيمس وولفنسون، وأصدقاءه في شركات النفط، اصطدموا، بسرعة كبيرة، بالمقاومة الحادة والعنيدة للحركات الكاميرونية المتحالفة مع منظمة السلام الأخضر في فرنسا، ونواب حزب الخضر في الجمعية الوطنية (ولا سيما ماري هيلين أوبرت). وكانت هذه المعارضة تطالب بالقسمة العادلة لعائدات النفط في المستقبل، وبضمانات ضد الفساد وبتعديل خط سير الأنبوب، بغية الحفاظ على الغابة التي تسكن قبائل البيغميه.

في حزيران ١٩٩٧، اضطّر البنك العالمي للتراجع. رفض وولفنسون أول دراسة كان هو نفسه قد أوصى بها حول «تأثير المشروع على الوسط البيئي

والاجتماعي». لكن شركات النفط لم تستسلم. فحشدت المتواطئين معها في وول ستريت وواشنطن^(١). ماذا كانت النتيجة؟ بعد مُضي ثمانية عشر شهراً على أول رفض للدراسة، خضع وولفسون لشركات النفط.

وحجّته كانت: أخذ «الأهداف المعقولة» للمشروع بعين الاعتبار. وهكذا، سيُعَدّل خط سير الأنبوب، بشكل طفيف. يُضاف إلى ذلك، أن الدولة التشادية أُجبرت على التنازل عن جزء من «سيادتها في إدارة المشروع»^(٢).

ماذا حصل؟ أثارت شركات النفط قلق الجنرال الرئيس. فعملت حكومة نجامينا على إصدار قانون ينصّ على تخصيص ٨٠% من عائدات النفط في المستقبل للتنمية الاقتصادية والتعليم والصحة، وتجميد ١٠% منها في «صندوق خاص للأجيال القادمة». هل يوقّع إدريس ديبي على قانون ضد الفساد؟ بدا الأمر قابلاً للتصديق إلى حدّ ما، على غرار ما حصل مع بينوشيه، الذي كان قد تعهّد، في عام ١٩٧٣، بالنضال لصالح الاشتراكية، وحقوق الإنسان، وضد التعذيب. أما قمّة السخرية فتمثّلت في إعلان المستبد عن تشكيل «لجنة رقابة عامة» للإشراف على تطبيق القانون الجديد.

أما عازف البيانو، فقد اتّخذ من إعلان المستبد ذريعة للقضاء على آخر المعارضات لإنجاز الأنبوب. حينذاك، كان لبرونو روبل، رئيس منظمة السلام الأخضر في فرنسا، والمراقب، منذ أمد طويل، لتصرفات البنك، هذا التعليق المقتضب: «تتسرّ الخطابات، وتبقى الممارسات، هذا مثال نموذجي لاستثمار غير أخلاقي لا ينبغي للبنك الدولي القيام به»^(٣).

في أيار عام ٢٠٠٠، نشرت صحيفة الغارديان البريطانية مذكرة سرية صادرة عن البنك الدولي نفسه، بيّنت أن بعض اقتصاديي البنك تخلّوا عن تضامنهم

(١) الأمر يتعلق بشركات جبارة سياسياً ومالياً: إكسون موبيل، شيفرون، بيتروناس، إلخ.

(٢) صحيفة ليبيراسيون، ٧ حزيران، ٢٠٠٠.

(٣) المرجع نفسه.

مع وولفسون، وأصدقائه في شركات النفط. ويرأيهم، فإن الأنبوب قد يحمل مخاطر انزلاقات سياسية وبيئية «مهمّة»^(١).

يُثير كل سؤال يطرحه الصحفيون بخصوص الأنبوب غضب عازف البيانو. نستشهد على ذلك، مثلاً، بمقابله، في حزيران ٢٠٠٠، مع صحيفة ليبراسيون، بالرغم من أن الصحفيين (كريستيان لوسون، وباسكال ريش) بدأ لبقين وموضوعيين.

السؤال: «يؤخذ عليك، غالباً، أيضاً عدم معرفتك التفكير على نطاق ضيق، وتمويلك مشاريع ضخمة، كأنبوب نفط تشاد - الكاميرون.»

الجواب: «هذا الأنبوب هو حصيلة سنوات من الحوار مع الحكومتين والمجتمع المدني والقطاع الخاص». تشاد بلدٌ فقيرٌ جداً: ٢٣٠ دولاراً، دخل الفرد سنوياً. فرصته الوحيدة هي موارده النفطية. هل يمكن مساعدته على التصدير، في الوقت الذي يحترم فيه البيئة وحقوق الإنسان، ويتفادى اختلاس الأرباح؟ لقد اتخذت جميع الاحتياطات: فقد كتب ٤١ خبيراً ٢٨ مجلداً حول المسألة البيئية وحدها، وصوّرنا كل شجرة، ومشينا، سيراً على الأقدام، كامل الخط الذي سيبنى فيه أنبوب المستقبل! وأضيف إن المشروع يلبي طلباً أولياً للحكومة الفرنسية، الرّغبة في مساعدة مستعمرة سابقة^(٢)»

«صوّرنا كل شجرة... ومشينا، سيراً على الأقدام، كامل الخط الذي سيبنى فيه أنبوب المستقبل...» لو كانت الكذبة أقل ضخامة لكانت الملاحظة مسلية.

ومع ذلك، فإن كائنات بشرية تسكن في الغابة الموعودة بالدمار منذ آلاف السنين. إنهم أفراد قبيلة البيغميه باجيلي. لكن مرتزقة البنك الدولي لا يباليون بهم. يبلغ تعداد البيغمي باجيلي نحو ٤٥٠٠ روحاً. ومخيماتهم مُبعثرة في الغابة العذراء الشاسعة. وهم يقتاتون من القطف والصّيد. وعبر أراضيهم، إذن، ستشق

(١) الغارديان، ٢٠ أيار ٢٠٠٠.

(٢) صحيفة ليبراسيون، ١٠ تموز ٢٠٠٠.

الجرافات طريقاً، بطول ١٠٠٠ كلم، وعرض ٣٠ متراً، لأجل الذهب الأسود. وفي غاباتهم سُنّبي محطات الضخ، والمراقبة، ومدارج هبوط الطائرات لمهندسي الأنبوب، والمستودعات، وورشات الإصلاح، ومساكن المراقبين، إلخ.

وتدعم منظمة سورفيفال اللندنيّة، وهي منظمة غير حكومية، البيغمي باجيلي. وفي حزيران عام ٢٠٠٠، دعت هذه المنظمة زعيم هذا الشعب، الذي يعيش في الغابات، جاك نونج، إلى لندن. وفي أوروبا، عبّر هذا الأخير عن آرائه بحصافة لا متناهية: «لا أقول إن الغابة ستُدْمَر كلياً. لكن ستُقتلع أشجارٌ نستخدمها لصنع منتجات خشبيّة أو طبيّة. وأنا الذي اعتدت العثور على طريدة بالقرب مني، سيكون عليّ (من الآن فصاعداً) قطع مسافة ١٥ أو ٢٠ كلم. نحن لسنا ضد المشروع، وإنما نطالب بأن تكون لنا مشاركة أكبر فيه». ويضيف، فيما بعد: «للوهلة الأولى، يميل الفرد من قبائل البيغميه لقول: نعم، لكل شيء، من أجل تسهيل الأمر عليكم، لكن، بعد مضي يومين، يمكن أن يقول لا. يجب أخذ مزيد من الوقت معهم، والشرح أكثر. حتى الوقت الحاضر، كان الآخرون يقررون لصالحنا دائماً. الآن، نأخذ مصيرنا بيدنا». يُلخّص نانج: «قيل لنا، سنبنّي لكم بيوتاً. لكن هل طلبتُ بيتاً؟»^(١)

كانت حظوظ البيغميه باجيلي في وجه جيمس وولفنسون وشركات النفط ضئيلة. فالمسألة تتعلّق بأرباح فلكيّة: إذ تُقدّر عائدات حوض دوبا والأنبوب في السنوات العشر القادمة بأكثر من ١٠ مليارات دولار. وبحسب العقود النافذة حالياً، ستعود ثلاثة أرباع هذا المبلغ لصالح شركات النفط متعددة الجنسيات.

ما من شكّ في أن المجلس الاجتماعي، الذي أسّسه وولفنسون، وخبرائه «المستقلّون» أولوا اهتماماً كبيراً بمشروع أنبوب تشاد- الكاميرون. وأوصوا بإنشاء «صندوق خاص يُموّل من عائدات النفط لمكافحة الفقر». من هم المستفيدون

(١) المرجع نفسه.

من هذا الصندوق بحسب نظامه الأساسي؟ الجمعيات الفلاحية؟ المنظمات غير الحكومية؟ النقابات؟ المواطنين والمواطنون في البلدان المدمرة؟ مُطلقاً! المستفيدان الوحيدان من الصندوق الخاص هما حكومتا ياوندي ونجامينا. فليس ثمة إشارة، في النظام الأساسي للصندوق، إلى أيّ من حركات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات.

في تشرين الثاني من عام ٢٠٠٠، اقتطعت الحكومة التشادية من الصندوق، وبموافقة البنك الدولي، مبلغ ١٧ مليار فرنك كامبروني (نحو ٢٥ مليون دولار). والحجة: أن الجوع كان يهدّد شمال البلد. لكن جان باويو أليغويه، زعيم المعارضة في ديبى، نشر وثائق تشير إلى أن القسم الأعظم من المبلغ المُقتطع كان مخصصاً لمشتريات أسلحة^(١). وهكذا استُخدِم صندوق مكافحة الفقر، الذي أنشأه البنك الدولي، لتمويل الحرب التي يشنّها المستبد ضد قسمٍ من الشعب التشادي.

- ٣ -

المصابون بهوس الإحراق

في صندوق النقد الدولي

تسود في صندوق النقد الدولي ديمقراطيةٌ من أنموذج خاص. فالدول الأعضاء المئة والثلاث وثمانون تصوّت بحسب القوّة الماليّة لكلٍّ منها، وفقاً لقاعدة «دولار واحد، صوت واحد». الأمر الذي يجعل الولايات المتحدة تملك ١٧% من حقوق التصويت. وعليه فإن قوّةها الماليّة، وحقيقة أن الدولار هو العملة الاحتياطية المعتمدة على الصعيد الدولي، تمنحها ثقلاً حاسماً ضمن المنظمة.

(١) صحيفة التامب، جنيف، ٣٠ تشرين الثاني، عام ٢٠٠٠.

إن مرتزة صندوق النقد الدولي هم، تقريباً، رجال إطفاء النظام المالي الدولي. لكنهم، حين تحين الفرصة، لا يترددون في جعل أنفسهم مهوسين في إشعال الحرائق... وهكذا، فإنهم في زمن الأزمات الحادة، ومن خلال تدخلهم في أماكن مالية أجنبية، يحرصون قبل أي شيء على ألا يخسر أي مضارب دولي رهانه الأول. ويلخص تعليق بريطاني الوضع على النحو التالي: «عندما يتهم بعض المشككين حكومات البلدان الغنية بأنها ترغب قبل أي شيء تجنب البنوك الغربية أي خسارة، في زمن الأزمات، فإنهم يكونون على حق»^(١).

إني أدرك، تماماً، أهمية المسائل التي يسعى صندوق النقد الدولي إلى حلها. فمن الضروري، بشكل مطلق، السعي إلى استقرار النقد وأسعار الصرف. وفضلاً عن ذلك، فإن عدداً كبيراً من البلدان، ولا سيما الـ ٤٩ بلداً الأكثر فقراً، ليس قادراً على تمويل الحد الأدنى من البنى التحتية، الأمر الذي يشكل عائقاً أمام التنمية. من الطبيعي، تماماً، إذن، أن يفكر صندوق النقد الدولي بالمشكلة. كما يجب عليه إيجاد حلول لعدم فعالية مرفق عام، متضخم، غالباً، وللفساد، إلخ. ولكن إذا ما تصدى صندوق النقد الدولي، أحياناً، لمشاكل حقيقية، فإنه يطبق طرائق خاطئة.

لقد حصلت «جويليه ٢٠٠٠»، وهي حركة عابرة للقوميات، ومنحدرة من الأوساط المسيحية البريطانية، من مجموعة الثماني دول، وعبر تعبئة شعبية نموذجية، على تخفيض الدين الخارجي للبلدان الأكثر فقراً. وقد طبقت لهذه الغاية آلية معقدة: فحتى تتمكن من المشاركة في البرنامج، كان الحكومات المدينة إعداد ورقة حول إستراتيجية الحد من الدين، وخطة تنمية تشير إلى الطريقة التي تعتمزم من خلالها استخدام الأموال المتاحة. وكانت مؤسسات بریتون وودز هي التي ستدرس صلاحية هذه الخطط. وقرارها هو الذي يحدد شروط تخفيض الدين (أو بشكل أدق: حجم التخفيض الممنوح).

(١) «A Plague of Finance»، ذا إيكونوميست، لندن ٢٩ أيلول ٢٠٠١.

إني، شخصياً، أؤيد أوراق إستراتيجيات الحد من الديون. فنظام الرئيس أراب موي في كينيا فاسد حتى العظم. ومن دون تحديد شروط التخفيض، وخطة لإعادة الاستثمار، لن يُستخدم تخفيض الدين، في كينيا، إلا في تضخيم المبالغ التي يودعها أراب موي وشركاؤه في حساباتهم الخاصة في زورينغ ولندن.

لكنني أعارض، كلياً، أن يكون البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، هما اللذان يدرسان الخطط المُشار إليها. فهذه المهمة يجب أن تعود، منطقياً، إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المكلفين، ضمن منظومة الأمم المتحدة، بقضايا التنمية.

في الواقع، يبارس المتعصبون لتوافق واشنطن تخفيضاً للدين من نوع خاص: فإذا ألغوا، جزئياً، دين البلدان الفقيرة، فذلك لكي تكون قادرة، بالتأكيد، على تسديد الأقساط، وفائدة الدين الباقي...

لم يكن جيفري ساش ثورياً. إنه رجلٌ قادم من اليمين المحافظ. ويُدرّس الاقتصاد في جامعة هارفرد. إلا أن رياء عمليّة «التخفيض الجزئي للدين» أثار غضبه: لنستمع إليه: «بدلاً من التفكير في مدى تخفيف الدين الذي يُتيح فعلاً للبلدان المعنية محاربة الأمراض، وتوفير تعليم أساسي لأطفالها، حدّد قادة مجموعة الثماني، المجتمعون في كولونيا، عام ١٩٩٩، عشوائياً، مستوى الدين «الذي يمكن تحمّله» بما يعادل ١٥٠% من الصادرات. إلا أن هذا المستوى، الذي لا يزال مطبّقاً، تجسيدٌ لحالة عبثية تامة.» ويضيف، فيما بعد: إن عشرات البلدان تحتاج ليس إلى أن تُشطب ديونها بالكامل، فحسب، وإنما إلى تلقي مساعدة كبيرة، أيضاً. [...]. إن المبالغ اللازمة مهمة، كأرقام مطلقة، لكنها زهيدة بالقياس إلى المداخيل الضخمة للبلدان الغنيّة. ومساعدة إضافية بقيمة ٢٠ مليار دولار، في السنة، تسمح بإنجاز كثير من الأشياء، لا تمثل إلا عشرين دولاراً لكل فردٍ من أصل المليار ساكن للبلدان الغنيّة. فإمّا أن تنفق مجموعة الثماني مزيداً من المال -

وبدراية -، لمكافحة الفقر، وإما أن يواصل قادتها الاعتكاف في حصونهم، بمنأى عن جزء كبير من البشرية التي تزداد يأساً^(١)».

و حين لا تكون الطرائق التي يستخدمها صندوق النقد الدولي كارثية تماماً، فإنها لا تكون جيدة. لنلقي نظرة على أمريكا اللاتينية.

فخلال السبعينيات، كان الدين الخارجي المتراكم على دول أمريكا الجنوبية يصل إلى نحو ٦٠ مليار دولار. وفي عام ١٩٨٠، ارتفع الرقم إلى ٢٠٤ مليارات. وبعد عشر سنوات بلغ أكثر من الضعف: ٤٤٣ مليار دولار. واليوم، يتأرجح الدين الخارجي لدول أمريكا اللاتينية حول ٧٥٠ مليار دولار^(٢). ويُعدُّ هذا الدين أصلاً لعمليات تحويل مبلغ ٢٥ مليار دولار، بالمتوسط، سنوياً، للدائنين منذ ثلاثين عاماً. وباختصار، فإنه كان على القارة، طيلة ثلاثة عقود، أن تخصص لتسديد الدين ما بين ٣٠% إلى ٣٥% من المداخيل المحصلة من تصدير سلعها وخدماتها. وفي عام ٢٠٠١، كان على كل فرد من أمريكا اللاتينية (بمن في ذلك كبار السن والأطفال) دين بقيمة ٢٥٥٠ دولار، وسطيّاً، إلى الدائنين في أمريكا الشمالية^(٣).

من بين الكوارث الكثيرة التي تسبب بها المصابون بهوس الإحراق في صندوق النقد الدولي، في أمريكا اللاتينية، نشير أولاً للكارثة الأكثر فظاعة، كارثة الأرجنتين:

نظراً لكونها مثقلةً بدينٍ خارجيٍّ مُفْرِط، ولتطبيقها إستراتيجيةً مُطلّقة العنان لخصخصة القطاع العام، وإلغاء القيود الناظمة لعمل الأسواق المالية،

(١) جيفري ساش، «!arrêtez de compter vos dollars» «توقفوا عن عدّ دولاراتكم!» ذا فاينانشال تايمز، لندن، مترجم في البريد الدولي، العدد ٥٦١، ٢ آب، ٢٠٠١.

(٢) حول أصل وتطور الدين الخارجي لمختلف دول أمريكا الجنوبية، راجع ماركوس أرودا، External Debt، ترجمه بيتر ليني، لندن، صحافة بلوتو والمعهد العابر للقوميات، ٢٠٠٠.

(٣) راجع موريس ليموان، «Etat national et développement» (الدولة القومية والتطور)، بيان قُدّم في لقاءات الأحزاب الاجتماعية الدولية، ريو دي جينيرو، من ٢ إلى ٤ آب. موريس ليموان هو رئيس تحرير مساعد لصحيفة لوموند ديبلوماسيك.

خضعت الأرجنتين، التي كانت بلداً مزدهراً، مدة طويلة لسيطرة صندوق النقد الدولي، الذي أملى عليها سياسة اقتصادية ومالية تخدم، في المقام الأول، مصالح الشركات الأجنبية الكبرى العابرة للقارات، ولا سيما الأمريكية منها. وهكذا عاشت عملتها، البيزو، في ظل نظام التكافؤ مع الدولار.

وفي عام ٢٠٠١، كان النمو الاقتصادي مستقراً عند نسبة تقل عن ١,٩%، وإجمالي الناتج المحلي الخام عند ٧٥٤٤ دولاراً لكل فرد. وهكذا، كانت الأرجنتين تقترب، بشكل خطير، من البلدان التسعة والأربعين الأقل تقدماً على كوكب الأرض. وفي نهاية الأمر، اندلعت الأزمة، في مطلع كانون الأول ٢٠٠١. وكان الدين الخارجي قد بلغ ١٤٦ مليار دولار. ولوقف نزيه رؤوس الأموال الهاربة نحو جزر الملاذات الضريبية والمصارف الخارجية (ولا سيما الأمريكية الشمالية، والسويسرية)، أمر الرئيس دو لا رويّا بتجميد الحسابات المصرفية الخاصة. وأخذ هذا التجميد اسم corralito كوراليتو^(١). بعد ذلك عمّ الذعر، وانهار الاقتصاد. وقفز معدّل البطالة إلى ١٨%. وتوالى إفلاس الشركات بوتيرة متسارعة، ورفض صندوق النقد الدولي تقديم أيّ قرض جديد. وأسقط التمرد الشعبي دو لا رويّا، والرؤساء الثلاثة الذين خلفوه.

في شباط ٢٠٠٢، أعلنت المحكمة العليا أن الكوراليتو مخالفٌ للدستور. لكن المحظور كان قد حلّ، واكتملت الكارثة. فلقد استنزف الاقتصاد الأرجنتيني، وأفلس القسم الأعظم من الطبقة الوسطى.

في عام ٢٠٠٢، عاش اثنان من أصل خمسة أرجنتينيين في البؤس المدقع^(٢). وكان على بلدان أمريكا اللاتينية، طيلة عقود عدّة، تطبيق كثيراً من خطط التصحيح الهيكليّ، التي أعدها غربان واشنطن السود. وأملى صندوق النقد الدولي، أيضاً، إصلاحات ضريبية عديدة (كانت، دائماً، في صالح رأس المال

(١) يشير مصطلح كوراليتو «السّياج الصّغير» إلى أن سحب المبالغ كان مسموحاً به بشكل جزئي جداً.

(٢) لوموند ديبلوماتيك آذار ٢٠٠٢.

الأجنبي، والطبقات المهيمنة من السكان الأصليين). كما فرض تخفيضات كبيرة على ميزانيات القطاعات الاجتماعية والتعليم والصحة، وعمل على تحرير الواردات، وتوسيع الأراضي الزراعية الدائمة، وتخفيض الأراضي المخصصة للمنتجات الغذائية اللازمة للعيش، وتطبيق سياسة تقشّف بكلّ أنواعها. وهكذا دفع جيلان من أمريكا اللاتينية دمهم، وعرقهم، وإهانتهم، وتشظّي عائلاتهم، ثمناً لأوامر صندوق النقد الدولي المفروضة عليهم.

لنتحوّل الآن نحو البرازيل، أحد البلدان الأكثر تعقيداً، وسحراً في العالم. وقد خضع، هو الآخر، طيلة عقود عدّة لصندوق النقد الدولي. إلا أن خصوصية تكتنف هذا البلد: فإذا كانت الحكومات الفاشلة والفسادة، في الأرجنتين، قد تتالت، طيلة عقود، إلى كاسا روسادا، مقر السلطة التنفيذية، وسط بيونس آيرس، فإن قدوم حكومة الرئيس فرناندو هنريك كاردوز، في البرازيل، في عام ١٩٩٥، أثار أملاً كبيراً في نفوس سكان (وباقى القارة). لكنه أملٌ تحطّم اليوم.

يوم الخميس ١٤ آذار ٢٠٠٢، في القاعة الكبرى لأبرشية ساو باولو. الصيف الجنوبي يوشك على النهاية، لكن الهواء لا زال لاذعاً، والحرارة منهكة. وحول طاولة الاجتماع الكبيرة البيضاء، أخذ عشرات الرجال والنساء أماكنهم، وهم من أشجع وأوضح الرجال والنساء في البرازيل: محامون، وأطباء، وصحافيون، وفلاحون، وكهنة، وقساوسة، ونقاييون يمثلون القطاعات الرئيسية لنشاط المجتمع المدني. وقد لخص فرانشيسكو وايتيكر، من لجنة العدل والسلام من الأسقفية البرازيلية الوضع، قائلاً: «يا لفظاعة التبذير! أيُّ فرصة ضاعت!»، كل الناس الجالسين حول الطاولة شاطروه رأيه.

في تاريخ الأمم الحديثة الكبرى، نادراً ما قاد بلداً أناسٌ أكفاء ولامعون كالذين قادوا البرازيل بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٢. بدءاً من رئيس الجمهورية نفسه فرناندو هنريك كاردوزو الذي يُعد أحد علماء الاجتماع المعاصرين الأكثر شهرة. وتنتشر أعماله في العالم كله. وأصبح مؤلّفه «العبودية والرأسمالية» كتاباً

مَدْرَسِيٍّ^(١). وكان، بعد فراره من النظام الديكتاتوري العسكري، قد أصبح أستاذاً مؤثراً ومُحْتَرَمًا في جامعة ناندير، في السبعينيات.

وكارلوس لافر، وزير الخارجية في حكومته، فهو فيلسوف. وكان، في جامعة كورنل، يُعَدُّ أحد ألمع تلامذة الفيلسوفة حنّة آرندت. وقد نشر كتاباً رائعاً حول فلسفة حقوق الإنسان.

وأولوسيو نونيز، وزير العدل، فكان في سنوات العُسر، الممثل الشخصي لكارلوس ماريجيلا في باريس. وكان، بصفته شيوعياً مُقتنعاً، قد نسج في فرنسا علاقات تضامن مفيدة لمنظمة المقاومة المسلّحة في البرازيل.

أما وزير التعليم، باولو ريناتو دي سوزا، فكان رئيساً مُجدداً لجامعة كامبينيا. وهذا من دون نسيان سكرتير الدولة لحقوق الإنسان باولو سيرجيو بينيرو، وهو، أيضاً، مقاوم شجاع للديكتاتورية. وكان قد دافع، في باريس، عن رسالة دكتوراه مُميّزة (حول «اضطهاد العمال») تحت إشراف جورج بولانتزاس... وأستطيع ضرب الكثير من الأمثلة.

هؤلاء الوزراء كانوا جميعاً، في الأمس القريب، مثقفين يمارسون النقد بشكل جذري، ورجالاً يساريين. إلا أن كثيرين منهم، باستثناء بوب سيرجيو بينيرو، غيروا وُجْهَتهم دونما أدنى عناء.

وسواء كانوا مؤيدين عن اقتناع للعقيدة النيوليبرالية، أم أُجبروا على أن يكونوا كذلك، فقد سلّموا البلاد للمُفْتَرَسِينَ. وبينما كانوا لا يُفوتون فرصة لانتقاد توافق واشنطن، ويقاومون غطرسة مؤسسات بریتون وودز، أصبحوا خُداماً حقيرين - كيلا نقول مدّاحين - لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة، ولمترزقتها في الشارع التاسع عشر في واشنطن.

كانت النتائج مأساوية. كم، من بين الـ ١٧٣ مليون برازيلي وبرازيلية، يعاني، حالياً، من سوء تغذية مزمن، وخطير، يؤدّي إلى العجز، وأحياناً إلى

(١) صدر للمرة الأولى في البرازيل عام ١٩٦٢.

الموت؟ الجواب الرسمي للحكومة هو ٢٢ مليوناً^(١) (في آذار ٢٠٠٢). أما المعارضة البرلمانية فتشير إلى ٤٤ مليون ضحية^(٢)، والمؤتمر الوطني للأساقفة إلى: ٥٥ مليوناً^(٣).

في حزيران ٢٠٠١، كنت أتناقش، في جنيف، مع الرئيسة الجديدة لبلدية ساو باولو، المحللة النفسية مارتا سوبليسي. إنها امرأة مثقفة وأنيقة، تحدر من طبقة برجوازية عالية المستوى في ساو باولو، لكن فكرة عدالة متقدمة تسكنها. وهي عضو في حزب العمال. وتشغل هذه المرأة الشجاعة والحازمة والحيوية، منذ الأول من كانون الثاني ٢٠٠١، منصب رئيس بلدية هذه المدينة الكبيرة التي يبلغ تعداد ساكنيها ٨ ملايين. ولمواجهة البرجوازية المحلية، المجبولة بالأنايية، قرّرت فعلاً تغيير مدينتها.

طرحنا مسألة سوء التغذية التي سببت كثيراً من الدمار في الضواحي. قالت لي بابتسامة حزينة: «تعلم أن لدينا، في البرازيل، قولاً مأثوراً. إننا نقول: «الجوع في الشمال، لأن في الجنوب صناديق القمامة».

بعد شهرين، وجدت نفسي في ساحة براسادي سي، وسط ساو باولو. كان البؤساء يتزاحمون حول نوافير المياه، ودرج الكاتدرائية، وعلى طول الجدران الرمادية. عاطلون دائماً عن العمل بنظرات خاوية، ونعال مُمزّقة، أطفالٌ وسُخُون، بشعرٍ أشعث، لكنهم فَرِحُون. ونساءٌ بعمرٍ مجهول يسحبُن أكياساً بلاستيكية. وجميعهم كانوا يتفحصون بتمعنٍ صناديق القمامة الموضوعة في الجادة القريبة الملاصقة للحديقة العامة. كانت رؤوسهم وأيديهم تغوص فيها، ثم يسحبون منها قطعة خبز رمادية، وخضاراً فاسدة، وعظمة، وقطعة لحم تالفة.

(١) أرقام من Instituto de Pesquisa Economica Aplicada، معهد الأبحاث الاقتصادية التطبيقية، هيئة مرتبطة بوزارة التخطيط.

(٢) Projeto Fome Zero، أسسه حزب العمال.

(٣) بيانات زوّدها دوم مورو موريللي، رئيس المنتدى الوطني للأمن الغذائي.

البرجوازية ثرية في ساوباولو. وصناديق القمامة ممتلئة.
اليوم، يبلغ الدين الخارجي للبرازيل الثرية والقوية ٥٢% من الناتج
الداخلي الخام. والفوائد واجبة الدفع تمثل ٩,٥% من هذا الناتج.
في آب ٢٠٠١، ركعت حكومة كاردوزو من جديد. وتوسّلت إلى صندوق
النقد الدولي طالبةً منحها قرضاً جديداً بقيمة ١٥ مليار دولار. وقد مُنِحَ القرض!
ولكن بمعدل فائدة ٧,٥% سنوياً.

في الشهر نفسه، ظهر وزير المال، بيدرو مالان، أمام الصحافة الدولية
والوطنية في برازيليا، لبيتيج «بالخاتمة السعيدة» لمفاوضات واشنطن. لكنه أعلن
للشعب عن «تضحيات جديدة ومؤلمة». وقال إنه «لا مفرّ منها^(١)». في الحقيقة،
وقبل منح قرضه العاجل، كان صندوق النقد الدولي قد طالب مالان بوضع قيود
جديدة وقاسية على الميزانية. ورضخ مالان. وتعهّد بتخفيض النفقات. ولكن في
أي مجالات؟ في التكوين، التربية، والصحة العامة، بكل تأكيد! أما المزايا
الضريبية، ومداخيل الطبقة البرجوازية البرازيلية، فلا تُمسّ.

ومثل كل باقي وزراء الاقتصاد والمال في العالم المهوسين بالفكر النيوليبرالي،
يؤمن بيدرو مالان، هو أيضاً، إيماناً راسخاً بأثر السيالان التي وعد بها ريكاردو
وسميث. فالنمو، الناجم عن التحرير الكلي للأسواق سيجلب بالضرورة، يوماً ما،
السعادة للشعوب. وبانتظار ذلك اليوم، يكون البؤس مُرعياً.

من جهة أخرى، تجتاح حرب حقيقية بين الطبقات المدن الكبرى الواقعة
في جنوب شرق البرازيل، ووسطها. ففي عام ٢٠٠١، سُجّلت أكثر من ٤٠ ألف
حالة اغتيال، وقتل عنيف في البرازيل^(٢). إن الجريمة المنظمة العابرة للقارات

(١) بيدرو مالان، In globo، ٤ آب ٢٠٠١، In Dario Popular، ٤ آب ٢٠٠١، In International Herald
Tribune، ٩ آب ٢٠٠١.

(٢) الأمم المتحدة تتحدّث عن «حرب ذات حدّة منخفضة»، عندما يتجاوز، في بلد ما، عدد ضحايا
الاغتيالات والموت العنيف ١٥ ألف فرد بالعام.

موجودة في البرازيل، كما في كثير من البلدان. لكن ٩٠% من العنف الذي يمزق المدن الكبرى مرده البؤس الشديد، الذي يزرع تحته الجزء الأكبر من البرازيليين.

في ساوبالو، لم يعد الأثرياء جداً يتنقلون إلا في حوامات، والأثرياء في سيارات مصفحة. وتحمي ميليشيات خاصة، وجدران بعلو أربعة أمتار، أماكن إقامة المستبدّين. أما الذهاب لتلبية لدعوة صديق ينتمي للطبقة البرجوازية الوسطى فيُشبهه مسيرة محارب. وللدخول إلى المباني، وأخذ مصعد، والوصول إلى الطابق، لا بدّ من معرفة كثير من الرموز. إن كلّ الأبواب مصفحة. وحتى الطبقة البرجوازية الوسطى تعيش في شقق سكنية تشبه الخزائن الفولاذية.

إن الحكومة تردّ على البؤس بالقمع. وقضاء ولاية ساوبالو، على وجه الخصوص، لا إنساني وقمعي. وشعاره «اعتقل واسجن». إن إعادة التأهيل الاجتماعي للمجرمين غير منصوص عليها هنا. يبلغ عدد المعتقلين في ولاية ساوبالو، حالياً، أكثر من ١٠٠ ألف^(١). عمرهم الوسطي ٢٤ عاماً. وأقصى عقوبة في البرازيل هي ٣٥ سنة من السجن المنفرد. أما معدّل العودة للجريمة فيقترب من ٧٢%. ونحو ٨٠% من المعتقلين هم من السود والمهجنين.

بعد ظهر يوم الجمعة ١٥ آذار ٢٠٠٢، زرت الدائرة ٤٤ في غوياناسز، في ضاحية ساوبالو الشرقية. وكان ما اكتشفته فيها رعباً يتجاوز كل ما يمكن تخيله. ست حجرات من البيتون أُعدّت على جانبي باحة صغيرة مغطاة هي نفسها بسقف من صفيح متماوج. وقد بُنيت منذ عشر سنوات لاحتجاز ثلاثين معتقلاً، لكنها اليوم تحتوي ١٧٣. كل حجرة من هذه الحجيرات مزوّدة ببيت خلاء واحد، وأنبوب يجري منه الماء، أحياناً، وهي تفتق لأي تجهيزات.

ينظم المعتقلون أنفسهم ضمن ثلاث فرق حتى يتمكن أفراد كل فريق من النوم لضع ساعات، بالتناوب مع الفرقتين الأخرين، وهم مُمدّدون على أرض

(١) أمكنة الاعتقال هي متابات (مجمع التوبة الرئيسي) (بشكل عام بمستوى أمني عالٍ)، وسجون وحجرات المفوضيات.

من البيتون. أما لون بشرة الرجال فأصبح رمادياً بسبب نقص الضوء، وبرزت عظامهم من تحت الجلد.

كان يافعون بعمر ١٨ عاماً يختلطون برجال هم في سنّ الـ ٦٥. وأوضاعهم في نظر القانون ليس متساوية: فمنهم من أُدين سابقاً، ومنهم من هو في حبس احتياطي، وآخرون، أيضاً، اعتقلوا في إحدى الحملات الكثيرة التي تنفذها الشرطة العسكرية، دورياً، في مدن الصفيح المجاورة. وقد عثرت على مُعتقلين اثنين أمضيا مدة عقوبتهما منذ شهور عدّة، ونسيهما، بكل بساطة، المندوب المُعيّن (المفوض الرئيس)، الدكتور لويز.

لا نجد طبعاً لا كتباً ولا إذاعة في تجمّع المساجين. والزيارات نادرة. معظم السجناء يلبسون سروالاً قصيراً كستنائي اللون أو رمادياً، وقميصاً داخلياً مثقوباً في أغلب الأحيان، وبأرجل حافية.

كل يوم - عدا يومي السبت والأحد وخلال الأعياد - تُفتح قضبان السجنون حتى يتمكن المعتقلون من المشي بعض الخطوات في الباحة الصغيرة. يراقب الحراس المزودون بعصيّ حديدية ما وراء الباب المصنّح الذي يغلق الباحة المحاذية للمفوضية. التواصل بينهم وبين المعتقلين يتوقّف عند حدّ عمليات المراقبة والإشراف. آثار الرصاص على علو متر من الجدار الجانبي للفناء تشهد على عادة معروفة كثيراً عند الشرطة العسكرية، إذ تقع ثكنتهم الصغيرة قبالة المفوضية مباشرة: خلال الاستراحات، وبشكل متكرّر، يُرهبون المعتقلين بإطلاقهم رشقات الرصاص مجبريهم على رمي أنفسهم أرضاً.

الرائحة الكريهة، المنتشرة في كل مكان، لا تُطاق.

في مهمّة لصالح الأمم المتحدة، اخترت الدائرة ٤٤ بالمصادفة من بين ٩٣ مفوضية تتضمّننها الولاية. بعد زيارتي المفاجئة، كان يملّكني الخوف من أن يتكبّد السجناء الذين كنت قد تحدّثت معهم رفقة مساعدي عمليات انتقام. لذا زار مبعوثون من لجنة حقوق الإنسان من رتبة محامي المفوضية يوم الاثنين ١٨

آذار بناءً على طلبي. وإليكم مقتطفات من التقرير الذي أعده لي فيما بعد السيد
ألكسندر تريفيزانو ماريم:

«زرنا سجن مفوضية غوياناسز الذي، مثله مثل اثنين وتسعين سجناً آخر
من نفس النمط في هذه الولاية- يشبه معسكر اعتقال، ويمكن مقارنته بأسوأ
المعسكرات التي عرفها تاريخ البشرية، ولا سيما تلك التي بناها النازيون إبان
الحرب العالمية الثانية».

يُدمج الأشخاص المصابون بأمراض عقلية مع أولئك المصابين بأمراض
معدية، ولا سيما مرض السل والسيدا، ويُدمجون أيضاً مع أناس بصحة جيّدة.
يُكدّس أربعة أشخاص في المكان نفسه في اللحظة نفسها، الأمر الذي يتعارض
مع كرامة الإنسان. ويلجأ الرجال لحيلتهم ليتمكّنوا من التمدّد عدّة ساعات على
الأرض. «ويصيح كثيرون من شدة اليأس»^(١).

لا يسمع أتباع صندوق النقد الدولي هذه الصيحات.

تكمن الخصخصة في صلب مُعتقد السادة، ومرتزقتهم. وكلّمًا زار وزير
متسوّل واشنطن للحصول على تمديد للقرض، نهش نسور صندوق النقد الدولي
منه أشلاءً جديدة من صناعة بلاده، وقطاعها العام.

ويستمر المنهج نفسه دائماً. فالصندوق يطالب ببيع صناعات، وشركات
خدمات (ضمان، نقل، إلخ)، تابعة لقطاع مريح، إلى شركات عابرة للقوميات،
أمريكية وأوروبية، بشكل عام. أما القطاعات الاقتصادية غير المربحة فتبقى،
بالتأكيد، بيد الحكومة المحليّة.

في هذا المجال، أيضاً، «تتقدّم» البرازيل بسرعة هائلة. ففي ثماني سنوات
من الحكم، سيبيع الرئيس فرناندو هنريك كاردوزو القطاع العام القوي والمريح

(١) ألفارو كويروز، «O fracasso das privatizações» Cadernos do Terceiro Mundo، ريو

دي جينيرو، كانون الأول ٢٠٠٠ وكانون الثاني ٢٠٠١.

بأكمله، تقريباً. والاستثناء الوحيد حتى هذه اللحظة هو: الشركة الوطنية بيبتروبرا، التي يستमित موظفوها ونقاييؤها في الدفاع عنها.

في آب ٢٠٠١، كانت أزمة الطاقة تخنق البرازيل. وكان يتحتم على جميع الشركات والمؤسسات العامة والدوائر الخدمية - وتحت طائلة دفع غرامة - أن تخفّض استهلاكها اليومي من الكهرباء بنسبة ٢٠%. وهذه الأزمة هي نتيجة مباشرة للخصخصة الفوضوية لشركة إلكتروبرا العامة، ولجفاف دائم يجفف الاحتياطات المائية في البلاد.

كان بيدرو بارينتي، رئيس «الإدارة المدنية، في رئاسة الجمهورية (رئيس ديوان الرئاسة) يُبرّر، على النحو التالي، الخصصات: «إن شركاتنا العامة سليمة ومطموعٌ فيها جداً. ونحن سنستخدم المبالغ التي نحصل عليها من بيعها في إخراج الشعب البرازيلي من بؤسه». ما هي النتيجة؟ المبيعات كانت ممتازة، لكن عشرات مليارات الدولارات تبخّرت. أين؟ يطلق المختصون فرضيات: أن الميزانية الجارية التي تتضمّن، عادةً، فجوات كثيرة ابتلعت قسماً منها. لكن قسماً آخر حوّل إلى حسابات خاصة في الخارج. واختفى في الأعماق السحيقة لجيوب الوزراء والجنرالات، والقضاة، وكبار الموظفين، ومصرفيي الدولة...»

وتتزايد فضائح الفساد، في برازيليا. في آب ٢٠٠١، أقيّل رئيس مجلس الشيوخ الاتحادي، جادر باربالو، الذي يُعدُّ الشخصية الثالثة في الدولة، من وظائفه عقب الاتهامات التي وجهها له النائب العام برينديرو بتهمة الإخلال بالوظيفة العامة، واختلاس أموال، واقتراف عمليّات فساد سلبي.

في تلك الأثناء، تنامى بؤس الشعب، وجرّ نحو الهاوية ملايين العائلات البرازيلية الجديدة^(١).

(١) تقرير عام ٢٠٠٠ من لجنة جيستيكا إي باز، هيئة المجلس الوطني للأساقفة البرازيليين (سي إن بي بي)، برازيليا ٢٠٠١.

في منتصف عام ٢٠٠٠، بدأ جوزيف ستيغليتز (الذي كان قد استقال من منصبه كنائب رئيس البنك الدولي، وكبير الاقتصاديين فيه) حملة انتقادات علنية لممارسات صندوق النقد الدولي. وأسّس موقعاً خاصاً على الشبكة، وعقد الكثير من المقابلات، ونشر مقالات مختلفة في الصحافة^(١).

يحمل ستيغليتز، الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد، عام ٢٠٠١، خلف نظّارته ذات الإطار المعدني، نظرة لا ترحم لأنشطة مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما صندوق النقد الدولي. وقد انتقد موظفيها لمساهمتهم بقوة في بؤس شعوب العالم الثالث، وتكرارهم الأخطاء نفسها باستمرار، وانفصالهم عن الواقع. كما اتهم رجال الإطفاء في صندوق النقد الدولي، المهوسين بإشعال الحرائق بأنهم انطوائيون. فقد كتب: «إن الناس الأذكياء يقومون بأفعال غبية بسهولة أكبر حين يصمّون آذانهم عن أي انتقاد، أو نصيحة خارجية^(٢)».

يتهم ستيغليتز صندوق النقد الدولي، خصوصاً، بأنه فاقم، بتدخّله، الأزمة الماليّة التي التهمت في النصف الثاني من التسعينيات، اقتصادات بلدان آسيوية عدة، وبأنه المسؤول المباشر عن إغلاق آلاف المصانع والشركات التجارية، الأمر الذي تسبب في خلق حالة بؤسٍ غرق فيها ملايين العمال وعائلاتهم.

ما الذي يُدينه بدقّة؟ الأمر التالي، على سبيل المثال. في بداية شهر تموز ١٩٩٧، اندلعت أزمة ماليّة في تايلاندا. فقدت، العملة الوطنية، الباث، قيمتها بسرعة. وغادرت رؤوس الأموال المخصّصة للمضاربات البلاد بشكل كثيف. ولمواجهة الوضع، اقتطع البنك المركزي في بانكوك مئات ملايين الدولارات من احتياطياته لإعادة شراء الباث، ودعم العملة الوطنيّة. لكن كلّ ذلك ذهب سُدىً.

-
- (١) انظر خصوصاً جوزيف ستيغليتز، «The Insider, What I learned from the world economic crisis»
نيو روببليك، ٤ حزيران ٢٠٠٠. وللشرح، انظر رونو دو روشبرون، «هجوم آتٍ من الداخل»،
شباب إفريقيا - ليطيليجان، باريس، ٨ آب ٢٠٠٠.
- (٢) جوزيف ستيغليتز، «<<The Insider, What I learned from the world economic crisis>>»
المقال السابق.

بعد ثلاثة أسابيع على هذه الخسارة، وجدت تايلاندا نفسها، بالقوة، في حالة عجز عن السداد.

وبسرعة كبيرة، تسببت أزمة تايلاندا بسقوط اقتصادات أندونيسيا وتايوان وكوريا الجنوبيّة وبلدان أخرى في المنطقة. حينئذٍ، طبّق مبعوثو صندوق النقد الدولي في كل أرجاء المنطقة طرقاً كانوا قد اختبروها سابقاً، ويجب الاعتراف بأنها لاقت نجاحاً، في أواسط الثمانينيات في أمريكا اللاتينيّة. وكانت الحكومة المكسيكيّة بشكل خاص، قد مارست، خلال تلك السنوات، سياسة ميزانيّة ونقدية متساهلة، وشهدت، من دون القيام بأي تحرك، هروب رؤوس الأموال، والاحتيال الهائل المضر بالخزينة العامة، وفساد القادة، وغرق الدولة في مديونيّة لا نهاية لها. ما هي النتائج؟ تضخّم حاد كان يُهدّد، على المدى القصير، بتدمير كل النسيج الاجتماعي. ونظراً لحاجتها الماسّة لأموال جديدة، لجأت حكومة المكسيك إلى صندوق النقد الدولي. فطالبها القيام بتخفيض صارم في الإنفاق العام، وبتخاذ إجراءات جذريّة لمكافحة التضخّم الحاد، ومن ضمنها تجميد الأجور. جعل صندوق النقد الدولي من اعتماد هذه الإجراءات شرطاً مسبقاً لمنح القرض الجديد.

وكتب ستيجلتز: «في المكسيك، طبق صندوق النقد الدولي سياسة رشيدة»^(١).

لكن تطبيق السياسة نفسها، بعد عشر سنوات، في جنوب شرق آسيا كان ينمّ على جنون. يقول ستيجلتز: «لو أقترح طالب اقتصاد، في أثناء امتحان نظري، اتخاذ إجراءات من النوع تلك التي فرضت على تايلاندا، لكان سقط في امتحاناته لارتكابه خطأ منطقيّاً جسيماً»^(٢).

لماذا؟ لأن للأزمة الآسيويّة، في عام ١٩٩٧، جذوراً مختلفة عن تلك الموجودة في المكسيك أو في الأرجنتين في الثمانينيات.

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

يُجدد ستيفلتر أصل الأزمة التايلانديّة (الأندونيسية، والتايوانية، والكوريّة الجنوبيّة، إلخ) في بداية التسعينيات. فقد أُجبرت تايلاند، وكوريا الجنوبيّة، وتايوان، وأندونيسيا إلخ، بضغطةٍ كبير من الولايات المتحدة، المدعومة من مؤسسات بريتون وودز، على إزالة كلّ العوائق أمام دخول رؤوس الأموال، وخروجها. وهكذا حرّرت، بشكل ما، أسواقها الماليّة كلياً.

ما هي النتيجة؟ تدفقٌ كبيرٌ لرؤوس الأموال لاستثمار قصير الأجل، سعياً لأرباح سريعة ومرتفعة. وقد أفسدت رؤوس الأموال هذه، سريعاً، اقتصاد البلدان المستقبليّة لها: فبدلاً من تمويل استثمارات طويلة المدى، والقبول بعائدات متواضعة، سعت لتحقيق أرباح سريعة ومرتفعة من خلال المضاربات. أي إنها، باختصار، ركّزت على الأعمال المدرّة للمال. وهكذا أخذت المضاربة على الأراضي منحىً غير معقولٍ في بانكوك، وجاكرتا، وسيؤول، حيث نمت كالفطر، ناطحات سحاب مخصّصة للمكاتب، وتزخرت المدن الكبرى بأبراج ضخمة تضمنت كازينوهات وأندية تسلية. وشوّهت أحياءٌ كاملة من الشقق الفاخرة والفلل الفخمة المنظر الحضري.

لكن العرّض من الأمتار المربعة المبنية تجاوز الطلب عليها، فانفجرت الفقاعة العقارية، وغادرت رؤوس الأموال الأجنبية المضاربة البلاد بنفس السرعة والسهولة التي وصلت إليها. فانهار الاقتصاد.

طلبت الحكومات مساعدة رجال إطفاء الحرائق في صندوق النقد الدولي كي يمدّوها برؤوس أموال جديدة. ردّ هؤلاء بشكلٍ إيجابي في بادئ الأمر، لأن الأمر كان يتعلّق بتجنّب إفلاس المصارف، وصناديق المعاشات، وصناديق الاستثمار، والمضاربين من الأفراد - ولا سيّما الأمريكيين - الذين كانوا استثمروا مبالغ خياليّة في المضاربات العقاريّة في آسيا. وقد استخدمت حكومات تايلاند وأندونيسيا وكوريا الجنوبيّة، إلخ.. أولى هذه القروض، بالطبع، كما اتّفق على ذلك مع صندوق النقد الدولي، لتسديد ديون المضاربين الأجانب.

بعدها، طُبِّقَ العلاجُ الفعَّالُ على السكانِ المحليِّين: التَّقشُّفُ على مستوى الميزانيَّةِ والنَّقْدُ بأمرٍ من صندوقِ النقدِ الدَّوليِّ، والتَّخفيضُ القسريُّ للإنفاقاتِ الاجتماعيَّةِ، وللقروضِ المقدَّمةِ إلى الشركاتِ.

وفي غضونِ أسابيعٍ، فقدَ مئاتُ آلافِ العمالِ، من كوريا الجنوبيَّةِ إلى أندونيسيا، أعمالهم. واضطرت الدولُ إلى تعليقِ كلِّ مساعدةٍ عامَّةٍ للمحتاجين. وأُلغيتِ الوجباتُ المدرسيَّةُ. وعانتِ المشافيُ بشكلٍ سريعٍ من نقصٍ في الأدويةِ. وتفاقمَ سوءُ التَّغذيةِ والجوعِ في مدنِ الصفيحِ. وهكذا قُضِيَ على قطاعٍ كاملٍ من الطبقاتِ المتوسَّطى، كان استفادَ من النموِّ النسبيِّ في سنواتِ الثمانينيَّاتِ. وكما هو الحالُ دوماً، فقدَ مَسَّ الطبقاتُ الأكثرَ عوزاً من الشعبِ الضررَ الأشدَّ قسوةً: فقدَ أُلغيت، بأمرٍ من صندوقِ النقدِ الدوليِّ، كلُّ الإعاناتِ العامَّةِ المقدَّمةِ للسَّلْعِ الأوليَّةِ الأساسيَّةِ.

لماذا كان ردُّ فِعْلٍ إطفائيٍّ الحرائقِ في صندوقِ النقدِ الدَّوليِّ بمثلِ هذا الضلالِ؟ لقد كان ستيغلتز شديدَ الوضوحِ. فبرأيه، كانت النزعةُ الدغمائيَّةُ البليدةُ، والعجرفةُ، والتَّراخيُّ البيروقراطيُّ، هي المهيمنةُ في طوابقِ مكاتبِ مديريِ صندوقِ النَّقْدِ الدَّوليِّ. هل كان العلاجُ ناجحاً في أمريكا اللاتينيَّةِ؟ إنه سيعملُ في آسيا. من جهةٍ أُخرى، فإن النماذجِ والأنماطِ المُنمذجةِ كان سبقُ أن وُجِدَتْ في الحواسيبِ. ولم يكن الأمرُ يتطلَّبُ إلا تغييرَ اسمِ الدَّولِ «المُعالِجةُ» وإغناءِ النماذجِ بالبياناتِ الإحصائيَّةِ التي تقدِّمها المصارفُ المركزيَّةُ في البلدانِ المعنيَّةِ.

أحبُّ قراءةَ أعمالِ ستيغلتز، والاستماعَ إليه. ولا شيءٌ أجملُ من أن يُهاجمَ مُنشقُّ ربِّ عمله السابقِ. وقد قرأتُ على موقعه في الشَّابكةِ مقطعاً يشرحُ فيه كيفُ أن فريقاً من مبعوثيِ صندوقِ النقدِ الدَّوليِّ أخطأَ في أخذِ التجهيزاتِ الإلكترونيَّةِ المناسبةِ، عند انطلاقه من واشنطن متوجهاً إلى بلدِ إفريقيِّ غارقٍ في الديونِ، وكان قد طلبَ المساعدةَ. ولتحليلِ الوضعِ في البلدِ الذي قصده، حملَ معه القرصَ الصلبَ الخاصَ ببلدٍ آخر. وكان يطبِّقُ، طيلةَ مدةِ إقامتهِ في البلدِ المقصودِ، قاعدةَ البياناتِ الخاصَّةَ بالبلدِ الآخرِ... من دون أن يدركَ ذلك!

كان مرتزقة صندوق النقد الدولي يقولون عن أنفسهم بأنهم غير مهتمين بالسياسة. إنها كذبة فاحشة. فمن ناحية التطبيق، كان صندوق النقد الدولي يخدم بشكل مباشر ومستمر السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

وقد تبدت هذه الحقيقة بشكل ساطع في خريف ٢٠٠١، حين أعلنت واشنطن الحرب على «الإرهاب». فقد كتب معلق بريطاني: «إن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يشكّلان جزءاً من الترسانة الأمريكية لمكافحة الإرهاب [...]». لم تفوت الولايات المتحدة الوقت لمكافحة حلفائها في حربهم ضد الإرهاب^(١).

وهكذا، قام صندوق النقد الدولي، في نهاية أيلول ٢٠٠١، وبأمر من وزارة الخزانة الأمريكية، برفع التجميد عن ١٣٥ مليون دولار لصالح باكستان. أمّا على صعيد الثنائي، فقد حصل الصندوق من الولايات المتحدة على رفع الحظر المفروض على باكستان منذ التجارب النووية التي أجرتها، عام ١٩٩٨. وكان كوني ليتز مكلفاً بالملف الباكستاني لدى صندوق النقد الدولي. وقد صرح قبل عدة أيام: «إن الخط الائتماني الممنوح لباكستان بقيمة ٥٩٦ مليون دولار، انتهت مدته يوم الأحد (في ٢٣ أيلول ٢٠٠١) [...]». ونحن راضون عن الإصلاحات التي طبقتها الحكومة الباكستانية. وناقش حالياً (إمكانية) تمديد البرنامج. والقرار سيصدر قريباً^(٢).

أما الهدايا التي تدرس حالياً لتقديمها للديكتاتور العسكري الباكستاني فتتضمّن قرصاً بقيمة ٢,٥ مليون دولار، وإلغاءً، بلا قيد ولا شرط، لجزء مهم من الدين، الذي يبلغ مقداره ٣٧ مليار دولار.

الأمر نفسه ينطبق على أوزبكستان. فمنذ عام ١٩٩٥، قطع صندوق النقد الدولي كلّ علاقة له بالنظام الأوزبكي بحجة الإدارة الكارثية للقروض. وفي أيلول ٢٠٠١، قرر الرئيس بوش أن تحطّ في مطار طشقند، وبغية التدخل في أفغانستان، مقاتلات أف ١٦ وأف ١٨، وأنظمة مراقبة وتحكّم، ونظام إنذار مبكر أواكس.

(١) الإيكونوميست، لندن، ٢٩ أيلول ٢٠٠١.

(٢) المرجع نفسه.

وفوراً تحققت المعجزة! إن صندوق النقد الدولي سيعود هو، أيضاً، إلى أوزبكستان. لماذا؟ يُجيب كوني لوتز: «أبلغتنا الحكومة الأوزبكية نيتها استئناف برنامج الاستقرار الاقتصادي»^(١). وستهطل على طشقند قروض بمئات ملايين الدولارات.

إن رياء كبار المُنفِذين في صندوق النقد الدولي يتكشف بوضوح خاص في آسيا الوسطى والجنوبية، منذ خريف ٢٠٠١. في حين أن مؤسسات بريتون وودز تدّعي جعلها من «الحكومة الرشيدة»، ولا سيما انعدام الفساد، شرطاً لا بدّ منه لمنح القروض، أو لإعادة جدولتها. إلّا أن إسلام كاريموف، رئيس أوزبكستان، وبرويز مشرف، رئيس باكستان، يُعدّان من أبرز المُستبدين المكروهين في العالم الثالث. وبالرغم من ذلك، فإن أموال البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لم تكن تنقصهما. إن خضوعهما للسياسة الأمريكية يُفسّر سبب ثروتها الهائلة.

- ٤ -

الشعوب غير المُربحة

لنراقب ما يحصل، اليوم، في البلدان التسعة والأربعين الأكثر فقراً في العالم، أو «البلدان الأقل تقدماً»، كما يُسمّى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. في حين أن المُشغلين الخاصين يفضّلون الحديث عن «شعوب غير مُربحة».

تُشكّل البلدان الأقل تقدماً صنفاً منفرداً. القبول في نادي هذه البلدان، إذا ما تجرّأنا على قول ذلك، يخضع لبعض المعايير: فالبلد المرشح يجب، بشكل خاص، أن يكون لديه دخل يقلّ عن ٧٠٠ دولار للسكان الواحد في العام (١). كما توجد معايير أخرى تتعلّق بالصّحة ودرجة معرفة السكان للقراءة والكتابة، والتنوّع الاقتصادي، إلخ.

(١) المرجع نفسه.

يمنح السادة بالطبع بعض المزايا للبلدان الأقل نمواً: إعفاء بعض الصادرات المتجهة نحو أسواق الشمال من نظام الحصص والرسوم، وتمديد المهل المحددة لتطبيق إجراءات التحرير الداخلي، التي قررتها منظمة التجارة العالمية، والإعداد لبعض القروض، ومعاملة خاصة للدّين الخارجى.

فى عام ٢٠٠٢، بلغ عدد سكان الدول الأقل نمواً ٦٤٠ مليون نسمة، أى ما يزيد قليلاً على ١٠% من عدد سكان العالم. لكن الشعوب غير المربحة تُنتج جميعها أقل من ١% من الدخل العالمى. ويوجد أربعة وثلاثون بلداً منها فى إفريقيا، وتسعة فى آسيا، وخمسة فى الباسيفىك، وبلد واحد فى الكاريبى. حين أنشئ هذا الصنف، منذ ثلاثين عاماً، لم يكن ثمة إلا سبعة وعشرون بلداً منها.

ومنذ إنشاء صنف «البلدان الأقل تقدماً»، عام ١٩٧١، تمكنت جمهورية بوتسوانا، وحدها، من الخروج من المجموعة. فبفضل سياسة زراعية مركزية ذاتياً نجحت الجمهورية فى الخروج من البؤس المدقع. وفى المقابل، انضمت السنغال إلى المجموعة، عام ٢٠٠١، بالرغم من خضوعها لعدة خطط تصحيح هيكلى وضعها لها صندوق النقد الدولى، ولم تحل دون استمرار اقتصادها فى التدهور.

تشير حملة جوبيليه ٢٠٠٠، التى يقودها، بشكل رئيس، مسيحيون من إنكلترا و (ألمانيا)، إلى أن الدّين الخارجى للدول التسع والأربعين الأكثر مديونية تمثل ١٢٤% من الناتج الوطنى الخام للدول المعنية بأجمعها^(١). تُنفق هذه الدول على خدمة دينها أكثر مما تنفقه على صيانة المرافق الاجتماعية. وتخصص غالبيتها، بالفعل، أكثر من ٢% من إنفاقها السنوى المحدد فى الميزانية لخدمة الدّين^(٢). يُضاف إلى ذلك، أن نمو الناتج المحلى الخام لكلّ من هذه «الدول الأقل تقدماً»

(١) تحقّق المؤتمر العالمى للتغذية عام ١٩٩٦ وجود رابط مباشر بين عبء الدّين وسوء التغذية. بأرقام محدّثة باستمرار، توصلت حملة يوبيليه ٢٠٠٠ إلى الخلاصة نفسها (انظر خصوصاً الموقع التالى: <http://www.jubililee2000uk.org>).

(٢) البنك العالمى، تقرير حول التطوّر فى العالم لعام ٢٠٠٠، combattre la pauvereté، محاربة الفقر، باريس، منشورات البنك العالمى، أيلول ٢٠٠٠.

هو، منذ عام ١٩٩٠، أقل من ١% في المعدل السنوي، الأمر الذي يمنع أي نمو في معدّل ادّخار العائلات.

وبالرغم من ذلك، فإن المساعدة العامة، التي تمنحها الدول الغنيّة للبلدان التسعة والأربعين، انخفضت، إذا ما عبّر عنها بالقيمة الحقيقيّة لكل ساكن، بنسبة ٤٥% بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠^(١). وفي الوقت نفسه، فإن حصة الساكن من رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة طويلة الأجل (مُقدّرة بالقيمة الثابتة للدولار) انخفضت بنسبة ٣٠% منذ عام ١٩٩٠. وإضافةً إلى ذلك، فإن خطط التصحيح الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي والمصارف الإقليمية بهدف تحقيق التوازن في ميزانيات البلدان المعنيّة، تُفاقم، غالباً، من خطورة الوضع الغذائي، ولا سيّما حين تفرض هذه الخطط إلغاء الدعم المالي العام للأغذية الأساسيّة.

في عام ٢٠٠٠، كان دخل الساكن الفرد يتقهقر في المئة وأربعة وسبعين بلداً مدروساً^(٢). وكان الانخفاض الأشد في البلدان التسعة والأربعين الأقل تقدماً. لكن التفاوت الذي يلازم، حالياً، المجتمع الدولي ليس نقدياً فحسب، بل هو يشمل، أيضاً، بكل تأكيد، الأمل في الحياة في مختلف البلدان.

حضرت منظمة الصحة العالميّة منذ مدة قصيرة طريقة جديدة للتقييم، كمياً ونوعياً، في الآن نفسه، وقيس السنوات التي مضت في صحة جيدة. وأخذ هذا المؤشر اسم EVCI (إيفسي) (الأمل في حياة خالية من العجز).

وإلّكم النتائج المُحصّلة. في البلدان الاثنتين وثلاثين الأكثر فقراً في العالم، كان معدّل الأمل في حياة خالية من العجز أقل من ٤٠ سنة. وغالبية هذه البلدان

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، البلدان الأقل تقدماً، تقرير عام ٢٠٠٠ (مشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: F.OO.II.D.2I)، الأمم المتحدة، جنيف، ٢٠٠٠.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشريّة لعام ٢٠٠٠، المرجع السّابق.

الكادحة إفريقية. أما الأداء الأفضل لهذا المؤشر فقد حققته اليابان، إذ يعيش الناس هناك بصحة جيّدة ٧٤,٥ عاماً كحدّ وسطي^(١).

لقد كان رصيد عقود ثلاثة من المساعدة، التي يُزعم أنها مساعدة على التنمية - وهي، في الحقيقة، مساعدة على دمج الاقتصادات الإفريقية والآسيوية والأمريكية اللاتينية في الرأسمالية المعولة - كارثياً. يقول روبنز ووكبيرو: «يبدو واضحاً، بالرغم من مضي ثلاثين عاماً على التدخل الدولي لصالح الدول الأقل تقدماً، ومن الجهود التي بذلتها تلك الدول نفسها، أن الصعوبات الاجتماعية الاقتصادية التي واجهتها الغالبية من بينها، وتهميشها المستمر، كانا مُرهقين^(٢)». إلا أن مبعوثي صندوق النقد الدولي واصلوا، أمام التموين الدائم للشعوب غير المربحة، الإعلان عن أنهم: «سينقذون الدول الأقل تقدماً من البؤس». وهنا كانت الفضيحة. لناخذ أربعة أمثلة.

أولاً، النيجر، هي البلد الثاني الأكثر فقراً في العالم، بعد سيراليون.

فعلى امتداد مساحة هذا البلد الرائع، التي تبلغ ١,٧ مليون كلم^٢، يوجد عدد من الثقافات الأقدم والأغنى في العالم: ثقافات شعوب الجرما والطوارق والهوسا والبورورا والسونغاي. إلا أن ٣% فقط من الأراضي الوطنية صالحة للزراعة. وهكذا فإن القسم الأعظم من سكان النيجر، البالغ عددهم ١٠ مليون، يعيش، منذ عشر سنوات، على حافة المجاعة.

وتصيب الأمية ٨٠% من السكان. والنظام الصحي معدوم. منذ حصاد عام ٢٠٠٠، كان ينقص البلاد ١٦٠ ألف طن من الذرة البيضاء لسد حاجات المدّة الفاصلة بين حصادين). أي إطعام الناس إلى حين الحصاد المقبل.

(١) منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٠، تقرير حول الصحة في العالم ٢٠٠٠، من أجل نظام صحي أكثر فعالية، وثيقة نشرتها أجهزة (مؤسسات) منظمة الصحة العالمية، جنيف، ٢٠٠٠.

(٢) لوموند ١١ أيار ٢٠٠١.

وبالرغم من ذلك، فإن الحكومة تتمتع اليوم بقواعد ديمقراطية راسخة: إذ تخطى الحريات العامة بالاحترام، والنقاش السياسي حيويًا، وأحياناً يكون حاداً. إن النيجر يأوي مجتمعاً حياً. فالمواطنات والمواطنون، والمهاجرون الكثيرون من الدول الأخرى، الذين يقطنون فيه، يعملون باستبسال لانتزاع قوتهم من طبيعة معادية: من حزيران إلى أيلول، تكفي ١٠٠ ملم من المطر لتحويل الأرض الصالحة للزراعة إلى صحراء محترقة، أو، بالعكس، إلى بركة مغمورة ستعفن فيها سيقان الذرة البيضاء. وخلال مدة شتوية قصيرة تمتد بين ثلاثة إلى أربعة أشهر، وتُزرع فيها الذرة البيضاء، فإن الفلاحين ونساءهم وأطفالهم يعملون أربع عشرة ساعة في اليوم. وتتألف وجباتهم المتواضعة من قطعة من الذرة، عند الظهر، وقليل من دقيق المنيهوت، عند المساء.

إلا أن النيجر، بوجود دين خارجي يتعدى ١,٦ مليار دولار، تعدّ غارقة في الدين. لهذا السبب، يُملي إطفائيو الحرائق في صندوق النقد الدولي قانونهم في نيامي. وتخصّص كل المداخل العائدة من صادرات البلاد، تقريباً، لخدمة الدين.

وجدت نفسي عند عصر يوم شتوي من عام ٢٠٠١، في القصر الحكومي، على ضفاف نهر النيجر. وشاهدت، عبر النوافذ، منظر غياب الشمس في الأمواج الداكنة. كانت بسطٌ من الأزهار الياقوتية تتدلّى بهدوء مع النهر، وتأتي لتغطّي حقول الأرز المزروعة في جُزر نهر النيجر، وعلى ضفافه. وكان فلاحون منهكون يكافحون، وهم في زوارقهم، ضد الدّخيل، ينتزعون بأيديهم العارية الأزهار الياقوتية العائمة، يحاولون تحرير نباتات الأرز، وإنقاذ شقاء شهور عدّة.

على الجدران الترابية الحمراء لمكتب رئيس الوزراء، كانت الأشعة الأخيرة للشمس تلاعب فراشات الليل الغربية المحتجزة في ستائر الكوة المقرّزة. يرأس هاما أمادو حكومة جمهورية النيجر منذ بداية عام ٢٠١١. وهو من قبيلة البول، فارع الطّول، في ريعان العمر، ذو وجه وسيم بملامح قوية. كان جمر كياً، ثم نائب محافظ. وتلقى تعليمه في مدرسة سيني كونتشي الصّعبة^(١).

(١) سيني كونتشي كان الديكتاتور العسكري الذي نهض باقتصاد النيجر لمدة معيّنة.

يتأرجح صوت هاما أمامو بين الغضب والضحك. «هل تعلمون ما يجري؟»
قبل الجلوس على المقعد حيث أنتم، يطرح عليّ كلُّ مبعوثٍ لدولة، أو وكالةٍ من
الأمم المتحدة، أو منظمةٍ غير حكوميةٍ السؤال نفسه: «هل أنت متفقٌ مع صندوق
النقد الدولي؟»

أنا لا أفهم: إن المساعدة الثنائية - تلك التي تمارسها الدول، أو المنظمات
غير الحكومية أو الأمم المتحدة - لا تتعلق بصندوق النقد الدولي.
يتوتّر رئيس الوزراء: «التملّص من صندوق النقد الدولي؟ هذا مُحال! فهو
يُمسك بكل شيءٍ عندنا. إنه المُستعمر الجديد».

ينص البرنامج الحكومي الذي نشره هاما أمامو في كانون الثاني ٢٠٠١ على
بناء ١٠٠٠ مدرسة في العام، على الأقل. إلا أن النيجر باعت، في ربيع ٢٠٠١،
رخصة تشغيل الهاتف المحمول لمُشغّلين خاصين. وبطبيعة الحال، فقد كان رئيس
الوزراء يعترض تخصيص المبلغ الداخل إلى خزانة الدولة نتيجة لذلك لبناء المدارس.
لكن الرئيس المحلي للمرتزقة المقيم في نيامي منعه من ذلك، فالأولوية هي لدفع
فوائد الدين! وبين محو أمة أطفال النيجر ومصالح المفترسين لم يتردّد الحاكم ثانيةً
واحدة. فالأطفال سوف يوجدون على الدوام - وهم جائعون، وبؤساء، وعاجزون
- وأُمّيتهم لا تُهدّد مسيرة حياة الحاكم. أما المفترسون فيستطيعون، في المقابل، عزله
في أي وقت باتصالٍ هاتفي واحد مع المدير العام لصندوق النقد الدولي.

إن ثروة النيجر تكمن، قبل كل شيء، في امتلاكه - ٢٠ مليون رأس من
الماشية، من أبقارٍ ذوات سنّام، وجمال بيضاء وحيدة السنّام، وماعز، وخراف
مشهورة بنوعيتها في كل إفريقيا الغربية والسودان. أما الملح المعدني الذي يُحسّب
الأرض في عدّة مناطق للرعي فيعطي هذه الحيوانات مقاومةً غير عادية، ولحمًا
غضاً لا مثيل له.

بعد نهاية كل موسم للأمطار، وطيلة أيام عدّة، يُقام في إن غال، وهي واحة
صحراوية تقع على بعد ١٠٠ كلم غرب أغاديز، العيد الرئيس لشعوب النيجر:

عيد «العلاج المملح»^(١). إنها المرحلة الأساسية لارتداد أماكن الكلاء، حيث يرحل مربو الماشية في الجنوب نحو مراعي الشمال، عند نهاية موسم الأمطار. وحينذاك يُقام في هذه الأماكن بعض الاحتفالات الأقدم، والأكثر غموضاً لأمم إفريقيا القديمة، ومنها مهرجان الجيربول (le Gerewol). وهو عبارة عن مسابقة الجمال بين لرعاة البورورو، المطلية وجوههم بمساحيق، والمزينين بالريش. وخلال هذا المهرجان، تختار فتيات البورورو أزواجهن. ومهرجان إيللودجان (Illoudjan)، وهو عبارة عن قصة خيالية مشهورة لرعاة الإبل، تُرسخ وتُجسد على المسرح التراتبية المعقدة لقبائل الطوارق البيض، الذين يحكمون أتباعهم السود. ويتجمع رئيس الجمهورية، وكامل أعضاء الحكومة، وسلاطين وملوك العُرف المتوارث، إضافةً إلى جمهور غفير، في الواحة، والسوق، وعلى ضفاف (حوض العلاج المملح) إذ تعلق عشرات آلاف الحيوانات الأرض.

إلا أن حكّام صندوق النقد الدولي، الجاهلين، بشكل متكبّر، لهذه التقاليد الرائعة، فرضوا خصخصة المكتب الوطني للطب البيطري في النيجر، والصيدليات البيطرية. ما هي النتيجة؟ إن ممثلين محليين لشركات صيدلانية عابرة للقوميات، أو تجاراً من القطاع الخاص - نيجيريون، ولبنانيون في أغلب الأوقات - ينفردون ببيع اللقاحات والأدوية والفيتامينات، أي، باختصار، كل المنتجات الصيدلانية البيطرية، بعد أن يتزوّدوا بها من شاطئ الأطلسي (الذي يبعد أكثر من ١٠٠٠ كلم)، يُعيدون بيعها في السوق. وغالباً ما تكون مدة صلاحية بيع المنتجات منتهية. فالرقابة العامة على هذه السلع أُلغيت كلها.

أما الأسعار، بشكل خاص، فتُحدّد بشكل لا يستطيع معه أغلب المربين دفعها. وفيما يتعلّق بالأطباء البيطريين التابعين للدولة، فقد صرّفوا من الخدمة، وهاجروا، أو أُحيلوا على التقاعد. لكن عدداً منهم لا يزال موجوداً وتابعاً لوزارة الثروة الحيوانية. إلا أنهم يتلقون أجوراً لقاء تنقلاتهم.

(١) التجمع السنوي لعشائر الطوارق والفولاني في النيجر. (المترجم).

لقد كانت النتائج الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة المكتب الوطني للطب البيطري في النيجر كارثية: إذ نُفقت قطعان بأكملها، نتيجة الأوبئة والطفيليات، وانتهاء صلاحية الأدوية أيضاً، كما فقدت مئات آلاف العائلات من مربّي الماشية مصادر رزقها، وانضمت إلى جماهير المدن البائسة، بسبب عجزها عن دفع أسعار السوق الحرّة.

وعلى الرغم من ذلك، يُحافظ النيجريون، حتى في أيام الشقاء، على روح الدُّعابة: فهم يُطلقون على كبرى المصارف الدّائنة اسم «مصارف الطالبان» وعلى الدولار الذي يُرهبهم اسم «الملا دولار»...

ولبقاء النيجر على قيد الحياة، تُشكّل تجارة الماشية العابرة للحدود مصدر دخل لا غنى عنه. وتعدّ مدينة بيلارايا الصّغيرة النّائية أحد الأسواق الرّئيسة للماشية في النيجر.

ففي فجر كل يوم أحد، تتجه القوافل الطويلة من الجمال التي يقودها عبید البيلاس، الخدم السّود للطوارق، نحو المدينة الريفية الصّغيرة. ويستقر آلاف من فلاحي السّونغها في الساحة، تحت الأشجار. تقع مدينة بيلارايا على بعد عدّة ساعات بالسيّارة شمال نيامي، على الطريق المؤدّي نحو ألبالا، عند تقاطع مناطق الزراعة والرّعي.

ويصل من سلطنات كانو وسوكوتو وكاتسينا في نيجيريا المجاورة تجّار كبار يلبسون جلابيبهم البيضاء الفضفاضة، والنظّارات الشمسيّة فوق الأنف، وهم يقودون سيّارات دفع رباعي فارهة من نوع تويوتا، ومزوّدة بهوائيات راديو واسعة التغطية. ويشبهون شخصيّات مافياويّة، خارجة مباشرة من فيلم لفرانسيس كوبولا. ويشترى هؤلاء البصل والذّرة الصفراء والبيضاء، والجمال وحيدة السّنام، والثيران، والأبقار، والخراف، والماعز. بيد أن تجّار مالي هم أكثرهم وقاراً وحده ورصانة. وهم يشترون، أيضاً، ماشية بالآلاف، ويدفعونها في مواكب طويلة نحو الغرب.

في بيلاريا، يصل ثمن عنزة سوداء بقرون ١١ ألف فرنك إفريقي^(١). في سوق نيجيريا الشمالي أو مالي، يبيعه التاجر بثلاثة أضعاف بكل سهولة. ولكفاحه انتشار الأوبئة التي تنتقل مع الماشية المريضة، سنت منظمة الصحة العالمية قواعد قانونية صحيّة بيطريّة صارمة جداً. هذه الأنظمة القانونية مبرّرة تماماً. لكن المكتب الوطني للطب البيطري في النيجر خضع للخصخصة بأمر من صندوق النقد الدولي. ومن ثمّ، فإنه لم يعد بإمكان غالبية المربيّن الحصول على شهادات بيطريّة تشترطها منظمة الصحة العالميّة. ويوجد، بالطبع، في نيامي، مختبر خاصّ تدعمه منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ويُسمّى أنسيكس. لكن التّجار الكبار وحدهم من يملك وسائل دفع الرسوم التي يفرضها لإنجاز الفحوصات.

وهكذا كان لتصفية القطاع العام للصيدلة البيطريّة، على يد المكتب المقدّس لصندوق النقد الدولي، نتائج مشؤومة، ليس على صحّة الماشية النيجريّة، فحسب، بل على قيمتها التجاريّة، أيضاً. وهكذا كان يسرّ التّجار النيجريّين المتغطرسين، بشكل خاصّ، مطالبتهم المربيّ من الطوارق، سواء كان من البول أو الجيرما، إنتاج شهادة التلقيح المشهورة، كشرط مُسبق لكل نقاش حول سعر البيع. ونظراً لكون المربيّ عاجزاً عن فعل ذلك، فسوف يفرض التاجر عليه تخفيضاً جوهرياً في السعر...

وعلاوة على امتلاكها عشرين مليون رأس من الماشية، تُنتج النيجر عدداً مساوياً من الدجاج. إلّا أن هذا الدجاج كان، أيضاً، موضع اهتمام البيروقراطيين في المبنى رقم ١٥٤ بشارع لوزان بجنيف. والواقع، أن منظمة الصحة العالميّة كانت تمنع أي دجاجة قادمة من بلد محوي، في بعض مناطقه، بؤرة عدوى، من عبور الحدود. لكن هنا، أيضاً، تحدث الظاهرة نفسها، فيما أن صندوق النقد الدولي صفّى المرافق البيطريّة في النيجر، فإن أي شخص لن يستطيع الحصول على إفادة بهذا الشأن. وهكذا يدور التاجر النيجري حول السلة الواسعة،

(١) أشير إلى السعر الوسطي لعنزة تُباع حيّة مطلع أيلول ٢٠٠١.

الموضوعة أمام الفلاحة ذات المئزر الملون، التي يتخبّط فيها الدجاج. فيزِن بيده كل دجاجة ويطلب برؤية الإفادة... ويفرض سعره.

وحتى وقت قريب، كانت لدى الجمهورية مؤسّسة أخرى فعّالة ومفيدة، هي المكتب الوطني للمنتجات الغذائية في النيجر. كان هذا المكتب يحرص، تقليدياً، على تأمين الأمن الغذائي للسكان. وينجح في ذلك، أحياناً، حين لا تدمر عواصف الشتاء، والجفاف المتتالي، المزروعات. وكان المكتب يفتخر بأسطوله من سيارات الدّفع الرباعي، وسائقيه المُجربين.

التقيت في مكتب وزير التجارة الخارجية بمهندسٍ بدين ذي وجهٍ باسم. إنه المدير العام للمكتب الوطني للمنتجات الغذائية في النيجر. وكثير من كبار الموظفين في الجمهورية، تلقى تعليماً جامعياً عالي المستوى في النيجر وفرنسا والولايات المتحدة. كانت ابتسامة المدير العام خدّاعة: فهو يخوض معركة بلا أمل، لأن صندوق النقد الدولي يطالب بخصخصة المكتب.

وكان على المكتب سابقاً بيع عدد كبير من شاحناته، وتسريح السائقين. ماذا كانت النتائج؟ أن بعض المقاولين الخاصين، الذين باتوا يهيمنون على سوق نقل المنتجات الغذائية، أخذوا يعملون وفقاً لمبدأ السعي لتحقيق الحدّ الأقصى من الرّبح.

حتى ذلك الوقت كان المكتب الوطني للمنتجات الغذائية في النيجر يؤمّن وصول البذور والأسمدة إلى الأحد عشر ألف قرية، ومخيماً للرّحل، في النيجر. وبعد الحصاد، كان المكتب ينقل إلى صوامعه الخاصّة فائض الدّرة البيضاء الذي كانت الجماعات القروية ترغب في تخزينها تمهيداً لبيعها لاحقاً. وفي مدّة القحط، كانت شاحناته تنقل أكياس الدّرة البيضاء والأرز القادمة من المساعدات الغذائية الدولية إلى أبعد زوايا الأدغال والصحارى.

في الوقت الذي يسير فيه المكتب الوطني للمنتجات الغذائية نحو الانهيار، انشغل المقاولون الخاصون بالربح قبل أي شيء، ورفضوا مساعدة الجماعات التي تعيش في المناطق النائية جداً، أو التي يصعب الوصول إليها.

لقد خلّفت عشر سنوات من الحرب التي شنتها عدّة جهات متمردة من الطّوارق ضد الجيش الوطني عواقب في الشّمال. ولا زال عدم الأمان يُجَيِّم في بعض المناطق. وبعكس شاحنات المكتب الوطني للمنتجات الغذائية، فإن شاحنات المقاولين الخاصين لا تذهب إليها.

مع كل هذا، ماذا كانت النتائج على السّائقين؟ لاحقاً، حين سأسافر إلى منطقة دوس وغايا، سيحكى لي زعماء القرى عن مصيبتهم. عموماً، إن سائق شركة خاصّة، له وضع مهني غامض، يرفض، بشكل عام، المخاطرة باجتياز جسر مُحطَّم، بإطار مثقوب، أو التعرّض لحادثٍ ما من خلال مجازفته بالسير على طريق ريفي مليء بالحفر، أو سطحه مُشَقَّق بالكامل نتيجة تساقط الأمطار. إن معدّل البطالة يتخطّى الـ ٤٠% في النيجر. والسائق الذي يُلحق الضرر بشاحته، حتّى من دون أن يرتكب أي خطأ مهني، يُسرح على الفور. ولن يكون لديه إلّا حظّ قليل جداً في العثور على عمل.

وباختصار، فإنه بسبب الخصخصة الزّاحفة إلى المكتب الوطني للمنتجات الغذائية في النيجر، فإن مئات آلاف العائلات، التي تعيش في الريف، أو في مخيمات الصحراء، ستُحرم من أي تموين، عمّا قريب.

في النيجر، بدلاً من محاربة صندوق النقد الدولي للبوّس، يُفاقمه سوءاً.

غينيا بلد مزارعين ومرّي ماشية يقع في إفريقيا الغربية. مناظره الطبيعيّة مذهلة الجمال. في فصل الأمطار، تُغطّى السماء بغيوم فضيّة اللون. أما في فصل الجفاف فتكون السماء صافية، ورقيقة، وزرقاء.

بعد عدّة برامج إصلاح هيكلي فرضها صندوق النقد الدولي، تلت سنوات من الفساد وسوء إدارة حُكّام محليّين، تستجدي غينيا اليوم الرّحمة، كما

يشهد على ذلك قطاع تربية الحيوان. إلا أن هذا القطاع، كما هو الحال في النيجر، أساسي لاستقرار الاقتصاد الوطني.

ووفاءً لسياسته في التحرير الكلي للأسواق، فرض صندوق النقد الدولي، في عام ١٩٨٦، حلّ مرفق الطب البيطري في الدولة. وكان هذا المرفق يشرف على واردات الأدوية المخصصة للماشية. وهكذا استنفدت مخزونات الدولة من الأدوية البيطرية في منتصف عام ١٩٩٣.

ما الذي حصل حينئذ؟ بدأ أشخاص خاصون، غير خاضعين لأي رقابة، باستيراد اللقاحات والأدوية والمعدات البيطرية التي كان مربو الماشية يحتاجون إليها. والوضع اليوم مأساوي.

وبما أن أي سلطة عامة لم تعد تمارس أي رقابة على الصلاحية، فإن كثيراً من هذه اللقاحات والأدوية تكون منتهية الصلاحية عندما تصل إلى سوق كوناكري. إن طريقة كثير من المستوردين بسيطة. فهم يشترون في أوروبا (ولا سيما في فرنسا)، أدوية مُحزّنة مُنتهية الصلاحية، بسعر زهيد، ثم يغيرون اللصاقة، ويبيعون السلعة في السوق المحلي. فيشتريها المربي... ويشهد، عاجزاً، مرض ماشيته، ونفوقها، غالباً.

وسواءً كانت منتهية الصلاحية، أم لا، فإن منتجات الأدوية البيطرية التي يبيعها وكلاء الشركات متعددة الجنسيات، أو الوسطاء الخاصون، تكون في كل الأحوال باهظة الثمن بالنسبة لغالبية المربين. وإذا أُخذت المنتجات بمجملها، فإنها تُباع في كوناكري بسعر يفوق سعرها في باريس بمقدار ٥٠%.

ولفتح صيدلية بيطرية، أو المتاجرة بالمنتجات البيطرية، لا يحتاج الأمر لأي إجازة. في غينيا، الصيادلة البيطريون هم عموماً من المهاجرين الأفارقة، وأغلبهم من مالي وساحل العاج. وبتعبير آخر، فإن المربين الغينيين هم اليوم تحت رحمة أي نصاب، بسبب صندوق النقد الدولي. والدولة الغينية تحلت، من جهة أخرى، عن تطبيق أي سياسة عامة زراعية أو متعلقة بتربية الحيوان. ولم تعد أي رقابة موجودة لأن المرافق العامة دُمّرت. وأصبح السوق الحر هو الملك.

تابعتُ معركةً لأحد أصدقائي المُرَّيين. اسمه موري ديانيه. يملك قطعاً من ١٢٠ رأساً، تُثَلِّها من الخراف، والباقي من الماعز. كما يملك أرضاً تصلح لتربية الماشية مساحتها ٢٠ هكتاراً في مافري، ببلاد سوسو، وهي قرية يسكنها نحو ٥٠٠ نسمة، وتقع على بعد ٨٥ كلم شمال كوناكري.

كان موري، التاجر أيضاً، يسكن العاصمة. ويذهب مرّات عدّة في الأسبوع بسيّارته القديمة من نوع سوزوكي إلى مافري.

إنّه مُرَبٌّ ممتاز، درس في فرنسا، ويعمل على تحسين معرفته باستمرار. وهو يُوظّف هناك عائلتين من الرعاة عائلتين ناطقتين بلغة البول، من ماسينا، وأفرادها مربّون أباً عن جدّ.

يدفع موري لهما أجورهما بانتظام: ٢٢٠ فرنكاً فرنسياً لكل عائلة في الشهر. وللأرض التي يربى فيها القطيع مصادرها الخاصة من المياه الصافية، وعدّة آبار. لون المرعى أخضر كلّ السنة، والأرض ملائمة جدّاً للخراف والماعز، لأنّها تحتوي عشباً سميكاً، وشجيرات ذات أوراق كثيفة.

تصل الخراف من غينيا، والماعز من ماسينا. وهناك كبشان من موريتانيا، وأنواع أخرى من الماشية أصولها من نسل بالي من النيجر، أو بورورو من مالي.

قبل عام ١٩٩٣، كان قطع موري يسجّل نحو ٨٠ حالة ولادة في العام. واليوم نادراً ما يصل عدد الولادات إلى النصف.

يستطيع موري توجيه الولادات من خلال إطلاق الكباش. ويشرع في ذلك في شهر أيار، تفادياً لأن تلد النعاج في فصل الأمطار. وفي هذا الوقت من السنة تكون النعاج (غير الملقحة بشكل كافٍ بسبب تراجع العناية البيطريّة) أكثر ضعفاً، ومن ثمّ أكثر تعرّضاً للأمراض والعدوى المميتة.

تجري الولادات كل خمسة أشهر. يبيع موري الذكور. وهكذا يجني، كل خمسة أشهر، من القطيع نحو ١٥ ألف فرنك فرنسي.

موري داهية. فهو يبذل قُصارى جهده لإبقاء قطيعه على قيد الحياة. وهو في العاصمة، يُروج سلعته لدى الوزراء والجنرالات والأئمة. فيؤصّونه على خراف للعيد الكبير. وطيلة الأشهر الثلاثة التي تسبق العيد، يُسمّن موري الماشية. فالاستثمار في هذا الميدان ضخم. ولتسمين ثلاثين رأس ماشية خلال شهرين أو ثلاثة أشهر، يجب شراء ٢,٥ طن من الذرة على الأقل. إضافة إلى الذرة المجروشة، يحتاج أيضاً إلى نخالة الذرة البيضاء، والملح، إلخ. لكن سعر البيع يكون مناسباً. وعشيّة العيد، يُباع الخروف بأكمله حياً.

كما يروّج موري سلعته، أيضاً، لدى المتاجر الكبرى النادرة في المدن الغنيّة، ولا سيّما في كوناكري. ويوصيه بعضها بماشية للمغتربين. يبيع المتجر الكبير كيلو لحم الحمل، من دون عظم، بمبلغ ٨٠٠٠ فرنك غيني، أي ما يعادل ٤٠ فرنكاً فرنسياً. كما يبيع موري، أيضاً، في المرعى. وتسعيرة البيع فيه هي ٢٠ فرنكاً فرنسياً للكيلو (مع عظم، وجلد إلخ...).

منذ أن فرض مرتزقة صندوق النقد الدولي: «حقيقة الأسعار»، أي ألغوا رقابة الدولة على المنتجات الدوائية البيطريّة، خلت الساحة للشركات متعدّدة الجنسيّات، وللمضاربين. وبالرغم من كل المخاطر التي ينطوي عليها هذا النظام - سلع منتهية الصلاحيّة تُباع عن طريق وسطاء لتجار خاصّين من دون تدقيق -، فإن موري لا يستطيع، بالتأكيد، الاستغناء عن اللقاحات والأدوية. ولحماية قطيعه، يحتاج، بشكل خاص، إلى سيناثرين، مضاد الطفيليات في البطن، وأوكستروتراكلين وإنتراميسين، وهما مضادان حيويّان، وإيفوميك وسيدوكتا، وهما مضادان للطفيليات في الدم، وفيتامينات متعدّدة التكافؤ.

في شباط ٢٠٠١، كانت أسعار هذه الأدوية كالآتي: ١٠٠ قرص من السينانتيك كان يساوي ٢٥٠ فرنكاً، المضادات الحيوية، التي تُباع بزجاجات ١٠٠ ميليلتر، كان سعر الزجاجة الواحدة ١٠٠ فرنك، مزيل الديدان الدمويّة التي تُعطى هي الأخرى عبر الحقن، كان يُباع بزجاجات - ١٠٠ ميليلتر، بسعر ٤٠٠ فرنك للزجاجة.

موري ديباني هو أحد أفضل مربّي الماشية في البلاد بكل تأكيد. إنه يبقى دائماً على اطلاع على أحدث الصناعات البيطرية والدوائية. وهو يحافظ على علاقاته مع المتنفذين في العاصمة الغينية. ويثق به زبائنه الكثر. وباختصار، فإنه يمثل حالة استثنائية بين المربين الغينيين.

في شباط عام ٢٠٠٢، قال لي، بالرغم من ذلك، في أثناء محادثتنا الأخيرة: «لا أعلم كم من الوقت سأستطيع الحفاظ على حياة ما بقي لي من القطيع».

لتصوّر، بعد ذلك، حالة المربين الغينيين الآخرين، الأميين، غالباً، المنقطعين عن المدينة، المقيّدة أيديهم وأقدامهم بالشركات متعددة الجنسيات، أو بنصّابي السوق المحليّ الحرّ للأدوية! لقد أفسد الغربان السود في صندوق النقد الدولي تربية الماشية في غينيا، بفرضهم إلغاء دور الدولة في المرافق البيطرية العامة، والرّقابة على أسعار الأدوية البيطرية، وأسهموا، في الوقت نفسه، في تفاقم سوء التغذية والجوع في البلاد، بشكل جدّي.

المثال الثالث: إنتاج الأرز، وبيعه، في موريتانيا.

موريتانيا بلدٌ شبه صحراوي رائعٌ وواسعٌ، تمتد واجهته البحرية من مصب نهر السنغال في الجنوب، إلى الرأس الأبيض في الشمال. ويُصنّف ضمن البلدان الأقل تقدماً، كما هو الحال مع غينيا والنيجر.

وقد غيّرت الدورات المتتالية للجفاف، والانجذاب نحو المدينة، تنظيمها الاجتماعي^(١). وتجلّت أكثر النتائج المباشرة لهذا الأمر في انخفاض عدد سكان الرُّحّل، وازدياد عدد المقيمين في الريف والمدن. ويشكل الرُّحّل اليوم نحو ٢٠% من السكان، وسكان المُدن ٣٠%، والفلاحون المقيمون في القرى نحو ٥٠%.

(١) انظر كاثرين بيلفود، La Mauritanie، موريتانيا، باريس، كارتالا، ١٩٨٩ وخصوصاً الجزء الأول: «de la Confédération berbère du Sahara occidental à la république islamique de Mauritanie»، من الكونغرس البربرية للصحراء الغربية إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية. انظر أيضاً فرانسوا ليفورت وكارمن بادر، موريتانيا، Mauritanie, la vie réconciliée، الحياة التوافقية، باريس، فايارد، ١٩٩٠.

ويعاني اقتصاد موريتانيا، منذ السبعينيات، من النتائج السلبية والمُشتركة لدورات الجفاف المرحلية، وهبوط أسعار الحديد في السوق العالمي (تعدّ موريتانيا منتجاً مهماً له).

ويلائم الزراعة أقل من ١% من الأراضي.

وإذا ما قورن بالنتائج المحلي الخام الضعيف، فإن الدين الخارجي يُعدُّ ساحقاً.

لهذا السبب يسود مرتزقة صندوق النقد الدولي، في موريتانيا، كسادة.

حتى عام ١٩٨٣، كان نظام الأرض مُتسماً بقوة بتقاليد الأسلاف في الحضارات القديمة التي تتقاسم البلاد. فالأرض كانت ملكاً مشتركاً للجماعة عند قوم البولار، وهم سكان زنوج أفارقة، يقطنون، أساساً، وادي نهر السنغال جنوب البلاد. وكان زعيم كل قرية يُنظّم الدورات الزراعية، والعمل الجماعي المشترك. ويشرف على تسويق المنتجات، والتوزيع العادل للمبالغ التي كُسبت من مبيعاتها.

كما كان لأقوام الفولوف والساراكوليه والتوكولور أنظمتها الجماعية المشتركة الخاصة. وعند قوم المور، كان زعماء القبائل هم الذين يضطلعون بالوظائف الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة. إلا أن هذا التوازن البارع انقطع في عام ١٩٨٣.

فالأمر الصادر عن رئيس الدولة في ٥ حزيران ١٩٨٣، الذي أوحى به صندوق النقد الدولي، يُعلن أن «ملكية الأرض للأمة [...] وللدولة باعتبارها التجسيد القانوني للأمة». وهكذا ألغى، بلا قيد ولا شرط، كل الأنظمة العرفية للأرض، وكل أنظمة الملكية الجماعية التقليدية.

أعدت الدولة سجلات مساحة عقارية، ثم قسّمت الأراضي إلى حصص خاصة: كانت كل عائلة تتوجه إلى الحاكم المحلي الذي كان يمنحها سند ملكية على أرض معينة.

انهار هذا النظام الجديد بسرعة كبيرة، لأن غالبية العائلات لم تكن قادرة وحدها على ضمان تحسین حصتها. أمّا الدولة، المنهكة، فكانت تنقصها الوسائل

المالية اللازمة لتزويد كل المزارعين بالسّماذ، والأدوات الزراعيّة، ووسائل النقل، ومضخّات السّقيّة، وصوامع العلف، إلخ.

لهذا اضطرّ كثير من المالكين الفرديّين الجدد لبيع أراضيهم لرجال أعمال، ولشركات زراعيّة غذائيّة كبيرة قادمة من مناطق أخرى. وتلا ذلك تركيز مهول للملكيّة الزراعيّة بين أيدي بعض أصحاب رؤوس الأموال.

على الفور، نظّم قوم البولار المقاومة، التي دفعت في اتجاه ثورة عجيبة ضد الزراعة المرويّة. والواقع، أن البولار كانوا يخشون - ولا يزالون يخشون - أن يستولي قوم المور على أراضيهم.

ينتقد مفكّرون موريتانيّون من أصدقائي بشكل عنيف برامج الإصلاح الهيكلية لصندوق النقد الدولي، لأنها تواصل تدمير اقتصاد بلدهم. بيد أنهم يفضّلون جعل الزراعة تُقيّم على أساس نقدي؛ لأن هذا الأمر يُسهم بقوة، برأيهم، في إلغاء العلاقات الاجتماعيّة المكروهة، المُتحدّرة، بشكل خاص، من النزعة الإقطاعيّة المُفترسة، والزبائنيّة العشائريّة. إلّا أن مفكّرين آخرين، منتقدين لصندوق النقد الدولي، أيضاً، يدافعون عن رأي معاكس، يقول إن النظام الجماعي للأرض كان يسمح بالحفاظ على توازن وقتي بين مختلف الجماعات التي تتشكّل منها موريتانيا المعاصرة. فالإتاوات التي تُدفع للزعماء، المبنية على نظام الملكيّة الجماعيّة والعرفيّة، كان لها قيمة رمزيّة كبيرة، وكانت مؤسّسة لرباط الجماعات التقليديّة، وهويّتها.

ما من شيء سهل، إذن، في موريتانيا^(١). لكن ثمة شيئاً مؤكّداً، هو أن نقص الغذاء وسوء التغذية يزدادان، اليوم، بسرعة، في هذا البلد. ففي نواكشوط وشينغيتي وتامشاكيت، وفي كل مدن البلاد، يتصوّر الأطفال جوعاً، ويمدّ المتسولون، بنظرات

(١) انظر شرح فرمان ٥ حزيران ١٩٨٣ والاضطرابات الاجتماعيّة التي سبّبها، بريد إفريقيا وجزر الكاريبي البحر الهادئ، العدد ١٣٧، كانون الثاني - شباط ١٩٩٣. نشر الاتحاد الأوروبي المراسلة البريديّة (أيضاً في عام ١٩٩٣:).

باهتة، يدهم للمسافر. وتمتد مدن الصفيح الأكثر قذارةً على تخوم المدن. فهي الملاذ الأخير لعائلات الفلاحين التي دمرها صندوق النقد الدولي.

قبل انقلاب البنى الزراعيّة، كان ٥% فقط من الأرز المستهلك في موريتانيا يُنتج في البلاد. وقد ارتفع الرقم، اليوم، إلى أكثر من ٥٠%.

لكن أسعار الأرز الموريتاني انفجرت: فالذي تنتجه محلياً الشركات الزراعيّة الكبرى الناشئة من الخصخصة أعلى ثمناً بمقدار الضعف تقريباً من الأرز الذي كانت الحكومة تستورده سابقاً من تايلاند. ومن هنا بدأت الزيادة السريعة والمقلقة لسوء التغذية والجوع اللذين تعاني منهما الطبقات الأكثر فقراً في البلاد^(١).

لا ينكر صندوق النقد الدولي المستوى الباهظ لأسعار الأرز الوطني، لكنه ردّ بأن الحكومة توفّر القطع الأجنبي عبر إنتاج الأرز محلياً. وهو يريد القول ضمناً: إن هذا القطع الأجنبي مخصّص لخدمة الدين، المستحق للمصارف الغربية، وهذا الأمر مناسب كلياً. هل يجب، إذن، أن يموت الأطفال من الجوع والأمراض المرتبطة بسوء التغذية بغية تكريس القطع الأجنبي بكميات كافية لخدمة الدين، أي في صالح المفترسين؟

إن ما يجري في موريتانيا والنيجر وغينيا ليس معزولاً. إنه النصيب المشترك للبلدان التي دمرتها برامج الخصخصة والإصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي. لقد سبق لرئيس تنزانيا، المرحوم، جولوس نيريري، أن تمردّ على هذا الواقع في أواسط الثمانينيات: «هل ينبغي الاستمرار في ترك أطفالنا يموتون جوعاً من أجل هدف وحيد هو قدرتنا على تسديد ديوننا^(٢)؟»

(١) وفقاً لبيانات برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة فإن سوء التغذية المزمن والخطير يضرب، في موريتانيا، ٢٩% من السكان (يعود تاريخ آخر إحصائيات متاحة إلى عام ١٩٩٧).

(٢) الاقتباس الأصلي، راجع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، Children in Jeopardy، the Challenge of Freeing Poor Nations from the Shackles of Debt، الأطفال في خطر، التحدي من أجل تخليص الأمم الفقيرة من أغلال الدين، نيويورك، يونيسف، ١٩٩٩، صفحة ٥ (يمكن الحصول على التقرير من الشبكة www.unicef.org/pubsgenl_debt/debt/pdf).

لقد تباددت ثورة ماليوا^(١) كفقاعة في الهواء.

ليس لدى أي حكومة، في أي بلد مديون من بلدان العالم الثالث، أدنى فرصة لمواجهة صندوق النقد الدولي بسياسة ذات سيادة، موجّهة نحو تلبية حاجات شعبها. والأمثلة الشاهدة على الإساءات التي يرتكبها مرتزقة صندوق النقد الدولي بحق الشعوب الأكثر بؤساً من القارات الثلاث لا تعد ولا تُحصى. وإليكم الأخيرة، وهي تخص زامبيا.

إذا كنت أعرف شخصياً النيجر وغينيا وموريتانيا، فمعرفتي عن زامبيا ليست بالقدر نفسه. لهذا السبب أقتبس هنا من دراسة كلاسيكية خصّصتها أوكسام (لجنة أكسفورد لإنقاذ المجاعة) للنتائج الاقتصادية والاجتماعية لبرامج الإصلاح الهيكلي المفروضة على حكومة لوساكا.

تميّز العقد الممتد من عام ١٩٩١ حتى ٢٠٠١ بإصلاحات عميقة. انهار الاقتصاد الزامبي، ومجمعه تحت تأثير الأوامر المفروضة لصندوق النقد الدولي. ونشر فريق أوكسفام دراسة عن الاقتصاد الجزئي والكلي، شهدت على هذا الانهيار^(٢).

تمتد زامبيا على مساحة ٧٥٢ ألف كلم^٢ من الأراضي الخصبة، ويبلغ عدد سكّانها أكثر من ١٠ مليون نسمة ينتمون إلى بعض حضارات إفريقيا الجنوبيّة القديمة. وقد تكونت ثروتها من استخراج المعادن - خاصة النحاس - . ويزرع فلاحوها التبغ والقهوة والقطن. ويُعدُّ كينيت كوندا أب الانعتاق الزامبي. وهو ينتمي إلى جيل باتريس لومومبا، وموديبو كيتا، وأحمد بن بلا، وجمال عبد الناصر، وأميلكار كابرال. وقد قاد شعبه إلى الاستقلال في عام ١٩٦٤. في نهاية الأمر، ترك السلطة، بعد أن خسر في الانتخابات العامة، عام ١٩٩١.

خلال العقود الرئاسيّة الثلاثة لكينيت كوندا، كانت تعيش زامبيا في ظل اقتصاد يتمتّع بقطاع عام قوي، يتمحور، بشكل رئيس، على تلبية الحاجات

(١) ماليوا (مُعلم من قوم السواحلي): لقب عام أطلقه عليه أبناء بلده في نيريري.

(٢) أوكسام، تحرير وفقر: أوكسفام، مشروع بحث، لندن، ٢٠٠٠، ملحق ب، زامبيا.

الأساسية للشعب. إلا أن الرئيس شيلوبا وُقِع على البرنامج الأول للإصلاح الهيكلي فور استلامه السلطة، عام ١٩٩١. وقد فُكَّ صندوق النقد الدولي القطاع العام بشكل شبه كامل، وألغى غالبية المساعدات الاجتماعية (الوجبات المدرسية، إلخ)، وخصَّص القسم الأكبر من المشافي، وفتح البلاد أمام الشركات الرأسمالية العابرة للقوميات، التي حصلت على شروط ضريبية، وأذونات لإعادة تحويل أرباحها بشكل نقدٍ أجنبي يقدمه المصرف المركزي، وتعليق العمل بقانون العمل، إلخ.

كيف حكمت أو كسفام على السنوات العشر من الخصخصة الضارية؟ لقد كانت وجهة نظرها سلبية كلياً: «فالناتج القومي الخام لم يزدد بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٩١. والاستقرار الاقتصادي لم يثبت. ودخل الفرد الواحد من السكان تراجع، ويعيش ٧٠% من السكان، اليوم، في فقر مدقع^(١)».

يقول لكم إطفائيو صندوق النقد الدولي، المهوسون بإشعال الحرائق، بكل طواعية، وبسوء نية مؤثِّرة: نحن نحترم بدقّة السيادة الكاملة لكل دولة. ولا نفرض شيئاً على أي شخص. أنتم تتهموننا زوراً! إنهم، بالمعنى الدقيق للعبارة، على حق! فآلية الإخضاع التي يستخدمونها تحافظ، بالفعل، على مظاهر عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. لنر ذلك عن كثب.

بلاد يخنقها دينها؟ يهددها الإفلاس؟ ولم يعد بإمكانها تمويل الشريحة التالية من الاستهلاك، ولا حتى فوائد الاستحقاق المقبل؟ يقوم وزير ماليتها من جديد بزيارة مذلة إلى واشنطن. يتسول قروضاً عاجلة جديدة، أو وقفاً لدفع الديون المستحقة، أو تمويلاً جديداً. ماذا يحصل عندها؟

لنفهم الأمر جيداً، لنرى ما الذي حصل في ساوتوميه وبرينسيب، الأرخبيل الذي يقع في خليج غينيا، على بعد ٣٠٠ كلم من شواطئ الغابون، يسكنه ٥٠٠ ألف نسمة، وشعبه متنوع، محبوب، ومفعم بثقافة متعددة الأشكال

(١) المرجع نفسه.

وغنيّة. فالأنغولار، وهم من العبيد، في السابق، الذين تخلّصوا من حالة العبودية، يقطنون قرى صيادي الأسماك في الجنوب. والكاب فيرديان، الذين نفاهم سالازار، يعملون في مزارع الكاكاو. أما الطبقة الحاكمة للأرخيل فتتألف، أساساً، من عناصر هجينة، وُلدت من علاقات حُبّ بين برتغاليين وأفارقة.

وكانت عاصمة الأرخيل المدينة الأوروبيّة الأولى التي بُنيت في إفريقيا السمراء. وفي أواسط القرن السادس عشر، كان أسقفها يحكم أرضاً تمتد من مصب نهر السنغال حتى مصب نهر الكونغو. وحتى العشرينيّات من القرن الماضي، كانت ساو توميه المنتج الأول للكاكاو في العالم. وقد تحرّرت من الاحتلال البرتغالي عام ١٩٧٥.

أما الآن فإنها تعيش حالة بؤس، يتمثل في ضغط سكاني تبلغ نسبته ٣,٦%، تضخّم متسارع^(١)، بطالة تضرب ٥٠% من السكان القادرين على العمل، وانهباء في أسعار الكاكاو...

كان إنتاج الكاكاو يُقدّر بـ ١٢ ألف طن، عام ١٩٧٥، وهو لا يتعدى الـ ٤٠٠٠ طن، عام ٢٠٠٢.

تسعى عصابات الجريمة المنظّمة، ولا سيّما الروسية والأوكرانية، إلى التمركز في الجزيرة الأساسيّة، في مناطق حرّة وكازينوهات. وتبذل قصارى جهدها لوضع يدها على حيّ الملذّات في ساو توميه لتعزيز تجارتها بالأسلحة والمخدرات. لكنّ حكومة ساو توميه تقاوم بكثير من الكرامة، إلّا أن الدين الخارجي يخنقها.

رئيس الوزراء، بوسيه دا كوستا، مفكّر متحفّز، أنيق، ورزين، ذو شعر أشهب قصير. يملك صوتاً ناعماً، ونظرات متّزّنة. وهو نتاج خالص للثقافة اللوزيتانية المعقدة جدّاً لمناطق ما وراء البحار، ويبدو أنه خرج مباشرة من رواية خوسيه ساراماغو أو فرناندو بيسوا. وقد جلس على مقعد أسود مُستعمل في مكتبه المتواضع بحيّ الميناء. وكان الغضب يلهب نظرتة حين يُحدثني عن زيارته

(١) في تموز ٢٠٠٠، كان الدولار الواحد يساوي ٨٥٠٠ دوبرا.

المتكررة إلى واشنطن^(١). ولأسباب واضحة، لا أستطيع إعادة نشر كلام رئيس الوزراء هذا، حرفياً، لأنه لا يزال على رأس عمله.

لاحقاً، سأسمع قصة زيارات أخرى حكاها لي وزير سابق. وأستطيع أن أنقل عنه:

«إن البلاط الملكي في العصور الوسطى هو أنموذج للديمقراطية إذا ما قورن بمكاتب صندوق النقد الدولي. انتظار لا نهاية له! أوامر تُنقل بصوت جاف! احتقار خفي لما يُدعى أنه عدم كفاءة وزراء لجوجين! تريدون نقوداً طازجة! وقّعوا هنا على خطاب النية!»

إن خطاب النية هو السلاح الأقوى لصندوق النقد الدولي. إنه سلاح ابتزاز. ما مضمونه؟ إنه يتضمّن لائحة بإصلاحات داخلية، وتخفيضات في بنود الميزانية، وإصلاحات ضريبية، إلخ، «يقترحها» صندوق النقد الدولي على الحكومة اللجوجة في الدول الأقل تقدماً. ويشكل مجموع هذه الاقتراحات «خطة إصلاح هيكلي».

يفرض النور إصلاحات مقولبة: «انضباط ضريبي»، «شفافية في الميزانية»، خصخصة الصناعات والموارد الوطنية، تصفية المرافق العامة (المشافي، والمدارس، بشكل خاص، يجب أن تكون مأجورة).

إن التوقيع على هذا الخطاب - الذي يعني، بشكل ملموس، إدراج المتطلبات المذكورة في التشريع الوطني - شرطٌ لصدور الرأي الذي سيعطيه صندوق النقد الدولي للدائنين.

ولن يفلت أي بلد من البلدان الأقل تقدماً من لبس القميص الجبري لحكام واشنطن.

(١) الحديث جرى في تموز ٢٠٠٠.

الغطسة

يكتب بول فاليري: «الأحداث لا تلج إلى العالم الذي تسكن فيه المعتقدات». يُشكّل العمل الذهني للمرتزقة، ولا سيما مرتزقة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، بالنسبة إلي، لغزاً مُثيراً لا نهاية له. فالمرتزقة، بعكس المُفترسين، سادة هم، لا تحركهم، في المقام الأول، نشوة السلطة والجشع. إنهم، قبل كل شيء، متعصبون للعقيدة الداعية إلى مراقبة الكتلة النقدية بهدف ضبط الاقتصاد. فهم إيديولوجيون، وسجناء نظرة معينة للعالم، وأنموذج تحليل يجعل منهم الجنود الممتازين للإمبراطورية الأمريكية.

إن كثيراً من الموظفين هم، في هذا الصدد، مُبشرون حقيقيون. وغالبيتهم أناسٌ ذوو كفاءة عالية، أنهمو دراسات جامعية طويلة المدة، وباهرة، غالباً. إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لا يوظفان، عملياً، إلا خريجي جامعات أمريكا الشماليّة. للدخول إلى المبنى رقم ١٨١٨، الواقع في الشارع H، بشمال غرب واشنطن، يُفضّل أن يكون الشخص حاصلًا على شهادة دكتوراه من جامعة عريقة في الولايات المتحدة^(١). أما الجنسيّة فلا تلعب أيّ دور عملياً (يُستثنى من ذلك أطر المستوى الأعلى).

إن بإمكان أي شاب أو فتاة أن يحصل من العمل في أي مصرف، أو شركة لإدارة الذمم المالية، أو وكالة صرافة في وول ستريت، أو باريس، أو فرانكفورت، أو لندن، ومن دون أي مشكلة تُذكر، على أجر يبلغ، على الأقل، خمسة أضعاف الأجر الذي يتقاضاه في البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. كلاً، إن الأُطر المتوسطة

(١) الاستثناءات نادرة، جان لوك برناسكوني، رئيس دائرة «البنك العالمي» في البنك العالمي، هو دكتور في

جامعة نيوشاتيل بسويسرا.

والمتوسطة العليا في البنك الدولي لا يعيشون، ولا يتصرفون، كأصحاب الثروات. فهم يكسبون بين ٨٥ ألف و ٩٥ ألف دولار في العام (معفاة من الضرائب). إلا أن تكاليف المعيشة غالية في واشنطن: فالإطار يدفع ٣٠٠٠ دولاراً، على الأقل، كأجر شهري لمسكن عائلة لديها طفل واحد. وإلى الآن، تكرر هذه الأطر نفسها، روحاً وجسداً، لمهتها.

ويمنح قانون غير مكتوب الأوروبيين منصب المدير العام لصندوق النقد الدولي، ويحفظ للولايات المتحدة منصب المدير العام المساعد. وقد عيّنت إدارة جورج دبليو بوش لهذا المنصب امرأة خيفة، هي: آن كريجر^(١)، المنتمة إلى الجناح اليميني في الحزب الجمهوري، والتي درّست، مدّة طويلة، علوم المال والاقتصاد في جامعة ستانفورد. وكانت، في زمن رونالد ريغان، في الثمانينيات، قد عاثت فساداً كخبيرة اقتصادية في البنك الدولي.

وبالرغم من ذلك، أبدى الأوروبيون بعض المقاومة. فالفاهيم الرجعية للسيدة كريجر كانت تُرعبهم. ولهذا حصل كباش مع وزارة الخزانة الأمريكية. فالأوروبيون كانوا يقترحون تيم غيتنر، المساعد السابق لوزير الخزانة، المكلف بالشؤون الدولية، في ظل إدارة كلينتون. لكن وزارة الخزانة رفضت الاقتراح. وهكذا عيّنت السيدة كريجر، التي تُعدّ من جناح المحافظين المتشدّدين. وكان جوزيف ستينغلتر يسمّيها «الكاهنة الكبيرة للأخطاء القديمة»^(٢).

ولتقيس الأمر بشكل جيد، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية، أيضاً، كرئيس للاقتصاديين، رجعي آخر، من بنات أفكارها، هو: كينيت روغوف، الأستاذ في جامعة هارفرد.

إن الغباء الإيديولوجي، والعمى المرتبط بأحكام مُسبّقة، لدى رجال ونساء موهوبين، غالباً، بذكاءٍ شخصي كبير، هما سرٌّ يعبر التاريخ. فبالرغم من مزاياهم

(١) من أجل صورتها، انظر ذا فاينانشال تايمز، ٧ حزيران ٢٠٠١.

(٢) جوزيف ستينغلتر، إن كاش، زوربخ، ٧ آب ٢٠٠١.

الفكرية التي لا يمكن إنكارها، ودراساتهم العلميّة، وشهاداتهم، وتبحّره في العلم، يبدو موظّفو صندوق النقد الدولي فاقدين للحسّ تجاه الكوارث التي يتسبّبون بها، وطرشاً أمام صيحات ضحاياهم، وفاقدين لحاسّة الشمّ عندما تتصاعد رائحة مال الدّم الذي يُكدّسه المفترسون. كيف نقارب هذا السّرّ؟

إن السّبب الأول لهذا العماء يكمن، بالتأكيد، في العزلة الكبيرة جداً التي تعيش فيها عائلات ما يُسمّى «المجتمع المالي» في واشنطن. فمعظم موظفي صندوق النقد الدولي يسكنون، بالفعل، في الضواحي الراقية لواشنطن، أما كبار الموظفين فيسكنون في جورج تاون، في حين يسكن الموظفون من المراتب الوسطى في بلدات فرجينيا القريبة جداً. وهم يعيشون هناك في شبه تكافل مع الموظفين الأمريكيين من وزارة الخزانة، يرشفون إيديولوجيّة «أولاد وزارة الخزانة» في حفلات الكوكتيل التي يقيمونها، أيام الأحد، في أحد أندية فرجينيا، حيث يلعبون الغولف معاً.

صباح الأحد، يقوم «أولاد وزارة الخزانة»، ومرتزة صندوق النقد الدولي، برفقة زوجاتهم، بشراء ما يحتاجون إليه من المتاجر الكبيرة نفسها، أو من الأسواق الصغيرة في فرجينيا. وبعد الظهر، يحين موعد النزهة الجماعية في حديقة منزل إحدى الصديقات، وفي المساء، يتشاركون حفل شواء في أحد الأندية التي لا تُحصى في ضواحي العاصمة.

عند زيارتي الأخيرة لهذا الوسط، في تموز ٢٠٠٠، كان كلٌّ من لاري سومرز، وزير المالية، وجيمس روبن، المتحدث باسم الرئيس كليتون، كإلهين لهم. وباختصار، فإن الأنا العليا الجماعية للإمبراطوريّة تُؤثّر فيهم، وتمتصّهم، من دون أن يدركوا ذلك حقاً.

ثمّة سببٌ آخر مرتبط بالطريقة التي يسافر بها المرتزة عبر القارات. فهم يتنقلون، بالفعل، ومعهم حواسيبهم المحمولة، ومخططاتهم للتحليل المُنمّذج. وينزلون في فنادق فاخرة، ولا يمرون في كل بلد مديّن إلاّ لعدّة أيام، ولا يلتقون فيه إلاّ بقيادة مُتّقين، درسوا في الولايات، إن أمكن.

وماذا بشأن الفلاحين المحليين، والمتسولين، وأطفال الشوارع؟ إن غربان واشنطن السود لا يرونهم أبداً، أو إنهم يرونهم خلسة عبر الزجاج الملوّن بلون الدخان لسيارة ليموزين تابعة للحكومة المحلية.

أما التفسير الثالث للانغلاق المدهش على الواقع، الذي يُظهره غالبية موظفي مؤسسات بریتون وودز، وهو تفسيرٌ يلحق بالأول، فيكمن في واقع أن هؤلاء يجهلون حتى بيئتهم المباشرة.

في أثناء زيارتي الجديدة لواشنطن، التقيت بطلاب قدامى من جامعتي جنيف وبرن، يشغلون، حالياً، مناصب في صندوق النقد الدولي. فصدمتني مفارقة. فهم يجهلون حياة غالبية السكان في البلدان، التي «ينصحون» فيها الحكومة، بالطريقة نفسها التي يجهلون فيها أي معرفة بالوقائع التي تعيشها الغالبية العظمى من سكان واشنطن. وبالرغم من ذلك، فإن عالماً رابعاً مُهملاً يسكن المقاطعة الاتحادية...

لقد فُتتُ بالجمال الغريب لهذه المدينة. فعلى طول الضفاف الهادئة الخضراء لنهر بوتوماك تنتشر النُصب البيضاء للتاريخ الفتي للولايات المتحدة، كنقاط استدلال للتلاميذ المنتزهين. وتتصب أشجار السُكوا الضخمة في متزهات عامة رائعة.

وينعكس التمثال التذكاري العملاق للنكولن، مُحَرَّر العبيد، وهو جالس على عرشه الرخامي، في بحيرة يعوم فيها البط. أما الشوارع فهي مستقيمة ومظللة وهادئة.

في الكابيتول، حيث يقع مبنى البرلمان، لا نشعر بأي ضجيج. وأمام الباب الخشبي الضخم، لا تكاد تُسمع همهمة الزوار وهم يقفون في صفوف الانتظار، ويحمل كثيرٌ منهم مظلة ملوّنة.

وتسير قطارات صغيرة تحت الأرض بين الأبنية الزجاجية حيث تصطف مكاتب أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، والقاعتان الكبيرتان للمداولات.

يعمل سحر الجنوب بشكل كامل.

الشرطة هنا لا تكاد تُشاهد. والرجال والنساء الأكثر قوة، بمن فيهم حراس الكابيتول السود، هم في غاية اللطف الذي يبعث على الاطمئنان، ويُدفع القلب. ومن الممكن ضغط وجوه الحراس على شبك حديقة البيت الأبيض دون أن يدفعهم هذا الأمر للمناداة بوجود جريمة قدح بالذات الملكية، أو لإخراج مسدساتهم فوراً. (أتحدث عن الجو الذي كان سائداً قبل أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ في نيويورك).

ومع ذلك، فإن عالماً آخر يفتح على شارعين خلف الكابيتول. ويمر حدٌ فاصل غير مرئي عبر أشجار الزيزفون، ويقطع الإسفلت المحروق.

«لا تذهب إلى هناك، رجاء»، قال لي عضو مجلس الشيوخ عن نيويورك، الذي قادي، بلطف لا مُتناه، لزيارة أقيية مجلس الشيوخ، وقاعات استقباله، وقاعة الاجتماع فيه. وكان يعني بكلمة «هناك» أحياء السود، الغيتو، وهي أرضٌ قدرَةٌ ينتشر فيها السطو والكحول والجريمة. وتأوي هذه الأحياء الغالبية العظمى من سكان مقاطعة واشنطن.

إن أقدام غالبية متزمتي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا تطأ، بالطبع، تلك المناطق بتاتاً. وكما أنهم يجهلون العالم الثالث الواقع فيما وراء البحار، لا يرون، أيضاً، القذارة التي تنتشر على بعد خطوتين من مكاتبهم المكيفة.

بحثت بيأس، في جادة بنسلفانيا، عن سيارة أجرة توافق على أخذي إلى «هناك». تتالى الرفض لأكثر من نصف ساعة. كانت الحرارة خانقة، والإسفلت يذوب. وفي النهاية، توقف إثيوبي. تناقشنا في آخر الأحداث في أديس أبابا. ثم بدأت بالتفاوض معه، بحذر. طأطأ رأسه، ثم غير رأيه، وقال لي: «حسناً، لكن لا توقف هناك، وأنا الذي اخترت الشوارع التي سنمرُّ فيها».

وهكذا شاهدت عالماً من هياكل السيارات، وأبنية مشققة وخالية من ألواح الزجاج، وأولاد بشباب رثة، وعيون خامدة بفعل الكوكايين، وجميعهم من السود...

إن بؤس العالم يمتدّ حتى أعتاب البيت الأبيض. وبلعنة غربية، لم تتوصّل
الإمبراطوريّة تماماً إلى إخفاء الضحايا كثيرأين الذين تصنعهم، يومياً. ويأتون،
كأمواج محيط ملعون، للقتال على بعد خطوات من الكابيتول.
لكنّ متعتي مؤسسات بریتون وودز هم، بالتأكيد، صمّم، عمي، وفاقدون
لحاسة الشّم. فهم لا يشعرون بالضحايا الذين يصنعونهم على مدار اليوم، وأي
اضطراب لن يُؤثّر في ضميرهم.

الجزء الرابع دمقرطة العالم

الجوقة: [...] أين نحن، أيتها المسكينة إلكتر، أين نحن؟

إلكتر: أين نحن؟

المرأة نرسييس: نعم، اشرحني! إني لا أفهم، مطلقاً، بسرعة.

أحسّ، بالتأكيد، أن شيئاً ما يجري، لكنني أسيء فهمه.

ما اسم هذا الأمر، عندما ييزغ النهار، كما اليوم، ويبدد كل شيء، ويُسلب كل شيء، ورغم ذلك يستنشق الهواء، ونكون قد فقدنا كل شيء، المدينة تحترق، والأبرياء يقتلون فيما بينهم، لكن المذنبين يُحتضرون في زاوية من زوايا النهار الذي ييزغ؟

إلكتر: اسأل المتسوّل. هو يعرف ذلك.

المتسوّل: إن لهذا الأمر اسماً جميلاً، أيتها المرأة نرسييس

إنه يُسمى الفجر

جان جيرودو، إلكتر

- ١ -

الأمل: المجتمع المدني الدولي الجديد

كانت الأسمية خانقة على ضفاف النيجر في هذا الفصل الشتوي من عام ٢٠٠١. كانت الأضواء على شرفة الفندق الكبير - الذي لا يمتلك من «الكبير» إلا اسمه -، كانت الأضواء الصفراء الخافتة تُطفئ بتواتر زمني منتظم. وفي نيامي، تنقطع الكهرباء في أغلب

- ٢٢٧ -

الأوقات. ومن برازيرو القريبة جداً، كانت تتصاعد إلى السماء الرائحة الشهية لقطع لحم الحمل المشوي. كنا، دي بي وأنا، المدعوّين الأجبيين الوحيدين على الشرفة.

كانت السماء كثيفة وسوداء. وآخر الشاحنات تجتاز، من بعيد، جسراً كبيراً، متجهة نحو الجنوب وساحل الأطلسي، وأضواؤها تنعكس على أمواج النهر المعتمة. كان دي بي عائداً من تينيريه، إذ كان يَصوّر للتوّ فيلماً عن حياة الطوارق وأخلاقهم وهجراتهم. وقد رأى هناك بأم عينيه الخراب الذي أصاب قطعان الجمال والماعز بسبب إلغاء المكتب الوطني للسيطرة، بأمر من صندوق النقد الدولي. كان شاهداً على قلق المربيين، وبأسهم، وبؤس عائلاتهم.

رويت له أحاديثي مع الدجير ماكوا دو دوسو، ملك الدجيرما، ومع رئيس الوزراء، وكيف عبّروا فيها عن قلقهم وعجزهم أمام غطرسة مرتزقة البنك الدولي. وفجأة قاطعني دي بي، متسائلاً: «هل سيكون هؤلاء الناس محكمة نورنبورغ في يوم ما؟».

لم أفهم: «ماذا تريد أن تقول؟».

دي بي عالم سلالات مشهور، مؤلفٌ لكتبٍ علميةٍ مُعترف بها، حائز أعلى الأوسمة في حقل الفيلم الوثائقي، رجل مؤدّبٌ للغاية. ومع ذلك، فإن الغضب كان يتملّكه، في ذلك المساء.

«إلا أن الأمر بسيط! فالنازيون والفاشيون بكل أصنافهم، لم يكونوا، بالرغم من جرائمهم الوحشية، يهاجمون، دائماً، إلا مجموعات بشرية معينة. كانوا ينكرون إنسانية تلك المجموعات، والإثنيات، ويدمرونها بالإبادة الجماعية». لم أكن أفهم إلى أين يريدون الوصول بفعل ذلك.

أضف دي بي عندها: «إن الليبرالية الجديدة تهاجم، هي الأخرى، الإنسانية جمعاء. وبعد عقودٍ عدّة، سيكون على هؤلاء الرجال الذين يحكمون العالم، اليوم، تقديم حساباتٍ جدّية عن أعمالهم».

إلا أن هؤلاء السادة، المُفترسين، يرفضون أن يأخذوا في الاعتبار البؤس في البرازيل وكوريا الشمالية، والفساد في الصين، وتقدّم الصحراء في إفريقيا، ونضال

النساء والشباب في الجزائر، وتعبئة العاملين بالأجرة في الغرب للمطالبة بالإبقاء على المرافق العامة، وتدهور الصحة النفسية للعاطلين عن العمل منذ مدة طويلة. إن الرأسمالية المعاصرة غيبية ووقحة، وقد نسيت، تماماً أصولها، البروتستانتية. ليس ثمة من شيء يُنتظر منها. ومن الواجب محاربتها، وعزلها، وإقصاؤها.

لقد حمل إرساء الطغيان العالمي لرأس المال المالي، وإضفاء قيمة نقدية على العلاقات الإنسانية، بشكل تدريجي، ونفي قيم الأنوار، أضراراً لا يمكن إصلاحها للدولة الوطنية الجمهورية. إن هذه العملية التاريخية تُثير أسئلة عديدة.

أين يمكن البحث عن إمكانيات افتراضية لولادة ديمقراطية ما بعد قومية؟ هل نبحث عنها في عالم خربه البؤس وعدم المساواة، عالم يمكنه أن يفرض على الأغنياء إعادة ضرورية لتوزيع قسم من ثروتهم؟ مَنْ يضمن للفقراء فرصة للبقاء على قيد الحياة، والوصول إلى الحراك الاجتماعي؟ ما الحال الذي ستكون عليه الأشكال الجديدة للتنظيم الذاتي للمجتمعات، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين؟

بعد موت الدولة الجمهورية، كيف تُبنى آليات جديدة لرقابة عامة قادرة على ترويض أسلوب إنتاج رأسمالي مدمر أكثر من أي وقت مضى؟ كيف نُحوّل قوته المدهشة إلى عامل حضاري، وإلى وسيلة للدخول إلى عالم أكثر عدلاً، وأكثر حرية، وأكثر كرامة؟

مَنْ يمكنه، اليوم، التطلع إلى ترويض الحيوان؟ مَنْ هي الحكومة التي يمكنها التباهي بفرض قانونها على المُفترسين؟

أمام شريعة الغاب التي تتقدم، كيف يكون النضال في سبيل الحضارة؟ ما العمل للحفاظ على القيم الإنسانية، قيم التضامن، والعدالة الاجتماعية، والحق في تقرير المصير، وكيف العمل لمنع الإنسان من التقهقر؟

يتساءل هابرماس، أيضاً: «يُكمن التحدي في الحفاظ على الإنجازات الديمقراطية الكبرى للدول القومية الأوروبية فيما وراء حدودها الخاصة [...]». كيف يمكن تصوّر

شرعية ديمقراطية للقرارات التي تُتخذ خارج إطار تنظيم الدولة؟ في أي شروطٍ يمكن تغيير تصوّر اللاعبين القادرين على التصرف، على الصعيد العالمي، عن هوياتهم الخاصة، وذلك بطريقة تفهم فيها الأنظمة فوق القومية، أكثر فأكثر، بأنها، كأعضاء في مجتمع، مُجبرة على أن تأخذ في الحسبان مصالحها، وتدافع، في المقابل، عن المصالح العالمية، نظراً لعدم وجود حلّ بديل؟»

تأتينا الإجابة الأولى من «السياديين». فهم، بعكس المفترسين، يريدون إعادة بناء الجمهورية، ويحاولون محاربة الإمبراطورية بالأمّة.

ومهما تكن النتائج الانتخابية التي حصل عليها المرشحون «السياديون» في أوروبا، ولا سيما في فرنسا، فإني لا أؤمن بانبعث الدولة القومية والجمهورية، كما يدافع عنها ريجيه دوبريه، وماكس غالو، وجان بيير شوفينان. وأعتقد أن المصيبة حلّت. وعنف رأس المال أضرب، إلى حدّ كبير، بقدرة الدولة على سنّ القواعد القانونية. وانتقلنا من عصر الحضارة الجمهورية إلى عصر شريعة الغاب.

الإجابة الثانية من يورغن هابرماس: إن منظمة الأمم المتحدة هي وحدها القادرة على جمع الإرث المعياري والأخلاقي للدول القومية المنهارة، وإعادة إحيائه. وهي وحدها، بحسب هابرماس، القادرة على تلبية متطلبات نظام عابر للقوميات «قادر على تعويض الخسائر الوظيفية التي تكبّدها الدولة القومية، من دون أن يكون محكوماً على سلسلة الشرعنة الديمقراطية بالانقطاع^(١)». إن منظمة الأمم المتحدة ستكون تجسيدا للضمير الدولي العام.

تشكّل الأمم المتحدة مجرّة معقّدة يسكنها عشرات الآلاف من رجال ونساء، ذوي قدرات، وأصول مختلفة، ويتولّون وظائف، ويتقاضون أجوراً، متنوعة إلى حدّ كبير. بعضهم متألّق وكفاء للغاية، وعدد صغير فاسد، بكلّ صراحة.

البنية التي تجمعهم منتشرة. وهي تضمّ ٢٢ منظمة متخصصة (وهذا هو اسمها الرسمي) تشكّل صلب الجهاز. نذكر منها على وجه الخصوص: منظمة

(١) المرجع السابق، ص ١٤١.

الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الأحوال الجوية العالمية، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة مساعدة الطفولة (يونيسيف)، منظمة التربية والعلوم والثقافة (يونسكو).

ويغلب على هذه المنظمات المتخصصة كلها طابعها البيروقراطي الشديد، بيد أنها - يوجد عدّة استثناءات - ذات فعالية كبيرة في الميدان - مع بعض الاستثناءات تقريباً - وهي تقوم بعمل مذهل.

لنأخذ بعض الأمثلة: المعركة التي تخوضها منظمة الصحة العالمية ضد الأوبئة، نضال اليونيسكو ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الغذاء العالمي لإنقاذ ضحايا الجوع، الإستراتيجية الصبورة التي تنفذها المفوضية العليا لحقوق الإنسان ضد العنصرية والتمييز والتعذيب، والمساعدة اليومية التي تقدمها المفوضية العليا لشؤون اللاجئين إلى ملايين الأشخاص المضطهدين عبر العالم.

إلا إن كل ما يقوم به خبراء الأمم المتحدة - بشجاعة وذكاء - لمساعدة الشعوب المنكوبة قليل، بالمقارنة مع الأضرار التي يكبدها نسور صندوق النقد الدولي لهذه الشعوب نفسها.

أما الأمر المضحك، فهو أن على كل وكالات الأمم المتحدة العاملة في سبيل التنمية والمساعدة البشرية تقديم تقرير سنوي عن نشاطها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، الذي يقع مقره في جنيف، وأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هما، أيضاً، مؤسستان تابعتان للأمم المتحدة، ويخضعان، إذن، من حيث المبدأ، إلى رقابة مماثلة لأنشطتها (أما منظمة التجارة العالمية، فهي وحدها التي لا تُعدُّ جزءاً من منظمة الأمم المتحدة).

على المجلس، المؤلف من ٥٤ دولة عضواً تنتخبهم الجمعية العامة، طبقاً للمادة ١٠ من الميثاق، ضمان «تماسك الجهود والسياسة» التي تتبعها المؤسسات والوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة^(١).

(١) سيرجيو فيرا دي ميلو، فهم العالم، الأمم المتحدة بمواجهة اللاعقلانية في التاريخ، درس افتتاحي، جنيف، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية، ٢ تشرين الثاني ٢٠٠٠.

وبتصوير تقريبي للوضع الحالي لمئات ملايين الرجال والأطفال والنساء في نصف الكرة الجنوبي، يمكننا قول ما يلي: إن مرتزقة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يدمرون، يومياً، بيد قوية، التقدّم الاجتماعي الخجول والهش الذي تحقق بفضل خبراء الوكالات الإنسانية والتنمية.

إن حلف شمال الأطلسي والمنطق الإمبريالي الأمريكي يتصران على الأمن الجماعي. لقد أخلّى حلم التقدّم المشترك مكانه للتخلف المتنامي، والتهميش، والتدمير بسبب بؤس قسم متزايد من البشرية. لقد أزال غطرسة الإمبراطورية الأمريكية التحكيم الدولي الذي أرادته الأمم المتحدة. وماذا نقول عن التوزيع المتساوي للخيرات على هذه الأرض؟ إنه وهمٌ بعيدٌ...

إن اليد الخفية للسوق تقرّر، في كل يوم، من سيعيش، ومن سيموت. يفوز المفترسون. ويفرضون الخصخصة على العالم. وبدلاً من مجابتهم، تحاول الأمم المتحدة تدجينهم، ولكن دون نجاح.

لنلخص: إن فرضية هابرماس، مثلها مثل فرضية «السياديين»، هي الأخرى غير مُنتجة.

أين الأمل؟

في المجتمع المدني الدولي الجديد. ولكن ما الذي يجب فهمه بهذا؟ لقد لعب المجتمع المدني دوراً حاسماً في قطع الصلة بالعالم الإقطاعي. إلا أن الانتصار السريع للدولة الجمهوريّة أبعده عن مركز الصدارة في التاريخ، ثم أعادت إرساله إلى عالم النسيان. وهو يعيش اليوم نهضة مذهلة.

فهو المكان التي تنتشر فيه حركات اجتماعية جديدة، وفيه تتأكد وظائف وبنى المستحدثة، وتُبتكر روابط جديدة بين البشر والأمم، ويفكر العالم والمجتمع خارج نطاق الشرائع الجامدة للمعتقد المهيمن، أو لنفيه المعتاد.

لننظر أولاً إلى الشروط الإيديولوجية لانبثاقه.

مبدأ الكرم

تمارس الإيديولوجية الليبرالية الجديدة غسلًا مُدهشاً للأدمغة. هذا الغسل هو بمنزلة بركة بالنسبة للأغنياء. يُجرّم التحالف الدولي «ضد الإرهاب» الذي دعا له الرئيس جورج دبليو بوش كل معارضة للعملة. ونَجَلُّ اللعنة على كل مقاومة لخصخصة العالم. وكلُّ مَنْ يُعرِّض ثراء الأغنياء الاستثنائي للخطر يضع نفسه خارج العالم المتمدّن. إن الإيديولوجية الليبرالية الجديدة تغمر الأثرياء بالراحة، وتضع ثرواتهم في مأمن.

وما حال الفقراء؟ هؤلاء لم يعد لديهم إيديولوجية. فقد أفرغ الغسل الليبرالي الجديد دماغهم. ولم يُبق لهم إلا حسّ مبدئي وقوي بالعدالة، ومطالبة لا يمكن استئصالها بـ «الحق في الحياة»، مطالبة تُعدُّ صدى لشكوى الأشد فقراً من بين المحرومين في مجلس الطبقات العامة، عام ١٧٨٩، وكلّ هؤلاء البؤساء، والجوعى الذين كان عليهم انتظار إعدام الملك لويس السادس عشر، وتجزير الثورة كي يظهروا فجأة على مسرح التاريخ. كانوا يُسمّون «المسعورين». وأحد أوائل المتحدثين باسمهم كان الكاهن جاك رو، الذي كان أول من تحدّث عن «الحق في الحياة»^(١).

خلال أكثر من مئتي عام، كان ثمّة شكّل من التكافؤ الهش بين كلام الأقوياء وكلام المُضطهدين، نظرياً على الأقل. وطيلة القرن التاسع عشر، ومدّة كبيرة من القرن العشرين، أزهرت الثقافة العمالية. كان لمعسكر الفقراء فنّانوه ومفكّروه وفلاسفته. وكان ينشر صحفهِ الخاصّة. وله مسارحه، وحفلاته ومواكبه، وتقويمه.

(١) Histoire des droits et des libertés en France, les Droits de l'Homme، حقوق الإنسان،

تاريخ الحقوق والحريات في فرنسا، مجلّد وثائقي نشرته سجلّات فرنسا، باريس، ١٩٦٩.

وأصبحت نقاباته وجمعياته التعاضدية والتعاونية، وأحزابه السياسية، قوية. وباختصار، فإنه كان لدى معسكر الفقراء، طيلة هذه المدة كلها، بنية جماعية متينة، وحيّة، وديناميكية، وإبداعاً متوهجاً، وإرادة مقاومة صلبة كالصخر.

اليوم انقطع هذا التكافؤ. واختفى خطاب الضحايا عملياً من ميدان النقاش. كيف نفسر ذلك؟ علاوة على إستراتيجية الليبرالية الجديدة العالمية في مجال غسل الأدمغة التي تحدثنا عنها للتوّ، من الواضح أن تصرفات الاتحاد السوفييتي والأنظمة الدائرة في فلكه مسؤولة إلى حد كبير، بالطبع، عن تفكك الأنا العليا الجماعية للطبقات المُسيطر عليها - وهذا على الرغم من المصادقية التي تمتعت بها هذه الأنظمة، خلال عقود، في نظر المضطهدين في جميع أنحاء العالم -.

لقد أنكر البلاشفة في روسيا، والخمير الحمر في كمبوديا، وأحزاب وحركات أخرى انبثقت في معسكر الفقراء وانحازت للشيوعية، الكرامة الإنسانية، وعدّوا حقّ الإنسان في السعادة الفردية، غير القابل للتصرف، أمراً باطلاً لا قيمة له. فتلبية الحاجات الجماعية، في رأيهم، يجب أن تفوق على تلبية الحاجات الفردية. ويجب على الكائن البشري أن يضحي بنفسه في سبيل الكائن الجماعي - الحزب، الحركة الطليعية، أو الدولة -.

إن الإنسان يُجسّد حرّيته في العمل الذي يختاره بحريّة. لكن البلاشفة وأتباعهم عبر العالم ألغوا حرّية الاختيار.

كما أن الحاجة إلى السموم، ومن ثمّ إلى الدّين، أنكرت هي الأخرى. لقد زرت، للأسف، آسيا الوسطى السوفييتية في منتصف الثمانينيات. كان عدد من المساجد المذهلة في بخارى، وسمرقند، وطشقند، التي بُنيت في مدّة حماس تعود إلى نحو ألف سنة، مُقفلاً بألواح خشبية، أو مُهدّماً بفعل الأمطار، أو مُحوّلاً، في حالات نادرة، إلى متاحف. وقد حلّت عبادة الزّعيم، المصنوع تمثاله من البرونز والحديد، محلّ الدّين.

عرفتُ بيونغ يانغ في ظل حكم كيم إيل سونغ. وكانت عبادة الزعيم التي يارسها معماريو النظام، ومُصوِّروه، وأيديولوجيوه، ومؤرِّخوه، بشكل لا معقول، تتجاوز كل ما يمكن تصوِّره. وكان الجنون يَعُمُّ الجادات المُفرطة في طولها الممتد كيلومترات عدَّة وسط المجمَّعات السَّكنية في العاصمة.

كان الخوض في نقاش فلسفي أو سياسي حرَّ مستحيلاً، في الاتحاد السوفييتي والدول الدائرة في فلكه، بسبب المراقبة الدَّقيقة للأفكار. وأُصيبت الجامعة، ولا سيَّما في أقسام العلوم الاجتماعيَّة، بالشلل الفكري نتيجة الالتزام الصارم المفروض على الأساتذة باحترام خط الحزب. ومُنِع التحليل النفسي وعلم الاجتماع - وكل علم يسبر غور أسرار الضمير، واللاشعور الإنساني.

لقد أعاد الاتحاد السوفييتي اختراع الفلاح المُقيَّد بمجموعة من أقرانه. وأغلقت حدود البلاد بإحكام. وكان الموت بالأسلاك الشائكة وحقوق الألبان يُهدد الفارين. وللسكن في المدينة، كان لا بدَّ من الحصول على إذن خاص يمنحه الأمن السياسي.

أذكّر برلين الشرقية في ظل النظام الشيوعي. كانت هذه المدينة الرائعة مقسَّمة إلى مربعات خاضعة لرقابة قوَّات الشرطة الشعبيَّة^(١). رأيت في أحد الأيام، وأنا أقف على رصيف محطة باهنهوف فريدرينخستريس، وأنظر إلى الأعلى، ضابطاً من قوات الشرطة الشعبيَّة، يتنعل جزمة، ويجلس في شرفة غرفة زجاجية واسعة، وهو يُراقب بالمنظار المسافرين المارين على الأرصفة، وبجانبه جنديان وبنديّة موجهة نحو المسافرين. وفي الأسفل، وعلى طول خطوط السكك الحديديَّة، كان الجنود، برفقة رُعاة ألمان، يُفتشون أسفل العربات للتأكد من أن أي ساكن في الجمهوريّة لا يُحاول الهرب، والانتقال إلى بلد آخر.

لقد حرمت هذه العودة إلى العبودية الناس، على مدى أجيال، من الذهاب والإياب بحرية، والسفر، والالتقاء بشعوب أخرى، واكتشاف العالم.

(١) VOPO هو اختصار لكلمة «فولكزبولزي»، التي تعني قوَّات الشرطة الشعبيَّة.

كما ابتكر البلاشفة، ومقلِّدوهم، الثقافة المُسَمَّاة بالثقافة البروليتارية، المُستندة إلى الإكراه الذي تمارسه الدولة. وعُوقِبَ الفنَّانون المُنتَشَقُونَ بقسوة. فانتحر فلاديمير ماياكوفسكي، عام ١٩٣٠، وسبقه ألكسندر بلوك، عام ١٩٢١، وقتلت الشرطة السياسيَّة فسيغولود مويورهولد، عام ١٩٤٢.

لقد خنقت هذه الثقافة البروليتاريَّة كل إبداع ذاتي مستقل. بترت الغني والتنوُّع اللامحدود للإرث الثقافي للشعوب الخاضعة للشيوعيَّة.

كما ألغى البلاشفة السُّوق، وقيدوا التداول الحرَّ للأموال، واستعويض عن المبادرة الفرديَّة بالتخطيط. ماذا كانت النتيجة؟ ظهر العوز، والتقنين، والضعف في النِّظام. وأصبح الدخول إلى أحد المطاعم كثيِّراً، الجميلة جداً في وسط موسكو - كمطعم الفندق الوطني أو مطعم فندق العاصمة، على سبيل المثال -، حتى بالنسبة لأجنبي غير مقيم في المدينة، يتطلَّب وجود علاقات متينة مع عضو من مجلس السُّوفيات الأعلى، على الأقل.

ثم، حدثت مجازر جماعيَّة. ففي أوكرانيا، قتل ستالين جوعاً، عن قصد، أكثر من ١١ مليون شخص، من الفلاحين ونسائهم وأطفالهم. وماذا نقول عن النَّقي القسري لعشرات الملايين من البشر؟ الشَّيشان إلى كازاخستان، والتَّتر إلى سيبيريا، وعشرات الملايين الآخرين إلى المناطق القطبيَّة. لقد اقتلع البلاشفة شعوباً بأكملها من أماكن عيشها، وتاريخها، وحرموها من وسائل البقاء والتنمية.

والسبب في ذلك، الإيديولوجية كلِّها، وليس الأجهزة البيروقراطيَّة فقط. فهذه الأيديولوجية تأسَّست على مفهوم مغلوط للإنسان، وجهل عميق برغباته الحقيقيَّة. وحين سحقت دبابات الجيش الأحمر التمرد الهنغاري، في تشرين الثاني ١٩٥٦، كتب جان بول سارتر هذه الجملة: «هذا هو القناع الدِّموي للوجه المحبوب». لكن سارتر كان يخدع نفسه. فالوجه المحبوب كان وجه حلمنا.

لقد استُخدمت الأيدولوجية الشيوعية - بنسختها الستالينيَّة والتروتسكيَّة، أو بالنسخة المُستلهمة من روزا لوكسمبورغ ١ -، برأي الأشخاص الأشد عزمًا،

والأكثر احتراماً، المعارضين لغسل الأدمغة الذي مارسته الرأسمالية الغربية، كأيديولوجية مرجعية، طيلة قرن من الزمن تقريباً. وحين العُلم بموت ستالين، انطلقت تنهدات ملايين العمال والعاملات والمفكرين والفلاحين عبر العالم. ولن تكن عبارة «الأب الصغير للشعوب» التي اصطنعها شيوعيو موسكو، بالنسبة لهم، إلا كذبة دعائية.

فيما يخص الاشتراكية الديمقراطية، فإنها سرعان ما اختفت كقوة مستقلة. فقد انهارت في الولايات المتحدة، التي كان قسم كبير من البروليتاريا الصناعية فيها يخضع لشروط عمل غير إنسانية، منذ نهاية القرن التاسع عشر، وكانت ضحية لغسيل أدمغة مدهش، نظّمته عائلات روكفلر وفندربلت ومورغان.

وفي أوروبا، أصبحت سريعاً ذات إطار قومي. فأخر مؤتمر دُولي ومعادي للرأسمالية عقده الأُممية الثانية^(١) هو مؤتمر شتوتغارت، عام ١٩٠٧، الذي هيمنت عليه الأصوات الكبيرة لجان جوريس وأوغست بابل. ومن ثم نجحت، تدريجياً، الطبقات البرجوازية المتشددة قوميّاً في مختلف الدول الأوروبية، في الخطّ من قَدْرِ الفكر الاشتراكي الديمقراطي، بفضل سموم كُرهِ الأجنبي، ومعاداة السامية، والقومية الشوفينية، بشكل خاص. ولم تتوصّل الأُممية الثانية، بتاتاً، في أي مكان، إلى إقامة اشتراكية ديمقراطية، كان يصبو إليها كل من جاك رو، ومن بعده غراشو بابوف.

تُوِّف ستالين بنزيف دماغي في الكرملين، في ٥ آذار ١٩٥٣. ومنذ ذلك الحين، بدأ رعب الدولة المُمارس ضد «المنحرفين»، يحفّ شيئاً فشيئاً، بشكل غير محسوس في البداية، ثم بشكل سريع. وخلال حكم ليونيد بريجنيف، على وجه الخصوص (١٩٦٤ - ١٩٨٢)، تغلغل الفساد، بشكل مرعب، في قطاعات واسعة من الدولة والمجتمع. وتشكّلت مجموعات مافياوية ازدادت قوتها باطّراد، وتغلّغت في الاقتصاد، وعقدت تحالفات دقيقة مع هذا الأمين الإقليمي لفرع

(١) الأُممية الثانية: هي منظمة الأحزاب الاشتراكية والعمالية.

الحزب، أو ذاك، وهذا المدير مُجَمَّع صناعي، أو زراعي، أو تجاري، أو ذاك. وقدّم هؤلاء خدمات حقيقيّة للشعب الذي أنهكه النقص المتواصل في مواد المعيشة، من خلال تنظيم السوق السوداء في كل المدن الكبرى، وتزويده بالمؤن.

في ١٠ آذار ١٩٨٥، انتخب ميخائيل غورباتشوف أميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفييتي. وبُعيد ذلك، أعلن عن ما أطلق عليه تسمية «البريسترويكا» (إعادة البناء)، وعن قدوم سياسة محدودة في مجال الشفافية والانفتاح والدمقرطة. ولاح، حينئذ، بريق أمل كبير في أوساط الرّأي العام السوفييتي، ولا سيّما الروسي؛ إذ أخذ البلد بالانفتاح على الغرب، والانضمام إلى جوقة الأمم المتحضّرة، والاستجابة لحاجاتها الأساسية، وتنقّس الصعداء، والتمتّع بالعالم، والعيش، أخيراً.

في آب ١٩٩١، انهار الاتحاد السوفييتي. وانفجرت، حينئذ، بالمعنى الحرفي للكلمة، الحيوية المدهشة للعصابات المافياوية. وهي، اليوم، تسيطر على كل القطاعات، وتتحكّم بالانفتاح على السوق، ومواجهة الغرب. وهكذا حلّت الرّأسماليّة الأكثر توحشاً في روسيا والجمهوريات الناشئة عن تفكّك الاتحاد السوفييتي. وضمن هذه الظروف، يعيش المواطن العادي في حالة قلق وارتباك، وافتقاد كليّ للأمان. وأصبح يعاني من سطوة البؤس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أعقب انهيار المؤسسات القديمة.

في هذا الوضع، شكّل سادة الجريمة، والأثرياء الجدد نوعاً من الحرس الحديدي القادر وحده على مقاومة اعتداء الرّأسمالين الغربيين. لقد سقطت أرضاً كل السمات القديمة. ووسط صخب مخيف، جرّت الدولة الشّموليّة معها في سقوطها، ودفنت تحت أنقاضها، كلّ القيم السابقة، والسّلوكيّات، والمؤسسات، والقناعات. وفرضت نفسها في العقول نزعة عدميّة باردة، ومُقنّطة. وبقيت هذه الحقيقة: إن الخصوم الجديين الوحيدين للمُفترسين الأجنبي هم سادة الجريمة الرّوس. فحين يُقتل مصريٌّ في غربيّ موسكو، يكون جزء من الكرامة الرّوسية هو الذي استُعيد.

وعلى أنقاض الاتحاد السوفييتي، كان المفترضون قد بدؤوا في وقت مُبكر جداً بإغداق مليارات الدولارات لإعادة شراء كل ما كان معروضاً للبيع. وكان كل شيء معروضاً للبيع.

وهكذا استولوا، من خلال ممارستهم لقانون الغابة، على الثروات الهائلة لهذه الأراضي الشاسعة. وذلك بموافقة ضمنية من الفقراء المُتروكين من دون أيديولوجية، المرتبكين، والمحرومين من أي مَعْلَمٍ أخلاقي.

وبسرعة فائقة، تمكّن المفترضون، ومرتزقتهم، من تجريد منافسيهم المحليين من أي سلاح، بفضل تحالفاتهم مع بيروقراطيين سابقين مثل يلتسن وتشيرنومردين وبوتين. وهكذا دفع صندوق النقد الدولي، بين عامي ١٩٩١ و١٩٩٥، أكثر من ٣١ مليار دولار كقروضٍ إلى الحكومات والشركات التابعة للدولة في روسيا الاتحادية، وأوكرانيا، وكازاخستان، والاثنتي عشرة جمهوريةٍ أخرى، كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي السابق. إلا أن الاختلاسات المافياوية الهائلة طالت القسم الأكبر من هذه الأموال الفلكية التي عُثِرَ عليها، سريعاً، في حسابات خاصة في الجنّات الضريبية في سويسرا، والباهاما، وليختنشتاين، وجرسي.

وثمة حلقة فريدة ينبغي الإشارة إليها. أصبح ميخائيل غورباتشوف أميناً عاماً للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، عام ١٩٨٥، كما ذكرنا. ونظراً لفهمه أن بقاء النظام على قيد الحياة يتطلب إجراء إصلاحات سريعة، أسس بعض الحريّات، وبدأ بتحرير الاقتصاد، وطوّر نظرية «الإنسانية تسمو فوق الأمم والإيديولوجيات، المتورّطة في مغامرة واحدة». خلال هذه المدّة، سعى القسم الخارجي للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، بشكلٍ محموم، للاتصال بالأُممية الثانية، أو بما بقيَ منها. فأخذت وفود الاشتراكيين الديمقراطيين الأوروبيين تتعاقب لتقف تحت الثريات الكريستالية في الكرملين، وفندق الحزب في موسكو. وهكذا، أصبح ويلي براندت، رئيس الأُممية الثانية، وميخائيل غورباتشوف، على سبيل المثال، صديقين حميمين. وفي تلك السنوات، اقترحت عليّ أكاديمية

العلوم، واللجنة المركزية، إجراء حوار علني مع كبير الاقتصاديين يوري نيكولايفيتش بوبوف. وجرت اللقاءات في موسكو وجنيف. ونُشر كتاب^(١)، فصل فيه بوبوف، المُقرب من غورباتشوف، وبطل الخط الجديد، نظرية ضرورة إعادة بناء اشتراكية ديمقراطية دولية. إن سوء فهم كبير ومأساوي يحل بنا عندما نتذكر الحالة التي كانت توجد فيها أحزاب ونقابات اشتراكية ديمقراطية في الغرب، عند عتبة عقد الثمانينيات. ولم يكن لهذه التشكيلات أن تبقى على قيد الحياة، بالفعل، إلا بفضل قدرتها على الابتزاز، وتحويل خوف أرباب العمل واليمين من تهديد الصوت الشيوعي في الانتخابات، إلى مزايا اجتماعية لها.

وبما أن الشيوعية كانت في طريقها إلى الزوال في حقبة غورباتشوف، فإن تأثير الاشتراكيين الديمقراطيين كان يتبخر في المناسبة نفسها.

ومن تحت هذا الركام من أنقاض إيديولوجيات المقاومة القديمة، كان ينبغي، بالتأكيد، إعادة بناء الفرد. لكن كذبة جديدة بدأت تلوح في الأفق: إن إيديولوجية السادة الليبرالية الجديدة تريد أن تجعلنا نُصدّق أنها تفتح الطريق نحو عصر الفردية! الفردية كعلامة مميزة للرأسمالية المعولة!

ما الذي يعلنه السادة؟ أن طرق الحرية لا حدود لها. كما يحدث، تقريباً، في المتجر الكبير، حيث يمكن للمستهلك أن يختار، في كل لحظة، بين عدد لا يُحصى من المنتجات.

لقد جُرد العمل من أي نظام أساسي، وهُمس إلى أبعد حد، إلا أن إمكانات لا محدودة، تقريباً، فُتحت أمام العامل، في الوقت نفسه. فخلال مسيرة حياته، سيتقل من دون توقّف، تقريباً، من عمل إلى آخر، وذلك وفقاً لصدف التطورات التقنية، والفرص التي يتيحها السوق الذي يتسع بشكل متواصل. ومن هنا تنتج، برأي الليبراليين الجدد، حرية لا محدودة للعامل.

(١) يوري نيكولايفيتش بوبوف وجان زيغلر، Un dialogue Est Ouest، حوار شرق-غرب، المرجع السابق.

والحقيقة، أن الفرد الذي صنعه رأس المال المَعوَم يُتَّزَل في وظيفته الصرفة. إن لديه انطباعاً بأنه حرٌّ، لأنه لا يستطيع، في ظل متاهة الختميات التجارية التي تُمارس عليه، التعرّف على الاستلاب الذي يحكمه، ويحرمه من شخصيته الفردية. وهكذا، يُميط ماكس أوركهيم اللثام عن كذبة الليبرالية الجديدة بخصوص الفردية التي ينتجها رأس المال: «لقد استبعدت الآلة ربّانها، وهي تعدو بلا تبصّر في الفضاء. وفي اللحظة نفسها التي وصلت فيها إلى أوجها، أصبح العقل لا عقلاً وأحمقاً. إن مشروع زماننا هو الاستقلال الذاتي للأنا، والحفاظ عليها، في الوقت الذي لم يُعد فيه وجود للأنا التي ينبغي الحفاظ عليها^(١)...»، ويضيف فيما بعد، قائلاً: «إن الفردية تفترض مُسبقاً التخلي الطوعي عن احتياجات عاجلة لصالح الأمن، ولصالح الحفاظ على الوجود الخاص المادّي والفكري للفرد. وإذا كان الطريق نحو مثل هذه المشاريع موصداً، فلا يوجد إلا القليل من الأسباب للتخلي عن استهلاك المتع الآتية والعبارة [...]». إن السلطة الاجتماعية ترتبط، اليوم، وأكثر من أي لحظة في التاريخ، بالسلطة التي تُمارس على الأشياء. كلما زادت شدة اهتمام الفرد بالأشياء زادت هيمنة هذه الأشياء عليه، وازداد تحوّل فكره إلى آلة للعقل الرسمي^(٢)».

إن الفرد الذي صنعه رأس المال المَعوَم لا يملك هويّة، ولا حرّيّة، من أي نوع كان.

إن رأس المال المَعوَم يُنتج أفراداً مَحْوَلين إلى ذرّات، وأشياء ضعيفة معزولة بعضها عن بعض، تفتقد لأي معالم خاصة، ووجودها بأكملها تُحدده إكراهات خارجية.

يُعطي فيليب زاريفيان للأفراد الموجودين فعلاً في عصر الانتصار العالمي لرأس المال المَعوَم التعريف الآتي: «[...] إنهم فئات كائنات اجتماعية مُهمّشة،

(١) ماكس أوركهيم، Kritische Theorie، المجلّد ٢، فرانكفورت، فيشر فيرلاج، ١٩٦٨، صفحة ٣١١-٣١١٠.

(٢) المرجع نفسه.

مُستضعفة، معرّوضة وحدها لمواجهة الأنظمة الاقتصادية والإدارية والقضائية الكبرى^(١)».

إن الفرد الموجود، حقاً، في عصر رأس المال المالي المنتصر هو على بُعد سنوات ضوئية من الفرد الذي تصوّره وأراده فلاسفة الأنوار، وآباء الثورة الفرنسية.

أثناء مثوله، في تموز ١٧٩٤، أمام أعضاء لجنة السلامة العامة، الذين سيكونون قضاته، صاح سان جوست: «أحتقر الغبار الذي أتألف منه، والذي يتحدث إليكم: من الممكن قتلي وإسكات هذا الغبار. لكنني أتحدّى أن يتنزع أحد مني هذه الحياة المستقلة التي وهبتها لنفسي في الحياة الدنيا، وفي السموات^(٢)».

بعد ١٧٩ عاماً، استرجع سلفادور ألييندي، يوم وفاته، ١١ أيلول ١٩٧٣، كلمات سان جوست. ومن قصر مونيدا الرئاسي الذي كان يحترق، يتوجه، للمرة الأخيرة، الشعب التشيلي، قائلاً: «لقد قصفت الطائرات العسكرية ساريات إذاعة بوتاليس، وإذاعة كوربوراشيون. إن كلماتي ليست نابعة من المرارة، بل من خيبة الأمل. مهما كانت عقوبة أولئك الذين حثثوا بقسمهم [...] فإني أيها العمال، لن أستسلم، ولن أستقيل [...]». إنني، في هذه اللحظة التاريخية، أعلم أنه يجب عليّ أن أضحي بحياتي وفاءً للشعب. وأقول لكم: إن البذرة التي نقلها إلى ضمير آلاف وآلاف التشيليين، الذين يستحقون هذا الاسم، لا يمكن أن تُنتزع نهائياً [...]. إن لديهم [وهو يقصد العسكريين الانقلابيين] القوة. وسيتمكنون من إخضاعنا. لكن الإمساك بالحركات الاجتماعية لا يكون عن طريق الجريمة، أو القوة. إن التاريخ لنا. والشعوب هي من تصنعه. [...] إن على الشعب أن يدافع عن نفسه، لا أن يُضحّي بها. إن عليه ألا يدع الرصاص يخرق جسده، ولا أن يُذَلَّ. يا عمال وطني، إنني أؤمن بشعب تشيلي، وبقدّره. وسيأتي رجال آخرون،

(١) فيليب زاريفيان، L'Emergence d'un Peuple – Monde، بروز شعب عالمي، المرجع السابق.

(٢) لويس أنتوان دو سان جوست، Fragments d'institutions républicaines، شظايا مؤسسات

جمهورية، باريس، الاتحاد العام للناشرين، ١٩٨٨٠

وسيتغلَّبون على هذه اللحظة الرمادية والمُرَّة، التي تنتصر الخيانة فيها. [...] اعلموا أن كثيرين سيفتحون من جديد، عاجلاً أم آجلاً، الطُّرق الكبرى التي سيمرُّ عبرها الإنسان الحرُّ لبناء مجتمع أفضل.

تحيا تشيلي!

يحيا الشعب!

يحيا العمال!^(١)

إن ما ينبغي إعادة بنائه اليوم، إنما هو الفرد كما تصوَّره فولتير، وديدرو، وروسو، وأنَّجبه ثوار عام ١٧٩٢. إن الفردية المدنية ليست شيئاً آخر غير تلك المغامرة التي يؤكِّد الفرد فيها فرادته، بشكل تام، من دون نسيان شيءٍ من تبعياته للعالم. لنستمع إلى زاريفيان: إنه «توجُّه نحو الآخر، نحو الآخرين من البشر، باعتباره نشاطاً يُشعر، ذاتياً، بأنه مفيد، بل ضروري، توجُّه نحو حالات الطبيعة التي يُحوِّلها العمل، ويُحوِّل، في أثناء ذلك، الإنسان الذي يُمارس هذا العمل - بحسب العبارة الشهيرة لكارل ماركس - [...] إن الإحساس بالعيش بفرح هو عمل. وهو ينتشر بالانفتاح على البشرية بلا حدود^(٢)».

إن الاستقلال الذاتي للفرد هو نتاج كُليٍّ للمجتمع المدني، لأن الأفراد في المجتمع المدني الجديد يكفون عن أن يكونوا أعداءً، أو متنافسين محتملين: فهم يعترفون بأنفسهم كأعضاء في مجتمع عالمي واحد. ويُعزِّزون قوتهم بأنفسهم من خلال تعاونهم، وتأكيد كلِّ منهم على فردِيَّته، فضلاً عن ذلك.

ثمَّة تناقضٌ قويٌّ، بالتأكيد، في صُلب إعادة بناء الفرد، وريث عصر التنوير، تناقض موجود بين الاستعدادات المشتركة بين كلِّ الأفراد، والتأكيد الجذري لكلِّ فرد على فردِيَّته، في كل لحظة. إلا أن هذا التناقض يزول، تماماً، بشكل طبيعي، كما يقول

(١) آلان تورين، Vie et mort du Chili populaire، حياة وموت تشيلي الشعبية، باريس، سويل، ١٩٧٣.

(٢) فيليب زاريفيان، L'Emergence d'un Peuple - Monde، بروز شعب عالمي، المرجع السابق،

ص ٧٧ وما يليها.

زاريفيان، عبر ممارسة مشتركة للمقاومة: «توجد بين كل البشر استعدادات مشتركة، ومفاهيم جديدة بأن تُفهم، نظراً لأن هذه الاستعدادات، بانفعالاتها المتقاطعة، يُوافق بعضها بعضاً بشكل متبادل. وبدلاً من أن تدمر نفسها، وتضعف، تتعزز، وتزيد من قوّة الفرد الواحد وقوّة الجميع. إن من المناسب، إذن، التفكير بأن ممارسة الكرم أمرٌ جيّد^(١)». هذه الاستعدادات تفترض وجود ثقافةٍ ما، ومعرفة بالعالم، وبالآخرين الذين هم ضد الانطواء على النفس. كما أن الاستقلال الذاتي مختلف هو أيضاً عن الفرد الذي صنّعه أيديولوجية المفترسين، وحددت وظيفته.

ثمّة تناقض آخر يحكم وجود الفرد المنخرط في إحدى الجبهات كثيرةً المقاومة لرأس المال المعولم، وهو الحركة المزدوجة المتواصلة للانتماء والتمييز. وسنرى فيما بعد المشاكل التي تواجهها، اليوم، في ممارستها اليومية، الحركات كثيرةً المناهضة للعولمة، ولا سيّما حركة عمال بلا أرض في البرازيل. ثمّة خطران متربّصان لها على الدوام: المبالغة في تقدير الاختلاف مع الآخر، ورفض تحليل انتماء الفرد لجماعة من أصل معيّن.

إن وجود حركة كحركة عمال بلا أرض دائم الصيرورة. والصيرورة هي التفعيل الدائم للجدل بين انتماء الفرد إلى جماعة فريدة في أصولها، والمسافة التي تفصله عن أفراد آخرين، ينتمون إلى جماعات أخرى، لكنهم منخرطون في المعركة نفسها. إن الفردانية هي، إذن، إشكالية دائماً.

كلمة أخيرة للانتماء من هذا الموضوع. إن الكرم هو المحرك الكبير، عملياً، لكل الحركات التي تناضل اليوم، بالأشكال الأكثر تنوعاً، في القارات الخمس، ضد أوليغارشي رأس المال المعولم. ولكن ما هو الكرم؟ إنه، في آن معاً، الانفعال الذي يولّده الشعور بالتمرد ضد القمع، والرغبة في عالم أفضل. وعليه، فإنه يجب التفكير بالكرم كخليط، لم يصبح ثابتاً بعد، وجهد ما يُبذل، بين شغف وعمل، وبين مؤثر ومفهوم. إن علينا أن نعي هذا الأمر جيّداً حين نقرأ الصفحات التالية.

(١) المرجع نفسه.

جبهات المقاومة

النضال يُبتكر في الميدان، ولا يُصدر بمرسوم. لكن القوى مُبعثرة. ولهذا يجب بناء جبهات. ذلك هو المنهج الذي يُطبّقه المجتمع المدني العالمي الجديد، السائر في طريق البروغ.

ما هذه الجبهات التي توصلت، أكثر فأكثر، غالباً، إلى كبح خطى المفترسين، وعرقلت استراتيجيتهم؟ إن حركات عديدة، تعمل في القارات الخمس، وتقيم، الآن، تحالفاً فيما بينها.

في التظاهرة الكبرى ضد قمة مجموعة الثماني، المنعقدة في جنوى، في تموز ٢٠٠١، كان المشاركون، البالغ عددهم ٢٠٠ ألف، يمثلون أكثر من ٨٠٠ حركة شعبية، ونقابات، ومنظمات غير حكومية مختلفة، قَدِموا من ٨٢ بلداً.

وفي المدة الممتدة من ٣١ كانون الثاني إلى ٥ شباط ٢٠٠٢، عُقدَ في بورتو أليغري، جنوب البرازيل، المنتدى الاجتماعي العالمي الثاني. وتحت شمس ساطعة، وبحرارة تصل إلى ٣٤ درجة، اجتمع أكثر من ٦٠ ألف شخص من القارات الخمس، ولا سيما من أوروبا وأمريكا اللاتينية. ونُظِّمت، في المباني العامة في المدينة، ولا سيما في المُجمِّع الضخم للجامعة الكاثوليكية في ولاية ريوغراندي دي سول^(١)، أكثر من ٧٠٠ ورشة نقاش، وأكثر من ١٠٠ حلقة دراسية، و ٢٨ جمعية عامة، تناولت جميعها ٢٦ موضوعاً. ودام الاحتفال في حديقة آرمونيا العامة ستة أيام وست ليالٍ. وعبرت مواكب ضخمة المدينة. ومُثل، في بورتو أليغري، أكثر من ٢٠٠٠ حركة اجتماعية، ونقابة ومنظمة غير حكومية، قَدِمَت من ٨٨ بلداً مختلفاً.

(١) جامعة بونتيفيكا الكاثوليكية.

كانت الورشات قد حدّدت لنفسها ثلاثة أهداف: تبادل تجارب «المقاومين»، التفكير في تنسيق هذه الممارسات، مدُّ جسورٍ بين الشبكات.

وفي موازاة ذلك عُقدت منتدياتٍ عدّة. نذكر منها، على سبيل المثال: منتدى رؤساء بلديات، ومنتدى البرلمانيين. وقد عارض المنتدى الاجتماعي العالمي قيام أيّ رئيس دولة أو رئيس حكومة، كائناً من كان، بإلقاء كلمة فيه. ولهذا لم يتمكّن فيدل كاسترو من التوجه بخطاب إلى المنتدى... ورُفِضَ، أيضاً، طلب رئيس الوزراء البلجيكي إلقاء كلمة فيه. ومُنعت كل الحركات المسلحة، بالرغم من تعاطف بعض المشاركين معها، هي الأخرى من الوصول إلى المنصة. وهكذا لم يستطع ممثلو رجال حرب العصابات من الجبهة الثورية المسلحة الكولومبيّة، أو من حركة إيتا الباسكية، الدّخول إلى منصّات قاعات الاجتماع، أو حضور الحلقات الدراسيّة، والورشات.

إن من المستحيل، مادياً، هنا، إعداد قائمة كاملة بالقوى الفاعلة في المجتمع المدني العالمي الجديد. ولإدراك ذلك، أقترح تبنيّ منهج مختلف.

أولاً، تحديد هوية الجبهات. ومن الممكن، على نحو مُبسّط، وضع ستة جداول لها:

١- المنظمات العمّالية والنقابية. ويعيش عددٌ منها، سواء في أمريكا، أم في آسيا، وأوروبا، نهضة مدهشة، بعد الاجتماع الأول للمجتمع المدني العالمي في سياتل (على الساحل الغربي للولايات المتحدة)، في تشرين الثاني ١٩٩٩. ومصير نقابة «جنوب»، التي يُنشّطها، مع آخرين، كريستوف أغويتون، نموذجي، في هذا الصدد^(١).

٢- الحركات الفلاحية. وهي تشغل موقعاً مركزياً في المجتمع المدني العالمي الجديد. منظماتها قويّة ومتحرّكة، ينشطها قادة ومناضلون ذوو تصميم مذهل. وسوف أعود للحديث عن معركة حركة عمال بلا

(١) كريستوف أغويتون، Le Monde nous appartient، العالم ملكنا، باريس، بلون، ٢٠٠١، ولا سيما الفصل ٣: Des acteurs en mutation, les syndicats، <<فاعلون في تحوّل، النقابات>>، ص ١١٨ وما يليها.

أرض البرازيلية. وهي الحركة التي كانت نواة لحركة «عبر الفلاح»، التي أصبحت المنظمة الأم التي تضم، عبر العالم، أكثر من ١٠٠ مليون من صغار الفلاحين، ومرّبي ماشية، والمزارعين، والعمال الزراعيين المهاجرين. ويشكل جزءاً منها منظمات وحركات مختلفة، كالكونفدرالية الفلاحية، في فرنسا، التي يقودها جوزيه بوفيه وفرنسوا دوفور، أو (الكونيه)، ونقابة الهنود المنهوبين في الإكوادور.

٣- الجبهة الثالثة المقاومة هي التي تضم النساء المناضلات ضد التمييز الجنسي، في جميع أنحاء العالم. وقد تحالفت الحركات المناضلة في سبيل حقوق النساء، الناشطة في القارات الخمس، للمرة الأولى، في أثناء المسيرة العالمية للنساء، عام ١٩٩٨. وتحضر في كثير من المواقب، صورة بطلتهن أوليمب دو غوج، التي نشرت، عام ١٧٩٢، إعلان حقوق المرأة والمواطنة. وأعدمت بالمقصلة.

٤- يستمدّ المجتمع المدني العالمي الجديد جزءاً كبيراً من قوّة مقاومته من مصدر غير متوقّع، يتمثّل في سكان البلاد الأصليين، ومجتمعاتهم التقليدية ما قبل الرأسمالية. إن التوحيد العنيف للعالم على يد رأس المال المالي لدول المركز، وعقلانيته التجارية، هو أمر واقع جليّ. أما المقاومة الثقافية الثابتة التي تواجهها بها شعوب كثيرة في نصف الكرة الجنوبي، فهي، في المقابل، معروفة بقدر أقل. إن توحيد الكرة الأرضية بفعل عقلانية رأس المال المعولم يصطدم بثقافات السكان الأصليين. فالذاكرة الجماعية المحلية ستقاوم، لزمن طويل - عبر الاحتفالات، والطقوس، واللغة، وانتقال الأساطير والمعتقدات - هيمنة المُفترسين، واعتداءاتهم، وتعابيرهم، وعقلانية رأس المال، بحيث إن عملية تحويلها إلى شيء من الماضي لن تُنجز^(١). ثمّ هويّة بديلة باقية بإصرار. إن رغبة المرء في أن يكون

(١) مصطلح التحويل إلى شيء Réification مشتق من res (شيء باليونانية)، الأمر الذي يقصد به هنا تحويل الذاكرة الجماعية إلى شيء، ويشير إلى المرحلة الأخيرة من استلاب الإنسان.

شخصاً آخر، وفي أن يكون هو نفسه، في آن معاً، تغذي الأمل بمعركة في القادم من الأيام. وحتى هنا، إذ انحسرت التقاليد الشفهية إلى حدٍّ لم يُعدَّ فيه أي طقسٍ مرئيٍّ، وأي احتفالٍ متواترٍ، يُنظَّم الحياة الاجتماعية للمُسيطر عليهم، فإن ذكرى الهوية المفقودة تخرق الفضاءات الذهنية، كالنور المبهر لكوكب خافت. إن جبهة زاباتا للتححرر الوطني، التي تتغذى من الإرث الثقافي والأصل الذي نشأت منه الشعوب الهندية في جنوب المكسيك، وحركة إيارا المدهشة للجماعات الهندية في هضاب بوليفيا العليا، وحركة النهضة الثقافية والكفاحية لجماعة كوشويا في منطقة أيكوشو وكوزكو في البيرو تقدم أمثلة على عزيمة السكان الأصليين، وقوتهم التمردية.

٥- الحركات، والجمعيات والأحزاب البيئية. وهي قوية وفعالة في الدول الصناعية في أوروبا وآسيا، خاصةً، إذ تدمير الطبيعة هو الأكثر وضوحاً. بيد أن حركات بيئية تظهر، أيضاً، في إفريقيا والعالم العربي. وتتشكل تحالفات. ولقد أشرنا أعلاه إلى جبهة نضالية بناها حزب الخضر في فرنسا مع حلفائهم في الكامبيرون، لمنع تدمير الغابة العذراء من جزاء بناء أنبوب النفط دوبا كربي الذي فرضه البنك الدولي.

٦- ثمة صنفٌ ثالثٌ من جبهات المقاومة يصعب وصفه. وهو يضمّ كبرى الحركات الاجتماعية، (أو المنظمات غير الحكومية)، التي لا يقتصر عملها على التدخل في قطاع محدد، وإنما تدّعي أنها تفكر في النظام العالمي لرأس المال المالي بأكليته، وتتقدمه، وتحاربه.

لننظر عن قربٍ إلى بعض الحركات العائدة إلى هذا الصنف.

حركة أتاك، وهي إحدى أكثرها أهمية، سواء من حيث قوتها في الإبداع النظري، أم من حيث قدرتها على التعبئة والمقاومة. وقد وُلدت، عام ١٩٩٧، بمبادرة من صحيفة لوموند ديبلوماسيك، وبعض المفكرين، والنقابيين الناطقين بالفرنسية. وأطلقت من جديد الفكرة القوية لجيمس توبين، الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، والمستشار الاقتصادي السابق للرئيس الأمريكي جون كينيدي.

وتدعو هذه الفكرة إلى فرض رسوم بفوائد سلبية (تتدرّج حسب مدة الاستثمار في مكان محدد) على رؤوس الأموال المُستثمرة في المضاربات. ويُعَدُّ ما ينتج عن هذه الرسوم صندوقاً عالمياً، تديره الأمم المتحدة، ويكون مخصّصاً لتمويل مشاريع البنى التحتية الصحية والمدرسية في مناطق العالم الأكثر فقراً، فيُسهم في تنمية قوى الإنتاج في اقتصادات البلدان الأكثر فقراً.

ومن الواضح أن حركة أتاك أصبحت، منذ سنوات عدّة، أكثر من مجرد جمعية مواطنات ومواطنين متعلّقين بالدفاع عن رسم توين. كما أصبحت فرنسا، من جراء تقاليد الثورية القديمة، تُعدُّ بلد الجمعيات، التي يُقدّر عددها فيها، حالياً، بنحو ٨٠٠ ألفاً^(١). من بينها أتاك التي تشغل وضعاً خاصاً للغاية. فهي منظمّة في شبكة تضم ٢٢٠ لجنة محلية في أنحاء فرنسا كلّها. وينبغي أن يُضاف إليها أكثر من ٤٠ فرعاً دولياً، متممياً إلى أتاك الدولية. أما أكثر هذه الحركات الفرعية قوّة، فهي أتاك الألمانية، التي تأسّست، في أيلول ٢٠٠١، في برلين، وأتاك السويسرية^(٢). وتقوم كل مجموعة من مجموعات الشبكة، بمفردها، في منطقة وجودها، بعمل كثيف عملي (تظاهرات، إلخ)، وبدراسات وأبحاث، في آن معاً.

في عام ٢٠٠٢، بلغ عدد أعضاء أتاك ٣٠ ألفاً. وهذا الرقم يتزايد باستمرار^(٣). والأمر الخاص الذي تتميز به هذه الحركة، هو أنها لا تضمّ أفراداً، فحسب، وإنما نقابات، وجمعيات متنوعة، أيضاً. ويبلغ عدد المتتمين إليها، من غير الأفراد، ٤٦٢ نقابة، و ٢٩١ جمعية مختلفة. وقد كتبت أتاك، في إحدى منشوراتها: «إن المسألة، بالنسبة لنا، قبل أي شيء، هي مسألة فهم لأجل التصرف». إن مواقع أتاك على الشبكة تعرض وثائق وتحليلات وملخصات ومراجع ومعلومات

(١) tout sur ATTAC، كل شيء عن أتاك، عمل جماعي، مشرف التحرير برنار كاسن، باريس، ألف ليلة وليلة، ٢٠٠٠، أُعيد نشره عام ٢٠٠٢.

(٢) كريستيان غريف، ماتياس غريفات، آرال شومان، أتاك، Was wollen die Globalisierungskritiker?، برلين، فولاغ رولت، ٢٠٠٢.

(٣) المرجع نفسه.

متنوعة. ومن هذه المواقع، يُحمّل رواد الشبكة، من ١٣٠ بلداً مختلفاً، قرابة ٤٠ ألف وثيقة، يومياً. وتستفيد أتاك من خدمات ١٥ ألف مترجمٍ متطوعٍ للعمل مجاناً، يتقنون ١٥ لغة.

ويقود أتاك، بشكل جماعي، مجلس إدارة، يساعده مجلس علمي، يضم بعضاً من ألمع علماء الاقتصاد والسياسة والقانون في أوروبا.

وقد عبّر أفضل تعبير عن الطموح النظري والعملي لأتاك رئيسها المنتهية ولايته، برنار كاسن، بقوله: إن المقصود هو «امتلاكنا، معاً، مستقبل عالمنا»^(١).

في مسرحيته «مؤتمر المبيّضين»، يتحدث برتولت بريخت عن الآلة الجهنمية لديكتاتورية هوامش الربح، التي يفرضها الرأسماليون^(٢). إن أتاك تناضل ضد هذه الديكتاتورية والآلة الجهنمية، من خلال عولمة المطالبة بالحقوق الديمقراطية، وعبر التضامن بين الجهات. وهي تُعدُّ اليوم إحدى الضمائر الرئيسة المتقدمة للنظام العالمي، الذي يُديره مفترسو رأس المال المعولم.

إلا أن من الواجب الإشارة، أيضاً، إلى منظمات وحركات أخرى عبّرت، في قليل من الوقت، طريقاً مشابهاً لطريق أتاك. وقد وُلدت كل واحدة منها من معركة جرت في قطاعٍ معيّن، وأصبحت، هي أيضاً، حركات رافضة للأسس نفسها التي يقوم عليها نمط الإنتاج والهيمنة الرأسمالية.

في عام ٢٠٠٠، كانت الإنجليزية آن بيتيفور، الناطقة باسم منظمة «اليوبيل ٢٠٠٠». هذه المنظمة ذات الأصول المسيحية التي تناضل في سبيل الإلغاء الكامل والفوري للدين الخارجي لبلدان العالم الثالث. وقد انبثقت في أثناء احتفال الكنيسة الكاثوليكية بيوبيل العام ٢٠٠٠. وكان نجاحها مذهلاً: ففي أقل من ثلاثة أعوام، جمعت عريضتها ١٧ مليون توقيع، وقادت إلى وعيٍ، ولا

(١) انظر إرشادات المقدمة من برنار كاسن. صحيفة ليبيراسيون، ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٢.

(٢) برتولت بريخت، مجلس المبيّضين، مسرح، باريس، منشورات أرش، ١٩٧٤.

سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية. وتعدّ هذه المنظمة الخضم الحاذق والعنيد لأكبر المصارف والمؤسسات المالية الدولية، المقرّضة الرئيسة لبلدان العالم الثالث.

أما «متدى الفقراء» فهو منظمة غير حكومية تايلندية الأصل، أسّسها، عام ١٩٩٥، فلاّحون متوسطو وفقراء الحال. وتضمّ، اليوم، أكثر من ٥٠٠ ألف شخص، وتمتد نشاطاتها إلى ما هو أبعد من الدفاع عن مصالح الفلّاحين والعمال الزراعيين.

وأما «شبكة العالم الثالث»، التي رأت النور عام ١٩٩٦، فينشّطها مارتن خور. وهي تربط ما بين مئات المنظمات المحلية والإقليمية والوطنية للنضال لصالح اجتثاث دينّ بلدان العالم الثالث، وإعادة تقييم آجال المقايضة^(١). ويقع مقرها في ماليزيا.

يجب التنويه، أيضاً، إلى المنظمات التي تناضل لأجل كرامة الأطفال، والقضاء على استعباد القاصرين في أماكن الإنتاج، وتجنيد الأطفال كجنود في جيوش العالم الثالث. وقد عمل كريغ كيلبورجر على وضع هذه المنظمات ضمن شبكة وتجمّع تحادي، عام ١٩٩٩.

في مؤتمرها العالمي المنعقد في دكار، في آب ٢٠٠١، اتّخذت منظمة العفو الدوليّة، بناءً على مبادرة من بيير سانيه، أمينها العام المستقيل، قراراً بالنضال في المستقبل، ليس فقط لأجل احترام الحقوق المدنيّة للسجناء السياسيين، وإنما، أيضاً، لأجل احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب ضحايا استبداد أوليغارشيّي رأس المال المالي المَعوَم. ويدور، حالياً، نقاش مُكثّف في كل الفروع الوطنية لمنظمة العفو الدولية عبر العالم، بغية تحديد نطاق هذه الإستراتيجية الجديدة^(٢).

(١) معدّل التبادل التجاري: يُشير هذا المصطلح في الاقتصاد الدّولي إلى قوّة الشراء التي يتمتّع بها بلد للسّلع والخدمات المُستوردة بفضل صادراته. يقيس معدّل التبادلات التجارية العلاقة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات. (المترجم).

(٢) انظر على سبيل المثال: التفويض الجديد لمنظمة العفو، ملف المعلومات ومنصات النقاش التي نشرتها العفو السويسرية في العدد رقم ٢٩ من مجلّتها، نيسان ٢٠٠٢.

منظمة «العمل ضد الجوع» هي إحدى أكثر المنظمات غير الحكومية الأوروبية نشاطاً وفعولاً. وهي تناضل ضد سوء التغذية والجوع. ومقرها في باريس. مديرها جان لوك بودا. ولكن فيما هو أبعد من نشاطها اليومي، والفعال في الميدان، تُنتج هذه المنظمة فكراً نقدياً وشاملاً حول نظام العالم. وتُنشر «حولياتها» باللغتين الفرنسية والإنكليزية. تُعدّ إحدى قاداتها، سيلفي برونل، مؤلفاً نظرياً مهماً^(١).

وثمة منظمات منحدره من العالم الأنجلو - ساكسوني، كلجنة أكسفورد للتخلص من المجاعة (أوكسفام)، ومنظمة «المواطن العام»، ومنظمة «خمسون عاماً تكفي»، أو «أعمال وعدالة»، وهي تحوض، أيضاً، معركة تتجاوز إلى حد بعيد تلك التي تحوضها جبهات الرفض التي تعمل في قطاعات محدّدة.

فمنظمة «مواطن عام»، على سبيل المثال، تتميز بقوة شخصية لوري والاش، وهي محامية أمريكية شابة، كانت إحدى الشخصيات المهمة التي نظّمت التظاهرات المناهضة لمنظمة التجارة العالمية، في سياتل، عام ١٩٩٩.

وتؤدي منظمة «أعمال وعدالة»، بالتعاون مع منظمة «طلاب مُتحدون ضد المصانع المستغلّة للعمال، ومنظمة «شباب العمل في سبيل العدالة الاجتماعية»، دوراً مركزياً في النضال ضد استغلال العمالات والعمال من قِبَل الشركات العابرة للقارات التي تصنع الدّمى والنسيج، إلخ، في «مناطق الإنتاج الخاصة» المشهورة. وتضم منظمة «خمسون عاماً تكفي» أكثر من ٢٥٠ جمعية مناهضة للعلوثة في الولايات المتحدة. والمسؤولة الرئيسة فيها، اليوم، هي مناضلة من أصل كيني، اسمها نجوكي نجوروج نجيو.

أما الاتحاد الرئيسي للنقابات في كوريا الجنوبية، فهو حركة متميّزة. وهو يمارس، من خلال أعماله النظرية ومناهجه المتجدّدة في النضال، تأثيراً كبيراً على عدد من النقابات الأساسية في شرق آسيا.

وخلال العقد الممتد من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٠، أنشئت، أيضاً، «معاهد بحوث» بديلة، هي عبارة عن مجموعات تضم خبراء، ولها بنية مؤسّساتية ضعيفة،

(١) انظر بشكل خاص مجاعات وسياسات، باريس، صحافة الجمعية الوطنية للعلوم السياسية، ٢٠٠٢.

ومتخصصة في المجالات الأكثر تنوعاً: كالماء، والطاقة، والبنار، وتشكّل الأسعار الزراعية، وتنظيم شبكات التسويق، والنقل، والتأمين، والتمويل، إلخ. ويُعدُّ خبراءها، عادة، من أكبر المتخصصين في حقل علمي مُعيّن: إنهم علماء من طراز رفيع، وأحياناً قادة سابقون لشركات متعددة الجنسيات، وموظفون كبار سابقاً في البنك الدولي أو في صندوق النقد الدولي، لكنهم أصبحوا منشقين. إنهم يضعون أنفسهم تحت تصرّف حركات ومنظمات غير حكومية، من العالم أجمع، ويعملون بأسعار تتحدّى أي منافسة. ومن هذه المعاهد، على سبيل المثال: «شبكة مجموعة الجنوب»، وهو تحالف خبراء من نصف الكرة الجنوبي، ولا سيّما الأفارقة. ويقع مقرّها العام في هراري، في زيمبابوي. ولها فروع في ماناغوا، وواغادوغو، ومانبلا.

تتألّف منظمة «التركيز على الجنوب الكليّ» في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا. وخبرائها متخصصون في القضايا المتعلقة بعدم المساواة الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية بين بلدان نصف الكرة الجنوبي وونصفها الشمالي. والفيليبيني، والدن بيلو، هو المتحدث الرسمي باسمهم.

وأنشأ ريكاردو بيتريلا، المستشار في مفوضية الاتحاد الأوروبي، على قاعدة خاصّة، المجلس العالمي للمياه، الذي تُلهم أعماله عمل كثير من الحركات والنقابات الفلاحية. وثمّة معهد بحوث بارز في المسائل المتعلقة بالمياه، هو «الجمعية من أجل تطوير اقتصاد البيئة، وقانونها» (باريس)، التي يرأسها هنري سميتس.

ينبغي الإشارة إلى معهدين آخرين مهمّين، هما: «لجنة إلغاء دين العالم الثالث»، التي يُنشطها أريك توسان (بلجيكا)، و«مركز القارات الثلاث»، بإدارة فرنسوا أوتار، المقيم في لوفان لا نوف.

يلخص مارتن خور مهمة هؤلاء المفكرين العضويين في الحركات الشعبية: إنها «اقتلاع الأسس الإيديولوجية لمنظمتهم [منطق سادة العالم] من جذورها. وكشف ضعف لغتهم المزدوجة. بالاستناد إلى الواقع»^(١).

(١) انظر لييراسيون، ١٩ - ٢٠ شباط ٢٠٠٠.

«التجمع من دون اتحاد»، هذا هو الطموح الذي يُخصّصه بيير بورديو للمجتمع المدني الجديد الناشئ. يقول بورديو: «[...] يجب على هذا التنسيق أن يأخذ شكل شبكة قادرة على ربط أفراد ومجموعات في شروطٍ لا يستطيع فيها أحدٌ الهيمنة على الآخرين، أو إضعافهم، ويحافظ فيها على كل الموارد المترتبة بتنوع الخبرات ووجهات النظر، والبرامج [...]». وليس ممنوعاً الأمل في أن تستطيع المواجهة الديمقراطية بين مجموعة أفراد ومجموعات تعترف بفرضيات مُسبّقة مشتركة إيجاد ردّ متماسك وصحيح على أسئلة أساسية لم تستطع النقابات أو الأحزاب تقديم حلٍّ شاملٍ لها [...]»^(١).

إن المجتمع المدني العالمي الجديد هو، حالياً، مشروع مجتمع، أو مجتمعٌ قيد التكوّن. وهو غير قابل للمقارنة بأي من التشكيلات الاجتماعية التي سبقته.

ما واقعه اليوم؟

إن لكل هذه الحركات الجديدة والمنظمات غير الحكومية بعض الصفات المشتركة. فهي تعمل بحدّ أدنى من النفقات الإدارية، وتجهل العمل البيروقراطي. وتلعب الإيديولوجية دوراً ضئيلاً جداً في عملية اتخاذ القرار فيها. وهي تتصرّف بموجب براغماتية قوية، ضربة بضربة. وتمارس رفضاً مُفرط النشاط، وشبه دائم، بحيث لا تترك لخصومها أي مهلة. كما يتصدر أعمالها تحركٌ فكري وتنظيمي عالي المستوى. وتعني بفرادتها كما لو أنها كنزٌ.

إن أي ترابعية لا توجد فيما بينها. وهي تكره توحيد نمط - اللغة، أو مناهج النضال، والتحليل - وتمثال الشكل. ومناضلوها شغوفون بتبادل الأفكار، والحوار الدائم.

أما عدوّها المشترك فهو نزعة التوحيد.

وبالرغم من التنوّع الكبير في أشكال نضالاتها الفريدة، ورفضها القطعي لأي مأسسة، أو اندماج دولي أو عابر للقارات، فإن هذه الحركات تقوم، جنباً إلى

(١) بيير بورديو، في صحيفة لوتامب، جنيف، ٢٦ كانون الثاني، ٢٠٠٢.

جنب، بأنشطة مشتركة، لفترات قصيرة. وهكذا فإنها تقدر على القيام بتدخلات منسقة دولياً، بسرعة خاطفة، وفعالية مخيفة. وتشهد على ذلك الاحتجاجات العارمة التي قامت بها ضد الاجتماعات الكبرى لخصومها (مجموعة الثماني، مؤتمرات منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، إلخ).

ويطلق ناومي كلين على المجتمع المدني العالمي الجديد اسم «الشابكة الحية»^(١). إن قناعات ثلاثاً توحد هذه الجهات: ضرورة إقامة ديمقراطية أساسية في جميع أنحاء العالم، وفي كل مجالات الحياة الجماعية؛ رفض اللامساواة الاجتماعية بين الأفراد، والأجيال، والجنسين، والطبقات الاجتماعية، والشعوب، والقارات؛ وضرورة الحفاظ على الطبيعة والهواء والماء والبيئة الصحية والنفسية لكل كائن بشري. وقد أعلنت جميعها أن الماء والغذاء والهواء الذي نستنشق «أملاك عامة».

يصطدم هؤلاء الرجال والنساء، في القارات الخمس، وفي كل مكان، بسادة العالم، ويسعون إلى تحطيم إمبراطوريتهم. لكنهم، لا يزالون إلى الآن، يناضلون وفق نظام مُبَعَثَر. من أين تأتي قوتهم إذن؟ الجواب، بدقّة، من هذا العدد الذي لا يُحصى من الجهات المحلية. وهكذا يردّ المجتمع المدني العالمي الجديد على التركيز العالمي لسلطات السادة بركام مجزأً.

قد نكون مخطئين باعتبار هذا الركام من الاحتجاجات المبعثرة هشاً. أولاً، لأن كل هذه المقاومات الفردية تجمعها قناعةٌ وأملٌ مشتركين. ثم لأن المقاومة برؤوس متعددة فعالة أكثر من هجوم مضاد واحد.

ألم تُستنزف جيوش نابليون في شبه الجزيرة الإيبيرية، ثم تُدمر، على يد عدد لا يُحصى من مجموعات رجال حرب العصابات؟ الأمر الذي جعل الإمبراطورية النابليونية غير قادرة على البقاء هناك. إن النصف الثاني من القرن العشرين زاخر بأمثلة - من الجزائر إلى الفيتنام، ومن جنوب إفريقيا إلى كوبا-، زعزت فيها حركات التحرير، المحصورة في بلد واحد، قارةً بأكملها.

(١) ناومي كلين، In The Nation، (في الأمة)، نيويورك، تموز ٢٠٠٠، مترجم في البريد الدولي،

إن كل هويّة جماعيّة هي، بالضرورة، ذات أصل محليّ، لأنها تتغذى من تجربة فريدة. وكلّما كانت محلّيّة، كانت أقوى.

لقد أطاحت حركة اتحاد السكّان الأصليين في الأكوادور برئيس جمهوريّة^(١). وقلبت أوضاع دولة، وطردت الشركات الاحتكارية النفطية الأمريكية الشمالية، وفرّق التنقيب التابعة لها، التي كانت تهدّد بتدمير الغابة الأمازونية الإكوادورية. كيف نفسر هذه النجاحات للجماعات الهندية غير المتجانسة^(٢) التي لا تملك أي قوة سياسيّة أو عسكريّة منظّمة، أو أية وسائل ماليّة، أو أي قدرة على الوصول إلى وسائل الإعلام؟ إنها تعود إلى أن هذه الحركة وحّدت الجماعات الهندية المستندة، جميعها، على هويّة صلبة. وكان محاربوها يتمتّعون بخبرة عريقة في النضال بالغابة. ويعرفون كلّ أنواع السموم، وأفخاخ الطبيعة، وكيفية استخدام العقارب والأفاعي السامة، فنشروا الرعب في نفوس أفراد شركات الحراسة، والميليشيات الخاصة التي جنّدها الشركات الاحتكارية النفطية.

وعلى جدران مدارس أكامبامونتوس (حركة العمال الزراعيين بلا أرض) البرازيلية نرى وجه تشي غيفارا، وكذلك الوجه المُشرق لزومبي، الزعيم السابق للعبيد المتمرّدين في كيلومبو دي بالماريس، في القرن الثامن عشر^(٣). إن الدم الإفريقي يجري في عروق ملايين الفلّاحين بلا أرض في البرازيل. ولهذا فإن ذاكرة الفلّاحين تُبجّل الزعيم الكونغولي بقدر تبجيلها للثائر الأرجنتيني.

وفي ٨ أيار ١٩٤٥، وبينما كان يُحتفل بالهدنة في جوّ من الفرح في فرنسا، كان الجيش الفرنسي يرتكب مجزرة حقيقيّة في صطيف، شرق الجزائر. كانت أوامر الجنرال دوفال لا لبس فيها: «الساعة الآن ١٢,٢٥. حتى الساعة ١٢,٢٥

(١) المسألة تتعلق بالرئيس جميل ماهناد، المخلوع من السلطة ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٠.

(٢) تمثّل الحركة نحو ثلاثة ملايين شخص، أي ما يُعادل ٣٠% من عدد السكان. تضم الحركة منظمات متنوعة، كمنظمة الإكوانوري مثلاً من هنود سيرا، ومنظمة كونفينال هنود الأراضي المنخفضة.

(٣) كيلومبو: جمهوريّة ينظمها عبید متمرّدين.

من يوم غدٍ، اقتلوا كل الذكور الذين تلتقون بهم من السكان الأصليين ممن يزيد عمرهم على خمسة عشر عاماً»^(١).

النتيجة: «قتل ٤٥ ألف شخص، وعشرات آلاف الجرحى».

ما جريمة الضحايا؟ إنهم كانوا يُطالبون، في مواكب سلمية، باحترام الكلام الذي صدر عن شارل ديغول، قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وقال فيه: إن نظاماً قانونياً جديداً سيضع حداً للتمييز بين سكان البلاد الأصليين والمواطنين الفرنسيين، وإن الجزائريين سيعدّون، أخيراً، مواطنين، وبشراً يتمتعون بكامل الحقوق.

وقد أدت مجازر صطيف إلى اندلاع الثورة الجزائرية في الأول من تشرين الثاني (وهو اليوم الذي تحتفل في الكنيسة الكاثوليكية بعيد جميع القديسين)، عام ١٩٥٤، وبدء حرب التحرير. وبفضل التكتيك البارع، والذاكرة الجماعية، والشجاعة غير المعروفة سابقاً، وقوة هوية فلاحي القبائل، والشاوية، والزينات، والجماعات العربية، والموزابيت، والبربر، هزم الثوار الجزائريون الجيش الاستعماري الأكثر قوة في زمانه، ومهدوا الطريق نحو تصفية الاستعمار في القارة الإفريقية كلها.

وقد كشف روجيه دوبريه هذا التناقض: «كلما تعمّل الاقتصاد، تجزّأت السياسة أكثر». «كما لو أن الأقاليم الخيالية القديمة كانت تعيد تركيب نفسها بقدر أفضل من الشكل الذي تفكّكت به في المجال التقني^(٢)». إن فعالية مجموعة ما تكمن في تجانسها، وفي حيوية دعوتها الخيالية، وصلابة النواة المؤسّسة لها.

إن من غير الممكن لمجموعة ما تفكيك عالم إن لم تكن هي نفسها أمينة لذاكرة، وخيال، وهوية مؤكّدة. وهذه الذاكرة وهذا الخيال، وهذا الوعي للذات، وهذه الاستقلالية لا يمكن أن تكون - أكرّر القول - إلا محليّة.

(١) بالنسبة للبرنامج اليومي لدوفال، انظر صحيفة لا نوفيل أفريك آسي. باريس، نيسان ٢٠٠٢، صفحة ٤٢.

(٢) روجيه دوبريه وجان زيغلر، il s'agit de ne pas se rendre، (تكمن القضية بعد التنازل)، المرجع السابق، ص ١٠ - ١١.

أسلحة النضال

يذكر نعوم تشومسكي، الذي يجب المنهجيات التاريخية، الأشكال الثلاثة التي عرفتها السلطة الشمولية، بشكلٍ متتالٍ، في القرنين العشرين والحادي والعشرين: البلشفية، النازية، وتينا (TINA).

وتينا (TINA) هي اختصار في اللغة الإنكليزية لعبارة There is no alternative، التي تعني «ليس ثمة من بديل». ويشكّل مضمون هذه العبارة الأساس لإمبراطورية المُفترسين. ويرى تشومسكي، أن البيان المؤسس لهذا الشكل الثالث للسلطة يقول: إنه «ليس ثمة من بديل عن النظام المنبثق عن النزعة المركنتيلية (التجارية) التي طبقتها الشركات المُعتمّدة على الدولة، والتي انحطت بمساعدة تعويضات مختلفة كالعولمة، والتبادل الحر»^(١).

ومقابل مضمون هذه العبارة، ثمة مطالبة بأمر أخلاقي يرقد في نفس كل منّا. وهو أن الإنسان هو الموضوع الوحيد للتاريخ. تاريخه الخاص، وتاريخ العالم.

يُطلق تشومسكي على الشركات العابرة للقارات العاملة في مجال المال والصناعة والخدمات والتجارة، والتي تحكم العالم اليوم، اسم «الأشخاص العمالقة الخالدون». ويضع مقابلهم «الأشخاص من لحم وعظم» ١.

وعلى عكس عملاء أنظمة القمع الأخرى التي سبقتهم في التاريخ، لا يخوض الأشخاص الخالدون أي معركة فكرية. وهم لا يواجهون المفكرين في ندوات النقاش، ولا النواب في حلبة البرلمان، ولا المحررين الصحفيين والمجادلين الساخطين في أعمدة الصحف. إن ما يمارسونه هو الصمت، والرزانة المطلقة، والامتناع عن الرد، والعمل في الظل. إنهم لا يُكرّسون أنفسهم إلا

(١) نعوم تشومسكي، مؤتمر ألبوكورك، ترجمه إلويس إيسكوي، باريس، أليا، ٢٠٠١.

لنشاط واحد: البحث عن الحد الأقصى من الربح في الحد الأدنى من الزمن. ولا يسعون إلى إقناع أحد.

لماذا يفعلون ذلك؟ لأن التحكم بالأسواق وبالأجهزة الإعلامية، التي لا بُدَّ منها لقيادة الرأي العام، في متناولهم. فلماذا يتعبون أنفسهم في إقناع المعاندين؟ لماذا يفسرون ممارساتهم ٢، طالما هي من الأمور المسلم بها، وتتعلق بطبيعة الأشياء؟ إن الصمت المطبق الذي يحيطون أنفسهم به هو، في نظرهم، أمر سهل.

أما بالنسبة لمقاتلي الأمل، فإن هذا الصمت يطرح، بلا شك، مشكلة. فكيف يُكسر؟

ثم تُطرح مشكلة أخرى. وهي أن إمبراطورية رأس المال المعولم مخفية تقريباً. والأشخاص الخالدون المشهورون هم شركات مُغفلة مالكوها غير معروفين بالاسم. إلا أن الجريمة تتطلب وجود مجرمين. ولا يمكن إدانة أشخاص إلا إذا كانوا طبيعيين من لحم وعظم. فالقانون الجزائي، مثله مثل الضمير الأخلاقي، لا يعرف إلا المسؤولية الفردية. أما القتل فيستطيعون التجمع في عصابات، أو أحزاب سياسية، أو منظمات مختلفة الأنواع. ويمكنهم الانضمام إلى فرق الحماية في ألمانيا النازية (SS)، أو الشرطة الخاصة الصربية، أو إلى منظمات إرهابية، أو إلى ميليشيات الإنتر هاموي الرواندية، إلا أن هذا الأمر لا يحول دون أن يكون لكلٍ منهم وجه آخر.

ولكن ماذا بشأن الأشخاص العمالقة الخالدون؟ إن أي مقعد مُخصَّص لمتهمين في أي محكمة دولية، كمحكمة لاهاي أو نورنمبورغ، لا يمكن أن يتسع لهم. يُلخَّص جيل بيرول المشكلة: «تفترض الجريمة بالأصل وجود مجرمين». بالنسبة للشيوعية، من السهل إعداد قوائم أنثروبومترية^(١): مُلتَحَيْن اثنين، شخص لديه لحية صغيرة، مُرتدي نظارة، شخص لديه شارب، شخص يجتاز اليانغ تسي كيانغ سباحةً، هاوي سيجار إلخ. هذه الوجوه يمكن أن تكون مكروهة. وفيما يتعلق

(١) قياسية إنسانية: علم أقيسة الجسم البشري، وبخاصة في تحقيق شخصية المجرمين.

بالرأسمالية، لا يوجد إلا مؤشرات: داو جونز، كاك ٤٠، نيكي إلخ. حاولوا أن تكررهم مؤشراً، لنرى النتيجة. إن لإمبراطورية الشر، على الدوام، مجالاً جغرافياً، وعواصم. وهي قابلة للإصلاح. إن الرأسمالية توجد في كل مكان، وينعدم وجودها في كل مكان. فلمن توجه الاستدعاءات للمثول أمام محكمة نورنمبرغ^(١)؟

لتحطيم صمت الخصم، وتواريه عن النظر، - وقلب موازين القوى إن أمكن -، تُطوّر جبهات المقاومة عدداً من الطرائق المبتكرة.

الطريقة الأولى - التي بدت فعّالة جداً - هي التالية: ما أن يعلن سادة العالم، أو مرتزقتهم، انعقاد واحدة من قممهم العالمية (اجتماع مجموعة الثماني، مؤتمر التجارة العالمي، الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي، إلخ)، حتى يُنظّم مناضلو الأمل متدى بديل في المدينة نفسها، والتاريخ نفسه. ويعرضون فيه مطالبهم، وانتقاداتهم، ومقترحاتهم، متتهزين فرصة وجود قنوات تلفزة وصحفيين قادمين من كل أصقاع العالم، في المدينة. ويُركّز المتدى البديل، عموماً، على الموضوع الذي اختاره السادة. ويتناقش هؤلاء في السّرّ، ويختبئون في قاعات محصّنة، تحميهم أسلاك شائكة، وجدران من الإسمنت، وكتائب من رجال الشرطة المسلّحين. أما المتدى البديل فسيكون، على الدوام، احتفالاً شعبياً، ومرحاً، ترافق فيه المناقشات التحليلية مع العروض المسرحية، والمواكب، والحفلات الموسيقية.

وتشكّل هذه المتديات البديلة، والمناقشات، والمواكب المنظّمة في أثناء قمم السادة، أو أتباعهم، إحدى الأسلحة الأساسية للمجتمع المدني الجديد. وهي تمنحه الفرصة للظهور ولإثبات وجوده. فخلال هذه التظاهرات، يتحدث الخطباء، ويشرحون، ويُطالبون. وتكون كاميرات التلفزة والإذاعات حاضرة، وتبثّ رسائلهم في العالم أجمع.

وخلال كل تظاهرة من التظاهرات الكبرى - في سياتل، ودافوس، وجنوى، وجنيف، وغوتبيرغ، ونيس، وبرشلونة، وإشبيلية - تغطّي غابة من اللافتات،

(١) جيل بيرول: مقدّمة من الكتاب الأسود للرأسمالية (Livre noir du capitalisme)، عمل

مشترك، باريس، Le temps des Cerises، (زمن الكرز)، ٢٠٠١، ص ٥.

والأعلام، والصّور الكبيرة، والرايات تلك المواكب. وتحمل كل واحدة منها معلومة ومطلباً. كما يتم تصويرها وعرضها على شاشات التلفزة والإذاعات والصحافة المكتوبة في كافة أرجاء الأرض.

إنّ التظاهرات العامة الكبرى تعدّل موازين القوى بين السادة والمتظاهرين. وعلاوة على ذلك، فإنّ كلّ تظاهرة جماهيرية تُسهم في خلق أُناسٍ جماعية عفوية. في نهاية المطاف، يُحقّق المنتدى البديل ما جَهدَ كثير من الحركات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات من أجل تحقيقه، وهو: وحدة الأجيال.

إنّ رجال ونساء المجتمع المدني العالمي الجديد يأتون من جهات الرفض الأكثر تنوعاً. وتفصل آلاف الكيلو مترات بين أماكن نضالهم. إنهم متحدّرون من ذكريات جماعية، وإرث ثقافي متنوّع. يتحدّثون لغات عديدة. ويحملون بانتصارات محلية، ويواجهون مرتزقة مُتعدّدي الوجوه للسلطة أنفسهم.

إنّ الشبكة تُعبئهم، والمنتدى البديل يوحدهم في الحرية، في غضون أيام عدّة. وتقرن مجلة نويو ويج (طرق جديدة) بين الحواجز والأسلاك الشائكة ونقاط التفيتش الإلكترونية التي أقامتها شرطة نيويورك حول فندق والدورف أستوريا، حيث كان يُعقد، في كانون الثاني ٢٠٠٢، المنتدى الاقتصادي العالمي، والحرية الكاملة للتنقل التي تعمّ أرجاء بورتو أليغري في الوقت نفسه: «في بورتو أليغري، كانت ابتسامة واحدة تكفي للدخول إلى المنتدى الاجتماعي العالمي^(١)».

من المؤكّد أنّ ثمة عملاً إستراتيجياً، وتكتيكاً دقيقاً، وتخطيطاً لشهور عدّة، وأحياناً لسنوات، خلف كل منتدى بديل؛ لأنه يجب تفادي محاولات التسلسل، والتجاوزات، والاستفزازات بأي ثمن.

ثمة منظمة، تُدعى العمل العالمي للشعوب، يقودها، مع آخرين، رجل استثنائي هو الجنييفي أوليفيه دي مارسيلوس، تُعلّم المتظاهرين في العالم أجمع

(١) نويو ويج، زوريج، آذار ٢٠٠٢، ص ٨٠.

كيف يعبرون سلمياً عن مطالبهم، ويحمون أنفسهم من الاستفزازات، وينظمون المواكب الأكثر قدرة على إسماع أصواتها، وإثبات حضورها. ومجموعات أخرى يعمل أفراد كطلائع، ومستشارين فنيين، وعناصر حفظ نظام للمتظاهرين. ومنها على سبيل المثال: لي توت بيانس (السترات البيضاء) التي تجنّد أفرادها في مراكز العمل الاجتماعي في شمال إيطاليا، على وجه الخصوص.

يقول أفراد السترات البيضاء: «أجسادنا أسلحة». تمارس الحركة العصيان المدني غير العنيف. وكانت أولى أعمالها الاستيلاء والسيطرة على سجن، في ميلانو، لطالبي اللجوء الذين كانوا في طريقهم للترجيل، في كانون الثاني ٢٠٠٠. والسترات البيضاء التي يرتديها المناضلون هي، في الواقع، سترات يلبسها الحامّون في الميناء، مصنوعة من نسيج خاص يحمي من النار، والرصاص المطاطي، ونفاذ الغاز المسيل للدموع. ويُسكّم العتاد بخوذة خاصة بعمال الورشات، وقفازات، وحشوات للكفتين والركبتين (كلاعي الهوكي) وقناع واقٍ من الغاز.

والمحدث باسم السترات البيضاء مهندس شاب، عمره ٣٥ عاماً، اسمه لوكا كاساريني، وُلد في بادوا. وهو موهوب بذكاء تكتيكي حاد، ومُعَلَّم في استخدام تقانات التواصل المعاصرة. أما الموقع الإلكتروني للسترات البيضاء فيبث بشماني لغات مختلفة.

في المدة من ٢٩ تشرين الثاني إلى ٤ كانون الأول من عام ١٩٩٩، عقد في سياتل، على ساحل الولايات المتحدة المطلّ على المحيط الهادئ، المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، واسمه الرسمي: المؤتمر العالمي للتجارة. وشارك فيه ١٣٥ وفداً حكومياً. وقد شوّش على أعمال المؤتمر حراك، والحركات الشعبية كثيرة، والمنظمات غير الحكومية ذات الأصول المختلفة كلياً. وكان على هذا المؤتمر، الذي عُقد تحت عنوان «الجملة الألفية»، أن يؤدّي إلى افتتاح دورة مفاوضات تتناول موضوع التحرير الكامل للأسواق. بيد أنه باء بفشل ذريع. وتفرقت الوفود من دون أن تقرر شيئاً. وقد أسهم المجتمع المدني بشكل جوهري في هذا الفشل.

ومنذ مؤتمر سياتل حتى يومنا هذا، تُهيمن الكآبة على المبنى رقم ١٥٤،
بشارع لوزان في جنيف. ولم تُعد منظمة التجارة العالمية تُجرؤ، بعد سياتل، على
تنظيم مؤتمر في بلد ديمقراطي. وكان آخر مؤتمر لها هو الذي عُقد، في تشرين
الثاني ٢٠٠١، في الدوحة عاصمة إمارة قطر...

أما المجتمع المدني العالمي الجديد فقد أخذ يتنظّم، ويتبلور في بُنية، بعد انعقاد
المنتدى الاجتماعي العالمي الأول، في بورتو أليغري، في البرازيل، في المدّة من ٢٥
إلى ٣١ كانون الثاني ٢٠٠١. وفي كل مرّة اجتمع فيها السادة، أو مرتزقتهم، في
مكان ما في العالم، كان رجال المجتمع المدني الجديد، ونساؤه، حاضرين. فتعبّتهم
أضحّت، منذ ذلك الحين، شبه دائمة. وهم في النقابات، والحركات الشعبية،
والكنائس، والمنظمات الدولية غير الحكوميّة، وفي الأحزاب السياسيّة، نادراً.

وفي دافوس، وواشنطن، ومونتريال، وبراغ، ونيس، وجنوى، أو أي مكان
يلتقي فيه السادة - لأجل عقد مؤتمر لمنتدى الاقتصاد العالمي، أو لمجموعة الثماني،
ومنظمة التجارة العالمية، والمجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي، ومجلس البنك
العالمي، أو صندوق النقد الدولي -، ترتفع غابة من لافتات النقد. وتحاصر الأمواج
الهائجة للمتظاهرين أمكنة الاجتماع.

ميزة هذه الطريقة في التظاهر المعادي أنه يُثير سخط أتباع السادة. لنستمع
لمايك مور: «هؤلاء الناس يتخفّون خلف منظمات سرّية! ويتعاملون مع منظمة
التجارة العالمية كمنظمة غامضة! إنني أشجب بشكل خاص عقلية الرّياء
والتسلّط لدى نشطاء البلدان الصناعية الذين يدّعون فهمهم تطلّعات بلدان
الجنوب وحاجاتهم. لقد سئمت من أولئك الناس»^(١).

ويُضيف مور: «لا أحمّل أن يستأثر البعض لنفسه بالحقّ في قول: «أئينا لمنع
الوزراء من التحدث، ولمنعهم حتى من الالتقاء». ولا سيّما عندما يتعلق الأمر

(١) حوار مع رام إتويرا، المرجع السابق.

بوزراء بلدان ديمقراطية. فهذا الأمر لا يمكن القبول به. ما هي شرعية هذه المجموعات. ينبغي أن نكون حازمين جداً معهم^(١).

إن مناضلي الأمل، والشعوب والمنظمات التي ينتمون إليها في بعض القارات، هم عموماً أناسٌ سلميون. وخلافاً لإرادتهم، تندس، أحياناً، في مواكبهم، زُمُرٌ صغيرة من المشاغبين (الذين تهيمن عليهم الشرطة، أحياناً). وفي مقابل ذلك، يتزايد، باستمرار، العنف القمعي الذي تمارسه القوات العسكرية أو الشرطة في الدول المستضيفة للقمم.

لنأخذ، على سبيل المثال، اجتماع مجموعة الثماني في جنوى، في تموز ٢٠٠١. فقد عُقدت هذه القمة، من يوم الجمعة ٢٠ تموز إلى يوم الأحد ٢٢ من الشهر نفسه، في القصر الدوقى القديم، الواقع بالقرب من أرصفة الميناء. كان زعماء الدول الثماني الأغنى في العالم مدعوين لمناقشة مستقبل الشعوب. وحينذاك، نظم أكثر من ٢٠٠ ألف رجل وامرأة وشاب، أتوا من مختلف أنحاء العالم، ينتمون إلى أكثر من ٨٠٠ حركة شعبية، ونقابة، وكنيسة، وجمعية، ومنظمة غير حكومية، على الطرقات، جلسات نقاش عامة، وعروض مسرحية، وحفلات موسيقية، ومعارض رسم في الهواء الطلق. وجرت كل هذه الأنشطة باسم «متدى جنوى الاجتماعي»، وهو تجمع مُرخص من الحكومة.

وكان من المفترض أن يعبر موكب كبير من المتظاهرين الجادات الخارجية عصر يوم السبت ٢١ تموز. كانت الشمس ساطعة في ذلك اليوم. وعند الساعة الخامسة والنصف، أطلق شرطي، في ساحة غاوتانو أليماندا العامة الصغيرة، رصاصة من مسدسه على رأس الشاب المتظاهر كارلو جيولياني، الطالب في قسم التاريخ بجامعة جنوى، وبالبع من العمر ٢٠ عاماً. فتوفي في المساء.

وفي الليلة نفسها، وبأمر من وزير الداخلية سيلفيو برلسكوني، قامت وحدة من قوات الشرطة الخاصة بمهاجمة مدرسة دياز، وهي مقر متدى جنوى

(١) مايك مورر، في مجلة إيبدو، العدد ٢٠، لوزان، ٢٠ أيلول ٢٠٠١ ص ٧٠.

الاجتماعي، والمكان الذي يأوي كثيراً من المتظاهرين والمتظاهرات. فخرّبت البناء، واعتقلت كثيراً من المتظاهرين. وضربت بقسوة غالبيتهم، وأهانتهم بالشتائم. واقتادت كثيراً منهم إلى ثكنة الشرطة في بولزانيتو. وهناك، ألقى رجال الشرطة الموقوفين أرضاً، وداسوا عليهم. وأجبروا آخرين، على الركوع وغناء هذه الأغنية، وإلا فإنهم سيتلقون ضربات مضاعفة:

واحد اثنان ثلاثة

يحيّا بينوشيه!

أربعة خمسة ستة

الموت لليهود!

سبعة ثمانية تسعة

فليسقط الزنجي^(١)

كان المعتقلون الفرنسيون كثيري العدد، ولا سيّما الشابات والشباب المنتمين لحركات أتاك، والسلام الأخضر، وأرض البشر، والعمل ضد الجوع، والعفو الدوليّة. وفي سجن بولزانيتو، جُلد شاب، وقُيد بأغلال كانت تُعيق تدفق الدم في جسمه. وقد نقل كلمات مُعذّبه: «أنت براز فرنسي. لقد عبثت بجنوى، وأريدك أن تتعذّب^(٢)».

شبان آخرون يتمون إلى حركة «اللينكس» غير العنيفة أدلوا بشهادات قالوا فيها: إن عدّة فتيات من المجموعة، طالبات في جامعة باريس جوسيو، تعرّضن، في المرّة الأولى، للضرب بالهراوات في الشوارع. وقد أُصِبن بجروح، ونُقلن بسيارة الإسعاف إلى مشفى غاليرا. وهناك، استجوبتهنّ من قبل الشرطة.

(١) «واحد، اثنان، ثلاثة / يحيّا بينوشيه! / أربعة، خمسة، ستة / الموت لليهود! / سبعة، ثمانية، تسعة /

فليسقط الزوج!» أحداث نقلها متظاهرون إسبانيون اعتقلوا، ثم حرّروا، صحيفة إن لا

فانغارد، برشلونة، ٣١ تموز ٢٠٠١.

(٢) في ليبراسيون، باريس، ٢٧ تموز ٢٠٠١.

وقد طلبت إحدى الطالبات أدوية لشدة معاناتها من الجروح البليغة. فأجاب الطبيب (وهو يوجّه كلامه إلى الممرضة): «هذه (الشابة) لن تتلقى علاجاً طالما لم تنل عقوبة مضاعفة، ولم تتقياً، ولم تزحف على الأرض»^(١).

يتحدّث شاب من المجموعة نفسها: «أخذوا بطاقة هويّتي، وصادروا أغراضي الشخصية. قادوني إلى مبنى فيه أربعة سجون حيث كان يوجد شبان مصفوفون بمواجهة الجدران. في السجن الأخير، يوجد نحو خمسة عشر شخصاً، جباههم وأيديهم على الجدار أعلى الصدغ، أقدامهم متراجعة للخلف، في حالة توازن ومُنِعَ عليهم التحرك. بقيت في هذا الوضع نحو أربع أو خمس ساعات. كانت جروحنا تتعرّض للضرب بشكل منتظم، بحيث لا تُضاف آثار على تلك التي لحظت في المشفى. كانوا يضربون رأسي في الحائط بشدة، وكنت أرى دمي يقطر. طلبت محامياً، ولم أتلّق إلا مزيداً من الضربات»^(٢).

لم يُعامل المتظاهرون الإيطاليون بشكل أفضل. يقول محامي كلفته عائلات عدّة تقديم دعوى، في معرض حديثه عن بولزانيتو، داريو روسي: «كانت جهنم... بعض المعتقلين بقوا أكثر من ثماني ساعات واقفين، رؤوسهم مقابل الحائط، ويتلقون الشتائم... قرأت شهادات عدّة تتحدّث عن تهديد بالتعذيب وبالاعتصاب»^(٣).

كشفت شرطي مُشمّز، لم يُفصح عن اسمه، سوء المعاملة التي كان شاهداً عليها: «لا زلت أشمّ رائحة براز الأشخاص المعتقلين الذين كانوا يُمنعون من الذهاب إلى المراحيض»^(٤).

الطريقة القتالية الثانية التي يلجأ إليها مقاتلو الأمل، طوعاً، هي تنظيم المسيرات الكبرى. يمكن لهذا الأمر أن يتعلق بعبور مدينة بأكملها، أو بلد بأكمله، أو بلدان عدّة.

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) انظر ليبراسيون، ٢٧ تموز ٢٠٠١.

(٤) المرجع نفسه.

لقد أُدرجت مسيرة الشعوب ضمن تقليدٍ جميل وطويل. يُذكرُ بذلك خواو بيدرو ستوديل، من حركة العمال بلا أرض: «الشعب السائر تعبيرٌ جماعي عن القوة... منذ عهد موسى^(١)».

وفي زمن أقرب إلينا، نظّم المناهضون الأمريكيون للعنصرية، عام ١٩٦٣، مسيرة إلى واشنطن لأجل العمل والحرية. وتعدُّ هذه المسيرة مرجعاً بالنسبة لمنظّمي المسيرات المعاصرة. وإليكم تاريخها.

في ١٩ حزيران ١٩٦٣، عرض الرئيس جون إف كينيدي على الكونغرس اقتراحه الهادف إلى منع كلّ أشكال التمييز العرقي للعمل في المرافق العامة في الدولة الاتحادية والولايات والبلديات. لكن اقتراح كينيدي لقي معارضة شديدة في الكونغرس، وفي بعض قطاعات الرأي العام. ولهذا السبب نظّمت المنظمات الأساسية الست المناهضة للعنصرية في البلاد مسيرة عامة، في ٢٨ آب، دعماً لقانون كينيدي. وأسهمت في تعديل اتجاه تاريخ الولايات المتحدة.

وقد سار أكثر من ٥٠٠ ألف شخص من كل الأعمار، وكل الأصول، والطبقات، من النصب التذكاري لجورج واشنطن إلى تمثال لينكولن. وفي الاحتفال الختامي، خطب مارتن لوثر كينغ، قائلاً: «لديّ حلم...». وجال خطابه العالم بأكمله^(٢).

واغتيل جون إف كينيدي في تشرين الثاني ١٩٦٣. وتبنّى مجلس النواب والشيوخ قانون الحقوق المدنية في ٢ تموز ١٩٦٤.

أما مارتن لوثر كينغ، فقتل برصاص قناصٍ من النخبة، أطلقه من شرفة موتيل، في ممفيس، بولاية تينيسي، عام ١٩٦٨. ويعتقد معظم المحللين أن الأمر كان عملاً انتقامياً متأخراً.

(١) خواو بيدرو ستوديل، «تيرا بارا تودوس، أس أرماس دو إم إس تي»، حوار في صحيفة كاروس أميغوس، ساوباولو، العدد ٣٩، حزيران ٢٠٠٠.

(٢) حول تاريخ مسيرة واشنطن، سي إف، آن - سوفي باكيه وماكسيموس أليجيساكيس، comment interpréter les marches en Europe? (كيف يمكن تفسير المسيرات في أوروبا؟) نظريات وتصنيفات تعبير المجتمع المدني، بحث من المعهد الأوروبي لجامعة جنيف، جنيف ٢٠٠١.

كان لعدّة مسيرات حديثة العهد، أيضاً، تبعات سياسيّة واجتماعية بارزة. وإليكم بعض الأمثلة عليها.

في عام ١٩٩٥، تقدّم اتحاد النساء في كيبك بفكرة القيام بمسيرة عالمية للنساء. وقد سبقتها مسيرات إقليمية عدّة. وعام ٢٠٠٠، جرت، أخيراً، المسيرة العالمية للنساء ضد العنف والفقير. واتجهت نحو المقر العام للأمم المتحدة في نيويورك، في ١٧ أيلول، اليوم الدولي للنضال ضد البؤس. وفي اللحظة نفسه، كانت عشرات آلاف النساء الأخريات تُعبّرُن، في جميع أنحاء العالم، عن مطالبهن من خلال عدد كبير من مسيرات الدعم.

يجب الإشارة، هنا، أيضاً، إلى المسيرات الكبرى ضد البطالة والفصل من العمل، التي نظّمتها جمعيات العاطلين عن العمل، والنقابات، خلال النصف الثاني من التسعينيات. وبعد الانطلاق من طنجة والبوسنة ولابونيا وإيرلندا وصل عشرات الآلاف من المشاركين في أول مسيرة إلى أمستردام، عام ١٩٩٧، إذ كان وزراء الاتحاد الأوروبي يعقدون اجتماعاً. كما وصلت مسيرة أخرى مثيرة للإعجاب إلى مدينة كولونيا، في حزيران ١٩٩٩، تاريخ اجتماع قمة مجموعة الثماني في هذه المدينة.

وتستعمل حركة الفلاحين بلا أرض، هي الأخرى، المسيرات كسلاح مفضّل لتشكيل مناظليها، وإعلام الرأي العام، والنضال ضد خصومها.

ويعود تاريخ أولى مبادراتها الوطنية الكبرى إلى عام ١٩٩٧. ففي تلك السنة، تلاقى في ١٧ نيسان، في الساحة الكبرى لبرازيليا، أكثر من ٢٠٠ ألف شخص، كانوا قد انطلقوا قبل شهرين من مختلف مدن البرازيل الشاسعة. كانت مطالباتهم: «مسيرة وطنية من أجل الإصلاح الزراعي والعمل والعدالة».

إلا أن نهايات بعض المسيرات الشعبية السابقة لحركة فلاحين بلا أرض كانت مأساويّة. تلك كانت الحال في إلدورادو دوس كاراجاس. ففي أيلول ١٩٩٥، أقام أكثر من ٢٠٠٠ عائلة بلا أرض، بعضها كان مشرداً منذ سنوات على طرقات

الشمال، ويعيش على بعض القنات التي يجنوها من إحدى المزارع الشاسعة في المنطقة، مُخَيِّماً على طول الطريق الوطني بـأ- ٢٢٥، في منطقة بلدية كوريونو بوليس، بولاية باريا. فانتشرت على جانبي الطريق خيمٌ ذات أغطية بلاستيكية سوداء، وأكوخ لهشة، وحفر معفنة، وبساتين بقلية صغيرة. وكان هؤلاء المعدمون يقصدون لا فازيندا ماكاسيرا، وهي مقاطعة كبيرة، تبلغ مساحتها ٤٢٤٠٠ هكتار، وفيها مروج وغابات كان معظمها مهجوراً منذ عشرات السنين. وبعد استشارتهم لمحامي حركة فلاحين بلا أرض في منطقة الأمازون، طالب البؤساء، كما كان يسمح القانون، باستملاك الأراضي غير المزروعة، ومنح سندات ملكية لهذه العائلات.

وامتدّت المفاوضات مع المعهد الوطني للإعمار والإصلاح الزراعي (وهو هيئة متخصصة تابعة للحكومة الاتحادية) مدّة طويلة. وفي شباط ١٩٩٦، وبعد نفاذ صبرهم، ومواد العيش والماء وخشب الطهي، أيضاً، قرّر هؤلاء الرجال والنساء مغادرة مخيمهم، واجتياح فازيندا ماكاسيرا.

تمتد ولاية باريا، في الجزء الجنوبي لحوض الأمازون، على مساحة تزيد على مساحة فرنسا بمرتين ونصف. وتغطي غابة كثيفة ثلثي مساحتها. ويُعدّ استثمار الأخشاب الثمينة، وتربية الماشية على نطاق واسع، والكاكاو، والكاوتشوك، والذهب مصدر ثرائها.

ألغيت العبودية في البرازيل، عام ١٩٨٨. لكنها، بالرغم من ذلك، تُمارَس بسهولة في ولاية باريا (وفي مارانهاو، وبيايوي، أيضاً، إلخ). إذ يراقب المجنّدون العائلات المتضوّرة جوعاً من المهاجرين على طول الطرقات، وفي المطاعم القذرة، ومرافئ النهر، وروافده. وبسبب انتشار الأمية بنسبة ٩٠%، يكون أرباب الأسر مستعدين للتوقيع على أي شيء. ولا سيّما إذا تلقّوا على الفور دفعة مالية مقدّمة «كسلفة على الأجر»...

وبعد استقرارهم في الأكوخ، في داخل سياج الملكية، يمنعهم حراس مسلحون من المغادرة. وإذا طالب أيّ منهم بأجرٍ تعرّض للتعذيب، و«للاختفاء»،

في أغلب الأحيان. وحجّة المالك: «أن على العبد وعائلته، قبل استعادة الحرّية، دفع الدّين، الذي تعاقدوا عليه للبقاء على قيد الحياة، إلى الشخص الذي يملك كل شيء (الماء، والغاز، ومخازن الغذاء، والصيدليّة، إلخ). وهو أمرٌ مستحيل، طبعاً»^(١).

وقد أثار غزو مزرعة ماكاسيرا الرعب في قصر الحاكم، في بيليم، عاصمة ولاية باريا. وكان خبر الغزو قد انتشر بشكل واسع في كل أنحاء الولاية بفضل مناضلي حركة الفلاحين بلا أرض. وكان يُحشى من أن يقلّد فقراء آخرون العائلات المتضوّرة جوعاً في ماكاسيرا.

لهذا عقد الحاكم، أمير غابرييل، اجتماعاً مع كبار قادة قواته، والمالكين الرئيسيين في الولاية. وبعد أن تلقّى نصيحة بارعة من «خبراء في الاتصالات» قدموا من ساوبالو، قرّر شن حملة إعلامية هجومية. فوعد المحتلّين، عبر الإذاعة، بتحويل مخيمهم إلى مستوطنة، وتعاونية. أي باختصار، منحهم سندات ملكية للأرض المحتلّة. وفي الوقت نفسه، أعلنت سلطات باريا للعائلات إرسال شاحنات محملة بالمؤن. إلا أنها كانت وعوداً كاذبة، بالتأكيد.

مرّت الأسابيع. وأودى الجوع، في المخيم، بأول الضحايا. ومات أطفال. حينئذ، قرّر الفقراء القيام بمسيرة. واعتزموا الوصول، برفقة نساءهم وأطفالهم الباقين على قيد الحياة، إلى العاصمة بيليم، التي تبعد عنهم مسافة ٨٠٠ كم، لتذكير الحاكم بوعوده. وشقوا طريقهم، سيراً على الأقدام، في مسارات مُغبرة، رصّتها الشمس، مُحمّلين بأمّعتهم، ومزوّدين بما بقي لديهم من خبز، وبعض مطرات ماء من النهر.

في مساء ١٦ نيسان، ناموا على تخوم بلدة أمازونية صغيرة، تحمل الاسم الجميل الخدّاع إلدورادو دي كاراجاس. وفي فجر اليوم التالي استأنفوا سيرهم. لكن الطريق كان مقطوعاً هذه المرّة.

(١) انظر تشرير لاري روث، «The twin plagues of Brazil: deforestation and slavery»

«الطاعون المزدوج للبرازيل: تعرية الغابات والاستعباد»، نيويورك تايمز، ٧ نيسان، ٢٠٠٢.

كان ١٥٥ من رجال الشرطة العسكرية المزودين ببنادق هجومية، وخناجر، ورشاشات الكمين قد أعدوا لهم كميناً^(١). وعند الساعة الحادية عشرة صباحاً. فتح القتلة المُرسَلون من السلطات النار على الفور. فقتلوا ١٩ عاملاً، وجرحوا ٦٩ شخصاً، جروح معظمهم بليغة، وغالبيتهم من الأطفال والنساء. وأُعدم ١٣ شخصاً برصاص في الرأس بعد أسرهم. واعتُبرَ سبعة أشخاص في عداد المفقودين. وقد تفرَّق الناجون في المزارع المحيطة هرباً من الشظايا.

وعلى الرغم من أن نهاية المسيرات تكون مأساوية، أحياناً، فإنها تبقى بالنسبة لمقاتلي الأمل في العالم أجمع، وبالنسبة لكل جهات المقاومة، طريقة نضالية مفضّلة. ولا سيّما حين تستمر عدّة أيام. فالمسيرة توحد السائرين، وتشجع تناقل المعلومات، وتتيح تبادل الخبرات التي راكمها كل شخص. وفي أثنائها تُعقد علاقات صداقة، وتضامن.

في الترسانة الضخمة للطرق الجديدة (أو التي أعيد تفعيلها) التي يلجأ إليها مقاتلو الأمل لكسر صمت السادة، وكشف ممارساتهم، سنذكر طريقة أخيرة منها: إنها طريقة الاستيلاء على الساحات العامة، التي تتبعها بعض الحركات الأنجلو - سكسونية.

يُهيمن على النطاق الثقافي الأنجلو سكسوني ثلاثة مطالب: الحقوق المدنية والسياسية، الحق في العمل، والحق في المكان العام. إن المكان العام يشكّل مشكلة في هذه البلدان أكبر بكثير مما هو عليه الحال في البلدان اللاتينية^(٢).

(١) كل ولاية برازيلية لها شرطتها العسكرية، وهو نوع من الدرك المسلّح تسليحاً شديداً، لكن دون أي تدريب احترافي بشكل عام. ويتلقون أوامرهم من الحاكم. في الشمال والشرق، هؤلاء الشرطة هم غالباً قتلة حقيقيون في خدمة المالكين مقابل أجر. في مناطق أخرى من البرازيل، بعضهم يشكلون سرّيات موت، في خدمة التجار أو كبار الممولين.

(٢) Une conscience nouvelle de l'espace public commence à naître également dans certains pays latins, (وعميّ جديد بالأمكنة العامة بدأ يولد أيضاً في بعض البلدان اللاتينية). سي إف. ميشيل باساند، العيش وإحداث المكان العام، لوزان، صحافة متعددة الفنون رومانو، ٢٠٠١.

في إنجلترا، تنظم حركة ذات حيوية وقوة إبداع رائعتين، اسمها «حركة المطالبة باستعادة الشوارع»، بشكل دوري، أعمالاً مذهلة تعدّل، رأساً على عقب، في غضون بضع عشرات من الساعات، موازين القوى بين السلطات وشاغلي الساحات.

وفي الليلة التي تسبق العمل، تأتي فرق من المتخصّصين في الأشغال العامة، والمنتهمين إلى هذه الحركة، إلى مكان محدّد بمطارقهم الغازية، وحواجزهم المعدنية، وأقفالهم، وأدوات أخرى. فيقطعون تلك الجادة، على سبيل المثال، أو ذلك الطريق على مسافة ١ كلم، أو اثنين، ويجفرون فيه خندقاً بعرض الطريق في أعلاه، وآخر في أسفله. وعند بزوغ النهار، تغزو العائلات المجاورة الجزء المحرّر من الطريق. ويقيمون فيه منصات مسارح في الهواء الطلق، وأكشاك لعزف الموسيقى، وخيم للنوم، ومطاعم وجبات سريعة، وأمكنة للألعاب، ومنصات للنقاش. ولا يُسمح بالطبع، بمرور أي سيارة. فالسير فيه مسموح، فقط، للدراجات الهوائية، وعربات الورود، وعربات الأطفال. كما تُزال فيه كل لوحات الإعلانات.

وحينذاك، تقام في قلب لندن، الذي عاد إليه الصمت والهواء الصافي فجأة، الحفلات الريفية الضخمة. تُعاني الشرطة، عموماً، الأمرين في استعادة الطريق. ويمكن أن تستمر مفاوضاتها مع حركة المطالبة باستعادة الشوارع عدّة أيام.

ولدى هذه المنظمة قناعة: بأن الأمانة العامة - الشوارع، والساحات، والمتزهات العامة في المدينة - تعود ملكيتها للسكان. إلا أن مفترسي رأس المال المالي يجرفون باستمرار المكان العام عن استخدامه الأساسي. وذلك عبر لافتات إعلانية عدوانية، والضوضاء، والعمقنة، والتلوث الذي يسببه سير السيارات والدراجات وسيارات الأجرة. إن الأمر يتعلّق، إذن، استعادة الأماكن العامة من العدو، الذي سرقها من الشعب.

إن مشاهدة إحدى الحفلات التي تخطط لها حركة المطالبة باستعادة الشوارع، وتنظمها بكل تفاصيلها، هو حدث لا يُنسى بالنسبة لكل زائر للندن.

الأرض والحرية

ما تُعبّر عنه أنك بالنسبة للضمير الجماعي الأوروبي، تمثله حركة العمال الزراعيين بلا أرض في البرازيل بالنسبة لفلاح العالم الثالث: إنها مختبرٌ رائعٌ للأفكار، وقوةٌ للتعبئة، مضادةٌ للسلطة.

تُعدّ البرازيل القوة الأكبر اقتصادياً وسياسياً في قارة أمريكا اللاتينية. وهي الطفل المدلل والتلميذ النموذجي لمؤسسات بريتون وودز. تعيش البلاد في ظل نظام شبه رئاسي. وللتذكير، فإن فرناندو هنريك كاردوزو حكم البرازيل من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٢، وهو من معتنقي العقيدة الليبرالية الجديدة. وقد نفذ، حرفياً، أوامر تفاهم واشنطن.

والبرازيل هي، أيضاً، إحدى الدول الزراعية الأكثر أهمية في العالم. فامتداد أراضيها الخصبة مدهش. إلا أن ٩٠ مليون هكتار من أراضيها لا تزال تُعدّ إلى اليوم «أراضي قابلة للاستيطان». فلا أحد يعمل فيها. وهي غير ممسوحة ومسجلة عقارياً. وهناك في داخل الأراضي المزروعة الموجودة حالياً، احتياطات كبيرة، أيضاً، من الأراضي الخصبة غير المستعملة، تقدر مساحتها بـ ١٦,١ مليون هكتار.

تنتج البرازيل، اليوم، مئة مليون طن من الحبوب في العام. وباستخدام كل أراضيها الصالحة للزراعة، يمكنها مضاعفة حصادها ثلاث مرّات. كذلك فإن ٤٣% من سكانها ريفيون. وبحسب المعايير التي أعدتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فإن ٤١١ بلدية من أصل ٥٥٠٧ في البلاد يمكن أن تُعدّ مدناً^(١).

إن أنموذج التنمية الزراعية الذي اختاره كاردوزو هو أنموذج الولايات المتحدة: شركات عملاقة زراعية غذائية، بأعداد قليلة، تنتج، بفضل العقلنة

(١) المعيار: انطلاقاً من ١٥٠ ساكناً في الكيلو متر مربع، يُعدّ التجمّع السكاني مدينة.

القصوى للإنتاج، والاستثمار المكثف لرؤوس الأموال، منتجات مُحصَّصة، أساساً، للتصدير^(١). أمل الزراعة العائلية فهي مهمة لأنها تُعدّ غير مربحة. وتفضل الحكومة شراء أغذية بسعر بخس من السوق العالمي. وقد استوردت منها بقيمة ٩ مليار دولار في عام ٢٠٠١^(٢).

إن لمرترقة صندوق النقد الدولي منطق عنيد يقول إن على البلد المديون أن يكون، أولاً، في خدمة المصارف الأجنبية الدائنة. كيف يمكن له أن يدفع لها الفوائد، ويسدّد المبلغ الأساسي؟ بحصوله على مال من السوق العالمي. وكيف يُكسب المال؟ بالتصدير.

إن حركة العمال الزراعيين بلا أرض تعارض، جذرياً، هذه السياسة. ومقابل الإنتاجية المفرطة، ودَوَلرة الاقتصاد، واستملاك الشركات متعددة الجنسيات، ولا سيّما الأمريكية منها، للأراضي، تدعو إلى سياسة تعطي الأولوية لتأمين بقاء ٢٣ مليون عائلة قروية على قيد الحياة.

وتستعد الحركة، منذ أواسط عام ٢٠٠٢، لإطلاق حملة شعبية في كلّ أنحاء البلاد لتوقيع عريضة ضد دخول البرازيل في منطقة التجارة الحرّة الأمريكية. ويتعلّق الأمر بمشروع لشركات أمريكية شمالية عابرة للقوميات، ولواشنطن، يهدف إلى توسيع منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك)، التي تُسمى نافتا لتشمل جميع أنحاء القارة. وبالنسبة لحركة عمال بلا أرض، فإن انضمام البرازيل إلى هذه المنطقة من شأنه أن يجردّها من كل أشكال الاستقلال والسيادة الوطنيّة.

يقول خواو بيدرو ستيدل، أحد القادة الواحد والعشرين لحركة عمال زراعيين بلا أرض: «مشكلتنا ليست الرأسماليّة، إن هدفنا هو تأمين لقمة العيش

(١) يوجد وزارتان للزراعة في برازيليا: الأولى للزراعة التصديرية، والأخرى للزراعة العائلية.

(٢) كانت تتمتع البرازيل عملياً بالاكتماء الذاتي قبل وصول الحكومة الألترا ليبرالية وخضوعها المطلق لصندوق النقد الدولي.

والعمل والرفاه لجميع الناس^(١)». لقد أصبحت حركة عمال زراعيين بلا أرض مثلاً يُحتذى به لكثير من الحركات الشعبية عبر العالم، بفضل جذرية وقوة تحليلاتها، وقدرتها على التعبئة، وفعاليّة وذكاء إستراتيجيّتها، وتكتيكها النضالي.

في البرازيل، يستحوذ ٢% من المالكين على ٤٣% من الأراضي الصالحة للزراعة^(٢). لقد كان هيربر دي سوزا، المُكَنَّى بـبيتينو، يندد في الماضي (بالقادة الخالدين)^(٣). ما الذي يجب فهمه بهذا القول؟

لقد «اكتشف» الغزاة البرتغاليون البرازيل، في بداية القرن السادس عشر، أي أخضعوها، واحتلّوها، ونهبوا سكانها الأصليين، الذين أُبِيدوا غالباً. وكان ملك البرتغال يوزع الأراضي المسلوّبة من الهنود وفق طريقة بسيطة: كان يُقَطِّع الساحل إلى شرائح. ويحصل كلُّ واحد من الجنرالات، وأميرالات، وأفراد الحاشية، والأساقفة على شريحة منه. وحينئذ، يبدأ المالك الجديد بالتوجه منها نحو الداخل. وتصبح كل الأراضي، التي يستطيع اجتيازها بشكل مستقيم نحو الداخل غير المعروف للقارة، ملكه الخاص. وقد سُمّيت هذه الملكيات الجديدة والضخمة بأراضي القبطان (capitanias). وفي عام ١٨٢١، حلَّ منصب إمبراطور البرازيل المستقل محلَّ منصب نائب ملك البرتغال في البرازيل. ثم ألغيت العبوديّة، عام ١٨٨٨، وأُعلنت الجمهوريّة، عام ١٨٨٩. ولكن حتى في ظل الجمهوريّة، بقيت أراضي القبطان قائمة في الواقع. ومن هنا وُجِدَ النظام الحالي، البدائي، والقاتل، للملكيّة الأرض في البرازيل.

تناضل حركة العمال الزراعيين بلا أرض لتوفير الأراضي لملايين العائلات القرويّة المحرومة من الأرض، المشرّدة على الطرقات، أو السّاكنة في الأكواخ

(١) خواو بيدرو ستيدل، «Terra para todos, As armas do MST»، المقال السابق، صفحة ٣٦.

(٢) حتى القانون الحالي لإصلاح الأراضي الزراعية لا يعرف حدّاً يعلو ملكية الأرض، أي لامتداد الأراضي.

(٣) كاثوليكي ومقاوم للديكتاتورية، منفي، بيتينو كان في عام ١٩٩٣ منظم أول «حملة وطنيّة ضد البؤس ومن أجل الحياة». توفي في عام ١٩٩٧. سي إف، هيربرت دي سوزا وفرنسوا بونيون، ريفولوسيوس دامينا جيراسو، ساو باولو، إديتورا موديرنا، ١٩٩٦.

القدرة للمدن الكبرى. ما هي طريقتها؟ احتلال الأراضي غير المنتجة، أي التي لا يزرعها مالكوها الغائبون عنها.

كيف تجري عمليات الاحتلال؟ تحتاح العائلات الأراضي غير المنتجة، وهي تحمل الأعلام البرازيلية، ويتقدم صفوفها أفراد من الحركة، فينصبون أكواخهم المصنوعة من الخيزران، والمغطاة بالبلاستيك الأسود، ويقيمون مخيماً برياً «غير قانوني» على أراضي الغير.

وهنا يمكن أن يُطرح سيناريو هان : إما تكون الطبقة المالكة للأرض الزراعية - كما في ولاية باريا، أو في ولايات الشمال والشمال الشرقي الأخرى - متمتعة بعلاقات مميّزة مع الحكّام، و«المحافظين» و«رؤساء البلديات»، عندها تعتدي العسكرية على المحتلّين، وتطردهم بالقوة، فيقيم هؤلاء على طول الطريق الوطني، نظراً لأن القانون الاتحادي يعدّ كل رقعة أرض بعمق ١١ متراً على جانبي هذا الطريق أرضاً للولاية. وفي عام ٢٠٠٢، كان ٢٠% من المخيمات المتواجدة، والبالغ عددها ٥٠٠، منصوبة على طول هذه الطرقات.

وإما أن يجري الاحتلال في بلدية أو ولاية يكون المحافظ أو الحاكم فيها مستقلّين، ولم يفسدهما كبار المالكين. حينئذٍ تترك الشرطة المحتلّين بسلام.

في ريو غران دو سول، إذ يتولّى حزب العمال السلطة، تصل خدمات البلديات أو الولاية إلى حدّ تزويد المحتلّين بالأرز والفاصولياء السوداء، وتساعدهم في حفر بيوت الخلاء، وتجلب لهم الماء الصالح للشرب بالصهاريج، وتموّل بناء المدارس الابتدائية للبالغين والأطفال.

في صباح يوم ماطر من شهر آب ٢٠٠١، وصلت مع جواو رودريغيز دا سيلفا، وهو رفيق من حركة العمال الزراعيين بلا أرض، عمره ٣٩ عاماً، ومزارع مطرود من أرضه في ساو ماتيسوس، في ولاية إسبيريتو سانتو، إلى أمام الكوخ الأول في «مخيم شيكو ماندز»، في بلدية جاكاري، وادي بارايا، بولاية ساو باولو^(١). وكانت

(١) شيكو موندز هو زعيم قروي سابق، اغتالته الشاكونساس، القتلة المحترفون للمزارعين.

اللجنة بانتظاري. وهي مؤلفة من عمال سابقين سُرحوا من العمل في مصانع التعدين في سان بيرناردو، وصاحب مكتبة بلا عمل بعد استيلاء الاتحاد الوطني للمشتريات على مكتبته وسط ساوباولو، وفلاحين بلا أرض هاجروا من شمال بيرنامبوك، وامرأتين، إحداهن رائعة الجمال، بفستان أحمر.

كانت السماء ملبدة. والغيوم على ارتفاع منخفض. والأرض الزراعية، التي تبلغ مساحتها قرابة ٢٠٠٠ هكتار، التي جرى اجتياحها، في شهر نيسان السابق، تعود ملكيتها لسيفيرو غوميز، ابن عضو مجلس شيوخ، وهو مضارب عقاري، ومالك لمزارع عدة. وبعد طرد جنود الشرطة العسكرية لها بالقوة، انسحبت الـ ٧٥ عائلة (٥٨١ فرداً) لتستقر في رقعة الأرض ممتدة على طول طريق جاكاري. فأعادت بناء أكواخها التي كانت قطعها البلاستيكية تفرقع في الهواء، وغرست أعلامها، وأعدت إشعال أفرانها الصغيرة المعدنية لطبخ المنهوط والذرة في الهواء الطلق، وحرثت بساتينها البقلية الصغيرة، وبنّت مراحيضها، وزرعت حقلين جماعيين.

وقد قدّمت اللجنة الرعوية للأرض، التابعة لمؤتمر أساقفة البرازيل، ونقابة عمال التعدين، لهذه العائلات أكياس الأرز، وبدلت لها الأغطية البلاستيكية التي مزقتها العاصفة، ودفعت نقوداً لشاحنات صهاريج، تابعة لشركة خاصة، كانت تجلب لها الماء الصالح للشرب، ثلاث مرات في الأسبوع من المدينة التي تبعد عنهم ٥ كلم.

تأثرت جداً أمام مشهد هؤلاء العمال، من مختلف الأعمار، العاطلين عن العمل، وهم جميعاً، عملياً، أبناء عمال ريفيين ترعرعوا في الريف، ويزرعون الآن، بأيديهم المجروحة، وبحبّ لامتناه، في الأرض المهجورة المليئة بالغبار، السيقان الهشة للمنهوط^(١).

وكانوا يستخدمون للسقاية علبة صدئة لحفظ الأغذية، تملأ بآسن تركها المطر في بركٍ صغيرة.

(١) منهوط جنس نباتات من فصيلة الفريونية.

تجول بين الأكواخ بعض الكلاب الجائعة والدجاج الهائج. وبعيون سوداء كبيرة وشاخصة وفرحة، تتابع حشود الأولاد جولات الزائر.

أسأل: «كم من الوقت بإمكانكم الصمود؟» وكما هو الحال في كل المخيمات التي عرفتتها، تنفجر نفس الإجابة: «إلى الأبد، يارفيق».

تنطلق انفجارات من الضحك!

وبالرغم من وجود الشاب صاحب المكتبة، الشغوف بعمل دارسي ريبير^(١) في اللجنة، ونقابيين من ساو برناردو، والشابة الجميلة بالفستان الأحمر، يبدو مخيم جاكاري مُسيباً قليلاً. إن دورات محو أمية تُعطى فيه، بالتأكيد، وفق منهج بولو فرايري، المُسمّى «المُضطهد». وتُقرأ نصوص من حركة العمال الزراعيين بلا أرض، وترجمات من صحيفة لوموند دبلوماتيك، ومقتطفات من كتب ميلتون سانتوس، وسيلسو فورتادو، وتيوتونيو سانتوس، وكايو برادو، ويُعلّق عليها. وتُرفرف رايات متنوّعة وملوّنة في الهواء. وأمام كوخ اللجنة الصغير وُضِعَ ملصق كُتِبَ عليه بحروف حمراء كبيرة: فرناندو هنويك كوردوزو، صندوق النقد الدولي ارحلوا!^(٢).

عمل غيلسون غونسال، ٥٦ عاماً، طيلة ثلاثين عاماً كعامل بناء في ورشات العمارة الكبيرة في ساو بالو. وهو ينحدر من مدينة صغيرة نائية في ميناس جيري. وكونه بلا عمل منذ ثلاثة أعوام، فقد اتبع دورات مسائيّة تابعة لحركة العمال الزراعيين بلا أرض في أكواخ الأحياء الشرقيّة. إنه يتمتّع بوجه عمالي جميل، ونظرة ودودة، وجسد رياضي رائع. ويشعر بأن قوته الجسدية في حالة سليمة تقريباً.

كان جيلسون فيريرا يجلس بجانبه. وقد جاء من إيوس، جنوب ولاية باهيا حيث كان يعمل والديه كعمال موسميّين في مزارع الكاكاو الواسعة. عمره

(١) روائي وعالم اجتماع، مناهض للديكتاتورية العسكرية من عام ١٩٦٤ حتى ١٩٨٢، وهو اليوم في عالم الملكوت.

(٢) فرناندو هنريك كاردوزو (إفشي سي)، كان، أثناء زيارتي، الرئيس الليبرالي المتطرف للجمهورية.

٢٨ عاماً، لديه أربعة أطفال، وزوجة أنهكها البؤس. وقد هاجر إلى ساو بالو وتعرّف إلى غونسال في الورشات. وشاركاً معاً، برفقة أبنائهم وأطفالهم الصغار (غونسال لديه ثمانية أطفال)، وزوجتيهما، في احتلال الأراضي في شهر نيسان.

حلّ المساء على المخيم. وأضرمت أولى النيران. ومن رقعة أرض صغيرة تصطف فيها الأكواخ المغطاة بالبلاستيك الأسود، نظر فيريرا وغونسال بشغف إلى السهل الشاسع الذي يعبره النهر الممتد من الطرف الآخر للطريق.

وكدون كيشوتيّ يلحمان بحلم مستحيل، وبنظرة تائهة في الغسق، هتف الرجال بصوت واحد تقريباً: «ما أجمل هذا السهل! هناك قد نستطيع زراعة الأرز!». هذا الحلم بأرض تمدّ الناس بالغذاء، وتكون رحيمة بالفقراء، هو القوّة السريّة لحركة العمال الزراعيين بلا أرض.

كان الإصلاح الزراعي مُدرجاً في القانون. وينبغي للمعهد الوطني للاستيطان والإصلاح الزراعي، نظرياً، تنفيذه. لكنه لم يفعل شيئاً، أو فعل الشيء القليل، لكون عدد من مديريه الإقليميين ضالعين مع كبار المالكين الغائبين في أعمال مشبوهة.

من المؤكّد، أن ثمة جهازاً قضائياً مستقلاً نسبياً حسب الولايات والأقاليم في البرازيل. إلّا أن القانون ينص أن الأرض غير المزروعة يمكن استملاكها^(١). وقد أقام محامو حركة العمال الزراعيين بلا أرض دعاوى، وقدموا حججاً، وناضلوا أمام المحاكم. وقام نوع من توازن القوى القانونيّة والاجتماعيّة والسياسيّة على حد سواء، وجعل من الرأي العام شاهداً على ذلك، في الولايات الجنوبيّة المأهولة بالسكان، على الأقل.

وإذا كسب محامو الحركة القضيّة، تُستملك الأراضي المحتلّة، وتدفع الولاية تعويضاً للمالكين، وتحوّل سندات التمليك إلى التعاونية. وهكذا يصبح المخيم البري أيضاً مستوطنة، وتعاونية قانونيّة.

(١) عكس غالبية القوانين الأخرى للإصلاح الزراعي في العالم، لا يجد قانون الإصلاح الزراعي في البرازيل حدوداً قصوى للملكية الأرض.

وتنظّم كل مستوطنات حركة العمال الزراعيين بلا أرض في اتحادٍ، يقدّم لها دعماً فنياً، ويشترى لها التجهيزات بالجملة، ويساعد في تسويق منتجاتها، إلخ. يقع مقر الاتحاد في ساوباولو.

منذ أن تأسست حركة العمال الزراعيين بلا أرض، عام ١٩٨٤، استقرت أكثر من ٢٥٠ عائلة في مستوطنات، في حين تعيش الآن ١٠٠ ألف عائلة في مخيمات. إن هذا الرقم يستدعي تفسيراً: فهو يتضمن المحتلّين الحاليين للمخيمات، وأولئك الذين اضطروا لمغادرتها لأنهم لم يتلقوا بتاتاً سندات ملكيّة. عندما يكون قمع الشرطة أو الشاغونساس^(١) عنيفاً للغاية، تتفرّق العائلات وتعود للأكواخ، وتنتشر على الطرقات. وهؤلاء الضحايا مشمولون أيضاً في هذا الرقم. تقدّر حركة العمال الزراعيين بلا أرض عدد العائلات التي تنتظر قطعة أرض للعيش بكرامة بـ ٤ ملايين عائلة^(٢).

كيف تحضّر الحركة «اجتياحاتها»؟ يجوب المناضلون - من الرجال والنساء، الشباب والكهول - أنحاء مدن الصفيح المحيطة بالمدن الكبرى، والأحياء المهمّلة. وهي، في الحقيقة، مأوي للعجزة. وعلى سبيل المثال، فإن ثلث سكان منطقة ساوباولو، البالغ عددهم ١٢ مليوناً، يعيشون في أحياء فقيرة، أو في منطقة رصيف فيعيش في مثل هذه الأحياء نصف السكان.

ومن شمال البرازيل الشاسعة إلى جنوبها، يسكن الجزء الأكبر من هذه الأحياء عمال زراعيون لا عمل لديهم، وينتهي بهم التشرّد في مخيم تكتسحه جردان، وعمال عاطلون عن العمل بشكل دائم، ومُستخدّمون مُسرّحون. وهم يُدّلّون، يومياً، بفعل الإقصاء الاجتماعي، والبحث العقيم عن عمل مأجور.

إن اليأس يطوف في الأحياء الفقيرة.

(١) شاغونساس: قتلة مأجورون لصالح المالكين.

(٢) جواو بيدرو ستيديل، «Terra para todos, As annas do MST»، المقال السابق صفحة ٣٧.

يصل مبعوثو حركة العمال الزراعيين بلا أرض مساءً. يتحدثون مع سكان المخيم. ويكون عليهم إبداء صبرٍ لا محدود، وحسّ تربويّ كبير. وشيئاً فشيئاً، يعود الأمل والإحساس بالكرامة. ويبدأ المَقْصِيُّون، في أثناء تذكُّرهم جذورهم الريفية، بالحلم بهذه القطعة من الأرض التي قد تسمح بإطعام العائلة، واستعادة حياة كريمة. فيتخذون قرار الانطلاق بالنضال.

في اليوم المُحدّد، تصل شاحنات من الحركة (أو من النقابة، أو الكنيسة، إلخ)، لتُقلِّهم قبل الفجر، وتُنزِلهم على مقربة من الأرض الزراعية.

وإذا كانت الأراضي المستهدفة على بعد مئات الكيلومترات من الأحياء الفقيرة، يتم النقل على مراحل، ويُحاط الأمر، دائماً، بسريّة مطلقة. وحين الوصول إلى السياج الأول للأرض، ينشر الغازون أعلامهم. ويمشي الرجال في المقدمة. وينشدون، في أغلب الأحيان، أناشيد دينية، أو أغاني شعبية من الشمال الشرقي.

ويتحوّل نحو نصف «الاجتياحات»، والمخيمّات، فقط، إلى مستوطنات، وتعاونيات قانونية. وتبقى العائلات، أحياناً، سنوات وسنوات، تحت الأغطية البلاستيكية السوداء، على طول الطرقات الوطنية، قبل أن تُجبر، ربّما، على التراجع.

إن محامي الحركة يقومون بعمل رائع. لكنهم لا يستطيعون صنع المعجزات. فأمام سوء نيّة بعض إداريي المعهد الوطني للاستيطان والإصلاح الزراعي، وأمام التحالفات المعقودة بين كبار مالكي الأراضي الغائبين عن أراضيهم والسياسيين، يكون الحقّ، في أغلب الأحيان، عاجزاً.

ويلعب فساد القضاء دوره أيضاً: فمحامو الحركة لا ينجحون، في مرّات كثيرة، في انتزاع سندات ملكية، في حين أن القانون في صالحهم بشكل واضح. فهذا القانون ينصّ على استملاك الأراضي القابلة للزراعة غير المستثمرة.

ثمّ إن ثمة إستراتيجياتٍ للترهيب يمارسها الحكّام والمحافظون الفاسدون لصالح أصحاب الأراضي، وضدّ مَنْ يُعدُّونهم قادة للغزاة.

وقد خسرت الحركة، في غضون عشرين عاماً، أكثر من ١٨٠٠ إطاراً - من الرجال والنساء - يتمتّعون بقيمة عالية، وسقطوا ضحايا اغتالات نفذتها سرايا الموت والعصابات^(١).

وخلال الأشهر الست الأولى من عام ٢٠٠١، اغتال مجهولون ١١ شاباً وشابّة، مناضلين ومنظمين من حركة العمال الزراعيين بلا أرض، ينحدرون من إقليم ساوباولو، بشكل خاص. قُتِل بعضهم في بيوتهم، وهم نائمون. وتتمتّع الحركة بسمعة مرعبة لدى الطبقات الوسطى. وتشن كل من قناة غلوبو التلفزيونية، الأكثر مشاهدة في البلاد، ووزير الإصلاح الزراعي جونغان، ومجلة فيجا، وعدد آخر من الصحف المحافظة الكبرى، حملة افتراءات مُمنهجة عليها، منذ سنوات. يُعامل شبان وشابات الحركة على أنهم قطاع طرق، ومجرمون يعتدون على ممتلكات الناس الشجعان. أمّا البؤساء الذين يحاولون مساعدتهم، فتُظهِرهم قناة غلوبو قذرين غارقين في شرب الكاشاسا^(٢).

يشجع هذا السياق، بالتأكيد، حصانة القتلة.

إلا أن إرادة المقاومة وعزيمة الناس «الذين ليس لديهم أي أرض» تتنامى، سنة بعد أخرى، على الرغم من الافتراء والاعتقالات. وتتعرّز قوّة الحركة، وتتقدّم، وتُقنع، دوماً، مزيداً من المحرومين، وتتزع سندات ملكيّة، وتتوسّع في كل أرجاء البلاد، وتندفع بقوّة السيل الجارف، وتثير الرعب في قلوب المفترسين.

واليوم، تُجسّد حركة العمال بلا أرض البرازيليّة، بالمعنى الحرفي، والحقيقي للكلمة، وبالنسبة لملايين البشر حول العالم، الأمل الملموس بثورة منتصرة.

فقد أسهمت الحركة في إحياء الأمل وروح الكفاح في نفوس الجماهير المُعذّبة في البرازيل. لدرجة أن شعاعها المضيء يمتد ليُلهم حركات شعبية جديدة ليس لها

(١) خوسيه آر أرييكس الابن، «Anistia? Que anistia?» سيم تيرا، ساوباولو، تموز - أيلول ١٩٩٩، ص ٢٦ وما يليها.

(٢) مشروب كحولي من قصب السّكر، شراب الفقراء.

صلة بتاتاً بالقادة، ولا بالإصلاح الزراعي. ومنها، على سبيل المثال: الحركة المعاصرة لعمال بلا سقف (Movimentodos Trabalhadores Sem Teto). ويُقدَّر عدد الأفراد الذين ليس لديهم مسكن في المدن الكبرى بمئات الآلاف. تستمد حركة عمال بلا سقف إلهامها من نفس مصادر حركة العمال الزراعيين بلا أرض، وهي: لاهوت التحرير، والنقابية، والاشتراكية الديمقراطية. وتُعدُّ حركة عمال بلا سقف قوية، ولا سيَّما في ولايات ريودي جانيرو، وساوباولو، وبارانا، وماتوغروسو.

زرت مخيم غورولوس الواقع على تلة جرداء، تكسوها آيكة من أشجار الكينا، وتبعد ١٠٠ كلم عن حدود مدينة ساوباولو. يُجاذي هذا المخيم المدينة. وتتهادى التلة نزولاً نحو وادٍ ونهر. وتعود ملكية هذه التلة والوادي إلى مضارب عقاري، وحليف سياسي لرئيس بلدية غورولوس.

تحتل نحو ٨٠٠٠ عائلة، أي ما يقارب ٤٥ ألف شخص، قدموا من منطقة ساوباولو الكبرى الشاسعة، آلاف الأكواخ المغطاة بالبلاستيك الأسود، التي تعلوها غابة من الرايات. فيما تنتظر ٥ آلاف عائلة أخرى دورها للالتحاق بهم في الأحياء الفقيرة المجاورة.

وعلى التلة عيادة بدائية، ورياض أطفال، ومدارس مقاعدها خشبية خشنة، ومراحيض، وصيدلية، وصهاريج مياه. ويمول هذه المنشآت المحتلون الذين لديهم عمل مأجور في المدينة. وتقدم الكنيسة والنقابات مساعداتها. ويكاد المرء يضيع في متاهة المعسكر. إن المحيط البلاستيكي الأسود يتوسع من دون توقف. ويتشر فيه حشد غفير من الناس.

سألني جوتا، رئيس لجنة مخيم غوارولوس، وهو يلقي نظرة مُرية على دفترتي الأحمر: «ماذا تكتب؟». جوتا شاب شاحب الوجه، أسود الشعر، ذو مشية رشيقة، سلطته معترف بها. وكونه نجا من مجزرة إلدورادو دو كاراجاس، في الأمازون، فقد أسس مع رفاقه نظام أمن وحِيلة صارمين في المخيم. تحوم فوقنا مروحية سوداء للشرطة الاتحادية. أستطيع رؤية المصور، ساقه في الفراغ. يصور زيارتي، عمداً.

كما في عشرات الأماكن الحضريّة الأخرى المحتلة على مساحة البرازيل، تتعرّض تلة غوارولوس الجرداء، التي تشرف عليها حركة عمال بلا سقف، لمشروع مضاربة عقارية. وكانت هذه التلة مخصّصة، بالفعل، لاستقبال مشروع بناء فلل فاخرة أطلقه رئيس البلدية وأصدقائه المضاربون. لكن احتلال حركة عمال بلا سقف للتلة، صباح التاسع عشر من أيار ٢٠٠١، فاجأهم.

يُطلق اسم غريللو على النصاب الذي ينجح، بفضل سندات مزوّرة بإتقان، في تحويل أراضٍ تعود ملكيتها لجماعة (البلدية، أو الدولة، أو الاتحاد) إلى ملكيات خاصّة. وقد كانت تلة غوارولوس، مثلاً نموذجياً على عمليات الاستيلاء على الأراضي. كما كان للسادة، الذين يشكلون مافيا في بريفتورا تأثير قوي على بلدية المدينة، التي كان بعض الموظفين فيها «يصادقون» على صحة كل سندات الملكية المزوّرة التي يقدّمها أفراد المافيا...، مقابل مبالغ ماليّة طنّانة.

كان مساعد جوتا شخصاً قصيراً هجيناً يرتدي على رأسه قبعة من الصوف. اسمه غيلسون أوليفيرا والتر، ويُلقّب بـ (الشوكولاته). وهو ابن قروي فقير، نجح، مع ذلك، في تعلّم مهنة كهربائي في بارانيا، في الجنوب. وقد سُرّح من عمله، منذ خمسة أعوام - ولديه الآن من العمر ٢٤ عاماً - ولم يعثر على عمل، بتاتاً، في أي مكان. تقوم الشرطة الاتحادية بعملها جيّداً. فالقوائم السوداء لمناضلي حركة العمال الزراعيين بلا أرض، التي تُعدّها، تُجدّد تباعاً، وتنشرها في كل أنحاء البرازيل، تحول دون حصول العامل صعب المراس (أو العاملة) على أي فرصة عمل، في أي مكان كان.

تحكم التلة قواعد ديمقراطية صارمة. ولدى كل «حيّ» في المخيم فريق عمل خاص به، يقوم بكل المهام ذات النفع العام (مراحيض، إجلاء القاذورات، توزيع الماء والغذاء، جمع الأموال، الأمن، التكوين السياسي، التمرّض، الحدائق البستانيّة، إلخ). وتوحي أسماء الفرق الست بالفكر الذي ينفخ على التلة: «تيرا إي لبرتاد»؛ (أرض وحرية)؛ «نوسا تيرا»؛ (أرضنا)؛ «زومبي داس بالميراس»؛ (وهو اسم زعيم العبيد المتمرّدين في بالميراس، ولاية اسبريتو سانتو، في القرن الثامن عشر)؛ «شيكو

منديز»، (قائد فلاح جرى اغتياله)؛ «أنطونيو كونسيليرو»؛ (قس متمرد ضد لايفوندير ولاية باهيا، في القرن التاسع عشر).

باتريسيا بارتو طالبة سمراء جميلة، مسؤولة عن مدرستي بيرتولت بريخت، وروزا لوكسمبورغ. وبفضل دعم بضع مجموعات من الطلاب والأساتذة من جامعات كامبيناس وساوباولو، تُعطى فيهما، عملياً، دورات محو أمية، على مدار ٢٤ ساعة.

مدرسة بيرتولت بريخت عبارة عن حظيرة مفتوحة، مستقوفة بقرميد مُثَبَّت على عوارض. ويتزاحم فيها حشد متنوع. فلاحات كبيرات في السن، ببشرة متجعّدة، وعيون ضاحكة، رجال جادّون بشعر أشهب، شباب يافعون، بنات جميلات، عاجزون، وأطفال. إنهم خليط الأفارقة والمُهَجِّين، وصبيان وبنات من أصول يابانية، وكالابرية، وبيومونتية، وبرتغالية، وتيرولية، وإسبانية، ولبنانية... والجو فيها مفعم بالاجتهاد.

في أثناء زيارتي، كانت ثلاث جمل مكتوبة على السبورة السوداء: الرأس الفارغ يجذب الشيطان، الجائع يكون مستعجلاً، القصاص لقتلة كاراجس.

هذا التحريض الأخير هو بمنزلة تمنّ. لأن أياً من ضحايا مجازر كاراجس لم يُنتقم لهم، بكل تأكيد. والحاكم ومالكو الأراضي غير قلقين. والكولونيل بانتوجا، الذي أصدر الأمر بقتل النساء والأطفال، فهو يخطب بإطناب على التلفاز، وفي الصحافة^(١).

ما هو الوضع في مخيم غوارولوس عام ٢٠٠٢؟

طلب السادة المافياويون إلى الشرطة العسكرية في ولاية ساوباولو العمل على طرد آلاف العائلات اللاجئة إلى التلة. لكن قائد الشرطة العسكرية يتردّد: فحاكم الولاية هو اشتراكي ديمقراطي.

(١) منذ عام ١٩٩٦، يجري تحقيق، يشرف عليه قضاء ولاية باريا. وقد حُدّدت أخيراً أول جلسة محاكمة إجرائية في ٨ نيسان ٢٠٠٢، في بيليم. لكن رئيس المحكمة أجل القضية.

وأمام المحاكم، يعترض محامو حركة عمال بلا سقف على سندات ملكية المضاربين.

على الأرض، الوضع مجمّد. فساوباولو ليست الأمازون. وتنظيم استفزاز يتبعه مجزرة، كما حصل في إلدورادو دي كاراجس، قلماً يبدو ممكناً. فولاية ساوباولو فيها رأي عام مستنير، وصحافة قوية ومستقلة، ونقابات، وكنيسة كاثوليكية تشبّث بالدفاع عن المحرومين من مسكن.

هل هي عمليات قتل انتقائية؟ لقد حاول السادة المافيويون فعل ذلك. لكن جهاز أمن المخيم، بإشراف جوتا، نجح في إحباط هذه المحاولات. في عام ٢٠٠٢، بقي مصير معركة غوارولوس غامضاً.

بمنزلة خلاصة الفجر

«ليس لله يدان غير أبادينا»

جورج برنانوس

فضيحة الحقيقة

بالنسبة لبعض فلاسفة الأنوار - ولا سيّما جان جاك روسو - سبق مجتمعٌ طبيعي المجتمع المدني^(١). وهذا الأخير وُلد بدوره المجتمع السياسي، أي الدولة. وبحسب روسو، فإن كل مرحلة من مراحل هذه السلسلة تسجّل تقدماً نوعياً. فالمجتمع الطبيعي «أدنى» من المجتمع المدني. والمجتمع المدني يجب أن يُحلي المكان للجمهورية - حتى يضمن التفتح الكامل للإنسان -.

إن المجتمع الطبيعي، في هذا المعنى، شكّل اجتماعي دقيق. لا يُحكّم بالمصادفة، ولا بالعنف. ويعرف مؤسسات تضمن النظام الاجتماعي. وهي بشكل أساسي العائلة والعشيرة والقبيلة.

لكن هذه المؤسسات هشة، ومدى عملها محدود. وهو يقتصر على حماية عدد قليل من الأشخاص.

(١) تعرض دراستان حديثتان آثار المجتمع المدني، وتحاولان إقامة الرابط مع المقاومات الجماعية الحالية المتجزأة. انظر المجلة السنغالية عن علم الاجتماع، التي يديرها بوبكر لي، جامعة غاستون برغر، يان لويس، العدد المزدوج، ١٩٩٨ - ١٩٩٩، بعنوان المجتمع المدني. انظر أيضاً مجتمع مدني، مكان للصراعات الاجتماعية، عدد خاص، مجلة ألتيرناتيف - سود، التي يديرها فرانسوا أوتار، مركز القارات الثلاث، مجلة لوفالانوف، ١٩٩٨.

في المجتمع الطبيعي، لا يحسّ الإنسان بأنه متضامن إلا مع الذين يعرفهم شخصياً- أو مع الذين يعترف بوجود صلة قرابة بهم عن طريق الدم أو الأسطورة، على الأقل . كل شخص يتحرك خارج البنية العائلية أو العشائرية أو القبلية يُعدُّ غريباً. وهو تجسيد للغير المتطّرف، الطارىء، والمهدّد. ولذا فإنه يُحارب، ويُطرّد، إن لم يُقتل.

إن مجتمع الطبيعة مجتمعٌ بدائيٌّ وضعيف. وليس له إلا شأن قليل جداً بالحضارة المعقّدة، ومدلولاتها الوافرة، كما بناها البشر على مدى العصور القديمة، والعصور الوسطى، وعصر النهضة.

إن الحضارة تولد من المجتمع المدني. بأي طريقة؟ في لحظة ما من التاريخ، ولأسباب هي مجرد افتراضات، بدأ البشر بنسج علاقات مع بشر آخرين، لا يرتبطون بهم بصلة دم. قبل ذلك، كان التماثل والتضامن مع الآخر يقتصر على العائلة، والعشيرة، وأفراد القرية، أي، بمعنى آخر، على الذين كانت وجوههم معروفة، ووجودهم المادي مُحَقَّقاً. ومع ولادة المجتمع المدني - والقاعدة القانونية، والأخلاق، والمؤسسات المدنية- أصبح الإنسان متضامناً مع أناس آخرين لا يعرفهم، ولن يلتقي، على الأرجح، مُطلقاً.

وفي أثناء حديثه عن المجتمع الطبيعي، ينزل جان جاك روسو من مستوى واقعي إلى آخر.

المستوى الأول هو مستوى التسلسل الزمني التاريخي. فالمجتمع الطبيعي هو أول التشكيلات الاجتماعية المعروفة كلّها. ويقع في زمن بعيد جداً من التاريخ. في المقابل، ثمّة مسافة تاريخية قصيرة جداً تفصل المجتمع المدني عن انبثاق المجتمع السياسي.

المستوى الثاني من تحليل روسو وجودي. فخلال تكيّفه الاجتماعي، يمرّ الفرد المعاصر، بالضرورة، بثلاث مراحل مجتمعية. المجتمع الطبيعي هو، بشكل ما، الشكل الأساسي لتكيّفه الاجتماعي، والقالب الأول لصيرورته البشرية.

لنستمع لروسو: «مجتمع العائلة هو أقدم المجتمعات كلها، والمجتمع الطبيعي الوحيد بينها كل المجتمعات». «كما أن الأطفال لا يكونون مرتبطين بالدهم إلا للوقت الذي يكونون فيه بحاجة إليه لحفظ أنفسهم. وفور توقّف هذه الحاجة، ينحلّ الرابطة الطبيعي. وحين يُعفى الأطفال من الطاعة الواجبة عليهم تجاه أبيهم، يُعفى الأب بدوره من مسؤوليات العناية المترتبة عليه تجاه أطفاله، ويصبح الجميع مستقلّين على حدّ سواء. وإذا استمروا في البقاء مُتّحدين فإن ذلك لن يكون طبيعياً، بل إرادياً. والعائلة نفسها لن تبقى قائمة إلا باتفاق فيما بين أعضائها. إن هذه الحرية المشتركة هي نتيجة لطبيعة الإنسان. فقانونه الأول هو السهر على حفظ نفسه. واهتماماته الأولى هي تلك الواجبة عليه تجاه نفسه. وفور بلوغه سنّ الرشد، يصبح هو وحده سيّد نفسه، لكونه حكماً قادراً على تحديد الوسائل الصالحة لحفظ نفسه^(١)».

لجأت، عادةً، في هذا الكتاب، إلى عبارة «رأسمالية الغابة». حين تعطلت الوظائف المعيارية القانونية للدولة وتأنّح رأس المال المالي، تفكّك المجتمع نفسه، وساد منطق الغابة. حدث تقهقر: أصبح المصارع الشخصية الرمزية للأنموذج الاجتماعي المهيمن. فالقوي على حقّ، والضعيف على باطل. وكل هزيمة مُستَحَقّة ولا تجد تفسيره إلا في ضعف الشخص المهزوم نفسه. إن المبادئ المؤسّسة للعقيدة الليبرالية الجديدة - تعظيم الأرباح، المنافسة التي لا حدود لها ولا حماية، إضفاء طابع عالمي على التبادل التجاري وتصفية ثقافات السكان الأصليين - تعارض بشكل جذري كل القيم الموروثة عن عصر الأنوار. إلا أن هذه القيم تشكّل أساس الحضارة الغربية.

وهكذا، فإن إمبراطورية رأس المال لا تهاجم بعنف الدولة والمجتمع السياسي فحسب، بل المجتمع المدني، أيضاً، كما كان فهمه روسو. إن من الممكن التفكير،

(١) جان جاك روسو، Du contrat social، في العقد الاجتماعي (١٧٦٢)، الفصل الثاني، (المجتمعات الأولى)، في الأعمال الكاملة، فول. الثالث، باريس، غايار، منشورات «La Pléiade»، ١٩٦٤، صفحة ٣٥٢.

إذن، للوهلة الأولى، بأن إمبراطورية رأس المال المتوحش تُعيد البشرية إلى حالة الطبيعة. وبالرغم من ذلك، فإن هذه الرؤية خاطئة. فالمجتمع الطبيعي يتضمّن بالفعل، ومهما كان هشاً، بعض البنى المؤسّسة لنظام اجتماعي: كالتضامن، والمقابلة بالمثل، والتكامل بين البشر. ورأسالي الغابة لا تُنتج شيئاً كهذا البتّة.

إن الأوليغارشيات المسيطرة على رأس المال المعولم، بوضعها الدولة الوطنية تحت الوصاية، وتفقيت قدرتها على إصدار القواعد القانونية، لا تُعيد، إذن، المجتمعات التي تهاجمها إلى «حالة الطبيعة». إن المجتمع القديم لا يولد من جديد، بصورة سحرية، على أنقاض المجتمع السياسي.

انظروا إلى المدن الكبرى في النصف الجنوبي للكرة الأرضية! ففي كل مكان، يشمُّ آلاف الأطفال المشرّدين الغراء لإسكات جوعهم، يتسكّعون في الطرقات، يتعرّضون لعنف الشرطة، والاعتصاب، والتعذيب، يُعانون، ييأسون - ويموتون حتى قبل بلوغهم سن المراهقة.

نادرة العائلات التي بقيت بحالة سليمة في أكواخ ساوبالو القذرة، ومزارع الماشية في كاراكاس، والباريادا في ليما، والمآوي في كامبالا، أو أكواخ الصفيح في بومباي. ماذا حلّ بالتضامن الأوسع، التضامن الذي يولد من الانتماء القبلي والعشائري؟ لقد تشتّت، واختفى، ومُحي من الذاكرة!

بغاء النساء واليافاعين آفة شائعة في المدن الكبرى: إنه بغاء ناتج بشكل دائم تقريباً عن البؤس المدقع، وتمارسه أمهات لإطعام أطفالهن، أو شبّات وشبان اضطرّوا لذلك لضمان بقاء إخوتهم وأخواتهم الأصغر منهم على قيد الحياة.

فحيث يحكم متعصّبو الإمبراطورية كسادة، تغيب كل حياة اجتماعية منظمّة.

ما هي التبعات السياسيّة؟

إن العولمة التي تفرضها قوّة تفاهم واشنطن تحدث نقلاً للسيادة. صحيح أن الغطاء المؤسّساتي للدول يبقى سليماً، لكن السلطة التي كانت تُمارس عبر مؤسّسات الدولة، تُمارسها، تدريجياً، أجهزة رأس المال المالي. إن السادة أنفسهم هم من سُمّي هذه السلطة الجديدة «الحكومة العالمية التي لا جنسية لها».

إلا أن الوضع أكثر تعقيداً، بالتأكيد، مما تسمح هذه العبارة بفهمه. فنحن نواجه مسرح أشباح. ففي واجهة الأحداث، الدول هي التي تتصرف. إن المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية مؤلف من ١٤٤ ممثل دولة. والأمر نفسه ينطبق على البنك الدولي إذ تُعيّن الدول الحكّام ونواب الحكّام، وعلى صندوق النقد الدولي، حيث تدير الدول المؤسسة، رسمياً، وتحدّد إستراتيجيّتها.

لكن هنا لا وجود إلاّ لظاهر الأشياء، أما الواقع فشيءٌ آخر. لنأخذ على هذا الأمر مثال الاتحاد الأوروبي، الذي يُعدُّ إحدى القوتين المهيمنتين (القوة الأخرى هي الولايات المتحدة) على مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية. إلاّ أن إستراتيجيّته، وسياسته، تُحدّدهما، كما رأينا، «لجنة ١٣٣»، وهي سلطة غير رسميّة، تجاهلتها أنظمة الاتحاد، ومعاهداتها. الأمر الذي لا يمنع اللجنة، قبل كل جولة مفاوضات جديدة، من التوفيق بين مصالح ووجهات نظر الشركات الرئيّسة العابرة للقوميات، والمجموعات المالية الأوروبية.

وبتعبير آخر: فإنّ الدول تبقى الهيئات المرجعيّة، لكن ممثليها يبارسون، بمقدار متناقص، سلطة حقيقيّة. ويمكن القولن اليوم: إن عقلية رأس المال الماليّ المعولّم هي التي تشرف على تحديد فكر وعمل كلّ الحكومات في الجنوب والشمال تقريباً. إن اختلافات بارزة يجب أن يُشار إليها، بالتأكيد. فبين حكومة قويّة، كحكومة فرنسا، وحكومة ضعيفة كالنيجر، على سبيل المثال، توجد اختلافات بارزة.

لقد تمكّن رئيس الوزراء الفرنسي، خلال مدّة من الزمن، من مراوغة سادة العالم. واستطاع أن يفرض عليهم تقديم تنازلات، وأجبرهم على احترام الواجهة الديمقراطيّة للدولة. وبرهنت فرنسا على ذلك حين فرضت مبدأ «الاستثناء الثقافي»، على منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ومنظمة التجارة العالمية. ومقابل التحرير الكامل لسوق الأملاك الثقافيّة، حافظت فرنسا على بعض البنود الحمائيّة، باسم حماية ثقافتها الخاصّة، ولا سيّما التلفزيونية والسينمائيّة. أما رئيس وزراء النيجر، فلن يتمكّن من المراوغة، ومن انتزاع تنازلات، فقد أخضع لمرتزقة السادة كمتسوّل من قُطّاع الطرق الطويلة.

ولقياس مدى فقدان الدول لسيطرتها على اقتصاداتها، سنحلّل الإجراءات الذي اتخذته منظمة التجارة العالميّة، والمُسمى «المعاملة الوطنيّة الموسّعة». ففي داخل كل بلد من بلدان العالم، وطبقاً للقواعد التي حدّتها منظمة التجارة العالميّة، يمكن لكل شركة عابرة للقوميات أن تطالب بالاستفادة من «معاملة وطنية موسّعة». ما المقصود بذلك؟ منع كل حكومة تشجيع هذا القطاع أو ذاك من اقتصادها الوطني، عبر اتخاذها لإجراءات ضريبية، أو جمركية، أو تقديمها إعانة مالية، أو أي شكل آخر من الدعم^(١). ومن ثمّ، فإن اتباعها سياسة اقتصادية وطنية لم يعدّ أمراً ممكناً. وفضلاً عن ذلك، فإن منظمة التجارة العالميّة تطالب بتطبيق الشروط نفسها على كل المستثمرين، سواء كانوا مواطنين أم أجنبيّين. الأمر ما يؤدي إلى تصفية سيادة الدولة، بلا قيد ولا شرط.

كيف يمكن في سوق ساحل العاج، على سبيل المثال، لمصنع خاص بمعالجة فول الكاكاو، وتعود ملكيته لمواطن، دعم المنافسة مع مصنع أنشأته شركة نستله بالقرب منه؟ إن المصنع الأخير سيكون مزوداً بكل رؤوس الأموال اللازمة، والتجهيزات الأكثر تطوراً. وسوف يستفيد من شروط التسويق المميّزة التي تمنحها شركه نستله الأم لكل فروعها. إذن، إن المصنع الذي شيّده المواطن، وموّهه، وأداره لن يكون له، إذن، أي فرصة للبقاء أكثر من أسابيع قليلة. ومن ثمّ، لن يكون بمقدور دولة ساحل العاج حماية صناعتها الخاصّة.

إن المفترسين ومرتزقتهم يرتعون من قانون الدولة. وبالرغم من ذلك، فإنهم يستخدمون، طواعيةً، مصطلحات الدولة. وهكذا فإنهم يُسمّون السوق الحرّ «البرلمان الافتراضي». وهكذا أصبح هناك في المجتمعات المتحضّرة، نوعان من البرلمانات النشطة: البرلمان المنتخب ديمقراطياً من المواطنين، و«البرلمان الافتراضي»، الذي أسّسه قانون العرض والطلب. ومن الطبيعي أن توجد هوة بين البرلمان الجمهوري والبرلمان التجاري: وهي الهوة التي تفصل السيادة الوهمية

(١) بشكل عام، الوضع أكثر فضاحة أيضاً: تتفاوض الشركات الأجنبية مع الدولة المضيفة حول شروط (ضريبية، إلخ) أكثر مزيّة من تلك الممنوحة للشركات الوطنيّة.

عن السيادة القوية الفاعلة. إن «البرلمان الافتراضي» هو الذي أصبح، أكثر فأكثر، يقرر مصير الإنسان، والأشياء.

إن السيادة تشكّل، في تاريخ البشرية، إنجازاً عظيماً. وهي ترتبط بحقوق الإنسان والحريات العامة، أي باختصار، بالعقد الاجتماعي. إنها تجسّد الإرادة الجماعية، والمساواة أمام القانون، والاستقلال الذاتي للمواطنين. والبرلمان والحكومة اللذان انتخبتهما يتمتّعان بالسيادة: وهما موجودان لحماية القانون، وضمان النظام.

كيف يولد القانون؟ يتنازل كل مواطن، بإرادته، عن جزء من حرّيته، بغية حماية حرية الجميع. إن القاعدة القانونية تولد من حرّيتي المبتورة بشكل حرّ. إن القانون يجسّد المصلحة العامة. وأنا أضحي بجزء من حرّيتي لصالح القانون. والأخير يحمي، بعد ذلك، حرّيتي. ويسمح لي بتكريس نفسي لحياتي.

تحصل انتخابات بالاقتراع العام والسري بشكل دوري. ويمكن، إذن، للناخبين طرد رئيس جمهورية من السلطة، أو إقالته عن طريق البرلمان، ضمن بعض الشروط، أو إرغامه على الاستقالة.

إن السيادة التي استولى عليها «الأشخاص العظماء الخالدون» هي نفي غير مشروط لهذه المبادئ، وللمؤسسات الناتجة عنها. وهي تفرض نفسها بالعنف. ولا شأن لها بحقوق الإنسان، والحريات العامة، واستقلال الذاتي للمواطنين. إنها تولّد الاستلاب، والعبودية.

إن «شركة عملاقة» مهيمنة على بلد من بلدان العالم الثالث ربما لن تحكمه للأبد، لكن ضحاياها لا يستطيعون مراقبتها، أو إلغائها. ولن يسع أي سلطة في العالم، باستثناء شركة عملاقة أخرى، ربما، وضع حدّ لإمبراطوريتها.

كتب جان جاك روسو: «في علاقات إنسان بإنسان، أسوأ ما يمكن أن يقع لأحدهم هو أن يجد نفسه تحت رحمة شخص آخر»^(١).

(١) جان جاك روسو، Discours sur l'origine et les fondements del megalcte parmi les

hommes، خطابات حول أصول وأسس عدم المساواة بين البشر، المرجع السابق، صفحة ٣٤.

إن لم يكن يتخيَّله فلاسفة عصر الأنوار في أسوأ كوابيسهم يتحقق اليوم.
إنه الطغيان الخاص، الذي يُمارسه أشخاص خالدون على كل الشعوب.
لا فائدة من نبش الخراب! فالتطلُّع إلى إعادة إقامة الدولة الوطنية
الجمهوريّة أصبح أمراً عبثياً.

لقد قوّض المفترسون، ومرترقتهم، أسسها عبر خصصتهم للعالم. لكنهم
لم يتوصّلوا إلى كسر الأمل، وحلم الحرية المغروس في أعماق الإنسان. إن أغنية
ريفية فنزويليّة تُلخص إخفاقهم:

يمكنهم قتل الإنسان
لكنهم لن يقتلوا الشكل
الذي كانت روحه تتمتع به
عندما كان يحلم أن يكون حرّاً^(١)

يُجبّي التاريخ كثيراً من المفاجآت! فخلال أكثر من قرن، حلم الثوريّون
بتجاوز الدولة، وإلغاء كل إكراه. لقد حلموا، باختصار، باتحاد حرّ بين مُتّجّين
متّحدين بكل حرّية. إلا أن من قتل الدولة هم المفترسون، ومرترقتهم، وليس
الثوريّين الأحرار.

لقد أصبح الطريق مفتوحاً أمام المجتمع المدني العالمي الجديد.

يطلق كارل ماركس هذا التحذير: ينبغي للثوري أن يكون قادراً على
«سماع العشب وهو ينبت». إن مجتمعاً عالمياً جديداً كلياً، مؤلفاً من حركات
اجتماعيّة، ومنظمات غير الحكوميّة، ونقابات مُجدّدة، ومزوداً بأساليب تنظيمية،
وبنيات ذهنيّة، وطرق نضالية مُستحدّثة كلياً، هو في طريقه للتشكّل تحت

(١) يستطيعون قتل الإنسان، لكنهم لا يستطيعون قتل الطريقة التي تتمته بها روحه / عندما تحلم
بأن تكون حرّة. «راجع Vas caminando huellas، مجموعة الأغاني اللاتينية الامريكية، فيينا،
النمسا، منشورات بلين، ١٩٧٤».

أنظارنا. والأمر المطلوب، لفهمه، هو الحدّ الأقصى من الانتباه، والغياب الكلي للأفكار المسبّقة.

يكتب فرانز هينكلهامرت: «من لا يريد خلق السماء على الأرض يخلق فيها الجحيم^(١)».

يُطالب المجتمع المدني العالمي الجديد بالحقّ في الحياة. ويرفض الخيلة القديمة للمناضلين السابقين ضد الإمبريالية الذين كانوا يدّعون أنهم يريدون ضرب أعدائهم «الواحد بعد الآخر». إن أيّ تسوية تثير لديه الرعب. وهو يرفض التحالفات التكتيكية مهما كان نوعها. كما يرفض التمييز بين أعداء رئيسين، وأعداء ثانويين، وأعداء من الدرجة الثالثة.

وكل من يمنع بزوغه الفوري والملموس، ومن دون عوائق الحياة، هو عدوّه. إنه يعيش في المرحلة العصرية المطلقة إلى أقصى حدّ. فالزمن، من الحياة البشريّة. إنه يستبطن بعمق هذه الكلمة لسينيكّا: «إن الشيء الحقيقي الوحيد الذي نملكه هو الزمن».

من هنا يأتي الطابع الجذري لمطالبه. فالمعركة التي لم تُربح اليوم يُمكن أن تكون خاسرة للأبد.

وقد طالب توماس فريدمان مقاتلي الأمل، في مجلة نيويورك تايمز، ببرنامج مفصّل، وبشرحٍ لمراحل إنجازهِ^(٢). وكان متدّى الاقتصاد العالمي صدّيّ له. فقد أراد رئيسه، كلوس شواب، أن يعرف، على الفور، المشاريع الدقيقة «للعالم الآخر»، وأرغم الحركات على التقيّد بالكشف عن برنامجها، وإلاّ فإن أيّ حوارٍ معها لن يكون ممكناً، كما قال^(٣).

(١) فرانز هينكلهامرت هو أحد المنظرين الأساسيين لعلم لاهوت التحرير، انظر حوارهِ مع ويل سبيلر، إن نيو ويغ، زوريخ، ٢٠٠١.

(٢) عدد ٢٨ آذار ١٩٩٩.

(٣) كلوس شواب، عنوان افتتاحي في متدّى الاقتصاد العالمي، نيويورك، ٣١ كانون الثاني ٢٠٠٢.

ورداً على ذلك، احتشد أكثر من ٦٠ ألف رجل وامرأة، قدموا من القارات الخمس، ويتمون إلى أكثر من ٢٠٠٠ حركة اجتماعية مختلفة، في المنتدى الاجتماعي العالمي الثاني، المنعقد في بورتو أليغر، بالبرازيل، عام ٢٠٠٢. وطالبوا بإلغاء صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، والجنات الضريبية، وتصنيف الوكالات، واستقلال المصارف المركزية، وإغلاق سوق الأوراق المالية الخاص بالمواد الأولية الزراعية في شيكاغو، ومنع البراءات الخاصة بالكائن الحي والكائنات المعدلة جينياً، وحسم الدين الخارجي لبلدان العالم الثالث من دون مقابل، وإدخال رسم توين، والرقابة العامة على اندماج الشركات، وإحداث مجلس أمن للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ضمن الأمم المتحدة، والمطالبة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسان، وأخذ القانون الوضعي لها في الحسبان.

إن المجتمع المدني الأخوي والتعاوني، الأكثر حرية وعدلاً، الذي سيولد في عالم متخلص من المفترسين، هو في طريقه للظهور. كيف سيكون شكله؟ لا أحد يعرف ذلك. إن محاربي الأمل يعلمون بكل يقين ما لا يريدون، لكن يقينهم يقف هنا.

في فجر ١٤ تموز ١٧٨٩، طوّقت مفرزتان من الحرس الفرنسي والميليشيات البرجوازية قلعة الباستيل، في قلب باريس. وبخنادقها الممتلئة بالماء، بعرض ٢٥ متراً، وجدرانها المرتفعة بعلو ٣٠ متراً، كانت تتحدى الهجوم الشعبي. وبعد تدفق الحرفيين من حيّ سان أنطوان كلاًه، جلب المواطنون خمسة مدافع ونصبوها أمام باب القلعة.

عندها استسلم حاكم دو لوناى. وأمر بإنزال الجسر المتحرك.

فهجم الشعب.

من كان يستطيع التنبؤ بالنتيجة؟

يُهدينا والت وإيمان أبيات الشعر هذه: «استيقظ عند الفجر ومشى نحو الشمس المشرقة... متعرجاً».

لقد استيقظ، حالياً، ملايين البشر عبر العالم.

وقرروا تنظيم أنفسهم، والنضال لأجل عالم آخر، نظراً لعدم قبولهم
بمخصصة العالم.

لقد بدأت مسيرة الموكب الضخم من المتمردين. إنه يتقدم، متعرجاً بارتياب.
وتحرير الحرية في الإنسان هو أفقه المنشود.

إن شرعية الحركة غير قابلة للنقاش. فهي تتكلم باسم ملايين الضحايا
الذين سقطوا خلال قرون. ويرافقها جمهور خفي من الشهداء.

يُشير جيل بيرولت إليه: «إنه الجمهور الغفير من أولئك الذين أُبعدوا من
إفريقيا إلى الأمريكيتين، فُرموا في خنادق حرب حمقاء، حُرِقوا أحياءً بالنابالم،
عُذِّبوا حتى الموت في سجون كلاب حراسة الرأسالية، قتلوا رمياً بالرصاص
أمام جدران أنصار الاتحاد في الولايات المتحدة، وفي فورميه، ووسطيف، ووقعوا
بمئات الآلاف ضحايا لمجازر في أندونيسيا، وأبيدوا تقريباً كما حصل للهنود في
أمريكا، وقتلوا بشكل مكثف في الصين لتأمين حرية تعاطي الأفيون... من كل
هؤلاء، تتلقى أيادي الأحياء شعلة تمرّد الإنسان الذي أنكرت كرامته. أيادي
أطفال العالم الثالث التي ستكون عمّاً قريب حاملة، والتي يقتل منها سوء التغذية،
يوميّاً، عشرات الآلاف، الأيدي النحيلة لشعوب حُكِمَ عليها أن تدفع فوائد دينٍ
سرق قادتها الإمعات رأس ماله، الأيدي المرتعشة للمقصبين التي يوجدون
بأعداد تتزايد دوماً على هامش الرخاء [...] أيادي ضعف مأساوي، ومتفرقة
حتى هذه اللحظة. لكنها لا تستطيع إلا أن ينضمّ بعضها إلى بعض في يوم ما. وفي
ذاك اليوم، ستضيء الشعلة التي تحملها العالم»^(١).

(١) جيل بيرولت، مقدمة في كتاب، noir du capitalism، (ليل الرأسالية)، المرجع السابق، صفحة ٦.



فهرس

الصفحة

٧	مقدمة المترجم
٩	توطئة التاريخ العالمي لروحي
١٧	كلمات شكر

الجزء الأول

١٩	العولمة، تاريخ ومفاهيم
١٩	١: اقتصاد أرخبيلي
٣١	٢: الإمبراطورية
٤٩	٣: إيدولوجية السادة

الجزء الثاني

٧٥	المفترسون
٧٥	١: مال الدم
٩٦	٢: موت الدولة
١٠٥	٣: تدمير البشر
١١٦	٤: تدمير الطبيعة
١٢١	٥: الفساد
١٣٥	٦: جنات القراصنة

الجزء الثالث

- المرتزقة ١٤٣
- ١: منظمة التجارة العالمية كآلة حربية ١٤٣
- ٢: عازف بيانو في البنك الدولي ١٦٤
- ٣: المصابون بهوس الإحراق في صندوق النقد الدولي ١٨١
- ٤: الشعوب غير المُرِيحة ١٩٩
- ٥: الغطرسة ٢٢١

الجزء الرابع

- دمقرطة العالم ٢٢٧
- ١: الأمل: المجتمع المدني الدولي الجديد ٢٢٧
- ٢: مبدأ الكرم ٢٣٣
- ٣: جبهات المقاومة ٢٤٥
- ٤: أسلحة النضال ٢٥٨
- ٥: الأرض والحرية ٢٧٣
- بمنزلة خلاصة: الفجر ٢٨٧
- فهرس ٢٩٩

جان زيغلر
(١٩٣٤ -)

- سياسي وعالم اجتماع وكاتب.
- عمل أستاذاً في جامعات باريس والسوربون وجنيف وغرونوبل.
- كان نائباً في البرلمان الاتحادي السويسري، وشغل منصب مفوض الأمم المتحدة الخاص بالغذاء.
- عضو المجلس الاستشاري للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

* من مؤلفاته:

- سادة الجريمة.
- المافيا الجديدة.
- ضد الديمقراطية.
- الجوع كما أرويه لابني.
- إمبراطورية العار.



بشار جريكوس

- مترجم سوري يعمل في مجال الترجمة الفورية في مجلس الشعب السوري.
 - حاصل على ماجستير الترجمة التحريرية من المعهد العالي للترجمة والترجمة الفورية.
 - يمارس مهنة الصحافة كـ مترجم صحفي منذ عام ٢٠١٣، دليل سياحي منذ عام ٢٠١٩.
 - له جملة من المقالات الصحفية المنشورة في الصحف السوريّة.
- * ترجم:
- صلاة الرحمة على العالم الغربي، بشار جريكوس، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ٢٠٢١م.



من هم سادة العالم الجدد، أصحاب رأس المال، ومن أين يستمدون سلطتهم وكيف نحاربهم؟ هؤلاء هم المسؤولون عن هدم الدولة وتدمير الطبيعة البشرية في قلب السوق الذي ساد نظام العولمة.

يتناول هذا الكتاب أصحاب النقوذ في منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ويتقضى أثرهم ويفكك أيديولوجيتهم، ويسلط الضوء على الدور الذي تؤديه الإمبراطورية الأمريكية في الكواليس. من جهة أخرى، يتناول الكتاب مقاومة هؤلاء التي تعيد ترتيب أوراقها في جميع أنحاء العالم في جبهة توحد عدداً كبيراً من قوى الرفض المحلية التي تعبّر عن الأمل والخلاص.



www.syrbook.gov.sy

E-mail: syrbook.dg@gmail.com

هاتف: ٣٣٢٩٨١٤ - ٣٣٢٩٨١٦

مطابع الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠٢٤ م